المبـــاهـــج
فى علوم المصطلح والمناهج

بقلم

ناصر الدين

الشيخ الدكتور

عبد الله عبد العليم الصبان

أستاذ الحديث وعلومه

بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالزقازيق

الطبعة الأولى

٢٠٠٦م/١٤٢٧هـ

إهـــــــــــــداء

ياشـــعـــــراوى(١)

يآية جاءت لشرح المحكـم ٠٠٠٠ وعطية المولى الكريم المنعم
ياخضرنا فى عصرنا للمسلم ٠٠٠٠وكليم قادتنا لدفع المظلـــم
بلسان أحمد جئتنا متحدثـا ٠٠٠٠ وبهديه وبســـمته تترســـم
حتى رأينا الحق فيـك مبلغا٠٠٠٠ ورسولنا فى الناس جاء ليحكم
جددت فينا دينـه وكتابـه ٠٠٠٠وزففت بشراه لكـل العالـــم

المخلص المحب

أ٠د / عبد الله عبد العليم الصبان

(١) - ديوان قصاصات الأوقات للمؤلف ٠

بسم الله الرحمن الرحيم

والصـــلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم .

وبــــــعــــــد

فهذا كتابى (المباهج فى علوم المصطلح والمناهج)وقد قسمته إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول : قمت فيه ببيان كثير من علوم المصطلح بلفظ رقيق يحمل فى طيه عبق الماضى وطموح المستقبل .

الفصل الثانى : وجعلته فى التعريف بأصحاب الكتب الستة ، وبيان مناهجهم فى كتبهم حتى يتعرف الناس عليهم .

الفصل الثالث : وجعلته فى بيان الجرح والتعديل ونشأته، مع بيان الأسباب الداعية إليه ، ثم دراسة لكتاب (التقدمة لكتاب الجرح والتعديل) لابن أبى حاتم الرازى لأهميته ، وكذلك لكتابه(بيان خطأ محمد بن إسماعيل البخارى فى تاريخه) حيث قام فيه بنقد كتاب التاريخ الكبير للبخارى ليعلم أهل العلم أن إعمال العقل أمر واجب ، فلا يُؤخذ شيء مُسلَّماً حتى يُعمل فيه العقل ، ويُقدح فيه زناد الفكر. والله أسأل أن يجعله خالصا لوجهه الكريم .

المؤلف

أ.د /عبدالله عبد العليم محمد على فرج الصبان

الفصل الأول

بيان الضعيف

ماهيَّةُ الضَّعيفِ وأقسامُهُ

قــال الــنووى : (الضعيفُ ما لم يوجد فيه شروط الصحة، ولا شروط الحُسن ، وأنــواعُه كثيــرةٌ : مــنها الموضوع ، والمقلوب ، والشاذ ، والمنكر ، والمعلل ، والمضطرب ، وغير ذلك مما سيفصل بعونه تعالى .

تفاوت الضعيف

يتفاوت ضعفهُ بحسب شدة ضعف رواته ، وخفته كصحة الصحيح ، فمنه أو هى ، كمــا أن الصــحيح أصحّ ، **قال السخاوى فى الفتح** : (واعلم أنهم كما تكلموا فى أصــحِّ الأســانيد، مشــوا فى أو هى الأسانيد، وفائدته ترجيح بعض الأسانيد على بعض، وتمييزُ ما يصلح للاعتبار مما لا يصلح).

وللحاكم تفصيلٌ لأوهى أسانيد الرجال والبلاد ، ساقه فى التدريب ، ولابن الجوزى كتاب فى الأحاديث الواهية .

بحث الضعيف إذا تعددت طرقه

من المعلوم: أن الضعيف لكذب راويه أو لفسقه ، لا ينجبر بتعدُّد طرقه المماثلة له لقــوة الضعف ، وتقاعد هذا الجابر ، نعم ! يرتقى بمجموعه عن كونه منكراً ، أو لا أصــل لــه ، وربما كثُرت الطرق حتى أوصَلَتْهُ إلى درجة المستور ، والسيئ الحفــظ ، بحــيث إذا وُجــد لــه طريقٌ آخر ، فيه ضعف قريب محتمل ، ارتقى بمجموع ذلك إلى درجة الحسن) ، نقله فى التدريب عن الحافظ ابن حجر .

وقـــال السخاوى فى فتح المغيث: إن الحسن لغيره يلحق فيما يُحتجُ به، لكن فيما تكثـــر طـــرقه ، ولذلك قال النووىّ فى بعض الأحاديث : (وهذه وإن كانت أسانيد مُفرداتُها ضعيفةٌ ، فمجموعُها يقوّى بعضهُ بعضاً ، ويصير الحديث حسناً ، ويُحتجُّ بـــه) ، وسبقه البيهقى فى تقوية الحديث بكثرة الطرق الضعيفة ، وظاهر كلام أبى الحسن بن القطان يرشد إليه ، فإنه قال : (هذا القسم لا يُحتجُّ به كلّه، بل يُعمل به فى فضائل الأعمال، ويُتوقَّفُ عن العمل به فى الأحكام ، إلاّ إذا كثُرت طُرُقه ، أو عضده اتصال عمل ، أو موافقة شاهد صحيح، أو ظاهر القرآن واستحسنه شيخنا -يعنـــى ابن حجر- وصرَّح فى موضع آخر بأن الضَّعفَ الذى ضعفه ناشئٌ عن سوء حفظه ، إذا كثرت طرقه ارتقى إلى مرتبة الحسن .

وفـــى عون البارى نقلاً عن النووى أنه قال : (الحديثُ الضعيف عند تعدُّد الطرق يرتقى عن الضعف إلى الحُسنْ ، ويصير مقبولاً معمولاً به) .

قال الحافظ السخاوى : (ولا يقتضى ذلك الاحتجاج بالضعيف ، فإن الاحتجاج إنما هـــو بالهيئة المجموعة، كالمرسل، حيث اعتضد بمرسل آخر، ولو ضعيفاً كما قاله الشافعى والجمهور) .

وقـــد خالف فى ذلك الظاهرية ، قال ابن حزم فى الملل فى بحث صفة وجوه النقل الســـتة عـــند المســـلمين ما صورته : (الخامس شئٌ نقل كما ذكرنا، إما بنقل أهل المشرق والمغرب، أو كافة عن كافة، أو ثقة عن ثقة، حتى يبلغ إلى النبى ﷺ ، إلا أن فى الطريق رجلاً مجروحاً بكذب أو غفلة أو مجهول الحال ، فهذا أيضاً يقول بـــه بعض المسلمين ولا يحل عندنا القولُ به ولا تصديقه ولا الأخذ بشئ منه وهو المتجه) .

ذكر قول مسلم رحمه الله

إن الراوى عن الضعفاء غاش آثم جاهل

قـال الإمـام النووى : (اعلم أن جرح الرُّواة جائزٌ بل واجب الاتفاق، للضرورة الداعـية إلـيه لصيانة الشريعة المكرمة ، وليس هو من الغيبة المحرمة ، بل من النصـيحة لله تعالى ورسوله ﷺ والمسلمين ، ولم يزل فضلاء الأئمة وأخيارهم ، وأهل الورع منهم يفعلون ذلك).

وقـد تكلـم الإمام مسلم على جماعة منهم فى مقدمة صحيحة ثم قال: (وأشباه ما ذكـرنا من كلام أهل العلم فى مُتَّهمى رواة الحديث وإخبارهم عن معايبهم ، كثير يطول الكتاب بذكره على استقصائه ، وفيما ذكرنا كفايةٌ لمن

تفهّـم وعقـل مذهب القوم فيما قالوا من ذلك وبينوا ، وإنما ألزموا أنفسهم الكشف عن معايب رُواة الحديث وناقلى الأخبار وأفتوا بذلك حين سئلوا لما فيه من عظيم الخطر، إذ الأخبار فى أمر الدين، إنما تأتى بتحليل أو تحريم، أو أمر أو نهى ، أو تـرغيب أو ترهيب ، فإذا كان الراوى لها ليس بمعدنٍ للصدق والأمانة ، ثم أقدم علـى الـرواية عند من قد عرفه ، ولم يبين ما فيه لغيره ممن جهل معرفته، كان آثمـاً بفعلـه ذلـك، غاشـاً لعوام المسلمين، إذ لا يؤمن على بعض من سمع تلك الأخبار أن يستعملها أو يستعمل بعضها، ولعلها ، أو أكثرها ، أكاذيبُ لا أصل لها ، مـع أن الأخبار الصّحاح من رواية الثقات ، وأهل القناعة أكثرُ من أن يُضطرّ إلـى نقل من ليس بثقة ولا مقنع ، ولا أحسب كثيراً ممن يعرج من الناس على ما وصـفنا مـن هـذه الأحاديث الضعاف والأسانيد المجهولة ، ويعتدُّ بروايتها بعد معرفته بما فيها من التوهن والضعف ، إلا أن الذى يحمله على روايتها والاعتداد

بهـــا إرادةُ التكثّر بذلك عند العوام، ولأن يقال ما أكثر ما جمع فلان من الحديث، وألف من العدد، ومن ذهب فى العلم هذا المذاهب، وسلك هذا الطريق، لا نصيب لـــه فـــيه ، وكان بأن يُسمَّى جاهلاً أولى من أن ينسب إلى علم) انتهى كلام الإمام مسلم رحمه الله تعالى ورضى عنه ولقد شفى وكفى .

تشنيع الإمام مسلم على رواة الأحاديث الضعيفة والمنكرة وَقَذْفِهِمْ بِهَا إِلَى العَوَامِّ ، وإيجابُهُ مَا عُرِفَتْ صِحَّةُ مَخَارِجِهِ

قـــال الإمام مسلم رحمه الله تعالى فى خطبة صحيحه : (فلولا الذى رأينا من سوء صـــنيع كثيـــر ممن نصَّب نفسه محدِّثاً فيما يلزمهم من طرح الأحاديث الضعيفة ، والـــروايات المنكرة ، وتركهم الاقتصار على الأخبار الصحيحة ، مما نقله الثقات المعـــروفون بالصـــدق والأمانة ، بعد معرفتهم ، وإقرارهم بألسنتهم أن كثيراً مما يقذفـــون به إلى الأغنياء من الناس ، هو مستنكر عن قوم غير مرضيّين ممن ذمّ الـــروايةَ عـــنهم أئمـــة الحـــديث، لما سَهُلَ علينا الانتصاب لما سألت من التمييز والتحصـــيل، ولكـــن من أجل ما أعلمناك من نشر القوم الأخبار النكرة، بالأسانيد الضـــعاف المجهـــولة، وقذفهم بها إلى العوام الذين لا يعرفون عيوبها ، خفّ على قلوبـــنا إجابتُك إلى ما سألت) ، ثم قال: (اعلم -وفقك الله تعالى- أن الواجب على كـــل أحـــد عـــرف التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها ، وثقات الناقلين لها من المتّهمـــين ، أن لا يروى منها إلا ما عرف صحة مخارجه ، والسّتارة فى ناقليه ، وأن يتقـــى منها ما كان عن أهل التهم والمعاندين من أهل البدع ، والدليل على أن الذى قلنا من هذا هو اللازم دون ما خالفه ، قول الله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِيْنَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا..الآية) وقال عز وجل: (مِمَّن تَرضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ) وقال

سـبحانه : (وَأَشـهِدُوا ذوى عـدلٍ منكم) ، فدلّ بما ذكرنا من هذه الآى، أن خبر الفاسق ساقطٌ غير مقبول ، وأنّ شهادة غير العدل مردودةٌ ، والخبر إن فارق معناه معنى الشهادة فى بعض الوجوه ، فقد يجتمعان فى معظم معانيها ، إذ خبر الفاسق غيـر مقـبول عند أهل العلم ، كما أن شهادته مردودة عند جميعهم ، ودلت السنة علـى نفى رواية المنكر من الأخبار ، كنحو دلالة القرآن على نفى خبر الفاسق ، وهـو الأثر المشهور عن رسول الله ﷺ: (من حدَّث عنى بحديثٍ يرى أنَّه كذبٌ فهـو أحد الكاذبين)، ثم ساق رحمه الله ما ورد فى وعيد الكذب عليه ﷺ، مما هو متواتـر، ثـم أسند عن أبى هريرة عن رسول الله ﷺ أنه قال: (سيكونُ فى آخر أُمَّتى أناسٌ يُحدِّثونكم بما لم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم ، فإيَّاكُمْ وَإيَّاهُمْ لا يُضلُّونَكُم ولا يفتنونكم) .

تحذير الإمام مسلم من روايات القصاص والصالحين

روى الإمـام مسـلم فى مقدمة صحيحه عن عاصم قال : (لا تُجالِسُوا القُصَّاصَ) وعن يحيى بن سعيد القطان قال : (لم نر الصالحين فى شئ أكـذب منهم فى الحديث)، **وفى رواية:** (لم نر أهل الخير فى شئ أكذب منهم فى الحـديث)، **قال مسلم:** (يعنى أنه يجرى الكذبُ على لسانهم ولا يتعمدون الكذب)، **قـال الـنووى:** (لكونهم لا يعانون صناعة أهل الحديث، فيقع الخطأ فى رواياتهم، ولا يعرفونه، ويروون الكذب، ولا يعلمون أنه كذب) .

ذكر المذاهب فى الأخذ بالضعيف واعتماد العمل به فى الفضائل

ليعلم أن المذاهب **فى الضعيف ثلاثة :**

الأول : لا يعمـــل بـــه مطلقاً ، لا فى الأحكام ، ولا فى الفضائل ، حكاه ابن سيد الـــناس فى عيون الأثر، عن يحيى بن معين، ونَسَبَهُ فى فتح المغيث لأبى بكر بن العربى ، والظاهر أن مذهب البخارى ومسلم ذلك أيضاً ، يدل عليه شرط البخارى فـــى صـــحيحه ، وتشـــنيع الإمـــام مسلم على رواة الضعيف كما أسلفناه ، وعدم إخـــراجهما فى صحيحهما شيئاً منه ، وهذا مذهب ابن حزم رحمَه الله أيضاً حيث قـــال فى الملل والنحل : (ما نقله أهلُ المشرق والمغرب ، أو كافة عن كافة ، أو ثقـــة عن ثقة ، حتى يبلغ إلى النبى ﷺ ، إلا أن فى الطريق رجلاً مجروحاً بكذب أو غفلة ، أو مجهول الحال ، فهذا يقول به بعض المسلمين ، ولا يحل عندنا القولُ به ولا تصديقهُ ولا الأخذ بشئ منه) انتهى .

الثانـــى : أنه يُعمل به مطلقاً ، **قال السيوطى :** (وعُزى ذلك إلى أبو داود ، وأحمد لأنهما يريان ذلك أقوى من رأى الرجال) .

الـــثالث : يعمل به فى الفضائل بشروطه الآتية وهذا هو المعتمد عند الأئمة. **قال ابـــن عبد البر:** (أحاديث الفضائل لا يُحتاجُ فيهْا إلى ما يُحتجُّ به)، **وقال الحاكم :** (سمعت أبا زكريا العنبرى يقول : الخبر إذا ورد لم يُحرِّم حلالاً ، ولم يُحلَّ حراماً ، ولـــم يـــوجب حكماً ، وكان فى ترغيب أو ترهيب ، أُغمض عنه وتُسوهلَ فى رُواتـــه) ، ولفظ ابن مهدى فيما أخرجه البيهقى فى المدخل: (إذا روينا عن النبى ﷺ فى الحلال والحرام والأحكام، شدَّدنا فى الأسانيد ، وانتقدنا فى الرجال ، وإذا رويـــنا فى الفضائل والثواب والعقاب ، سهلنا فى الأسانيد وتسامحنا فى الرجال) ،

ولفـظ أحمد فى رواية الميمونة عنه: (ابن إسحاق رجلٌ تُكتبُ عنه هذه الأحاديث) -يعنـى المغـازى ونحوها- وإذا جاء الحلالُ والحرام أردنا قوماً هكذا -وقبض أصابع يده الأربع- .

الجواب عن رواية بعض كبار الأئمة عن الضعفاء

قال الإمام النووىّ فى شرح مسلم : (قد يُقال لِمَ حَدَّث هؤلاء الأئمة عن هؤلاء مع علمهم بأنهم لا يُحتجّ بهم ؟ ويُجاب عنه بأجوبة :

أحدها : أنهم رووها ليعرفوا ، وليُبَيِّنُوا ضعفها لئلا يلتبس فى وقت عليهم ، أو على غيرهم ، أو يتشككوا فى صحتها .

الثانى : أن الضعيف يُكتب حديثُهُ ليعتبرَ أو يستشهد ، ولا يحتج به على انفراده .

الثالث : رواية الراوى الضعيف يكون فيها الصحيح والضعيف والباطل، فيكتبونها ثـم يميّز أهلُ الحديث والإتقان بعض ذلك من بعض وذلك سهلٌ عليهم ، معروفٌ عـندهم ، وبهذا احتج سفيان رحمه الله ، حين نهى عن الرواية عن الكلبى ، **فقيل له :** أنت تروى عنه ! فقال : (أنا أعلم صدقه من كذبه) .

الـرابع : أنهم قد يروون عنهم أحاديث الترغيب والترهيب ، وفضائل الأعمال ، والقصـص ، وأحاديث الزهد ، ومكارم الأخلاق ، ونحو ذلك مما لايتعلّق بالحلال والحـرام ، وسـائر الأحكام ، وهذا الضرب من الحديث يجوز عند أهل الحديث وغيـرهم التساهلُ فيه ، ورواية ما سوى الموضوع منه ، والعمل به لأنَّ أصول ذل صحيحة مقررة فى الشرع ، معروفة عند أهله ، وعلى كل حال فإن الأئمة لا يـروون عن الضعفاء شيئاً يحتجون به على انفراد فى الأحكام ، فإن هذا شئ لا يفعلـه إمـام مـن أئمة المحدّثين ، ولا مُحَقِّقٌ من غيرهم من العلماء ، وأما فِعلُ

كثيرين من الفقهاء ، أو أكثرهم ، ذلك واعتمادهم عليه ، فليس بصواب ! بل قَبِيح جــداً ! وذلك لأنه إن كان يعرف ضعفه لم يحلّ له أن يحتج به فإنهم متفقون على أنــه لا يحــتج بالضعيف فى الأحكام ، وإن كان لا يعرف ضعفه ، لم يحلّ له أن يهجــم علــى الاحــتجاج به من غير بحث عليه بالتفتيش عنه إن كان عارفاً ، أو بسؤال أهل العلم به إن لم يكن عارفاً) انتهى .

قــال شــيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: (قد يكون الرجل عندهم ضعيفاً لكثــرة الغلط فى حديثه ، ويكون حديثُه الغالبُ عليه الصحةُ ، فيروون عنه لأجل الاعتــبار بــه ، والاعتضاد به ، فإنَّ تعدُّد الطُّرُق وكثرتها يقوىّ بعضُها بعضاً ، حتى قد يحصل العلم بها ، ولو كان الناقلون فُجّاراً وفسَّاقاً ، فيكف إذا كانوا علماء عــدولاً ، ولكن قاضياً فى حديثهم الغلط ؟ وهذا مثل عبد الله بن لهيعة ، فإنه من أكابر علماء المسلمين ، وكان قاضياً بمصر ، كثير الحديث ، ولكن احترقت كتبه فصــار يُحــدِّث من حفظه فوقع فى حديثه غلطٌ كثير ، مع أن الغالب على حديثه الصــحة ، **قال أحمد** : قد أكتب حديث الرجل للاعتبار به ، مثل ابن لهيعة ، وأما مــن عُرِفَ منه أنه يَتَعَمَّدُ الكذب فمنهم من لا يروى عن هذا شيئاً ، وهذه طريقة أحمــد بــن حنبل وغيره ، لم يروِ فى مسنده عمن يعرف أنه يتعمد الكذب ، لكن يروى عمن عرف منه الغلط للاعتبار به، والاعتضاد، ومنْ العلماء من كان يسمع حــديث مــن يكــذب ويقول: إنه يميز بين ما يكذبه وبين ما لا يكذبه، ويُذكرُ عن الثَّورىّ أنه كان يأخذ عن الكلبىّ، وينهى عن الأخذ عنه، ويذكر أنه يعرف، ومثل هــذا قد يقع لمن كان خبيراً بشخص، إذا حدَّثه بأشياء يميِّز بين ما صدق فيه، وما

كذب فيه، بقرائن لا يمكن ضبطها، وخبر الواحد قد يقترن به قرائنٌ تدلُّ على أنه صدقٌ ، وقرائن تدل على أنه كذب) .

وروى الإمــام ابــن عبد البر فى "جامع بيان العلم وفضله" فى باب الرخصة فى كــتابه العلــم، عن سفيان الثورى أنه قال: (إنى أحب أن كتب الحديث على ثلاثة أوجــه ، حديث أكتبه أريد أن أتَّخذَهُ ديناً ، وحديثُ رجل أكتبه فأُقفه لا أطرحه ولا أدين به ، وحديثُ رجل ضعيف أُحبُّ أن أعرفه ولا أعبأ به، **وقال الأوزاعى:** تعلَّم ما لا يؤخذ به، كما تتعلم ما يؤخذ به) .

ما شرطه المحققون لقبول الضعيف

قــال الســيوطى فــى التدريب :" لم يذكر ابن الصلاح والنووى لقبوله سوى هذا الشرط : كونه فى الفضائل ونحوها ".

وذكــر **الحــافظ ابــن حجر** له ثلاثة شروط : **أحدها** أن يكون الضعف غير شديد فيخــرج مــن انفــراد من الكذابين ، والمتَّهمين بالكذب ، ومن فَحُشَ غلطه ؛ نقل العلائى الاتفاق عليه ؛ **الثانى :** أن يندرج تحت أصل معمول به ؛ **الثالث :** أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته ، بل يعتقد الاحتياط".

وقــال الزركشـــى :" الضعيف مردودٌ مالم يقتض ترغيباً ، أو ترهيباً ، أو تتعدد طرقه ؛ ولم يكن المتابع منحطاً عنه".

قال السيوطى :" ويعمل بالضعيف أيضاً فى الأحكام إذا كان فيه احتياطا.

تزييف ورع الموسوسين فى المتفق على ضعفه

ذكر شارحو صحيح البخارى عند قوله فى كتاب البيوع " باب من لم ير الوسواس ونحوها من الشبهات" أن غرض البخارى بيانُ ورع الموسوسين ، كمن يمتنع من

أكل الصيد خشية أن يكون الصيد كان لإنسان ثم انفلت منه ، وكمن يترك شراء ما يحتاج إليه من مجهول لا يدرى أمالُه حرامٌ أم حلال ، وليست هناك علامةٌ تدل على الحرمة ؛ وكمن يترك تناول الشئ لخبرٍ ورد فيه متفق علي ضعفه وعدم الاحتجاج به ، ويكون دليل الإباحة قويًا ، وتأويله ممتنع أو مستبعدٌ.

قال الغزالى : " الورع أقسام : ورع الصدِّيقين ، وهو ترك ما لا يتناول بغير نية القوة على العبادة ؛ وورع المتقين ، وهو ترك مالا شبهة فيه ، ولكن يخشى أن يجرَّ إلى الحرام ؛ وورع الصالحين ، وهو ترك ما يتطرق إليه احتمال التحريم بشرط أن يكون لذلك الاحتمال موقع ، فإن لم يكن فهو ورع الموسوسين . **قال** : ووراء ذلك ورع الشهود ، وهو ترك ما يُسقِطُ الشهادة أى أعم من أن يكون ذلك المتروك حراما أم لا ".

ترجيح الضعيف على رأى الرجال

نقل السخاوى فى فتح المغيث عن الحافظ ابن منده مما سمعه من محمد بن سعد الباروردى : " أن النسائى صاحب السنن لا يقتصر فى التخريج عن المتَّفق على قبولهم ، بل يخرِّجُ عن كل من لم يُجمع الأئمة على تركه " . **قال العراقى** :" وهو مذهبٌ متَّسع". قال ابن منده :" وكذلك أبو داود يُأخذ مأخذ النسائى ، يعنى فى عدم التقيد بالثقة والتخريج لمن ضعف فى الجملة ، وإن اختلف صنيعهما " . **وقال السخاوى** : " ابو داود يخرّج الضعيف إذا لم يجد فى الباب غيرهُ ، وهو أقوى عنده من رأى الرجال ، وهو تابعٌ فى ذلك شيخَهُ الإمام أحمد ، فقد روينا من طريق عبد الله بن أحمد ، بالإسناد الصحيح إليه ، قال سمعت أبى يقول : لا تكاد ترى أحدا ينظر فى الرأى إلا وفى قلبه غِلٌّ ، والحديث الضعيف أحبّ إليّ من

الـــرأى". قـــال :" فســـألته عن الرجل يكون ببلد لا يجد فيها إلا صاحب حديث لا يـــدرى صحيحه من سقيمه وصاحب رأى فمن يسأل ؟ قال: يسأل صاحب الحديث ولا يسأل صاحب الرأى".

ثم رأيت فى " منهاج السنة" للإمام تقي الدين بن تيمية ما نصه :" وأما نحن فقولنا إن الحـــديث الضـــعيف خير من الرأى ، ليس المراد به الضعيف المتروك ، لكن المـــراد به الحسن ؛ كحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ؛ وحديث إبراهيم الهجـــرى وأمـــثالهما ممن يُحسن الترمذىُ حديثهُ أو يصححه . وكأن الحديث فى اصـــطلاح مـــن قـــبل الترمذى إما صحيح ، وإما ضعيف . والضعيف نوعان : ضـــعيف متروك ، وضعيف ليس بمتروك ؛ فتكلم أئمة الحديث بذلك الاصطلاح ، فجـــاء مـــن لا يعـــرف إلا اصطلاح الترمذى ، فسمع قول بعض الأئمة:"الحديث الضعيف، أحبُ إلىَّ من القياس" فظن أنه يحتج بالحديث الذى يضعّفه مثل الترمذى ، وأخـــذ يـــرجح طـــريقة مـــن يرى أنه اتبع للحديث الصحيح، وهو فى ذلك من المتناقضين الذين يرجحون الشئ على ما هو أولى بالرجحان منه إن لم يكن دونه"

بحث الدوانى فى الضعيف

قـــال المحقِّـــقُ جـــلال الدين الدوانى فى رسالته أنموذج العلوم : " اتفقوا على أن الحـــديث الضـــعيف ، لا تَثْـــبُتُ به الأحكام الشرعية ، ثم ذكروا أنه يجوز ، بل يُستحبُ ، العملُ بالأحاديث الضعيفة فى فضائل الأعمال . وممن صرَّح به النووى فـــى كتـــبه ، لا سيما كتاب " الأذكار"، وفيه إشكال ؛ لأنه جواز العمل واستجابةُ كلاهمـــا من الأحكام الشرعية الخمسة ، فإذا استُحبَّ بمقتضى الحديث الضعيف ، كـــان ثـــبوته بالحـــديث الضـــعيف ، وذلك ينافى ما تَقَرَّرَ من عدم ثبوت الأحكام

بالأحاديث الضعيفة ، وقد حاول بعضهم التفصى عن ذلك وقال : إن مراد النووى أنــه إذا ثبت حديثٌ صحيح أو حسن فى فضيلة عملٍ من الأعمال ، تجوز رواية الحــديث الضعيف فى هذا الباب ، ولا يخفى أن هذا لا يرتبط بكلام النووى فضلاً عن أن يكون مراده ذلك ! فكم من فرق بين جواز العمل واستحبابه ، وبين مجرَّد نقل الحديث ؟ على أنه لو لم يثبت الحديث الصحيح أو الحسن فى فضيلة عملٍ من الأعمــال ، يجــوز نقل الحديث الضعيف فيها ، لا سيما مع التنبيه على ضعفه ، ومــثل ذلــك فى كتب الحديث وغيره كثير شائع ، يشهد به من تَتَبَّع أدنى تَتَبُّع ، والذى يصلح للتعويل ، أنه إذا وُجِدَ حديثٌ ضعيف فى فضيلة عمل من الأعمال ، ولم يكن هذا العمل مما يحتملُ الحرمة أو الكراهة ، فإنه يجوز العمل به ويُستحب ، لأنــه مأمــون الخطــر ، ومرجوُّ النفع ، إذ هو دائر بين الإباحة والاستحباب ، فالاحتياط العملُ به رجاء الثواب ، وأما إذا دار بين الحرمة والاستحبا ، فلا وجه لاســتحباب العمل به ، وأما إذا دار بين الكراهة والاستحباب ، فمجال النظر فيه واسع إذ فى العمل دغدغة الوقوع فى المكروه ، وفى الترك مظنة ترك المستحب ، فليُنظــر إن كــان خطــر الكــراهة أشــد ، بأن تكون الكراهة المحتملة شديدة ، والاستحبابُ المحتمل ضعيفاً ، فحينئذ يُرَجَّحُ التركُ على العمل ، فلا يستحب العمل بــه ، وإن كــان خطــرُ الكراهة أضعف ، بأن تكون الكراهةُ على تقدير وقوعها ضعيفةً ، دون مرتبة ترك العمل على تقدير استحبابه، فالاحتياطُ العمل به،

وفــى صــورة المســاواة يحتاج إلى نظر تام ، والظاهر أنه يستحب أيضاً ، لأن المــباحات تصــيرُ بالنــية عــبادة ، فيكف ما فيه شُبهةُ الاستحباب لأجل الحديث

الضـــعيف ؟ فجـــوازُ العمل واستحبابه مشروطان ، أما جواز العمل فبعدم احتمال الحرمة ، وأما الاستحباب فيما ذُكر مفصلاً .

بقى ههنا شئ وهو أنه إذا عُدم احتمال الحرمة فجواز العمل ليس لأجل الحديث إذ لو لم يوجد يجوز العمل أيضاً ، لأنَّ المفروض انتفاء الحرمة ، لا يقال : الحديث الضعيف ينفى احتمال الحرمة ، لأنا نقول : الحديثُ الضعيف لا يثْبُتُ به شئ من الأحكـــام الخمسة ، وانتفاء الحرمة يستلزم ثبوت الإباحة ، والإباحةُ حكمٌ شرعى ، فـــلا يثبت بالحديث الضعيف لعل مراد النووى ما ذكرنا ، وإنما ذكر جواز العمل توطئةً للاستحباب .

(وحاصـــل الجواب : أن الجواز معلومٌ من خارج ، والاستحباب أيضاً معلوم من القـــواعد الشرعية الدالة على استحباب الاحتياط فى أمر الدين ، فلم يثبت شئ من الأحكام بالحديث الضعيف ، بل أوقع فى الحديث شبهة الاستحباب فصار الاحتياط أن يُعمل به ، فاستحباب الاحتياط معلومٌ من قواعد الشرع) انتهى .

وقد ناقش الدوانىّ رحه الله الشهاب الخفاجى فى "شرح الشفا" فقال بعد نقله ملخص كلامـــه المذكور ما صورته : (ما قاله الجلال ، مخالف لكلامهم برُمَّتِه، وما نقله من الاتفاق غير صحيح، مع ما سمعته من الأقوال - يعنى فى العمل بالضعيف - والاحـــتمالات التـــى أبداها لا تفيد سوى تسويد وجه القرطاس، والذى أوقعه فى الحيرة، توهُمُهُ أن عدم ثبوت حكم من الأحكام، وكلاهما غير صحيح ، أما الأول فـــلأن مـــن الأئمة من جوَّز العمل به بشروطه ، وقدَّمه على القياس ، وأما الثانى فـــلأن ثـــبوت الفضـــائل والترغيب لا يلزمه الحكم، ألا ترى أنه لو رُوِىَ حديثٌ ضـــعيف فى ثواب بعض الأمور الثابت استحبابُها والترغيب فيه ، أو فى فضائل

بعض الصحابة رضوان الله عليهم ، أو الأذكار المأثورة ، لم يلزم مما ذُكر ثبوتُ حكــمٍ أصلاً؟ ولا حاجة لتخصيص الأحكام والأعمال كما تُوُهِّمَ للفرق الظاهر بين الأعمـــال، وفضـــائل الأعمـــال! وإذا ظهر عدم الصواب، لأن القوس فى يد غير باريها، ظهر أنه لا إشكال ولا خلل ولا اختلال).

ونقول : إن للشهاب ولَعاً فى المناقشة غريباً ، وإن لم يحفظ الواقفُ عليها بطائل! وتلك عادةٌ استحكمت منه فى مصنفَّاته، كما يعلمه من طالعها، ولعله هو الذى سوَّد وجـــه القرطاس ههُنا؟ إذ لا غبار فى كلام الجلال، وأما انتقاده عَليه بنقله الاتفاق علـــى أن الحديث الضعيف لا تثبت به الأحكام مع وجود الخلاف فيه، فلأنه عنى اتفاق مُدَقِّقِى النقاد، وأُولى اشتراط الصحة فى قبول الإسناد، كالشيخين وأضرابهما ممـــن أسلفنا النقل عنهما فى المذهب الأول فى الضعيف ، إن لم تقل إن الجلال لم يـــر مقابلـــه مما يجدر سوقه مقابلاً ، حتى يحكى الخلاف فيه ، وكثيراً ما يترفَّعُ المؤلفون عن الأقوال الواهية ، ولو فى نظرهم فيحكمون الاتفاق ، ومرادهم اتفاق ذوى التحقـــيق ، كمـــا هو معلوم فى المؤلفات المتداولة ، وأما مناقشته بأن ثبوت الفضائل والترغيب لا يلزمه الحكم ، فإلزامٌ لما لم يلتزمه الجلال ، لأنه لم يدَّعِه ، وكلامـــه فى الأعمال خاصة ، فمؤاخذته بمطلقْ الفضائل افتراءٌ أو مشاغبة ! وأما قـــوله : (ولا حاجـــة لتخصيص الأحكام .. إلى آخره) فشطٌّ من القلم إلى جداول الجدل الفاضح ! وهل كلامه إلا فى الأحكام والأعمال ؟ وتعليلهُ بظهور الفرق بين الأعمـــال وفضائلها غير ظاهر هنا ، لاتحادها فى هذا المبحث، لأن الإضافة فى فضـــائل الأعمـــال بيانـــيةٌ، أو مـــن إضافة الصفة إلى الموصوف، أى: الأعمال الفاضلة، فتأمل لعلك ترى القوس فى يد الجلال، كما رآه الجمال .

مسائل تتعلق بالضعيف

الأولى : من رأى حديثاً بإسناد ضعيف ، فله أن يقول : (هو ضعيفٌ بهذا الإسناد) ولا يقول : (ضعيف المتن) بمجرَّدِ ذلك الإسناد ، فقد يكون له إسنادٌ آخر صحيح ، إلا أن يقول إمامٌ إنه لم يرد من وجه صحيح ، أو إنه حديث ضعيف مبيناً ضعفه .

الثانية : من أراد رواية ضعيف بغير إسناد فلا يقل : (قال رسول الله ﷺ) بل يقول: رُوِيَ عنه كذا، أو بلغنا عنه كذا، أو ورد عنه، أو جاء عنه، أو نُقل عنه) وما أشبه ذلك من صيغ التمريض كروى بعضهم، وكذا يقول فى ما يشكُّ فى صحته وضعفه ، أما الصحيح فيذكر بصيغة الجزم ، ويقبُحُ فيه صيغة التمريض ، كما يقبُحُ فى الضعيف صيغة الجزم .

الثالثة : لا يتصدَّى للجواب عن الحديث المشكل إلا إذا كان صحيحاً، وأما إذا كان ضعيفاً فلا ، قال العلامة السيد أحمد بن المبارك فى "الإبريز" فى خلال بحثٍ فى بعض الأحاديث الضعيفة : (وإن كان الحديث فى نفسه مردوداً ، هان الأمر ولله ردُّ أبى الحسن القابسى رحمه الله حيث اعترض على الأستاذ أبى بكر بن فورك رحمه الله ، حيث تصدى للجواب عن أحاديث مشكلة وهى باطلةٌ ، قال القابسى : (لا يُتكلَّفُ الجوابُ عن الحديث حتى يكون صحيحاً ، والباطلُ يكفى فى ردِّه كونه باطلاً) .

وأما اعتذار ابن حجر الهيتمى فى"فتاواه الحديثية" عن ابن فورك بأنه: (إنما تكلف الجواب عنها مع ضعفها ، لأنه ربما تَشَبَّثَ بها بعض من لا علم له بصحيح الأحاديث من ضعيفها ، فطلب الجواب عنها بفرض صحتها ، إذ الصحة والضَّعفُ ليسا من الأمور القطعية، بل الظَّنِّيَّة، والضعيف يمكن أن يكون صحيحاً، فبهذا الفرض يُحتاجُ إلى الجواب عنه) فلا يخفى ما فيه، إذ الكلام مع من يعلم ومن لا

يعلـــم، فأحقـــر مـــن أن يُتَمَحَّلَ له، والإمكان المذكور لا عبرة به لأنا نقف مع ما صـــححوه أو ضعَّفوه وقوف الجازم به ونطرح ذاك الفرض الذى لا عبرة له فى نظر الأئمة، إذ لا ثمرة لهم، فافهم .

وفـــى الموعظة الحسنة : (لا يستحق ما لا أصل له أن يشتغل بردّه ، بل يكفى أن يقـــال : (هذا كلامٌ ليس من الشريعة) وكل ما هو ليس منها فهو ردٌّ ، أى مردودٌ على قائله ، مضروبٌ فى وجهه) .

نعـــم ، لـــو اختُلفَ فى صحة حديث لعلة فيه رآها بعضهم غير قادحة ، فصححه وخالفه آخر ، فلا بأس أن يشتغل بتأويل هذا المعلَّل المختلف فى صحته ، فيتأول على هذا التقدير .

الـــرابعة : إذا قال الحافظ الناقد المطلع فى حديث "لا أعرفه" اعتمد ذلك فى نفيه ، لأنـــه بعد التدوين والرجوع إلى الكتب المصنفة يبعدُ عدم إطلاعه على ما يورده غيره ، فالظاهر عدمُهُ ، كذا فى التدريب .

الخامسة : قولهم : هذا الحديث ليس له أصل ، أو : الأصل له ، قال ابن تيمية : معناه ليس له إسناد .

السادســـة : قال الحافظ ابن حجر : (لا يلزم من كون الحديث لم يصحَّ أن يكون موضوعاً) .

قـــال الزركشـــى: (بين قولنا موضوعٌ، وقولنا لا يصحُ، بونٌ كثير، فإن فى الأول إثـــبات الكذب والاختلاق، وفى الثانى إخباراً عن عدم الثبوت، ولا يلزم منه إثبات العدم، وهذا يجئ فى كل حديث قال فيه ابن الجوزى: لا يصحُ ، ونحوه .

السابعة : قال الحافظ ابن حجر فى مقدمة الفتح : (الضعيف لا يُعَلُّ به الصحيح) .

معـــرفة المســــــند

ذكــر الخطيب البغدادى رحمه الله: أن المسند عند أهل الحديث : هو الذي اتصل إســناده مــن راويه إلى منتهاه، وأكثر ما يستعمل ذلك فيما جاء عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – دون ما جاء عن الصحابة وغيرهم.

وذكــر ابــن عــبد البر: **أن المسند ما رفع إلى النبي** – صلى الله عليه وسلم – خاصة. وقد يكون متصلاً، مثل: مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن رسول الله – صــلى الله علــيه وسلم –. وقد يكون منقطعاً، مثل: مالك، عن الزهري، عن ابن عــباس، عــن رسول الله – صلى الله عليه وسلم –. فهذا مسند، لأنه قد أسند إلى رســول الله – صلى الله عليه وسلم – وهو منقطع، لأن الزهري لم يسمع من ابن عباس، رضي الله عنهم.

وحكى ابن عبد البرعن قوم: أن المسند لا يقع إلا على ما اتصل مرفوعاً إلى النبي – صلى الله عليه وسلم.

قال ابن الصلاح : وبهذا قطع الحاكم ، ولم يذكر في كتابه غيره. فهذه أقوال ثلاثة مختلفة، والله أعلم.

معرفة المتصل

ويقال فيه أيضاً: الموصول، ومطلقه يقع على المرفوع والموقوف.

المتصل : وهو الذي اتصل إسناده، فكان كل واحد من رواته قد سمعه ممن فوقه، حتى ينتهي إلى منتهاه.

مــثال المتصل المرفوع من الموطأ: مالك، عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله، عن أبيه، عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم.

ومـــثال المتصـــل الموقوف: مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر قوله. والله أعلم.

معرفة المرفوع

وهـــو: ما أضيف إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – خاصةً. ولا يقع مطلقه على غير ذلك، نحو الموقوف على الصحابة وغيرهم.

ويدخل في المرفوع المتصل، والمنقطع، والمرسل، ونحوها، فهو والمسند عند قوم ســـواء، والانقطـــاع والاتصال يدخلان عليهما جميعاً. وعند قوم يفترقان في: أن الانقطـــاع والاتصـــال يـــدخلان على المرفوع، ولا يقع المسند إلا على المتصل المضاف إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم.

وقـــال الخطـــيب : المرفوع ما أخبر فيه الصحابي عن قول الرسول – صلى الله عليه وسلم – أو فعله. فخصصه بالصحابة، فيخرج عنه مرسل التابعي عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم.

قلـــت: ومن جعل من أهل الحديث المرفوع في مقابلة المرسل فقد عنى بالمرفوع المتصل، والله أعلم.

معرفة الموقوف

وهـــو: مـــا يروي عن الصحابة رضي الله عنهم من أقوالهم أو أفعالهم ونحوها، فيوقف عليهم، ولا يتجاوز به إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم.

ثـــم إلى منه ما يتصل الإسناد فيه إلى الصحابي، فيكون من الموقوف الموصول. ومـــنه مـــا لا يتصل إسناده، فيكون من الموقوف غير الموصول، على حسب ما عرف مثله في المرفوع إلى الرسول الله – صلى الله عليه وسلم –، والله أعلم.

ومـــا ذكرناه من تخصيصه بالصحابي فذلك إذا ذكر الموقوف مطلقاً، وقد يستعمل مقيداً في غير الصحابي، فيقال: حديث كذا وكذا، وقفه فلان على(عطاء)، أو على (طاووس)، أو نحو هذا.

وموجـــود في اصطلاح الفقهاء الخراسانيين تعريف الموقوف **باسم الأثر**. قال (أبو القاســـم الفورانـــي): الفقهاء يقولون: الخبر ما يروى عن النبي – صلى الله عليه وسلم –، والأثر ما يروى عن الصحابة، رضي الله عنهم.

معرفة المقطوع

وهـــو غير المنقطع الذي يأتي ذكره إن شاء الله تعالى. ويقال في جمعه: المقاطع والمقاطيع،وهو: **ما جاء عن التابعين موقوفاً عليهم من أقوالهم أو أفعالهم.**

قـــال الخطيب في (جامعه): من الحديث المقطوع. وقال: المقاطع هي الموقوفات على التابعين. والله أعلم.

قلـــت: وقد وجدت التعبير بالمقطوع عن المنقطع غير الموصول في كلام (الإمام الشافعي)، و(أبي القاسم الطبراني)، وغيرهما، والله أعلم.

أقوال للصحابة وحكم أهل لاصطلاح فيها

أحـــدها: قـــول الصحابي: (كنا نفعل كذا، أو كنا نقول كذا) إن لم يضفه إلى زمان رســـول الله – صـــلى الله علـــيه وسلم – فهو من قبيل الموقوف. وإن أضافه إلى زمـــان رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فالذي قطع به الحاكم وغيره من أهل الحديث :أن ذلك من قبيل المرفوع.

وعـــن أبـــي بكر البرقاني: أنه سأل أبا بكر الإسماعيلي عن ذلك، فأنكر كونه من المرفوع.

والأول هو الذي عليه الاعتماد، لأن ظاهر ذلك مشعر بأن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – اطلع على ذلك أقررهم عليه. وتقريره أحد وجوه السنن المرفوعة، فإنها أنواع: منها أقواله صلى الله عليه وسلم، ومنها أفعاله. ومنها تقريره وسكوته عن الإنكار بعد اطلاعه.

ومن هذا القبيل قول الصحابي (كنا لا نرى بأساً بكذا ورسول الله صلى الله عليه وسلم فينا، أو: كان يقال كذا وكذا على عهده. أو: كانوا يفعلون كذا وكذا في حياته صلى الله عليه وسلم فكل ذلك وشبهه مرفوع مسند، مخرج في كتب المسانيد. وذكر الحاكم أبو عبد الله –فيما روى عن المغيرة بن شعبة قال: كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرعون بابه بالأظافير – أن هذا يتوهمه من ليس من أهل الصنعة مسنداً، يعني مرفوعاً، لذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه، وليس بمسند، بل هو موقوف. وذكر الخطيب أيضاً نحو ذلك في جامعه.

قال ابن الصلاح: بل هو مرفوع كما سبق ذكره. وهو بأن يكون مرفوعاً أحرى، لكونه أحرى باطّلاعه صلى الله عليه وسلم عليه. والحاكم معترف بكون ذلك من قبيل المرفوع، وقال ابن الصلاح : وقد كنا عددنا هذا فيما أخذناه عليه. ثم تأوّلناه له على أنه أراد أنه ليس بمسند لفظاً، بل هو موقوف لفظاً، وكذلك سائر ما سبق موقوف لفظاً، وإنما جعلناه مرفوعاً من حيث المعنى. والله أعلم.

الثاني: قول الصحابي (أمرنا بكذا، أو نهينا عن كذا) من نوع المرفوع والمسند عند أصحاب الحديث، وهو قول أكثر أهل العلم. وخالف في ذلك فريق منهم أبو بكر الإسماعيلي. والأول هو الصحيح، لأن مطلق ذلك ينصرف بظاهره إلى من إليه الأمر والنهي، وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وهكذا قول الصحابي: (من السنة كذا) فالأصح أنه مسند مرفوع، لأن الظاهر أنه لا يريد به إلا سنّة رسول الله صلى الله عليه وسلم وما يجب اتباعه.

وكذلك قول أنس رضي الله عنه: أمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة. وسائر مـــا جـــانس ذلك. فلا فرق بين أن يقول ذلك في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم، وبعده صلى الله عليه وسلم.

الـــثالث: مـــا قيل من أن تفسير الصحابي حديث مسند فإنما ذلك في تفسير يتعلق بسبب نزول آية يخبر به الصحابي أو نحو ذلك، كقول جابر رضي الله عنه: كانت الـــيهود تقول: من أتى امرأته من دبرها في قبلها جاء الولد أحول، فأنزل الله عز وجـــل (نساؤكم حرث لكم). الآية. فأما سائر تفاسير الصحابة التي لا تشتمل على إضـــافة شـــيء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فمعدودة في الموقوفات. والله أعلم.

الـــرابع: مـــن قبيل المرفوع الأحاديث التي قيل في أسانيدها عند ذكر الصحابي: يرفع الحديث، أو: يبلغ به، أو: ينميه، أو: رواية.

مثال ذلك: سفيان بن عيينة، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، رواية: (تقاتلون قوماً صغار الأعين..) الحديث.

وبه عن أبي هريرة، يبلغ به، قال: (الناس تبع لقريش..) الحديث.

فكـــل ذلك وأمثاله كناية عن رفع الصحابي الحديث إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم. وحكم ذلك عند أهل العلم حكم المرفوع صريحاً.

قال ابن الصلاح : وإذا قال الراوي عن التابعي: يرفع الحديث، أو: يبلغ به، فذلك أيضاً مرفوع، ولكنه مرفوع مرسل. والله أعلم.

الحديث المرسل

المرســـل لغة : جمعه مراسيل بإثبات الياء، وحذفها أيضاً، وأصله كما هو حاصل كـــلام العلائـــي مأخـــوذ من الإطلاق، وعدم المنع كقوله تعالى{ الم ترأنَّا أرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ} فكأن المرسل أطلق الإسناد، ولم يقيده براو معروف، أو مـــن قـــولهم ناقة مرسال، أي سريعة السير، كأن المرسل أسرع فيه عجلاً فحذف بعض إسناده. قال كعب بن زهير :

أمسَتْ سُعَادُ بأرضٍ لاَ يَبْلُغُها * إلاَّ العتَاقُ النَّجيبات المَرَاسِيلَ

أو من قولهم: جاء القوم أرسالاً، أي متفرقين، لأن بعض الإسناد منقطع من بقيته.

وأمـــا في الاصطلاح : فـــمرفوع تابع من التابعين إلى النبي صلى الله عليه وسلم بالتصريح، ولكنه على المشهور عند أئمة المحدثين مرسل، كما نقله الحاكم، وابن عـــبد البر عنهم، واختاره الحاكم وغيره ووافقهم جماعة من الفقهاء والأصوليين، وعبر عنه بعضهم كالقرافي في التنقيح: بإسقاط الصحابي من السند، وليس بمتعين فـــيه. ونقل الحاكم تقييدهم له باتصال سنده إلى التابعي، وقيده في **المدخل** بما لم يـــأت اتصـــاله من وجه آخر، وكذا قيده شيخنا(**العراقى**) :بما سمعه التابعي من غير النبي صلى الله عليه وسلم ليخرج من لقيه كافراً فسمع منه، ثم أسلم بعد وفاته صلى الله عليه وسلم، وحدث بما سمعه منه كالتنوخي رسول هرقل، فإنه مع كونه تابعـــياً محكوم لما سمعه بالاتصال لا الإرسال، وهو متعين وكأنهم أعرضوا عنه لندرته .

وخـــرج بقـــيد التابعـــي **مرسل الصحابي كبيراً كان، أو صغيراً.** وشمل إطلاقه **التابعى الكبير** ، وهو الذي لقي جماعة من الصحابة وجالسهم، وكانت جل روايته

عـنهم، **والصـغير** الذي لم يلق منهم إلا العدد اليسير، أو لقي جماعة، إلا أن جل روايـتة عـن التابعـين (أو قيده بـ) التابعي (الكبير) كما هو مقتضى القول بأن مرفوع صغير التابعين، إنما يسمى **منقطعاً**.

قـال ابـن عـبد البر: في مقدمة التمهيد : المرسل: أوقعوه بإجماع على حديث التابعـي الكبير عن النبي صلى الله عليه وسلم. ومثل بجماعة منهم قال: وكذلك مـن دونهـم وسمى جماعة، قال وكذلك وسمي من دونهم أيضاً ممن صح له لقاء جماعة من الصحابة ومجالستهم.

قـال: ومـثله أيضـاً مرسـل من دونهم، فأشار بهذا الأخير إلى مراسيل صغار التابعـين، ثم قال: وقال آخرون لا يعني لا يكون حديث صغار التابعين مرسلاً بل يسـمى منقطعاً، لأنهم لم يلقوا من الصحابة إلا الواحد، أو الاثنين، فأكثر روايتهم عن التابعين.

وإلى هذا الاختلاف أشار ابن الصلاح بقوله: وصورته التي لا خلاف فيها حديث التابعـي الكبير، قال شيخنا(العراقى) ولم أر التقييد بالكبير صريحاً عن أحد، **نعم قـيد الشـافعي** المرسـل الذي يقبل إذا اعتضد، كما سيأتي بأن يكون من رواته التابعي الكبير ولا يلزم من ذلك أنه لا يسمى ما رواه التابعي الصغير مرسلاً، بل الشافعي صرح بتسمية رواية من دون كبار التابعين مرسلة، وذلك في قوله: ومن نظـر فـي العلم بخبرة وقلة غفلة استوحش من مرسل كل من دون كبار التابعين بـدلائل ظاهرة (وسقط راوٍ منه) أي ما سقط راوٍ من سنده، سواء كان في أوله أو آخـره أو بينهما واحد أو أكثر كما يومىء إليه تنكير راوٍ وجعله اسم جنس ليشمل كمـا صـرح بـه الشارح سقوط راوٍ فأكثر، بحيث يدخل فيه المنقطع والمعضل

والمعلـــق، **وهـــو ظاهر عبارة الخطيب**، حيث أطلق الانقطاع فإنه **قال في كفايته المرســـل**: هـــو ما انقطع إسناده بأن لا يكون في رواته من لم يسمعه ممن فوقه، وكـــذا قـــال في موضع آخر منها لا خلاف بين أهل العلم أن إرسال الحديث الذي لـــيس بمدلس هو: رواية الراوي، **عن من لم** يعاصره، كالتابعين عن النبي صلى الله علـــيه وسلم وابن جريج، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، ومالك عن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، **أو عن من** عاصره **ولم** يلقه كالثوري وشعبة عن الزهـــري قـــال: ومـــا كان نحو ذلك فالحكم فيه، وكذا فيمن لقي من أضاف إليه، وسمع منه إلا أنه لم يسمع منه ذلك الحديث واحد.

وحاصله التسوية بين الإرسال الظاهر والخفي، والتدليس في الحكم ونحوه، وقول **أبي الحسن بن القطان في بيان الوهم والإيهام**: الإرسال رواية الراوي عن من لم يسمع منه، **وهو الذي حكاه ابن الصلاح** عن الفقهاء الأصوليين، بل وعن الخطيب الـــبغدادى ، **فإنـــه قـــال**: والمعروف في الفقه وأصوله أن ذلك كله، **أي المنقطع** والمعضـــل يسمى مرسلاً. **قال**: وإليه ذهب من أهل الحديث الخطيب، وقطع به ، ونحوه **قول النووي في** شرح مسلم : **المرسل** عند الفقهاء والأصوليين، والحطيب وجماعة من المحدثين **هو**:ما انقطع إسناده على أي وجه كان، فهو عندهم بمعنى المـــنقطع، فإن قوله على أي وجه كان يشمل الابتداء والانتهاء، وما بينهما الواحد فأكثر.

وأصرح منه قوله(أى النووى) في شرح المهذب، ومرادنا بالمرسل **هنا**: ما انقطع إســـناده فســـقط مـــن رواية واحد فأكثر وخالفنا أكثر المحدثين **فقالوا هو**: رواية التابعي عن النبي صلى الله عليه وسلم. .

وممـــن صرح بنحوه من المحدثين **الحاكم**، فإنه قال في المدخل، وتبعه **البغوي** في شرح السنة **هو**: قول التابعي، أو تابع التابعي، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وبينــه وبــين الرسول قرن أو قرنان، ولا يذكر سماعه من الذي سمعه، يعني في روايـــة أخـــرى. **ولكن** الذي مشى عليه في علومه ــ أى كتابه علوم الحديث ــ خـــلاف ذلك، وكذا أطلق أبو نعيم في مستخرجه على **التعليق** مرسلاً **وممن أطلق المرسل على المنقطع من أئمتنا** أبو زرعة وأبو حاتم ثم الدارقطني ثم البيهقـــي، بـــل **صرح** البخاري في حديث لإبراهيم بن يزيد النخعي عن أبي سعيد الخدري بأنه مرسل لكون إبراهيم لم يسمع من أبي سعيد.

وكـــذا صرح البخارى وأبو داود في حديث لعون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، عن ابن مسعود بأنه مرسل لكونه لم يدرك ابن مسعود، والترمذي في حديث لابن ســـيرين، عـــن حكيم بن حزام بأنه مرسل، وإنما رواه ابن سيرين عن يوسف بن ماهك، عن حكيم، وهو الذي مشى عليه أبو داود في مراسليه في آخرين.

وأمـــا أبـــو الحسين بن القطان فإنه قال: المرسل أن يروي بعض التابعين، عن النبي صلى الله عليه وسلم خبراً، أو يكون بين الراوي وبين رجل رجل.

وقـــال الأستاذ أبو منصور: المرسل ما سقط من إسناده واحد، فإن سقط أكثر فهو معضـــل. ثـــم إنـــه على القول بشموله المعضل والمعلق، قد توسع من أطلقه من الحنفـــية على قول الرجل من أهل هذه الأعصار، قال النبي صلى الله عليه وسلم، وكـــذا كان ذلك سلف الصفدي حيث قال في تذكرته حكاية عن بعض **المتأخرين**: المرســـل ما رفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم من غير عنعنة، والمسند ما رفعه راويه بالعنعنة، فإن الظاهر أن قائله أراد بالعنعنة الإسناد، فهو كقول **ابن الحاجب**

تبعاً لغيره من أئمة الأصول: المرسل قول غير الصحابي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: فإنه يتناول ما لو كثرت الوسائط.

ولكن قد قال العلائي: إن الظاهر عند التأمل في أثناء استدلالهم أنهم لا يريدونه، إنما مرادهم ما سقط منه التابعي مع الصحابي، أو ما سقط منه اثنان بعد الصحابي، ونحو ذلك، ويدل عليه قول إمام الحرمين في البرهان: مثاله أن يقول الشافعي: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: كذا، وإلا فيلزم من الإطلاق المتقدم بطلان اعتبار الأسانيد التي هي من خصائص هذه الأمة، وترك النظر في أحوال الرواة والإجماع في كل عصر على خلاف ذلك، وظهور فساده غني عن الإطالة فيه. ولذلك خصه بعض المحققين من الحنفية بأهل الأعصار الأول يعني القرون الفاضلة لما صح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال: "خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم" قال الراوي: فلا أدري أذكر بعد قرنه قرنين، أو ثلاثة، وفي رواية جزم فيها بثلاثة، بعد قرنه بدون شك، **ثم يفشو الكذب**. وفي رواية: ثم ذكر قوماً يشهدون ولا يستشهدون، ويخونون ولا يؤتمنون، وينذرون ولا يفون **وحينئذ فالمرسل (ذو أقوال) الثالث** أوسعها، **والثاني** أضيقها (الأول الأكثر في استعمال أهل الحديث كما قاله الخطيب، وعبارته عقب حكاية الثالث من **كفايته: إلا أن** أكثر ما يوصف بالإرسال من حيث الاستعمال ما رواه التابعي عن النبي صلى الله عليه وسلم، أما ما رواه تابع التابعي فيسمونه المعضل.

بل صرح الحاكم في علومه بأن مشايخ الحديث لم يختلفوا أنه هو: الذي يرويه المحدث بأسانيد متصلة إلى التابعي، **ثم يقول التابعي:** قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ووافقه غيره على حكاية الاتفاق.

الاحتجاج بالمرسل وهل هو أعلى من المسند ؟

احـــتج الإمـــام مالك بن أنس في المشهور عنه **(وكذا)** الإمام أبو حنيفة النعمان بن ثابت (وتابعوهما) المقلدون لهما، والمراد **الجمهور** من الطائفتين، بل وجماعة من المحدثـــين والإمـــام أحمد في رواية حكاها النووي، وابن القيم وابن كثير وغيرهم بالمرســـل ودانوا بمضمونه، أي جعل كل واحد منهم ما هو عنده مرسل دينا يدين بـــه في الأحكام وغيرها، وحكاه النووي في شرح المهذب عن كثيرين من الفقهاء أو أكثرهم، قال: ونقله الغزالي عن الجماهير.

وقال أبو داود في رسالته: وأما المراسيل، فقد كان أكثر العلماء يحتجون بها فيما مضـــى مثل سفيان الثوري ومالك والأوزاعي، **حتى جاء الشافعي** رحمه الله فتكلم في ذلك، وتابعه عليه أحمد وغيره فكأن من لم يذكر أحمد في هذا الفريق رأى ما فـــي **الرســـالة** أقوى، مع ملاحظة صنيعه في **العلل** ،وكونه يعمل **بالضعيف الذي يندرج فيه المرسل فذاك إذا لم يجد في الباب غيره** كما تقدم٠

ثـــم اخـــتلفوا أهو أعلى من المسند، أو دونه، أو مثله، وتظهر فائدة الخلاف عند الـــتعارض. **والـــذي ذهـــب إلـــيه** أحمـــد، وأكثر المالكية والمحققون من الحنفية كالطحـــاوي وأبـــي بكـــر الرازي **تقديم المسند،** قال **ابن عبد البر:** وشبهوا ذلك بالشـــهود يكـــون بعضهم أفضل حالاً من بعض، وأقعد وأتم معرفة وإن كان الكل عدولاً جائزي الشهادة ٠

والقائلـــون بأنه أعلى وأرجح من المسند وجهوه بأن : من أسند فقد **أحالك** على إســـناده، والنظـــر فـــي أحوال رواته والبحث عنهم. **ومن أرسل مع علمه ودينه وإمامته وثقته:** فقد قطع لك بصلته، وكفاك النظر فيه٠ **ومحل الخلاف** فيما قيل إذا

لم ينضم إلى الإرسال **ضعف** في بعض رواته، وإلا فهو حينئذ أسوأ حالاً من مسند ضــعيف جزماً، **ولذا قيل إنهم اتفقوا على**: اشتراط ثقة المرسل، وكونه لا يرسل إلا عــن الثقات، قاله ابن عبد البر، وكذا أبو الوليد الباجي من المالكية، وأبو بكر الرازي من الحنفية.

وأمــا الثاني: لا خلاف أنه لا يجوز العمل بالمرسل إذا كان مرسله غير متحرز، بــل يرســل عــن غير الثقات أيضاً، وعبارة **الأول فقال**: لم تزل الأئمة يحتجون بالمرســل إذا تقارب عصر المرسل، والمرسل عنه، ولم يعرف المرسل بالرواية عــن الضــعفاء. **وممن** اعتبر ذلك من مخالفيهم الشافعي فجعله شرطاً في المرسل المعتضــد، ولكن قد توقف شيخنا في صحة نقل الاتفاق من الطرفين قبولاً ورداً. **قــال**: لكن ذلك فيهما عن جمهورهم مشهور . وفي كلام الطحاوي ما يوحي إلى احتياج المرسل ونحوه إلى الاحتفاف بقرينة وذلك أنه قال في حديث أبي عبيدة بن عــبد الله بــن مســعود: إنه سئل: كان عبد الله مع النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الجــن؟ قــال: **لا**. ما نصه، فإن قيل هذا منقطع، لأن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه شــيئاً. يقــال نحن لم نحتج به من هذه الجهة، إنما احتججنا به لأن مثل أبي عبيدة علــى تقدمــه في العلم وموضعه من عبد الله وخلطته بخاصته من بعده، لا يخفى علــيه مــثل هــذا من أموره فجعلنا قوله حجة لهذا من أمور، فجعلنا قوله لا من الطريق التي وصفت. ونحوه قول الشافعي رحمه الله في حديث لطاوس عن معاذ و طاووس لم يلق معاذاً، لكنه عالم بأمر معاذ، وإن لم يلقه لكثرة من لقيه ممن أخذ عن معاذ، وهذا لا أعلم من أحد فيه خلافاً، وتبعه البيهقي وغيره **ومن الحجج لهذا القــول**: أن احتمال الضعف في الواسطة حيث كان تابعياً لاسيما بالكذب بعيد جداً

فإنـــه صـــلى الله علـــيه وسلم أثنى على عصر التابعين وشهد له بعض الصحابة بالخيرية، ثم للقرنين كما تقدم، بحيث استدل بذلك على تعديل أهل القرون الثلاثة، وإن تفاوتت منازلهم في الفضل فإرسال التابعي، بل ومن اشتمل عليه باقي القرون الــثلاثة، الحديث بالجزم من غير وثوق بمن قاله مناف لها هذا، مع كون المرسل عنه ممن اشترك معهم في هذا الفضل.

وأوســـع من هذا قول عمر رضي الله عنه: المسلمون عدول بعضهم على بعض، إلا مجلوداً في حد ومجرباً عليه شهادة زور، أو ظنيا في ولاء أو قرابة.

قالـــوا: فاكتفـــى رضي الله عنه بظاهر الإسلام في القبول، إلا أن يعلم منه خلاف العدالة، ولو لم يكن الواسطة من هذا القبيل لما أرسل عنه التابعي، والأصل قبول خبـــره **حتـــى يثبت** عنه ما يقتضي الرد، وكذا ألزم بعضهم **المانعين** بأن مقتضى الحكم لتعاليق البخاري المجزومة بالصحة إلى من علق عنه أن من يجزم من أئمة التابعـــين عن النبي صلى الله عليه وسلم بحديث يستلزم صحته من باب أولى، لا ســـيما **وقـــد قيل:** إن المرسل لو لم يحتج بالمحذوف لما حذفه، فكأنه عدله ويمكن إلزامهم لهم أيضاً بأن مقتضى تصحيحهم في قول التابعي من السنة وقفه على الصحابي حمل قول التابعي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: علـــى أن المحـــدث لـــه بذلك صحابي تحسيناً للظن به، في حجج بطول إيرادها لاســـتلزامه التعرض للرد وكتاب جامع التحصيل للعلائى في هذه المسألة متكفل بالتفصيل، وكذا صنف فيها ابن عبد الهادي جزءاً .

ورد الاحـــتجاج بالمرسل جماهير (النقاد) من المحدثين كالشافعي وأحمد وحكموا بضـــعفه (للجهـــل بالســـاقط في الإسناد) فإنه يحتمل أن يكون تابعياً لعدم تقيدهم

بالرواية عن الصحابة ثم يحتمل أن يكون ضعيفاً لعدم تقيدهم بالثقات، وعلى **تقدير** كــونه ثقــة يحتمل أن يكون روي عن تابعي أيضاً يحتمل أن يكون ضعيفاً، وهلم جــرا إلـــى ستة، أو سبعة، فهو أكثر ما وجد من رواية بعض التابعين عن بعض واجتماع ستة في حديث يتعلق بسورة الإخلاص نقله ابن عبد البر فى **التمهيد** عن المحدثــين بل حكى الاجماع على طلب عدالة المخبر، و الإمام مسلم بن الحجاج صـــدر الكتاب الشهير الذي صنفه في (الصحيح مسلم) رد الاحتجاج بالمرسل، فإنــه قــال فـــي أثناء كلام ذكره في مقدمة الصحيح على وجه الإيراد على لسان **خصــمه: والمرسل من الروايات في أصل قولنا، وقول أهل العلم بالأخبار: ليس بحجة.** وأقره ومشى عليه في كتابه، وهو محكي عن أحمد كما قدمته**ومشى عليه فـــي كــتابه العلل** حيث يعل الطريق المسندة بالطريق المرسلة؟ ولو كان المرسل عــنده حجة لازمة لما أعل به، **ويكفينا** نقل صاحبه أبي داود أنه تبع فيه الشافعي كمـــا تقــدم. وكذا حكى عن **مالك** وهو غريب، فالمشهور عنه **الأول**، وممن حكى الثانـــي عــن مالك الحاكم، **وقال النووي في شرح المهذب:** المرسل **لا** يحتج به عــندنا وعــند جمهور المحدثين وجماعة من الفقهاء، وجماهير أصحاب الأصول والنظـــر. قال: وحكا الحاكم أبو عبد الله عن سعيد بن المسيب، ومالك وجماعة أهــل الحديث والفقهاء. **وبســعيد** يرد على ابن جرير الطبري من المتقدمين، وابن الحاجــب من المتأخرين **ادعاؤهما** إجماع التابعين على قبوله، إذ هو من كبارهم، مع أنه لم يتفرد مرة بينهم بذلك، بل قال به منهم ابن سيرين والزهري.

و (غايــته) أنهــم غير متفقين على مذهب واحد، كاختلاف من بعدهم، **ثم** إن ما أشـــعر بـــه كلام أبي داود في كون الشافعي **أول من ترك الاحتجاج به** ليس على

ظاهره، بل هو قول ابن مهدي، ويحيى القطان، وغير واحد ممن قبل الشافعي ويمكن أن اختصاص الشافعي لمزيد التحقيق فيه.

وبالجملة فالمشهور عن أهل الحديث خاصة القول: بعدم صحته، بل هو قول جمهور الشافعية، واختيار اسماعيل القاضي وابن عبد البر وغيرهما من المالكية والقاضي أبي بكر الباقلاني، وجماعة كثيرين من أئمة الأصول.

وبالغ بعضهم في التضييق، فرد مراسيل الصحابة، **كما بالغ** من توسع من أهل الطرف الآخر فقبل مراسيل أهل هذه الإعصار وما قبلها، وبينا هناك رده.

وسنبين رد الآخر آخر الباب، وما أوردته من حجج الأولين مردود.

أما الحديث فمحمول على الغالب والأكثرية، وإلا فقد وجد فيمن بعد الصحابة من القرنين من وجدت فيه الصفات المذمومة، لكن بقلة بخلاف من بعد القرون الثلاثة، فإن ذلك أكثر فيهم واشتهر.

وقد روى **الشافعي** عن عمه: حدثنا هشام بن عروة، عن أبيه قال:(أني لأسمع الحديث استحسنه، فما يمنعني من ذكره إلا كراهية أن يسمعه سامع فيقتدي به، وذلك أني أسمعه من الرجل لا أثق به قد حدث به عمن أثق به: أو أسمعه من رجل أثق به، قد حدث به عمن لا أثق به). وهذا كما قال ابن عبد البر يدل على أن ذلك الزمان، أي زمان الصحابة والتابعين كان يحدث فيه الثقة وغيره. ونحوه ما أخرجه العقيلي من حديث ابن عون قال: ذكر أيوب السختياني لمحمد بن سيرين حديثاً عن أبي قلابة فقال:(أبو قلابة رجل صالح ولكن عمن ذكره أبو قلابة). ومن حديث عمران بن حدير أن رجلاً حدثه عن سليمان التيمي، عن محمد بن سيرين: أن من زار قبراً، أو صلى إليه فقد برىء الله منه قال عمران: فقلت لمحمد: عن

أبــي مجلــز أن رجلاً ذكر عنك كذا، فقال أبو مجلز، كنت أحسبك يا أبا بكر أشد اتقــاءاً، فــإذا لقيت صاحبك فاقرأه السلام وأخبره أنه كذب، قال: ثم رأيت سليمان عند أبي مجلز، فذكرت ذلك له، فقال: سبحان الله إنما حدثنيه مؤذن لنا، ولم أظنه يكــذب. **فإن هذا والذي قبله فيهما رد** أيضاً على من يزعم أن المراسيل لم تزل مقــبولة معمــولاً به.ومثل هذه حديث عاصم عن ابن سيرين **قال**: كانوا لا يسألون عــن الإســناد حتى وقعت الفتنة بعد • **وأعلــى** من ذلك ما روى **في الحلية** من طريق ابن مهدي عن ابن لهيعة أنه سمع شيخاً من الخوارج يقول: بعد ما قال إن هــذه الأحاديث دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم، فإنا كنا إذا هوينا أمراً صيرناه حديثا•

ولذا قالالحافظ ابن حجر: إن هذه والله قاصمة الظهر للمحتجين بالمرسل، إذ بدعة الخــوارج كانت في مبدأ الإسلام والصحابة متوافرون، ثم في عصر التابعين فمن بعدهم، وهؤلاء كانوا إذا استحسنوا أمراً جعلوه حديثاً وأشاعوه، فربما سمع الرجل الشيء فحدث به، ولم يذكر ممن حدثه به تحسينا للظن فيحمله عنه غيره، ويجيء الذي يحتج بالمقاطيع فيحتج به مع كونه أصله ما ذكرت فلا حول ولا قوة إلا بالله.

وأمــا الإلــزام بتعاليق البخاري، فهو قد علم شرطه في الرجال، وتقييده بالصحة بخــلاف التابعين، وأما بعده فالتعديل المحقق **في المبهم** لا يكفي على المعتمد كما سيأتي في سادس فروع من تقبل روايته، فكيف بالاسترسال إلى هذا الحد **نعم** قد قــال ابن كثير: المبهم الذي لم يسمى أو سمى ولم تعرف عينه لا يقبل روايته أحد علمناه، **ولكن** إذا كان في عصر التابعين والقرون المشهود لها بالخير فإنه يستأنس بروايته، ويستضيء بها في مواطن.

وقــد وقـــع في مسند أحمد وغيره من هذا القبيل كثير، وكذا يمكن الانفصال عن الأخير بأن الموقوف لا انحصار له فيما اتصل بخلف المحتج به.

وبهذا أو غيره مما لا نطيل بإيراده قويت الحجة في رد المرسل وإدراجه في جملة الضعيف **لكن** إذا صح و ثبت لنا أهل الحديث خصوصاً **الشافعية** تبعا لنص إمامهم مخرج المرسل بمسند يجيء من وجه آخر صحيح أو حسن، أو ضعيف يعتضد به (أو بمرســـل) آخـــر (يخرجه) أي يرسله (من ليس يروي عن رجال) أي شيوخ راوي المرسل (الأول) حتى يغلب على الظن عدم اتحادهما (فاقبله) بالجزم جواباً لإذا الشرطية وكذا يعتضد بما ذكره مع هذين الشافعي، كما سيأتي من موافقة قول بعــض الصـــحابي، أو فتوى عوام أهل العلم، مع كون الاعتضاد بها في الترتيب هكذا.

وقد نظم الزائد بعض الآخذين عن الناظم فقال:

أَوْ كَانَ قَوْلٌ وَاحِدٌ مِن صَحبِ * خَيرِ الأَنَامَ عجم وعرب

أَوْ كَانَ فَتْوَى جُل أهلِ العِلْمِ * وَشيخَنا أهمَلَهُ في النَظْمِ

قـــال الســـخاوي: الشـــيخ ابـــن الصلاح لم يفصل في المرسل المعتضد بين كبار التابعـــين وصغارهم، بل أطلق كما ترى وكأنه بناء على المشهور في تعريفه كما تقـــدم والشافعي الذي اعتمد ابن الصلاح مقاله في ذلك بالكبار منهم قيد بالمعتضد، وتـــبع ابن الصلاح في الإطلاق **النووي** في عامة كتبه، ثم تنبه للتقييد في شرحه **للوسيط**، وهو من أواخر تصنيفه، فإنه قال فيه، وأما **الحديث المرسل:** فليس بحجة عـــندنا إلا أن الشـــافعي كان يرى الاحتجاج بمرسل الكبار من التابعين بشرط أن يعتضـــد بأحـــد أمـــور أربعة وذكرها، و كذا قيده الشافعي بمن روى منهم (عن

الثقات أبدا) بحيث إذا عين شيخه في مرسله في رواية أخرى، أو في مطلق حديثه حسـبما يحتملهما كلام الشافعي الآتي لا يسمى مجهولاً، ولا مرغوباً عن الرواية عـنه، ولا يكفـي قـوله: أنه لم يكن يأخذ إلا عن الثقات. كما جاء عن **سعيد بن المسـيب** وغيره، فالتوثيق مع الإبهام لا يكفي على ما سيأتي، **نعم قد قال الشافعي** في سعيد بخصوصه: إنه ما عرفه روى إلا عن ثقة، وأجاب بذلك من عارضه في قبول مراسيله خاصة، بل وزاد أنه لا يحفظ له منقطعاً إلا وجد ما يدل على تسديده . ولهـذا **قـال ابـن الصـلاح** : عقب العاضد بمجيئه من وجه آخر، ولهذا احتج الشـافعي بمرسلات سعيد فإنها وجدت مسانيد من وجوه أخر قال ولا يختص ذلك عـنده بإرسـال ابن المسيب . وتبعه أحمد فنقل الميموني وحنبل معا عنه **إنه قال:** مراسيل سعيد صحاح لا نرى أصح من مراسلاته.

وقـال ابـن معين هي: أحب إلي من مرسلات الحسن، **ولكـن** قد قال النووي في الإرشـاد :اشتهر عند فقهاء أصحابنا أن مرسل سعيد حجة عند الشافعي حتى إن كثيـراً منهم لا يعرفون غير ذلك وليس الأمر على ذلك، ثم بينه بما ذكر معناه في شـرح المهـذب فإنه قال فيه عقب نقله عن الشافعي في المختصر مما رواه عنه الـربيع أيضاً: إرسال ابن المسيب عندنا حسن. ما نصه. واختلف المتقدمون في معناه على وجهين، حكاهما الشيخ أبو إسحاق في اللمع والخطيب في كتابيه الفقيه والمتفقه، والكفاية وآخرون **أحدهما:** أنها حجة عنده بخلاف غيرها من المراسيل. قالوا: لأنها فتشت فوجدت مسنده.

ثانـيهما: أنها ليست بحجة عنده بل هي كغيرها على ما ذكرناه قالوا وإنما رجح الشافعي لمرسله والترجيح بالمرسل جائز.

قـال الخطيب في كتابه الفقيه والمتفقه: والصواب الثاني وأما الأول فليس بشيء وكـذا قـال في **الكفاية** إن الثاني هو الصحيح لأن في مراسيل سعيد ما لم يوجد بحال من وجه يصح.

قـال البيهقـي: وقد ذكرنا لابن المسيب مراسيل لم يقبلها الشافعي حيث لم ينضم إليها ما يؤكدها ومراسيل لغيره قال بها حين انضم إليها ما يؤكدها قال وزيادة ابن المسـيب في هذا على غيره أنه أصح التابعين إرسالاً فيما زعم الحفاظ قال: وأما قـول القفـال المـروزي في أول كتابه شرح التلخيص. قال الشافعي في الرهن الصـغير: مرسـل سعيد عندنا حجة، فهو محمول على التفصيل الذي قدمناه عن البيهقي والخطيب والمحققين.

قلـت : وممن صرح بأن كل ما أرسل سعيد بن المسيب مسند محمد بن حميد قال أبو داود في سننه **سمعته يقول:** كل شيء حدثتك عن جعفر عن سعيد بن المسيب عن النبي صلى الله عليه وسلم فهو مسند عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسـلم. (و) قيده أيضاً (بمن إذا شارك) منهم (أهل الحفظ) في أحاديثهم (وافقهم) فـيها ولـم يخالفهم (إلا بنقص لفظ) لا يختل معه المعنى، فإن ذلك الشرح للباء لا يضـر فـي قبول مرسله،وكل من هذه أعني روايته عن الثقات، وموافقة الحفاظ، وكـونه مـن الكبار، صفة للمرسل بكسر المهملة دالة على صحة مرسله المروي عنه.

وثانـيها: جـار في كل راو أرسل، أو أسند، كما قيل: إن المحتج بالمرسل أيضاً يشترط أولها كما تقدم مع النزاع فيه.

وهذا سياق نص الشافعي، ليعلم أن الشارح وغيره ممن أورده أخل منه بأشياء مهمـــة. فروى **البيهقي في المدخل** عن شيخه الحاكم، عن الأصم، عن الربيع عنه أنه **قال:** والمنقطع مختلف فمن شاهد أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من التابعـــين فحـــدث حديثاً منقطعاً، عن النبي صلى الله عليه وسلم اعتبر عليه **بأمور** مـــنها: أن ينظر إلى ما أرسل من الحديث، فإن شاركه الحفاظ المأمونون **فأسندوه** إلـــى رســـول الله صلى الله عليه وسلم بمثل معنى ما روى، كانت هذه دلالة على صحة ما قبل عنه وحفظه، وإن انفرد بإرسال حديث لم يشاركه فيه من يسنده قبل ما ينفرد به من ذلك ويعتبر عليه بأن ينظر هل يوافقه مرسل غيره ممن قبل العلم مـــن غير رجاله الذين قبل عنهم، فإن وجد ذلك كانت دلالة تقوى له مرسله، وهي أضعف من الأولى، وإن لم يوجد ذلك نظر إلى بعض ما يروى عن أصحاب النبي صـــلى الله عليه وسلم قولا له، فإن وجد يوافق ما روي عن رسول الله صلى الله علـــيه وسلم كانت هذه دلالة على أنه لم يأخذ مرسله، إلا عن أصل يصح إن شاء الله، وكـــذلك إن وجـــد عوام من أهل العلم يفتنون بمثل معنى ما روي عن النبي صـــلى الله علـــيه وســـلم ثم يعتبر عليه بأن يكون إذا سمى من روي عنه لم يسم مجهـــولاً، ولا مرغوباً عن الرواية عنه فيستدل بذلك على صحته فيما يروى عنه، ويكـــون إذا شـــارك أحداً من الحفاظ في حديث لم يخالفه، فإن خالفه ووجد حديثه أنقـــص كانـــت فـــي هذه دلائل على مخالفة صحة مخرج حديثه **ومتى خالف** ما وصفت أضر بحديثه، حتى لا يسع أحداً منهم قبول مرسله

قـــال: وإذا وجـــدت الدلائل لصحة حديثه بما وصفت أحببنا، يعني اخترنا كما قاله البيهقي أن نقبل مرسله، ولا نستطيع أن نزعم أن الحجة يثبت به ثبوتها بالمتصل،

وذلك أن معنى **المنقطع** مغيب يحتمل أن يكون حمل عمن يرغب عن الرواية عنه إذا سمى وإن بعض المنقطعات وإن وافقه مرسل مثله- فقد يحتمل أن يكون مخرجهما واحداً من حديث من لو سمى لم تقبل، وأن قول بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قال برأيه لو وافقه لم يدل على صحة مخرج الحديث دلالة قوية إذا نظر فيها، **ويمكن** أن يكون إنما غلط به حين سمع قول بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يوافقه ويحتمل مثل هذا فيمن وافقه بعض الفقهاء.

قال: فأما **من بعد** كبار التابعين الذين كثرت مشاهدتهم لبعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، فلا أعلم منهم واحداً يقبل مرسله **لأمور:**

أحدهما: إنهم أشد تجوزا فيمن يروون عنه، والآخر إنهم توجد عليهم الدلائل فيما أرسلوا بضعف مخرجه والآخرة كثرت الإحالة في الأخبار، وإذا كثرت الإحالة كان أمكن للوهم وضعف من يقبل عنه.

وكذا رواه الخطيب في **الكفاية** من طريق أحمد بن موسى الجوهري، ومحمد بن أحمد أنبأنا الطرائقي كلاهما عن الربيع به بزيادة قوله في أواخره عن التابعين الذين كثرت مشاهدتهم لبعض الصحابة، فليس عند البيهقي، وهو مفيد فائدة جليلة وقد زاد بعضهم مما يعتضد به المرسل فعل صحابي أو انتشار، أو عمل أهل العصر، أو قياس معتبر.

ويمكن رجوعها إلى كلام الشافعي بتكلف في بعضها، ثم إن ما تقدم عن الشافعي من عدم الاحتجاج بالمرسل إلا إن اعتضده هو المعتمد، وإن زعم الماوردي أنه في الجديد يحتج بالمرسل، إذا لم يوجد دليل سواه، وكذا نقله غيره، فقد رده ابن

الســمعاني بإجمـــاع النقلة من العراقيين، والخراسانيين للمسألة عنه على أنه عنده غيـــر حجـــة **نعم قال التاج السبكي** ما معناه: إنه إذا دل على محظور، ولم يوجد ســـواه فالأظهـــر وجوب الانكفاف يعني احتياطاً (فإن يقل) على وجه الخدش في الاعتضاد بمسند (فالمسند) هو (المعتمد) حينئذ، ولا حاجة إلى المرسل (فقل) مجيباً بمـــا هو حاصل كلام ابن الصلاح أن المرسل تقوي بالمسند، وبأن به قوة الساقط مـــنه وصلاحيته للحجة، وأيضاً فكما قال النووي، وعليه اقتصد العراقى لتضمنه إبـــداء فائـــدة ذلـــك هما (دليلان) إذ المسند دليل برأسه والمرسل (به) (يعتضد) ويصـــير دليلاً آخر، فيرجح بهما الخبر عند معارضته خبر ليس له سوى طريق مســـند. **وقال غيره:** ربما يكون المسند حسنا فيرتقي عن هذه المرتبة، ولكن هذا الإيـــراد إنما يأتي إذا كان المسند بمفرده صالحاً للحجة، أما إذا كان مما يفتقر إلى اعتضاد فلا، إذ كل منهما اعتضد بالآخر وصار به حجة.

ولذا قيده الإمام الفخر الرازي في **المحصول** بقوله : هذا في مسند لم تقم به الحجة إذا انفـــرد أفاده شيخنا، وحينئذ يكون اعتضاده بهذا المسند كاعتضاده بمرسل آخر لاشـــتراكهما فـــي عدم الصلاحية للحجة، ويجيء القول بعدم الفائدة في ذلك لأنه انضـــمام غير مقبول إلى مثله، فهو بمثابة شهادة غير العدل إذا انضمت إلى مثلها **ولكـــن قد أجيب** بأن القوة إنما حصلت من هيئة الاجتماع إذ بانضمام أحدهما إلى الآخر قوى الظن بأن له أصلاً كما تقدم في تقرير الحسن لغيره إن الضعيف الذي ضعفه من جهة قلة حفظ راويه، وكثرة غلطه لا من جهة اتهامه بالكذب إذا روى مـــثله بسند آخر نظيره في الرواية ارتقى إلى درجة الحسن، لأنه يزول عنه حينئذ

ما يخاف من سوء حفظ الراوي، ويعتضد كل منهما بالآخر، ويشهد لذلك إفراد للمتواتر.

وتسميته **بالشهادة ليس بمرضي لانفراقهما في أشياء كثيرة** (ورسموا) أي سمى جمهور أهل الحديث (منقطعاً) قولهم (عن رجل) أو شيخ، أو نحو ذلك مما يبهم الراوي فيه، وأمثلته كثيرة.

ومن **صرح** بذلك ابن القطان في الوهم والإيهام له، ومن قبله الحاكم، وأشار إلى أنه لا يسمى مرسلاً (وفي) كتب (الأصول) كالبرهان لإمام الحرمين (لغته) يعني تسميته (بالمرسل) وذلك أنه جعل من صوره أن يقول رجل: عن فلان الراوي من غير أن يسميه أو: أخبرني موثوق به رضي الله عنه قال: وكذلك إسناد الأخبار إلى كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم ملحق بالمرسل للجهل بناقل الكتاب، بل في المحصول أن الراوي إذا سمى الأصل باسم لا يعرف به فهو كالمرسل، وهذا يشمل المهمل كعن محمد، وهو يحتمل جماعة يسمون بذلك، وكذا المجهول إذ لا فرق.

ومن أخرج **المبهمات في المراسيل** أبو داود، وكذا أطلق النووي في غير موضع على رواية المبهم مرسلاً، وكل من هذين القولين خلاف ما عليه الأكثرون من عند الرواية، وأرباب النقل، كما حكاه الرشيد العطار في كتابه **الغرر** المجموعة عندي. على أنه متصل في إسناده مجهول، واختاره العلائي في جامع التحصيل وتبع فيه بعض تلامذه العراقي بقوله:

قلت الأصح إنه متصل * لكن في إسناده من يجهل

ولكن ليس ذلك على إطلاقه، بل هو **مقيد** بأن يكون المبهم صرح بالتحديث ونحوه لاحـــتمال أن يكـــون مدلساً، وهو ظاهر، وكذا قيد القول بإطلاق الجهالة بما إذا لم يجيء مسمى في رواية أخرى.

وإذا كان كذلك فلا ينبغي المبادرة إلى الحكم عليه بالجهالة إلا بعد التفتيش لما ينشأ عـــنه من توقف الفقيه عن الاستدلال به للحكم، مع كونه مسمى في رواية أخرى، ولـــيس بإســـناده، ولا متـــنه ما يمنع كونه حجة، ولذا كان الاعتناء بذلك من أهم المـــبهمات . وكـــلام الحاكم في المنقطع يشير إليه، فإنه قال: وقد يروي الحديث، وفـــي إســـناده رجل غير مسمى، وليس بمنقطع، ثم ذكر مثالاً من وجهين يسمى الراوي في أحدهما، وأبهم في آخر، كما وقع للبخاري فإنه أورد حديثا من وجهين إلـــى أيوب السختياني قال: في أحدهما: عن رجل عن أنس، وفي الآخر: عن أبي قلابة عن أنس.

ثـــم قـــال الحاكم: وهذا لا يقف عليه إلا الحافظ الفهم المتبحر في الصنعة، وبذلك صـــرح فـــي المعضـــل كما سيأتي، ثم إن صورة المسألة في وقوع ذلك من غير التابعي، فأما لو قال التابعي، عن رجل فلا يخلو إما أن يصفه بالصحبة أم لا، فإن لـــم يصفه بها، فلا يكون ذلك متصلاً لاحتمال أن يكون تابعياً آخر، بل هو مرسل على بابه.

وإن وصـــفه بالصحبة فقد وقع في أماكن من السنن وغيرها للبيهقي تسميته أيضاً مرســـلاً، ومراده مجرد التسمية، فلا يحوي عليه حكم الإرسال في نفي الاحتجاج، كما صرح بذلك في القراءة خلف الإمام من معرفته عقب حديث رواه عن محمد بـــن أبي عائشة، عن رجل من الصحابة، فإنه قال: وهذا إسناد صحيح وأصحاب

النبي صلى الله عليه وسلم كلهم ثقة، فترك ذكر أسمائهم في الإسناد لا يضر إذا لم يعارضه ما هو أصح منه. وبهذا القيد ونحوه يجاب عما توقف عن الاحتجاج به من ذلك لا لكونه لم يسم، ولو لم يصرح به، ويتأيد كون مثل ذلك حجة بما روى البخاري عن الحميدي، قال: إذا صح الإسناد عن الثقات إلى رجل من الصحابة فهو حجة وإن لم يسم.

وكذا قال الأثرم، قلت لأحمد: إذا قال رجل من التابعين حدثني رجل من الصحابة، ولم يسمه، فالحديث صحيح؟ قال: نعم، ولكن قيده ابن الصيرفي بأن يكون صرح بالتحديث ونحوه، أما إذا قال عن رجل من الصحابة، وما أشبه ذلك فلا يقبل، قال لأني لا أعلم أسمع ذلك التابع منه أم لا، إذ قد يحدث التابعي عن رجل، وعن رجلين عن الصحابي، ولا أدري هل أمكن لقاء ذلك الرجل أم لا، فلو علمت إمكانه فيه لجعلته كمدرك العصر، قال العراقى: وهو حسن متجه، وكلام من أطلق محمول عليه.

وتوقف شيخنا في ذلك، لأن التابعي إذا كان سالماً من التدليس حملت عنعنته على السماع، وهو ظاهر.

قال: ولا يقال إنما يتأتى هذا في حق كبار التابعين الذين جل روايتهم عن الصحابة بلا واسطة، وأما صغار التابعين الذين جل روايتهم عن التابعين فلا بد من تحقق إدراكه لذلك الصحابي.

والغرض: أنه لم أسمه حتى نعلم هل أدركه أم لا؟ لأنا نقول سلامته من التدليس كافية في ذلك، إذ مدار هذا يمل قوة الظن، وهي حاصلة في هذا المقام.

حكم إرسال الصحابة (أما) الخبر (الذي أرسله الصحابي) الصغير عن النبي صلى الله علـيه وسلم كابن عباس وابن الزبير ونحوهما، ممن لم يحفظ عن النبي صلى الله علـيه وسـلم إلا اليسير، وكذا الصحابي الكبير فيما ثبت عن أنه لم يسمعه إلا بواسـطة (فحكمه الوصل) المقتضى للاحتجاج به، لأن غالب رواية الصغار منهم عن الصحابة، وروايتهم عن غيرهم كما قال النووي في شرح المهذب: زيادة فإذا رووها بينوها، وحيث أطلقوا فالظاهر أنهم عنه الصحابة.

ولا شـك أنهم عدول لا يقدح فيهم الجهالة بأعيانهم وأيضاً فما يرويه عن التابعين غالـبه، بـل عامـته إنمـا هو من الإسرائيليات وما أشبهها من الحكايات، وكذا **الموقوفات والحكم المذكور (على الصواب) المشهور، بل أهل الحديث وإن سموه مرسلاً لا خلاف بينهم في احتجاج به، وإن نقل ابن كثير عن ابن الأثير وغيره فيه خلافاً، وقول الأستاذ أبي إسحاق الإسفرايني وغيره من أئمة الأصول أن لا يحتج به ضعيف، وإن قال ابن برهان في الأوسط إنه الصحيح أي لا فرق بين مراسيل الصحابة ومراسيل غيرهم.**

وقـال القاضي عبد الجبار: إن مذهب الشافعي: إن الصحابي إذا قال: قال رسول الله صـلى الله عليه وسلم، كذا قبل إلا إن علم أنه أرسله، وكذا نقله ابن بطال في أوائل شرحه للبخاري، عن الشافعي، فالنقل بذلك عن الشافعي خلاف المشهور من مذهـبه، وقـد صـرح ابـن برهان في الوجيز أن مذهبه أن المراسيل لا يجوز الاحـتجاج بهـا، إلا مراسيل الصحابة، ومراسيل سعيد، وما انعقد الإجماع على العمل به.

أمـــا من أحضر إلى النبي صلى الله عليه وسلم غير مميز، كعبيد الله بن عدي بن الخيار، فإن أباه قتل يوم بدر كافراً، على ما قال ابن ماكولا. وعد ابن سعد أباه في مســلمة الفتح. وكمحمد بن أبي بكر رضي الله عنه الله عنهما، فإنه ولد عام حجة الـــوداع، فهـــذا مرســـل، لكـــن لا يقال إنه مقبول كمراسيل الصحابة، لأن رواية الصحابة إما أن تكون عن النبي صلى الله عليه وسلم أو عن صحابي آخر، **والكل مقـــبول** واحـــتمال كون الصحابي الذي أدرك وسمع يروي عن التابعين بعيد جداً بخـــلاف مراســـيل هؤلاء، فإنها عن التابعين بكثرة فقوى احتمال أن يكون الساقط غير الصحابي، وجاء احتمال كونه غير ثقة.

ومـــن المعلـــوم : أنـــه قد تكلم العلماء في عدة الأحاديث التي صرح ابن عباس بســـماعها مـــن النبـــي صـــلى الله عليه وسلم فكان من الغريب قول الغزالي في المستصـــفى، وقلـــده جماعة: إنها أربعة ليس إلا. وعن يحيى القطان، وابن معين، وأبـــي داود صـــاحب السنن تسعة. وعن منذر عشرة، وعن بعض المتأخرين أنها دون العشـــرين مـــن وجوه صحاحوقد قام شيخنا بجمع الصحيح والحسن فقط من ذلك فزاد على

الأربعـــين سوى ما هو في حكم السماع كحكاية حضور شيء فعل بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم وأشار شيخنا لذلك عقب قول البخاري في الحديث الثالث من باب الحشر من الرقائق، هذا مما يعد أن ابن عباس سمعه.

خاتمة المرسل:

مـــراتب أعلاهـــا: ما أرسله صحابي ثبت سماعه، ثم صحابي له رواية فقط، ولم يثبت سماعه، ثم المخضرم، ثم المتقن كسعيد بن المسيب، ويليها: من كان يتحرى في شيوخه كالشعبي ومجاهد، ودونها مراسيل، من كان يأخذ عن كل أحد كالحسن. وأمـــا مراسيل صغار التابعين كقتادة والزهري، وحميد الطويل، فإن غالب رواية هـــؤلاء عن التابعين، وهل يجوز تعمده، قال شيخنا، إن كان شيخه الذي حدثه به عـــدلاً عـــنده، وعند غيره، فهو جائز بلا خلاف أولاً، فممنوع بلا خلاف أو عدلاً عـــنده فقط، أو عند غيره فقط، فالجواز فيهما محتمل بحسب الأسباب الحاملة عليه الآتي في التدليس الإشارة لشيء منها.

الحديث المنقطع

الحـديث المنقطع على المشهور: **هو الذي أسقط من روايته قبل الصحابي بسنده (راو فقـط) مـن أي موضـع كان ٠** وكذا لا انحصار له في السقط من موضع واحد، بل لو سقط من مكانين، أو أماكن بحيث لا يزيد كل سقط منها على راو، لم يخرج عن كونه منقطعاً ولا في المرفوع، بل يدخل فيه موقوف الصحابة، وخرج بقـيد الـواحد المعضل وبما قبل الصحابي المرسل، ولذا عرفه الحاكم في علومه بقـوله: هو غير المرسل، قال: وقل ما يوجد في الحفاظ من يميز بينهما كذا قال: الذي حُقق أن أكثر المحدثين على التغاير كما قررناه، لكن

عند إطلاق الاسم، وأما عند استعمال الفعل المشتق، فإنهم يقتصرون على الإرسال فـيقولون أرسله فلان سواء كان مرسلاً أو منقطعاً. قال: ومن ثم أطلق غير واحد ممـن لـم يلاحظ مواقع استعمالهم يعني كالحاكم على كثير من المحدثين أنهم لا يغايرون بينهما، وليس كذلك لما حررناه، وقل من نبه على النكتة في ذلك.

ثـم بـين الحاكم أن المنقطع على ثلاثة أنواع، ولم يفصح بالأولين منها، بل ذكر مثالـين علمـا منهما، **فأولهما** رواية أبي العلاء بن الشخير، عن رجلين من بني حـنظلة عـن شـداد بـن أوس. **وثانيهما:** حاصله ما أتى فيه الإبهام في بعض الروايات مع كونه مسمى في رواية أخرى، ولكن لا يقف عليه إلا الحافظ المتبحر كمـا قدمـته قريباً في النوع قبله، ثم قال، والثالث ما في سنده قبل الوصول إلى التابعـي الذي هو محل الإرسال راو، لم يسمع من الذي فوقه، وذكر له مثالاً فيه قـبل التابعـي سـقط من موضعين فظهر أنه لم يحصر المنقطع في الساقط قبل الوصول إلى التابعي، بل جعله نوعاً منه، وهو كذلك بلا شك.

وإذا كـــان يسمى ما أبهم فيه من هو في محل التابعي منقطعاً، فبالأحرى أن يسميه كـــذلك مع إسقاطنا (وقيل) أن المنقطع (ما لم يتصل) إسناده ولو كان الساقط أكثر مـــن واحد • كما صرح به ابن الصلاح في المرسل، واقتضاه كلام الخطيب حيث قـــال: **والمنقطع** مثل المرسل الذي مشى فيه على أنه المنقطع الإسناد، فيدخل فيه المرســـل والمعضـــل والمعلق. وكذا قال ابن عبد البر: **المنقطع عندي**: كل ما لم يتصـــل سواء كان معزواً إلى النبي صلى الله عليه وسلم أو إلى غيره، فيدخل فيه الموقوف على الصحابي فمن دونه أيضاً، ويقرب منه قول البرديجي **المنقطع**: هو المضاف إلى التابعي فمن دونه قولا له، أو فعلاً إلا أنه لا بد فيه عند الخطيب من فقد اتصال السند بخلاف البرديجي لذلك كما تقدم في المقطوع استبعده ابن الصلاح وأبعد منه قول الكياالهراسي: أنه قول الرجل بدون إسناد قال رسول الله صلى الله علـــيه وســـلم: وزعم أنه مصطلح المحدثين، ورده ابن الصلاح في فوائد رحلته، وقال إنه لا يعرف لغيره.

قلـــت: وشـــبيه بقـــوله من توسع في المرسل من الحنفية، كما بينته هناك مع رده والحاصل أن في المنقطع أربعة أقوال• وقال ابن الصلاح بأن الثاني منها الأقرب مـــن المعنـــى اللغـــوي فإن الانقطاع نقيض الإتصال، وهما في المعاني كهما في الأجسام، فيصدق بالواحد والكل وما بينهما.

قـــال: وقد صار إليه طوائف من الفقهاء وغيرهم، بل هو الذي ذكره الخطيب في كفايـــته يعني كما تقدم لا أنه الأكثر استعمالا بل أغلب استعمالهم فيه القول الأول حســـبما صرح به الخطيب، فإنه قال: إلا أن هذه العبارة تستعمل غالباً في رواية من دون التابعين عن الصحابة مثل مالك عن ابن عمر والثوري عن جابر وشعبه،

عـــن أنس يعني بخلاف المرسل، فأغلب استعماله منها إضافة التابعي إلى الرسول صلى الله عليه وسلم.

تـــتمة: قـــد مضى في المرسل عن الشافعي وغيره ما يدل على قبول المنقطع إذا أتحـــف بقـــرينة وقـــال ابن السمعاني: من منع قبول المرسل فهو أشد منعاً لقبول المنقطعات، ومن قبل المراسيل اختلفوا.

وإنما يجيء هذا على المعتمد في الفرق بينهما.

الحديث المعضل

الحـــديث المعضل لغة وهو بفتح المعجمة من الرباعي المتعدي يقال أعضله، فهو معضـــل وعضـــيل، كمـــا سمع في أعقدت العسل فهو عقيد بمعنى معقد، وأعله المرض، فهو عليل بمعنى معل، وفعيل بمعنى مفعل، إنما يستعمل في المعتدى.

والعضـــيل المستغلق الشديد، ففي حديث أن عبداً قال: يا رب لك الحمد كما ينبغي بجلال وجهك، وعظيم شأنك فأعضلت بالملكين، فلم يدرينا كيف يكتبا الحديث، قال أبو عبيد: هو من العضال الأمر الشديد الذي لا يقوم له صاحب فكَأن المحدث الذي حـــدث به أعضله حيث ضيق المجال على من يوفيه إليه، وحال بينه وبين معرفة روايـــته بالـــتعديل أو الجـــرح، وشـــدد عليه الحال، ويكون ذاك الحديث معضلاً لإعضال الراوي له.

وفـــي الاصطلاح :الساقط من إسناده اثنان فصاعداً مع التوالي، حتى لو سقط كل واحد من موضع كان منقطعاً كما سلف لا معضلاً، لعدم التقيد باثنين.

قال ابن الصلاح: إن قول المصنفين: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قبيل المعضل، يعني كما قيل بمثله في المرسل والمنقطع، وسواء في سقوط اثنين: هذا الصحابي والتابعي، أو اثنان بعدهما من أي موضع كان كل ذلك مع التقييد بالرفع الذي استغنى، وعن التصريح به بما يفهم من القسم الثاني، وعلم بهذا التعريف أنه أعـــم مـــن المعلـــق مـــن وجه ومباين للمقطوع والموقوف، وكذا مباين للمرسل والمـــنقطع بالنظر لكثرة استعمالهم فيهما. ولا يأتي قول ابن الصلاح أنه **لقب لنوع** خـــاص مـــن المنقطع، **فكل معضل منقطع** ولا عكس إلا بالنظر للقول الآخر في المنقطع الذي لا يحصره في سقط راوِ واحد، ولا يخصه بالمرفوع.

وقـــول الحاكم نقلاً عن علي بن المديني وغيره **عن أئمتنا: المعضل:** هو أن يكون بين المرسل إلى النبي صلى الله عليه وسلم أكثر من رجل، شامل أيضاً لأكثر من اثنين، ولا سيما وقد صرح بعد بقوله فربما أعضل اتباع التابعين وأتباعهم الحديث إلى آخر كلامه الذي أرشد فيه لما تقدم مثله في أواخر المرسل مع كونه لم ينفرد به، بل وافقه عليه أبو نصر السجزي، وعزاه لأصحاب الحديث وهو عدم المبادرة إلى الحكم قبل الفحص، وإلا فقد يكون الحديث عن الراوي من وجه معضلاً، ومن آخر متصلاً، كحديث مالك الذي في الموطأ أنه بلغه أن أبا هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "للمملوك طعامه وكسوته"، فهذا معضل عن مالك لكونه قد روي عنه لكن خارج الموطأ عن محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة به. واستفيد من هذا المثال أيضاً أن الحاكم لا يخص السقط بانتهاء السند، بل ولو كان فـــي اقـــنائه كما علم مما تقدم ونحوه قول ابن الصلاح، وكذلك ما يرويه من دون تابـــع التابعي عن أبي بكر وعمر وغيرهما، يعني عن النبي صلى الله عليه وسلم، ثم إن هذا الحديث بخصوصه لو لم نعلم كون الساقط منه اثنين لم يسغ التمثيل به، وإنما هو منقطع على رأى الحاكم وغيره ممن يسمى المبهم منقطعاً، أو متصل في إســـناده مجهـــول، لأن قول **مالك**: بلغني يقتضي ثبوت مبلغ، ولا يمتنع أن يكون واحداً. ومن المعضل قسم ثان: وهو حذف النبي صلى الله عليه وسلم والصحابي رضـــي الله عنه معا ووقف متنه على التابع . كقول الأعمش، عن الشعبي: "يقال للـــرجل يـــوم القـــيامة: عملت كذا وكذا فيقول: ما عملته فيختم على فيه، فتنطق جـــوارحه، أو لســـانه، فيقول لجوارحه: أبعدكن الله ما خاصمت إلا فيكن" أخرجه الحاكم.

وقـــال عقــبة: أعضله الأعمش، وهو عند الشعبي متصل مسند أخرجه مسلمَ في صـــحيحه، وساقه من حديثه فضيل بن عمر، وعن الشعبي عن أنس قال: كنا عند رســول الله صلى الله عليه وسلم فضحك، فقال: هل تدرون مم ضحكت؟ قلنا الله ورســوله أعلم. "قال من مخاطبة العبد ربه عز وجل يوم القيامة، يقول يارب ألم تجرني من الظلم؟ فيقول بلى! قال: فإني لا أجيز اليوم على نفسي شاهداً إلا مني، فــيقول: كفــى بنفسك اليوم عليك شهيداً، فيختم على فيه، ثم يقال لأركانه انطقي الحديث نحوه".

وقـــال ابـــن الصلاح: إنه حسن، فالانقطاع واحد من الوقف صدق عليه الانقطاع باثنين: الصحابي والرسول. وهو باستحقاق اسم الإعضال أولى.

ولا يتهــيأ الحكـــم بكل ما أضيف إلى التابعي بذلك إلا بعد تنبيه، أي على التابعي بجهـــة أخرى، فقد يكون مقطوعاً ثم إنه قد يكون الحديث معضلاً ويجيء من غير طريق من أعضله متصلاً، كحديث خليد بن دعلج عن الحسن أخذ المؤمن عن الله أدبـــاً حسناً إذا وسع عليه وسع، وإذا قتر عليه قتر. فهو مروي من حديث معاوية بـــن عـــبد الكريم الضال عن أبي همزة عن ابن عمر رفعة به، ذكره الحاكم **ومن المعلـــوم :** أنه قد وقع كما أفاده شيخنا التغيير بالمعضل في كلام جماعة من أئمة الحديث فيما لم يسقط منه شيء البتة، بل لإشكال في معناه، وذكر لذلك أمثلة. ولم يذكـــر منها ما رواه الدولابي في الكنى من طريق خليد بن دعلج، عن معاوية ابن قـــرة، عن أبيه رضي الله عنه رفعه: من كانت وصيته على كتاب الله كانت كفارة لما ترك من زكاته قال شيخنا: فإما أن يكون يطلق على كل من المعنيين، أو يكون المعـــرف بـــه وهـــو المتعلق بالإسناد بفتح الضاد، والواقع في كلام من أشير إليه

بكسرها ويعنون به المستغلق الشديد أي الإسناد والمتن قال: وبالجملة فالتنبيه عليه كان متعينا.

(المعنعن والمؤنئن)

أحدها: الإسناد المعنعن، وهو الذي يقال فيه (فلان عن فلان)عده بعض الناس من قبيل المرسل والمنقطع، حتى يتبين اتصاله بغيره.

والصـــحيح - والذي عليه العمل - أنه من قبيل الإسناد المتصل. وإلى هذا ذهب الجماهيـــر من أئمة الحديث وغيرهم. وأودعه المشترطون للصحيح في تصانيفهم فـــيه وقـــبلوه، وكـــاد أبو عمر بن عبد البر يدعي إجماع أئمة الحديث على ذلك. وادعى أبو عمرو الداني- المُقرئ الحافظ - إجماع أهل النقل على ذلك.

وهذا بشرط أن يكون الذين أضيفت العنعنة إليهم قد ثبتت ملاقاة بعضهم بعضاً، مع بـــراءتهم من وصمة التدليس. فحينئذ يحمل على ظاهر الاتصال، إلا أن يظهر فيه خلاف ذلك. وكثُر في عصرنا وما قاربه بين المنتسبين إلى الحديث استعمال (عن) في الإجازة، فإذا قال أحدهم: قرأت على فلان عن فلان، أو نحو ذلك، فظن به أنه رواه عنه بالإجازة. ولا يخرجه ذلك من قبيل الاتصال على مالا يخفى، والله أعلم.

الثاني : اختلفوا في قول الراوي (أنَّ فلاناً قال كذا وكذا) هل هو بمنزلة (عن) في الحمل على الاتصال، إذا ثبت التلاقي بينهما، حتى يتبين فيه الانقطاع.

مثاله: مالك، عن الزهري: أن سعيد بن المسيب قال كذا.

فروى عن مالك رضي الله عنه أنه كان يرى (عن فلان) و (أن فلاناً)سواء.

وعن (أحمد بن حنبل) رضي الله عنه: أنهما ليسا سواء.

وحكـــى (ابـــن عبد البر) عن جمهور أهل العلم: أن (عن) و (أنَّ) سواء، وأنه لا اعتبار بالحروف والألفاظ، وإنما هو باللقاء والمجالسة، والسماع والمشاهدة، يعني مـــع الســـلامة من التدليس، فإذا كان سماع بعضهم من بعض صحيحاً كان حديث بعضـــهم عـــن بعـــض - بأي لفظ ورد - محمولاً على الاتصال، حتى يتبين فيه الانقطاع. وحكى ابن عبد البر عن أبي بكر البرديجي: أن حرف (أن) محمول على الانقطاع، حتى يتبين السماع في ذلك الخبر بعينه من جهة أخرى. وقال: عندي لا معنـــى لهـــذا، لإجمـــاعهم على أنَّ الإسناد المتصل بالصحابي سواء فيه قال: قال رســـول الله صلى الله عليه وسلم، أو: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال، أو: عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال، أو سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول، والله أعلم.

قـــال ابـــن الصلاح: ووجدت مثل ما حكاه عن البرديجي أبي بكر الحافظ للحافظ الفحـــل يعقـــوب بن شيبة في مسنده الفحل، فإنه ذكر ما رواه أبو الزبير عن ابن الحنفية عن عمار قال: أتيتُ النبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فسلمت عليه، فـــرد علـــي السلام. وجعله مسنداً موصولاً. وذكر رواية قيس بن سعد لذلك، عن عطـــاء بن أبي رباح، عن ابن الحنفية: أن عماراً مرَّ بالنبي صلى الله عليه وسلم وهـــو يصـــلي.. فجعلـــه مرسلاً، من حيث كونه قال: إن عماراً فعل ولم يقل عن عمار، والله أعلم.

ثم إن (الخطيب) مثَّل هذه المسألة بحديث نافع، عن ابن عمر، عن عمر: أنه سأل النبـــي صلى الله عليه وسلم: أينام أحدنا وهو جنب ؟. الحديث. وفي رواية أخرى: عـــن نافـــع عـــن ابن عمر أن عمر:قال يا رسول الله... الحديث. ثم قال: ظاهر

الــرواية الأولـــى يُوجب أن يكون من مسند عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم. والثانـــية ظاهـــرها يُوجب أن يكون من مسند ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

قـــال ابـــن الصلاح: ليس هذا المثال مماثلاً لما نحن بصدده، لأنَّ الاعتماد فيه في الحكم بالاتصال على مذهب الجمهور إنما هو على اللقي والإدراك، وذلك في هذا الحديث مشترك متردد، لتعلقه بالنبي صلى الله عليه وسلم وبعمر رضي الله عنه، وصحبة الراوي ابن عمر لهما، فاقتضى ذلك من جهة: كونَه رواه عن النبي صلى الله علـــيه وسلم، ومن جهة أخرى: كونَه رواه عن عمر، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، والله اعلم.

الـــثالث: قـــد ذكرنا ما حكاه (ابن عبد البر) من تعميم الحكم بالاتصال فيما يذكره الـــراوي عمـــن لقيه بأيِّ لفظ كان. وهكذا أطلق (أبو بكر الشافعي الصيرفي) ذلك فقـــال: كل من عَلِمَ له سماع من إنسان، فحدث عنه، فهو على السماع، حتى يعلم أنـــه لـــم يسمع منه ما حكاه. وكل من علم له لقاء إنسان، فحدَّث عنه، فحكمه هذا الحكم.وإنما قال هذا فيمن لم يظهر تدليسه.

ومـــن الحُجة في ذلك وفي سائر الباب: أنه لو لم يكن قد سمعه منه لكان بإطلاقه الـــرواية عنه – من غير ذكر الواسطة بينه وبينه – مدلساً، والظاهر السلامة من وصمة التدليس، والكلام فيمن لم يُعرف بالتدليس.

ومـــن أمـــثلة ذلـــك: قوله (قال فلان كذا وكذا) مثل أن يقول نافع: قال ابن عمر. وكذلك لو قال عنه (ذكر، أو: فعل، أو: حدَّث، أو: كان يقول كذا وكذا) وما جانس

ذلك، فكل ذلك محمول ظاهراً على الاتصال، وأنه تلقى ذلك منه من غير واسطة بينهما، مهما ثبت لقاؤه له على الجملة.

ثم منهم من اقتصر في هذا الشرط المشترط في ذلك ونحوه على مطلق اللقاء، أو السـماع، كمـا حكيناه آنفاً. وقال فيه أبو عمرو المقري: إذا كان معروفاً بالرواية عنه. وقال فيه أبو الحسن القابسي: إذا أدرك المنقول عنه إدراكاً بيِّناً.

وذكر أبو المظفر السمعاني في العنعنة: أنه يشترط طول الصحبة بينهم.

وأنكر مسلم بن الحجاج في خطبة صحيحه على بعض أهل عصَره، حيث اشترط فـي العنعـنة ثبوت اللقاء والاجتماع، وادعى أنه قول مخترع لم يسبق قائله إليه، وأن القـول الشائع المتفق عليه بين أهل العلم بالأخبار قديماً وحديثاً: أنه يكفي في ذلـك أن يثـبت كونهما في عصرٍ واحدٍ، وإن لم يأت في خبر قط أنهما اجتمعا أو تشافها.

وفـيما قاله مسلم نظر، وقد قيل: إن القول الذي رده مسلم هو الذي عليه أئمة هذا العلم: علي بن المديني، والبخاري، وغيرهما، والله أعلم.

قلـت: وهـذا الحكـم لا أراه يسـتمر بعد المتقدمين، فيما وجد من المصنفين في تصـانيفهم، مما ذكروه عن مشايخهم قائلين فيه (ذكر فلان) ونحو ذلك، فافهم كل ذلك، فإنه مهم عزيز، والله أعلم.

الـرابع: التعلـيق الـذي يذكـره (أبـو عبد الله الحميدي)، صاحب (الجمع بين الصحيحين) وغيرُه من المغاربة، في أحاديث من (صحيح البخاري) قطع إسنادها - وقـد اسـتعمله (الدارقطني) من قبل - صورته صورة الانقطاع، وليس حكمه حكمـه، ولا خارجـاً ما وجد ذلك فيه منه من قبيل الصحيح إلى قبيل الضعيف،

وذلــك لمــا عرف من شرطه وحكمه، على ما نبهنا عليه في الفائدة السادسة من النوع الأول. ولا التفات إلى ابن حزم الظاهري في رده ما أخرجه (البخاري)، من حــديث أبــي عامــر - أو: أبي مالك -الأشعري، عن رسول الله صلى الله عليه وســلم: (ليكونن في أمتي أقوام، يستحلون الحرير والخمر والمعازف..) الحديث. من جهة أن البخاري أورده قائلاً فيه: قال هشام بن عمار.. وساقه بإسناده، فزعم ابن حزم أنه منقطع فيما بين البخاري وهشام، وجعله جواباً عن الاحتجاج به على تحــريم المعازف. وأخطأ في ذلك من وجوه، والحديث صحيح معروف الاتصال بشرط الصحيح.

والبخاري رحمه الله قد يفعل ذلك، لكون ذلك الحديث معروفاً من جهة الثّقات عن ذلك الشخص الذي علقه عنه. وقد يفعل ذلك لكونه قد ذكر ذلك الحديث في موضع آخر من كتابه مسنداً متصلاً وقد يفعل ذلك ليغير ذلك من الأسباب التي لا يصحبها خلل الانقطاع، والله أعلم.

وما ذكرناه من الحكم في التعليق المذكور فذلك فيما أورده منه أصلاً ومقصوداً لا فــيما أوردهُ فــي معرض الاستشهاد، فإن الشواهد يحتمل فيها ما ليس من شرط الصحيح، معلقاً كان أو موصولاً.

ثم إن لفظ التعليق وجدته مستعملاً فيما حُذف من مبتدأ إسناده واحد فأكثر. حتى إن بعضهم استعمله في حذف كل الإسناد.

مــثال ذلك: قوله: قال: رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا. قال ابن عباس كــذا وكذا. روى أبو هريرة كذا وكذا. قال سعيد بن المسيِّب، عن أبي هريرة كذا

وكــذا. قــال الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم كذا وكذا. وهكذا إلى شيوخ شيوخه.

وأما ما أورده كذلك عن شيوخه فهو من قبيل ما ذكرناه قريباً. وروى عن بعض المتأخــرين مــن أهل المغرب أنه جعله قسماً من التعليق ثانياً، وأضاف إليه قول (الــبخاري) فــي غير موضع من كتابه (وقال لي فلان، وزادنا فلان) فوسم ذلك بالتعلــيق المتصل من حيث الظاهر، المنفصل من حيث المعنى، وقال: متى رأيت الــبخاري يقول (وقال لي، وقال لنا) فاعلم أنه إسناد لم يذكره للاحتجاج به، وإنما ذكــره للاستشــهاد بــه. وكثيراً ما يُعَبِّر المحدثُون بهذا اللفظ عما جرى بينهم في المذاكرات والمناظرات، وأحاديث المذاكرة قلَّما يحتجون بها **قلت:** وما ادعاه على (البخاري) مخالف لما قاله من هو أقدم منه وأعرف بالبخاري، وهو العبد الصالح (أبــو جعفر بن حمدان النيسابوري)، فقد روينا عنه أنه قال: كل ما قال البخاري (قال لي فلان) فهو عرضٌ ومناولة.

قلــت: ولم أجد لفظ التعليق مستعملاً فيما سقط فيه بعض رجال الإسناد من وسطه أو من آخره، ولا في مثل قوله (يروى عن فلان، ويذكر عن فلان) وما أشبهه مما لــيس فــيه جزم على من ذكر ذلك بأنه قاله وذكره. وكأن هذا التعليق مأخوذ من تعلــيق الجدار، وتعليق الطلاق ونحوه، لما يشترك الجميع فيه من قطع الاتصال، والله أعلم.

الخــامس: الحديث الذي رواه بعض الثِّقات مرسلاً وبعضهم متصلاً: اختلف أهل الحديث في أنه ملحق بقبيل الموصول أو بقبيل المرسل.

مثاله: حديث (لا نكاح إلا بولي) رواه إسرائيل بن يونس في آخرين عن جده أبي إســحاق السبيعي، عن أبي بردة، عن أبيه، أبي موسى الأشعري، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مسنداً هكذا متصلاً.

ورواه سفيان الثوري، وشعبة، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلاً هكذا.

فحكى الخطيب : أن أكثر أصحاب الحديث يرون الحكم في هذا وأشباهه للمرسل.

وعن بعضهم: أن الحكم للأكثر.

وعن بعضهم: أن الحكم للأحفظ، فإذا كان من أرسله أحفظ ممن وصله فالحكم لمن أرسله، ثم لا يقدح ذلك في عدالة من وصله وأهليته.

ومــنهم مــن قال: الحكم لمن أسنده إذا كان عدلاً ضابطاً، فيقبل خبره وإن خالفه غيــره، ســواء كــان المخالف له واحداً أو جماعة قال الخطيب: وهذا القول هو الصــحيح. **قلت**: وما صححه هو الصحيح في الفقه وأصوله. وسُئل البخاري عن حــديث: (لا نكــاح إلا بولي) المذكور، فحكم لمن وصله، وقال: الزيادة من الثقة مقبوله، فقال البخاري: هذا مع أن من أرسله شعبة وسفيان، وهما جبلان، لهما من الحفظ والإتقان الدرجة العالية.

ويلتحق بهذا ما إذا كان الذي وصلهُ هو الذي أرسله، وصله في وقت وأرسله في وقت. وهكذا إذا رفع بعضهم الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم ووقفه بعضهم علــى الصــحابي. أو رفعه واحدٍ في وقتٍ ووقفهُ هو أيضاً في وقتٍ آخر. فالحكم علــى الأصــح في كل ذلك لما زاده الثقة من الوصل والرفع، لأنه مثبت وغيره

ســاكت، ولــو كان نافياً فالمثبت مقدم عليه، لأنه علم ما خفي عليه. ولهذا الفَصْل تعلق بفصل (زيادة الثقة في الحديث) وسيأتي إن شاء الله تعالى، وهو أعلم.

معرفة التدليس وحكم المدلس

قال ابن الصلاح التدليس قسمان:

أحــدهما: **تدلــيس الإسناد**، وهو أن يروي عمن لقيه ما لم يسمع منه، موهماً أنه سمعه منه. أو: عمن عاصره ولم يلقه، موهماً أنه قد لقيه وسمعه منه. ثم قد يكون بينهما واحد وقد يكون أكثر.

ومن شأنه أن لا يقول في ذلك (أخبرنا فلان) ولا (حدثنا) وما أشبههما. وإنما يقول (قال فلان، أو: عن فلان) ونحو ذلك.

مــثال ذلــك: مــا روى عــن علي بن خشرم قال: كنا عند بن عيينة، فقال: قال الزهري، فقيل له: حدثكم الزهري ؟ فسكت، ثم قال: قال الزهري، فقيل له: سمعته مــن الزهــري ؟ فقال: لا، لم أسمعه من الزهري، ولا ممن سمعه من الزهري، حدثني عبد الرزاق، عن معمر عن الزهري.

القسم الثاني: تدليس الشيوخ، وهو: أن يروي عن شيخ حديثاً سمعه منه، فيسميه، أو يكنّيه، أو ينسبهُ، أو يصفهُ بما لا يَعرف به، كي لا يُعرفَ.

مثاله: ما روي لنا عن أبي بكر بن مجاهد، الإمام المقري: أنه روى عن أبي بكر عــبد الله بن أبي داود السجستاني فقال: حدَّثنا عبد الله بن أبي عبد الله. وروى عن أبي بكر محمد بن الحسن النقَّاش المفسر المقري، فقال: حدثنا محمد بن سند، نسبه إلى جدٍ له، والله أعلم.

أمـــا القسم الأول: فمكروه جداً، ذمّه أكثر العلماء، وكان شعبة من أشدهم ذماً له. فـــروينا عن الشافعي الإمام، رضي الله عنه أنه قال: التدليس أخو الكذب. وروينا عنه أنه قال: لأن أزني أحبُ إليّ من أن أُدلّس. وهذا من شعبة إفراط محمول على المبالغة في الزجر عنه والتنفير.

ثـــم اختلفوا في قبول رواية من عرف بهذا التدليس: فجعله فريق من أهل الحديث والفقهاء مجروحاً بذلك، وقالوا: لا تُقبل روايته بحال، بَيّن السماع أو لم يبيّن.

والصـــحيح التفصـــيل: وأن مـــا رواه المـــدلس بلفظ محتمل لم يبيّن فيه السماع والاتصـــال حكمــــه حكـــم المرسل وأنواعه. وما رواه بلفظ مبين للاتصال، نحو (سمعت، وحدثنا، وأخبرنا) وأشباهها فهو مقبول مُحتج به.

وفـــي الصحيحين وغيرهما من الكتب المعتمدة من حديث هذا الضرب كثير جداً: كقتادة، والأعمش، والسفيانين، وهشام بن بشير، وغيرهم.

وهذا لأن التدليس ليس كذباً، وإنما هو ضربٌ من الإيهام بلفظ محتمل.

والحكم بأنه لا يقبل من المدلس حتى يبيّن قد أجراه (الشافعي) رضي الله عنه فيمن عرفناه دلّس مرة، والله أعلم.

وأمـــا القســـم الثانـــي: فأمره أخف، وفيه تضييع للمروي عنه، وتوعير لطريق معرفته على من يطلب الوقوف على حاله وأهليته.

ويخـــتلف الحال في كراهة ذلك بحسب الغرض الحامل عليه، فقد يحمله على ذلك كـــون شيخه الذي غيّر سمته غير ثقة، أو كونه متأخر الوفاة قد شاركه في السماع منه جماعة دونه، أو كونه أصغر سناً من الراوي عنه، أو كونه كثير الرواية عنه فلا يحب الإكثار من ذكر شخصٍ واحدٍ على صورةٍ واحدةٍ.

وتسمح بذلك جماعة من الرواة المصنفين، منهم (الخطيب أبو بكر)، فقد كان لهَجاً به في تصانيفه،.

قلـــت: ومن المعلوم أن **هناك ثلاث أنواع أخرى لم يذكرها ابن الصلاح** وذكرها غيره مثل :

١- **تدليس التسوية** :وهوأن يسقط الراوى واحدا من الإسناد غير شيخه بسبب ضعفه أو لصغره فيتساوى بذلك الإسناد ويصير ثقة عن ثقة وعند ئذ يحكم له بالصحة ٠

وفى هذا النوع إيهام وتغرير وهو من أفحش أنواع التدليس ٠

٢- **تدلــيس العطــف** : وهوأن يعطف رجلا لم يسمع منه على آخر سمع منه فيتوهم من سمعه أنه سمع من الاثنين ٠

٣- **تدليس السكوت** : وهو أن يأتى بلفظ السماع ثم يسكت ثم يذكر اسما فيوهم أنه سمع من الرجلين وليس الأمر كذلك ٠

معرفة الشاذ

قـــال ابن الصلاح :روى عن يونس بن عبد الأعلى قال: قال الشافعي رحمه الله: **لـــيس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة ما لا يروي غيره، إنما الشاذ أن يروي** الثقة حديثاً يخالف ما روى الناس.

وحكى الحافظ أبو يَعلى الخليلي نحو هذا عن الشافعي وجماعة من أهل الحجاز. ثــم قـــال: الذي عليه حفاظ الحديث أن الشاذ ما ليس له إلا إسناد واحد، يشذ بذلك شـــيخ، ثقة كان أو غير ثقة. فما كان، عن غير ثقة فمتروك لا يُقبل، وما كان عن ثقة يتوقف فيه ولا يحُتج به.

وذكرالحاكم : أن الشاذ هو الحديث الذي يتَّفرد به ثقة من الثقات، وليس له أصل بمـــتابع لـــذلك الثقة. وذكر: أنه يغاير المعلَّل من حيث أن المعلَّل وقف على علته الدالـــة على جهة الوهم فيه، والشاذ لم يوقف فيه على علته كذلكقلت: أما ما حكم (الشافعي) عليه بالشذوذ فلا إشكال في أنه شاذ غير مقبول.

وأما ما حكيناه عن غيره فيشكل بما ينفرد به العدل الحافظ الضابط، كحديث: (إنما الأعمـــال بالنـــيات) فإنه حديث فرد تفرد به عمر رضي الله عنه، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. ثم تَّفرد به عن عمر علقمة بن وقاص، ثم عن علقمة محمد بن إبراهيم، ثم عنه يحيى بن سعيد، على ما هو الصحيح عند أهل الحديثوأوضح من ذلك في ذلك: حديث عبد الله بن دينار، عن ابن عمر: أن النبي صلى الله عليه وسـلم نهـــى عن بيع الولاء وهبته. تَّفرد به عبد الله بن دينار وحديث مالك، عن الزهـــري، عن أنس: أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة وعلى رأسه مغفر. تَّفرد به مالك عن الزهري.

فكـــل هذه مخرجة في (الصحيحين)، مع أنه ليس لها إلا إسناد واحد تفرد به ثقة.
وفي غرائب الصحيح أشباه لذلك غير قليلة. وقد قال (مسلم بن الحجاج): للزهري نحـــو تســـعين حرفاً، يرويه عن النبي صلى الله عليه وسلم، لا يشاركه فيها أحد، بأسانيد جياد. والله أعلم.

فهـــذا الذي ذكرناه وغيره من مذاهب أئمة الحديث يبين لك أنه ليس الأمر في ذلك على الإطلاق الذي أتى به (الخليلي) و(الحاكم)بل الأمر في ذلك على تفصيل ولذا **نبينه فنقول**:

إذا انفـــرد الـــراوي بشيء نظر فيه: فإن كان ما انفرد به مخالفاً لما رواه من هو أولـــى مـــنه بالحفظ لذلك وأضبط كان ما انفرد به شاذاً مردوداً، وإن لم تكن فيه مخالفـــة لمـــا رواه غيره، وإنما هو أمر رواه هو ولم يروه غيره، فينظر في هذا الراوي المُنفرد: فإن كان عدلاً حافظاً موثوقاً بإتقانه وضبطه قبل ما انفرد به، ولم يقدح الانفراد فيه، كما فيما سبق من الأمثلة.وإن لم يكن ممن يوثق بحفظه وإتقانه لذلك الذي انفرد به كان انفراده خارماً له، مزحزحاً له عن حيز الصحيح
ثـــم هـــو بعد ذلك دائر بين مراتب متفاوتة بحسب الحال: فيه فإن كان المنفرد به غير بعيد من درجة الحافظ الضابط المقبول تفرده استحسنّا حديثه ذلك، ولم نحطه إلـــى قبيل الحديث الضعيف. وإن كان بعيداً من ذلك رددنا ما انفرد به، وكان من قبيل الشاذ المنكر.

فخرج من ذلك أن الشاذ المردود قسمان: أحدهما: الحديث الفرد المخالف. والثاني: الفـــرد الـــذي لـــيس فـــي راويه من الثقة والضبط ما يقع جابراً لما يوجبه التفرد والشذوذ من النكارة والضعف، والله أعلم.

معرفة المنكر من الحديث

عرف أبي بكر أحمد بن هارون البرديجي الحديث المنكر: **أنه الحديث الذي ينفرد به الرجل، ولا يعرف متنه من غير روايته، لا من الوجه الذي رواه منه ولا من وجه آخر. فأطلق (البرديجي) ذلك ولم يفصل.**

و إطــلاق الحكم على التفرد بالرد أو النكارة أو الشذوذ موجود في كلام كثير من أهل الحديث، **والصواب فيه التفصيل** الذي بيناه آنفاً في شرح الشاذ.

وعند هذا نقول: المنكر ينقسم قسمين، على ما ذكرناه في الشاذ، فإنه بمعناه.

مثال الأول: وهو المنفرد المخالف لما رواه الثقات: رواية مالك، عن الزهري، عن علي بن حسين، عن عمر بن عثمان، عن أسامة بن زيد، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم.)

فخالف مالك غيره من الثقات في قوله: عمر بن عثمان، بضم العين.

وذكــر (مسلم) صاحب الصحيح في (كتاب التمييز) أن كل من رواه من أصحاب (الزهري) قال فيه: عمرو بن عثمان يعني، بفتح العين، وذكر أن مالكاً كان يشير بــيده إلى دار عمر بن عثمان، كأنه علم أنهم يخالفونه، وعمرو وعمر جميعاً ولد عــثمان، غيــر أن هذا الحديث إنما هو عن عمرو، بفتح العين، وحكم (مسلم) و غيره على (مالك) بالوهم فيه، والله أعلم.

ومــثال الثانــي: وهو الفرد الذي ليس في راويه من الثقة والإتقان ما يحتمل معه تفــرده: ماروينــاه مــن حديث أبي زكير يحيى بن محمد بن قيس، عن هشام بن عــروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قــال: (كلــوا البلح بالتمر، فإنَّ الشيطان إذا رأى ذلك غاظه، ويقول عاش بن آدم

حتى أكل الجديد بالخلق). تفرد به أبو زكير، وهو شيخ صالح، أخرج عنه (مسلم) في كتابه، غير أنه لم يبلغ مبلغ من يحتمل تفرده، والله أعلم.

معرفة الاعتبار والمتابعات والشواهد

هذه أمور يتداولونها في نظرهم في حال الحديث، هل تفرد به راويه أو لا ؟ وهل هو معروف أو لا ؟

ذكر أبو حاتم محمد بن حبان رحمه الله: **إن طريق الاعتبار في الأخبار مثاله: أن** يـروي حمـاد بن سلمة حديثاً لم يتابع عليه، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

فينظـر: هـل روى ذلك ثقة غير أيوب عن ابن سيرين ؟ فإن وجد علم أن للخبر أصـلاً يرجع إليه، وإن لم يوجد ذلك: فثقة غير ابن سيرين رواه عن أبي هريرة. وإلا فصحابي غير أبي هريرة رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم، فأي ذلك وجد يعلم به أن للحديث أصلاً يرجع إليه، وإلا فلا.

قلـت: فمـثال المـتابعة أن يروي ذلك الحديث بعينه عن أيوب غير حماد، فهذه المتابعة التامة، فإن لم يروه أحد غيره عن أيوب لكن رواه بعضهم عن ابن سيرين أو عن أبي هريرة، أو رواه غير أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فـذلك قـد يطلق عليه اسم المتابعة أيضاً، لكن يقصر عن المتابعة الأولى بحسب بعدها منها، ويجوز أن يسمى ذلك بالشاهد أيضاً.

فـــإن لم يرو ذلك الحديث أصلاً من وجه من الوجوه المذكورة، لكن روي حديث آخر بمعناه فذلك الشاهد من غير متابعة، فإن لم يرو أيضاً، بمعناه حديث آخر فقد تحقـــق فيه التّفرد المطلق حينئذ. وينقسم عند ذلك إلى مردود منكر وغير مردود، كما سبق.

وإذا قالوا في مثل هذا: تّفرد به أبو هريرة، وتّفرد به عن أبي هريرة ابن سيرين، وتّفرد به عن ابن سيرين أيوب، وتّفرد به عن أيوب حماد بن سلمة، كان في ذلك إشعاراً بانتفاء وجوه المتابعات فيه.

ومـــن المعلـــوم : أنـــه قد يدخل في باب المتابعة والاستشهاد رواية من لا يحتج بحديـــثه وحـــده، بل يكون معدوداً في الضعفاء. وفي كتاب (البخاري) و (مسلم) جماعـــة مـــن الضعفاء ذكراهم في المتابعات والشواهد، وليس كل ضعيف يصلح لذلك، ولهذا يقول (الدارقطني) وغيره في الضعفاء (فلان يُعتبر به وفلان لا يُعتبر به) وقد تقدم التنبيه على نحو ذلك، ٠

مـــثال للمتابع والشاهد: روينا من حديث سفيان وابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عـــن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (لو أخـــذوا إهابهـــا فدبغوه فانتفعوا به) ورواه بن جريج، عن عمرو، عن عطاء، ولم يذكر فيه الدباغ.

فذكر الحافظ البيهقي لحديث ابن عيينة متابعاً وشاهداً:

أمـــا المتابع: فإن أسامة بن زيد تابعه عن عطاء.وروى بإسناده، عن أسامة، عن عطـــاء عن ابن عباس: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (ألا نزعتم جلدها فدبغتموه، فاستمتعم به٠

وأمـــا الشاهد: فحديث عبد الرحمن بن وعلة، عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (أيما إهاب دُبغ فقد طُهر).والله أعلم.

معرفة زيادات الثقات وحكمها

وذلــك فــن لطيف تستحسن العناية به.وقد كان (أبو بكر بن زياد النيسابوري) و(أبونعيم الجرجاني) و(أبو الوليد القرشي) الأئمة مذكورين بمعرفة زيادات الألفاظ الفقهية في الأحاديث.

ومـــذهب الجمهور من الفقهاء وأصحاب الحديث فيما حكاه (الخطيب أبو بكر): أن الـــزيادة من الثقة مقبولة إذا تفرد بها، سواء كان ذلك من شخص واحد بأن رواه ناقصاً مرة ورواه مرة أخرى وفيه تلك الزيادة، أو كانت الزيادة من غير من رواه ناقصـــاً. خلافـــاً لمن رد من أهل الحديث ذلك مطلقاً، وخلافاً لمن رد الزيادة منه وقـــبلها مـــن غيـــره. وقد قدَّمنا عنه حكايتهُ عن أكثر أهل الحديث فيما إذا وصل الحديث قوم وأرسله قوم: أن الحكم لمن أرسله، مع أن وصله زيادة من الثقة.

وقد رأيت تقسيم ما ينفرد به الثقة إلى ثلاثة أقسام:

أحــدها: أن يقع مخالفاً منافياً لما رواه سائر الثقات، فهذا حكمه الرد كما سبق في نوع الشاذ.

الثانـــي: أن لا تكون فيه منافاة ومخالفة أصلاً لما رواه غيره. كالحديث الذي تّفرد برواية جملته ثقة، ولا تّعرض فيه لما رواه الغير بمخالفة أصلاً، فهذا مقبول. وقد ادعى (الخطيب) فيه اتفاق العلماء عليه، وسبق مثاله في نوع الشاذ.

الثالث: ما يقع بين هاتين المرتبتين، مثل زيادة لفظه في حديث لم يذكرها سائر من روى ذلك الحديث.

مثاله: ما رواه مالك، عن نافع، عن ابن عمر: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من رمضان، على كل حر أو عبد، ذكر أو أنثى، من المسلمين.

فذكر أبو عيسى الترمذي: أن مالكاً تفرد من بين الثقات بزيادة قوله: من المسلمين.

وروى عبـــيد الله بن عمر، وأيوب، وغيرهما هذا الحديث: عن نافع عن ابن عمر دون هــذه الزيادة، فأخذ بها غير واحد من الأئمة واحتجوا بها، منهم (**الشافعي**) و (أحمد)، رضي الله عنهم، والله أعلم.

ومـــن أمثلة ذلك حديث: (جُعلت لنا الأرض مسجداً، وجُعلت تربتها لنا طهوراً).

فهــذه الزيادة تفرد بها أبو مالك سعد بن طارق **الأشجعي**، وسائر الروايات لفظها: (وجعلت لنا الأرض مسجداً وطهوراً)

فهــذا وما أشبهه يشبه القسم الأول من حيث: إن ما رواه الجماعة عام، وما رواه المنفرد بالزيادة مخصوص، وفي ذلك مغايرة في الصفة ونوع من المخالفة يختلف به الحكم. ويشبه أيضا القسم الثاني من حيث: إنه لا منافاة بينهما.

وأمـــا زيادة الوصل مع الإرسال: فإن بين الوصل والإرسال من المخالفة نحو ما ذكرناه، ويزداد ذلك بأن الإرسال نوع قدح في الحديث، فترجيحه وتقديمه من قبيل تقــديم الجرح على التعديل. ويجاب عنه: بأن الجرح قدم لما فيه من زيادة العلم، والزيادة ههنا مع من وصل، والله أعلم.

معرفة الأفراد

وقــد ســبق بيان المهم من هذا النوع في الأنواع التي تليه قبله، كما أفرده الحاكم **ولما بقي منه نقول**:

الأفراد منقسمة إلى ما هو فرد مطلقاً، وإلى ما هو فرد بالنسبة إلى جهة خاصة.

أما الأول: فهو ما ينفرد به واحد عن كل أحد، وقد سبقت أقسامه وأحكامه قريباً.

وأمــا الثانـــي: وهو ما هو فرد بالنسبة، فمثل ما ينفرد به ثقة عن كل ثقة.وحكمه قريب من حكم القسم الأول.

ومثل ما يقال فيه: هذا حديث تفرد به أهل مكة، أو: تفرد به أهل الشام، أو: أهل الكوفة، أو أهل خراسان، عن غيرهم. أو: لم يروه عن فلان غير فلان، وإن كان مــروياً مــن وجــوه عــن غير فلان، أو: تفرد به البصريون عن المدنيين، أو: الخراســانيون عــن المكيــين، وما أشبه ذلك، ولسنا نطول بأمثلة ذلك فإنه مفهوم دونهــا. ولــيس في شيء من هذا ما يقتضي الحكم بضعف الحديث، إلا أن يطلق قائل قوله: تفرد به أهل مكة، أو: تفرد به البصريون عن المدنيين، أو: نحو ذلك، علــى ما لم يروه إلا واحد من أهل مكة، أو واحد من البصريين ونحوه، ويضيفه إلــيهم كما يضاف فعل الواحد من القبيلة إليها مجازاً. وقد فعل الحاكم أبو عبد الله هذا فيما نحن فيه، فيكون الحكم فيه على ما سبق في القسم الأول، والله أعلم.

الحديث المعلل

ويســميه أهــل الحــديث (المعلول) وذلك منهم – ومن الفقهاء في قولهم في باب القياس: العلة والمعلول – وهو مرذول عند أهل العربية واللغة.

ومــن المعلــوم : أن معرفة علل الجديث من أجل علوم الحديث وأدقها وأشرفها، وإنمــا يضــطلع بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب، وهي عبارة عن أسباب خفية غامضة قادحة فيه.

فالحــديث المعلــل هو: الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته، مع أن ظاهــرة السلامة منها. **ويتطرق ذلك** إلى الإسناد الذي رجاله ثقات، الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر.

ويســتعان علـــى إدراكها بتفرد الراوي، وبمخالفة غيره له، مع قرائن تنضم إلى ذلك، تنبه العارف بهذا الشأن على إرسال في الموصول، أووقف في المرفوع، أو دخــول حــديث في حديث، أو وهم واهم بغير ذلك، بحيث يغلب على ظنه ذلك، فيحكم به، أو يتردد فيتوقف فيه. وكل ذلك مانع ممن الحكم بصحة ما وجد ذلك فيه

وكثيــراً ما يعللون الموصول بالمرسل، مثل: أن يجيء الحديث بإسناد موصول، ويجــيء أيضا بإسناد منقطع أقوى من إسناد الموصول، ولهذا اشتملت كتب علل الحديث على جمع طرقه.

قــال الخطــيب: الســبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه، وينظر في اختلاف رواته، ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم في الإتقان والضبط.

وروى عن (علي بن المديني) قال: الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطأه.

ثم قد تقع العلة في إسناد الحديث، وهو الأكثر، وقد تقع في متنه.

ثـم مـا يقع في الإسناد قد يقدح في صحة الإسناد والمتن جميعاً، كما في التعليل بالإرسـال والوقـف. وقد يقدح في صحة الإسناد خاصة من غير قدح في صحة المتن.

فمن أمثلة ما وقعت العلة في إسناده من غير قدح في المتن: ما رواه الثقة يَعلى بـن عبيد عن سفيان الثوري عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله علـيه وسلم قال: (البيعان بالخيار) الحديث. فهذا إسناد متصل بنقل العدل عن العدل، وهو معلل غير صحيح، والمتن على كل حال صحيح، والعلة في قوله: عن عمـرو بن دينار، إنما هو عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، هكذا رواه الأئمة مـن أصحاب سفيان عنه. فوهم يَعلى بن عبيد، وعدل عن عبد الله بن دينار إلى عمرو بن دينار، وكلاهما ثقة.

ومـثال العلـة فـي المتن: ما انفرد (مسلم) بإخراجه في حديث أنس، من اللفظ المصـرح بنفي قراءة بسم الله الرحمن الرحيم، فعلل قوم رواية اللفظ المذكور لما رأوا الأكثرين إنما قالوا فيه: فكانوا يستفتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين، من غيـر تعـرض لذكر البسملة، وهو الذي اتفق (البخاري ومسلم) على إخراجه في (الصـحيح)، و رأوا أن من رواه باللفظ المذكور رواه بالمعنى الذي وقع له. ففهم مـن قوله صحيح)، و رأوا أن من رواه باللفظ المذكور رواه بالمعنى الذي وقع لـه. ففهم من قوله: كانوا يستفتحون بالحمد لله، أنهم كانوا لا يبسملون، فرواه على مـا فهـم، وأخطـأ، لأن معناه أن السورة التي كانوا يفتتحون بها من السور هي الفاتحة، وليس فيه تعرض لذكر التسميةوانضم إلى ذلك أمور، منها: أنه ثبت عن

أنـــس: أنه سُئل عن الافتتاح بالتسمية، فذكر أنه لا يحفظ فيه شيئاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، والله أعلم.

ومـــن المعلـــوم: أنـــه قد يطلق اسم العلة على غير ما ذكرناه من باقي الأسباب القادحـــة في الحديث، المخرجة له من حال الصحة إلى حال الضعف، المانعة من العمـــل بـــه، على ما هو مقتضى لفظ العلة في الأصل. ولذلك تجد في كتب علل الحـــديث الكثيـــر من الجرح بالكذب، والغفلة، وسوء الحفظ، ونحو ذلك من أنواع الجرح. وسمى (الترمذي) النسخ علة من علل الحديث.

ثـــم إن بعضهم أطلق اسم العلة على ما ليس بقادح من وجوه الخلاف، نحو إرسال مـــن أرسل الحديث الذي أسنده الثقة الضابط، حتى قال: من أقسام الصحيح ما هو صحيح معلول، كما قال بعضهم: من الصحيح ما هو صحيح شاذ، والله أعلم.

معرفة المضطرب من الحديث

المضـــطرب من الحديث: هو الذي تختلف الرواية فيه، فيرويه بعضهم على وجه، وبعضهم على وجه آخر مخالف له.

وإنمـــا نســـميه مضطرباً إذا تساوت الروايتان، أما إذا ترجحت إحداهما بحيث لا تقاومهـــا الأخرى: بأن يكون راويها أحفظ، أو أكثر صحبة للمروي عنه، أو غير ذلك من وجوه الترجيحات المعتمدة، فالحكم للراجحة، ولا يطلق عليه حينئذ وصف المضطرب، ولا له حكمه.

ثم قد يقع الاضطراب في متن الحديث، وقد يقع في الإسناد، وقد يقع ذلك من راوٍ واحد، وقد يقع بين رواة له جماعة.

والاضطراب موجب ضعف الحديث، لإشعاره بأنه لم يضبط، والله أعلم.

ومن أمثلته: ما روي عن إسماعيل بن أمية، عن أبي عمرو بن محمد بن حريث، عـــن جـــده حـــريث، عـــن أبي هريرة، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في المصلي: (إذا لم يجد عصا ينصبها بين يديه فليخط خطاً).

فرواه بشر بن المفضل وروح بن القاسم عن إسماعيل هكذا. ورواه سفيان الثوري عـــنه، عـــن أبـــي عمرو بن حريث، عن أبيه، عن أبي هريرة. ورواه حميد بن الأسود، عن إسماعيل، عن أبي عمرو بن محمد بن حريث بن سليم، عن أبيه، عن أبي هريرة. ورواه وهيب وعبد الوارث، عن إسماعيل، عن أبي عمرو بن حريث، عن جده حريث. وقال عبد الرزاق: عن ابن جريج: سمع إسماعيل، عن حريث بن عمار، عن أبي هريرة.

وفيه من الاضطراب أكثر مما ذكرناه، والله أعلم.

معرفة المقلوب

هو: نحو حديث مشهور عن سالم جعل عن نافع، ليصير بذلك غريباً مرغوباً فيه . وكذلك: ما روى أن (البخاري) رضي الله عنه قدم بغداد فاجتمع قبل مجلسه قوم من أصحاب الحديث، وعمدوا إلى مائة حديث، فقلبوا متونها وأسانيدها، وجعلوا متن هذا الإسناد لإسناد آخر، وإسناد هذا المتن لمتن آخر، ثم حضروا مجلسه وألقوها عليه، فلما فرغوا من إلقاء تلك الأحاديث المقلوبة التفت إليهم، فرد كل متن إلى إسناده، وكل إسناد إلى متنه، فأذعنوا له بالفضل.

ومن أمثلته، ويصلح مثالاً للمعلل: ما روى عن إسحاق بن عيسى الطباع قال: حدثنا جرير بن حازم، عن ثابت، عن أنس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني.)

قال إسحاق بن عيسى: فأتيت حماد بن زيد، فسألته عن الحديث، فقال: وهم أبو النضر، إنما كنا جميعاً في مجلس ثابت البناني وحجاج بن أبي عثمان معنا، فحدثنا حجاج الصواب: عن يحيى بن أبي كثير، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني).

فظن أبو النضر أنه فيما حدثنا ثابت عن أنس.

أبو النضر هو جرير بن حازم، والله اعلم.

الحديث المــدرج

قال ابن الصلاح وهو أقسام:

١- مــنها: مــا أدرج في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من كلام بعض رواتــه، بأن يذكر الصحابي - أو: من بعده - عقيب ما يرويه من الحديث كلاماً مــن عند نفسه، فيرويه مَن بعده موصولاً بالحديث، غير فاصل بينهما بذكر قائله، فيلتبس الأمر فيه على من لا يعلم حقيقة الحال، ويتوهم أن الجميع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ومــن أمثلته المشهورة: ما روى في التشهد عن أبي خيثمة زهير بن معاوية، عــن الحســن بــن الحر، عن القاسم بن مخيمرة، عن علقمة، عن عبد الله بن مسعود: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم علمه التشهد في الصلاة فقال: (قل: التحــيات لله..) فذكــر التشهد، وفي آخره: (أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً رسول الله، فإذا قلت هذا فقد قضيت صلاتك، إن شئت أن تقوم فقم، وإن شــئت أن تقعــد فاقعد) هكذا رواه أبو خيثمة عن الحسن بن الحر، فأدرج في الحــديث قوله: فإذا قلت هذا إلى آخره، وإنما هذا من كلام ابن مسعود، لا من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ومــن الدلــيل عليه: أن الثقة الزاهد عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان رواه عن روايــة الحسن بن الحر كذلك. واتفق حسين الجعفي وابن عجلان وغيرهما في روايــتهم عن الحسن بن الحر على ترك ذكر هذا الكلام في آخر الحديث. مع اتفــاق كل من روى التشهد عن علقمة وعن غيره، عن ابن مسعود على ذلك، ورواه شبابة عن أبي خيثمة ففصله أيضاً.

ومـــن أقســـام المدرج: أن يكون متن الحديث عند الراوي له بإسناد، إلا طرفاً مـــنه، فإنه عنده بإسناد ثان، فيدرجه من رواه عنه على الإسناد الأول، ويحذف الإسناد الثاني، ويروي جميعه بالإسناد الأول.

مـــثاله: حديث بن عيينة وزائدة بن قدامة، عن عاصم بن كليب، عن أبيه، عن وائل بن حجر: في صفة صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وفي آخره: أنه جـــاء في الشتاء، فرآهم يرفعون أيديهم من تحت الثياب. والصواب: رواية من روى عـــن عاصم بن كليب بهذا الإسناد صفة الصلاة خاصة، وفصل ذكر رفع الأيدي عنه، فرواه عن عاصم، عن عبد الجبار بن وائل، عن بعض أهله، عن وائل بن حجر.

٢- **ومنها:** أن يدرج في متن حديث بعض متن حديث آخر، مخالف للأول في الإسناد.

مثاله: رواية سعيد بن أبي مريم، عن مالك، عن الزهري، عن أنس: أن رسول الله صـــلى الله علـــيه وسلم قال: (لا تباغضوا، ولا تحاسدوا، ولا تدابروا، ولا تنافســـوا..) الحـــديث. فقوله: (لا تنافسوا) أدرجه ابن أبي مريم من متن حديث آخـــر، رواه مالـــك عـــن أبـــي الزناد، عن الأعرج عن أبي هريرة، فيه: (لا تجسسوا، ولا تحسسوا، ولا تنافسوا، ولا تحاسدوا). والله أعلم.

ومـــنها أن يروي الراوي حديثاً عن جماعة، بينهم اختلاف في إسناده، فلا يذكر الاختلاف، بل تدرج روايتهم على الاتفاق.

مثاله: رواية عبد الرحمن بن مهدي ومحمد بن كثير العبدي، عن الثوري، عن منصـــور والأعمش وواصل الأحدب، عن أبي وائل، عن عمرو بن شرحبيل، (عـــن ابن مسعود قلت: يا رسول الله، أي الذنب أعظم.. الحديث. وواصل إنما رواه عن أبي وائل عن عبد الله، من غير ذكر عمرو بن شرحبيل بينهما، والله أعلم.

ومـــن المعلـــوم: أنه لا يجوز تعمد شيء من الإدراج المذكور. وهذا النوع قد صـــنف فـــيه (الخطـــيب أبو بكر) كتابه الموسوم (الفصل للوصل المدرج في النقل) فشفى وكفى، والله أعلم.

معرفة الموضوع

وهو المختلق المصنوع.

قال ابن الصلاح : أن الحديث الموضوع شر الأحاديث الضعيفة، ولا تحل روايته لأحد علم حاله في أي معنى كان، إلا مقروناً ببيان وضعه. بخلاف غيره من الأحاديث الضعيفة التي يحتمل صدقها في الباطن، حيث جاز روايتها في الترغيب والترهيب.

وإنما يعرف كون الحديث : موضوعاً بإقرار واضعه، أو ما يتنزل منزلة إقراره. **وقد يفهمون** الوضع من قرينة حال الراوي أو المروي، فقد وضعت أحاديث طويلة يشهد بوضعها ركاكة ألفاظها ومعانيها.

ولقد أكثر الذي جمع (يقصد به ابن الجوزى) في هذا العصر الموضوعات في نحو مجلدين، فأودع فيها كثيراً مما لا دليل على وضعه، وإنما حقه أن يذكر في مطلق الأحاديث الضعيفة.

والواضعون للحديث أصناف، وأعظمهم ضرراً قوم من المنسوبين إلى الزهد، وضعوا الحديث احتساباً فيما زعموا، فتقبل الناس موضوعاتهم ثقة منهم بهم وركوناً إليهم. **ثم نهضت جهابذة** الحديث بكشف عوارها ومحو عارها، والحمد لله.

وفيما روينا عن الإمام أبي بكر السمعاني: أن بعض الكرامية ذهب إلى جواز وضع الحديث في باب الترغيب والترهيب.

ثم إن الواضع: ربما صنع كلاماً من عند نفسه فرواه، وربما أخذ كلاماً لبعض الحكماء أو غيرهم، فوضعه على رسول الله صلى الله عليه وسلم. وربماغلط

غالط، **فوقع في شبه الوضع من غير تعمد**، كما وقع لثابت بن موسى الزاهد في حديث: من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار.

مثال: روينا عن أبي عصمة – وهو نوح بن أبي مريم –أنه قيل له: من أين لك عن عكرمة، عن ابن عباس في فضائل القرآن سورة سورة ؟ فقال: إني رأيت الناس قد أعرضوا عن القرآن، واشتغلوا بفقه أبي حنيفة ومغازي محمد بن إسحاق، فوضعت هذه الأحاديث حسبة.

وهكذا حال الحديث الطويل الذي يروى عن أبي بن كعب، عن النبي صلى الله عليه وسلم في فضل القرآن سورة فسورة. بحث باحث عن مخرجه، حتى انتهى إلى من اعترف بأنه وجماعة وضعوه، وإن أثر الوضع لبيّن عليه. ولقد أخطأ الواحدي المفسر، ومن ذكره من المفسرين، في إيداعه تفاسيرهم، والله أعلم.

قال السخاوى الخبر الموضوع : لغة كما قال ابن دحية: الملصق يقال: وضع فلان على فلان كذا، أي ألصقه به، وهو أيضاً الحط والإسقاط، لكن الأول أليق بهذه الحيثية، كما قال ابن حجر.

واصطلاحاً: الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم المُختلَق الذي لا ينسب إليه بوجه، المصنوع من واضعه.

وجيء في تعريفه بهذه الألفاظ الثلاثة المتقاربة للتأكيد في التغيير منه، والأول منها من الزوائد.

قال السخاوى : وقد بلغنا أن بعض علماء العجم أنكر على الحافظ العراقى قوله في حديث سُئل عنه أنه كذب محتجاً بأنه في كتاب من كتب الحديث . ثم جاءبه

من الموضوعات لابن الجوزي، فتعجبوا من كونه لا يعرف موضوع الموضوع، ولم ينفرد ابن الصلاح بكونه شر الضعيف، بل سبقه لذلك الخطابي.

ثم إن وراء هذا نزاعٌ في إدراج الموضوع في أنواع الحديث لكونه ليس بحديث **ولكن قد أجيب** : بإرادة القدر المشترك وهو ما يحدث به ، أو بالنظر لما في زعم واضعه، **والرأى الراجح** : أنه لأجل معرفة الطرق التي يتوصل بها لمعرفته لينفى عن المقبول ونحوه ،و في أي معنى كان : من الأحكام، أو القصص، أو الفضائل، أو الترغيب والترهيب أو غيرها.

لم يخبر العلماء بالحديث وغيرهم ذكره برواية لعلمهم إنه موضوع و لقوله صلى الله عليه وسلم: (من حدث عني بحديث يُرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين). بمعنى يظن وفي الكاذبين روايتان : **إحداهما** : بفتح الباء على إرادة التثنية، **والثانية** : بكسرها على صيغة الجمع، وكفى بهذه الجملة وعيداً شديداً في حق من روى الحديث، وهو يظن أنه كذب فضلاً عمن تحقق ذلك وبان له ، لأنه صلى الله عليه وسلم جعل المحدث بذلك مشاركاً لكاذبه في وضعه، وقد روى الثوري عن حبيب بن أبي ثابت أنه قال: من روى الكذب فهو الكذاب.

قال الخطيب: يجب على المحدث أن لا يروي شيئاً من الأخبار المصنوعة والأحاديث الباطلة الموضوعة، فمن فعل ذلك باء بالإثم المبين، ودخل في جملة الكاذبين. **وكتب البخاري** على حديث موضوع من حدث بهذا استوجب الضرب الشديد والحبس الطويل، **لكن محل** هذا ما لم يبين ذاكره أمره كأن يقول: هذا كذب، أو باطل، أو نحوهما من الصريح في ذلك.

ولا يقتصر على التعريف بكونه موضوعاً فقط بل لابد من البيان فربما هناك من لا يعرف معنى الموضوع اصطلاحا كما قُدمت الحكاية فيه، وكذا لا يبرأ من العهدة في هذا الإعصار بالاقتصار على إيراد إسناده بذلك لعدم علم الناس به إلا من ذكره على سبيل التحذير منه، وكان أكثر المحدثين في الأعصار الماضية في سنة مائتين وهلم جرا، خصوصاً الطبراني وأبو نعيم وابن مندة، إذا ساقوا الحديث بإسناده اعتقدوا أنهم برئوا من عهدته حتى بلغ ذلك ابن الجوزي فقال في الكلام على حديث أُبي :أن شره جمهور المحدثين يَحمل على ذلك، فإن من عادتهم تنفيق حديثهم ولو بالأباطيل، وهذا قبيح منهم.

قال الحافظ ابن حجر: وكان ذكر الإسناد عندهم من جملة البيان هذا مع إلحاق اللوم لمن سمينا بسببه. **وقال السخاوى:**إن من أبرز إسناده به، فهو أبسط لعذره إذا قال ناظره على الكشف عن سنده، وإن كان لا يجوز له السكوت عليه من غير بيان.

قال الخطيب: ومن روى حديثاً موضوعاً على سبيل البيان لحال واضعه والاستشهاد على عظيم ما جاء به، والتعجب منه والتنفير عنه، ساغ له ذلك وكان بمثابة إظهار جرح الشاهد في الحاجة إلى كشفه والإبانة عنه.

ولقد أكثر الجامع فيه مصنفاً نحو مجلدين وخرج عن موضوع كتابه : مطلق الضعف حيث أخرج فيه كثيراً من الأحاديث الضعيفة التي لا دليل معه على وضعها وقصد ابن الصلاح لهذا الجامع الشهير(**أبا الفرج ابن الجوزي**) بل ربما أدرج فيها الحسن، والصحيح مما هو في أحد الصحيحين فضلاً عن غيرهما، وهو مع إصابته في أكثر ما عنده توسع منكر ينشأ عن غاية الضرر

من ظن ما ليس بموضوع، بل هو صحيح موضوعاً، مما قد يقلده فيه العارف تحسيناً للظن به، حيث لم يبحث فضلاً عن غيره.

ولذا انتقد العلماء صنيعه إجمالاً، والموقع له في استناده في غالبه لضعف راويه الذي رمى بالكذب مثلاً غافلاً عن مجيئه من وجه آخر.

وربما يكون اعتماده في التفرد قول غيره ممن يكون كلامه فيه محمولاً على النسبي، هذا مع أن مجرد تفرد الكذاب، بل الوضاع، ولو كان بعد الاستقصاء في التفتيش من حافظ متبحر تام الاستقراء غير مستلزم لذلك، بل لابد معه من انضمام أشياء أخرى ، ولذا كان الحكم من المتأخرين عسراً جداً، وللنظر فيه مجال بخلاف الأئمة المتقدمين الذين منحهم الله التبحر في علم الحديث، والتوسع في حفظه كشعبة والقطان، وابن مهدي ونحوهم وأصحابهم مثل أحمد، وابن المديني، وابن معين، وابن راهوية، وطائفة ثم أصحابهم مثل البخاري ومسلم وأبي داود، والترمذي والنسائي، وهكذا إلى زمن الدارقطني والبيهقي، ولم يجيء بعدهم مساو لهم، ولا مقارب أفاده العلائي، وقال : فمتى وجدنا في كلام أحد من المتقدمين الحكم به كان معتمداً لما أعطاهم الله من الحفظ الغزير وإن اختلف النقل عنهم عدل إلى الترجيح .

وفي جزمه باعتمادهم في جميع ما حكموا به من ذلك توقف، ثم إن من العجب إيراد ابن الجوزي في كتابه (العلل المتناهية في الأحاديث الواهية) كثيراً مما أورده في كتابه الموضوعات، كما أن في الموضوعات كثيراً من الأحاديث الواهية، بل قد أكثر في تصانيفه الوعظية وما أشبهها من إيراد الموضوع، وشبهه قال ابن حجر: وفاته من نوعي الموضوع والواهي في الكتابين قدر ما

كتب. قال: ولو انتدب شخص لتهذيب الكتاب، ثم لإلحاق ما فاته لكان حسناً وإلا فيما تقرر عدم الانتفاع به إلا للناقد إذ ما من حديث إلا ويمكن أن لا يكون موضوعاً، وهو والحاكم في مستدركه على الصحيحين طرفا نقيض فإنه أدرج فيه الحسن بل والضعيف، وربما كان فيه الموضوع.

ومن أفرد بعد ابن الجوزي في (الموضوع) كراسة الرغبي الصغاني اللغوي وذكر فيها أحاديث من الشهاب للقضاعي، والنجم للافليشي وغيرهما: كالأربعين لابن ودعان، وفضائل العلماء لمحمد بن سرور البلخي، والوصية لَعلي بن أبي طالب، وخطبة الوداع وآداب النبي صلى الله عليه وسلم، وأحاديث ابن أبي الدنيا الأشج، ونسطور، ونعيم بن سالم، ودينار الحبشي، وأبي هدبة إبراهيم بن هدبة، ونسخه سمعان عن أنس، وفيها الكثير أيضاً من الصحيح والحسن وما فيه ضعيف يسير. وللجوزقاني أيضاً كتاب (الأباطيل) كتب فيه من الحكم بالوضع بمجرد مخالفته السنة.

قال ابن حجر: وهو خطأ إلا أن تعذر الجمع، ومن ذلك الحديث: لا يؤمن عبد عبداً فيخص نفسه بدعوة دونهم)الحديث حكم عليه بعضهم بالوضع، لأنه قد صح أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول: (اللهم باعد بيني وبين خطاياي) وهذا خطأ لإمكان حمله على ما لم يشرع للمصلي من الأدعية بخلاف ما يشترك فيه الإمام والمأموم، وكذا صنف عمر بن بدر الموصلي كتاباً سماه (المغني عن الحفظ والكتاب بقولهم: لم يصح شيء في هذا الباب،) وعليه فيه مؤاخذات كثيرة، وإن كان له في كل من أبوابه سلف من الأئمة خصوصاً المتقدمين

والواضعون للحديث هم جمع كثيرون معروفون في كتب الضعفاء خصوصاً

الميزان للذهبي، ولسانه للحافظ ابن حجر، بل أفردهم الحافظ البرهان الحلبي في تأليف سماه (الكشف الحثيث عمن رمى بوضع الحديث)، وهو قابل للاستدراك ويختلف حالهم في الكثرة والقلة، وفي السبب الحاصل لهم على الوضع ، فصنف منهم الزنادقة، وهم المبطنون للكفر المظهرون للإسلام أو الذين لا يتدينون بدين يفعلون ذلك استخفافاً بالدين ينقلوا به الناس. وقد فصلت هذا فى التعريف بالجرح والتعديل وبيان أسبابه وسوف يأتى فى الفصل الثالث ٠

الفصل الثانى

بسم الله الرحمن الرحيم

والصـلاة والسـلام علـى سـيد المرسلين ، وإمام المتقين ، وقائد الغر المحجلـين ، وحامـل لواء الحمد يوم الدين سيدنا محمد – صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم أجمعين.

– وبـعد –

مـن المعلوم أن الله قد أوحى لحبيبه القرآن ومثله معه ، ليبين للناس ما نُزل إليهم ، ولكى لا يكون للناس على الله حجة بعد بيانه وبلاغه صلى الله عليه وسـلم ، وتلقت الأمة أقواله وأفعاله بصدر رحب ، وحب كبير ، وهمة عالية ، ففتحوا البلاد مبلغين ، مبشرين ومنذرين ، وتوالت الأجيال جيلاً بعد جيل ، يُبلغ خاصتهم ، وخلاصتهم ، وأولى العلم والفضل منهم أقواله وأفعاله صلى الله عليه وسلم ، فمنهم يسطرون كلامه بأيديهم ، وتتلقفه قلوبهم وتلين له أعضاؤهم.

وظلـت الأمانـة يحملهـا جيل وراء جيل حتى كان زمن الإمام البخارى ، والإمـام مسـلم فقامـا بجمـع كثير من الأحاديث الصحاح ورتباها على الكتب والأبـواب الفقهـية ، وقد أخرج كل واحد منهما جامعة أو كتابه معلناً أن كتابه صـحيح ، وأنـه تـرك كثيراً من الصحاح مخافة الطول قال الإمام النووى " إن الـبخارى ومسلماً – رضى الله عنهما – لم يلتزما استيعاب الصحيح ، بل صحّ عـنهما تصريحهما بأنهما لم يستوعباه ، وإنما قصدا جمع جُملٍ من الصحيح ، كما يقصدُ المصنفُ فى الفقه جمع جملة من مسائله ، لا أنه يحصر جميع مسائله ، لكنهما إذا كان الحديث الذى تركاه أو تركه أحدهما مع صحة إسناده فى الظاهر ، أصلاً فى بابه ، ولم يخرِّجا له نظيراً ولا ما يقوم مقامه ، فالظاهر من حالهما

أنهمـــا اطّلعا فيه علة إن كانا رأياه ، ويحتمل أنـهما تركاه نسياناً أو إيثاراً لترك الإطالة ، أو رأيا أن غيره مما ذكراه يسدُّ مسدَّه أو لغير ذلك[١]".

وتلقــت الأمـــة كتابــيهما بالقـــبول حتى أن العلماء عندما قعدوا القواعد للصـــحيح جعلـــوا أعلـــى الصحيح ما اتفق عليه البخارى ومسلم ثم ما انفرد به البخارى ، ثم ما انفرد به مسلم ... الخ).

ثم كانت السنن الأربعة وهى " سنن أبى داود ، وسنن الترمذى ، والنسائى ، وســـنن ابن ماجه" وهى إن لم يشترط مؤلفوها تجريد الصحيح فيها ، إلا إنـهم ذكروا الصحيح والحسن وبعض الضعيف إلا إنـهم بينوا ضعفه ، وقد نص العلماء علـــى أنه لم يفت الصحيحين ، وسنن أبى داود والترمذى والنسائى من الصحيح إلا اليسير ، وأن الزيادة على الصحيحين تؤخذ من هذه الكتب إذا نص مصنفوها علـــى صحتها[١]. قال الإمام النووى " الصواب أنه لم يفُت الأصول الخمسة من الصحيح إلا اليسير، أعنى الصحيحين ، وسنن أبى داود والترمذى والنسائى[٢]"

ولما كانت لهذه الكتب الستة المنزلة العظمى فى صدور المحدثين ، واستفاضت شهرتها بين جمهور المسلمين ، قام العلماء بشرحها ، ودراسة اسانيدها والحكم على رجالها ، وبيان درجاتهم الحديثية.

وفى هذا البحث القى الضوء على الكتب الستة من حيث التعريف بأصحابها وبيان مناهجهم فى تلك الكتب ، ثم ألقى الضوء على من كتب فى رجال الكتب الستة منفردة ومجتمعة قبل الحافظ الذهبى والحافظ ابن حجر وسميته :

١- قواعد التحديث لقاسمى صـــ٨٣

" رواة الكتب الستة بين يدى اقلام العلماء قبل الحافظين الذهبى وابن حجر"[٢]

وجعلته فى مبحثين .

الأول : التعريف بالأئمة أصحاب الكتب الستة ويشتمل على الآتى :

١ – التعريف بالإمام البخارى صاحب الصحيح ومنهجه فيه .

٢ – التعريف بالإمام مسلم صاحب الصحيح ومنهجه فيه .

٣– التعريف بالإمام أبى داود صاحب السنن ومنهجه فيه.

٤ – التعريف بالإمام الترمذى صاحب السنن ومنهجه فيه .

٥ – التعريف بالإمام النسائى صاحب السنن ومنهجه فيه .

٦ – التعريف بالإمام ابن ماجه صاحب السنن ومنهجه فيه .

الـــثانى : " رواة الكتب الستة بين يدى أقلام العلماء قبل الحافظين الذهبى وابن حجر" ويشتمل على الآتى :

١ – المحاولات الأولى وباكورة الكتابة فى هذا الفن.

٢ – ما ألف فى رجال الكتب الستة مجتمعة.

٣ – مـــوازنة بـــين كتاب " الكمال " للحافظ عبد الغنى المقدسى وكتاب " تهذيب الكمال" للحافظ المزى من خلال منهجهما.

ثالثاً : خلاصة البحث ونتائجه .

رابعاً : مراجع البحث .

---

(١) أصول الحديث ، محمد عجاج الخطيب.

(٢) قواعد التحديث للقاسمى صـ٨٤ـ

المبحث الأول
" التعريف بالأئمة أصحاب الكتب الستة "

ويتمثل الكلام فى الآتى :

١- التعريف بالإمام البخارى صاحب الصحيح ومنهجه فيه .

٢- التعريف بالإمام مسلم صاحب الصحيح ومنهجه فيه .

٣- التعريف بالإمام أبى داود صاحب السنن ومنهجه فيها .

٤- التعريف بالإمام الترمذى صاحب السنن ومنهجه فيها .

٥- التعريف بالإمام النسائى صاحب السنن ومنهجه فيها .

٦- التعريف بالإمام ابن ماجه صاحب السنن ومنهجه فيها .

أولاً - الإمام البخارى صاحب الصحيح

١ – التعريف بالإمام البخارى :

هــو: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بذدزبة ، وقيل : بردزبة ، وقيل : ابن الأحنف الجُعفى مولاهم ، أبو عبد الله بن أبى الحسن البخارى الحافظ ، صاحب الصحيح .

إمـــام هــذا الشأن والمقتدى به فيه والمعوّل على كتابه بين أهل الإسلام[1]* أمير المؤمنين فى الحديث كتب بخراسان والجبال والعراق والحجاز والشام ومصر[2]*
ولــد يــوم الجمعــة الثالث عشر من شوال سنة " ١٩٤هـــ " فى مدينة بخارى ، وطلــب العلم صغيراً سنة " ٢٠٥هـــ " وهو فى العاشرة أو دونها وحفظ تصانيف ابن المبارك وهو صبى ، ونشأ يتيماً مع ذكاء ونبوغ مبكر . قال أبو جعفر محمد ابن أبـــى حاتم الوراق النحوى ، : قلت لأبى عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى : كـــيف كـــان بـــدأ أمرك فى طلب الحديث ؟ قال : أُلهمتُ حفظ الحديث وأنا فى الكُتّاب . قال : وكم أتى عليك إذ ذاك ؟ فقال : عشر سنين أو أقل ، ثم خرجت من الكُـتّاب بعد العشر فجعلتُ أختلفُ إلى الداخلى وغيره ، وقال يوماً فيما كان يقرأ الناس : سفيان عن أبى الزبير عن إبراهيم ، فقلت له : يا أبا فلان إن أبا الزبير لم يـــرو عن إبراهيم فانتهرنى . فقلت له : ارجع إلى الأصل إن كان عندك ، فدخل نظـــر فيه ، ثم خرج فقال لى : كيف هو يا غُلام ؟ فقلت : هو الزبير بن عدى بن إبراهيم ، فأخذ القلم منى وأحكم كتابه ، وقال : صدقت . فقال له بعض أصحابه :

---

(١) تهذيب الكمال ٤٣٠/٢٤ . (*) تهذيب التهذيب ٣٩/٩ .
(٢) تذهيب الكمال ١٨٥/٣ " مخطوط" . (*) الكاشف ١٥٦/٢ .

ابــن كــم كُــنت إذ رددت عليه ؟ فقال : ابن إحدى عشرة ، فلما طعنت فى ست عشرة سنة حفظتُ كُتب ابن المبارك ووكيع ، وعرفت كلام هؤلاء .

ثــم خرجت مع أمى وأخى أحمد إلى مكة ، فلما حججت رجع أخى وتخلفت بهــا فــى طلــب الحــديث ، فلما طعنت فى ثمانى عشرة جعلت أصنف فضائل الصحابة والتابعين وأقاويلهم وذلك أيام عبيد الله بن موسى وصنفت كتاب " التاريخ " إذ ذاك عند قبر الرسول صلــى الله عليه وسلم فــى الليالــى المقمرة ، وقال : قل اسم فى " التاريخ " إلا وله عندى قصة إلا إنى كرهت تطويل الكتاب(١) .

ومن فرط إعجاب أستاذه إسحاق بن راهويه بكتاب التاريخ أدخله على الأمير عبد الله بــن طاهــر فقال : أيها الأمير ألا أُريك سحراً ؟ قال : فنظر فيه عبد الله بن طاهر ، فتعجب منه وقال : لست أفهم تصنيفه(٢)* ، وكما يبدوا فإن الإعجاب من الأستاذ واضح وكذلك كان إعجاب التلميذ " البخارى " بأستاذه ظاهر لا يحتاج إلى خفاء ، حيث إن البخارى قد لمس صدق أستاذه وحرصه على السنة والدين ، ولذا كــان البخارى أول المصدقين له والمسارعين فى تنفيذ ما يريد فإن كان البخارى هــو أول من جمع الصحيح المجرد فإن صاحب الفكرة فى ذلك هو أستاذه إسحاق بن راهويه ، يقول الإمام البخارى : كنت عند إسحاق بن راهويه فقال : لو جمعتم كتاباً مختصراً لصحيح سنة النبى ﷺ صلى الله عليه وسلم قال : فوقع ذلك فى قلبى ، فأخذت فى جمع الجامع الصحيح "(٣) وإن كان هناك فى الرواية الأخرى فقال " لنا بعض أصحابنا " لكن السابقة أقرب إلى النفس فهى نصيحة أستاذه وليست

---

(١) تهذيب الكمال ٤٤٠/٢٤ . (٢) تهذيب الكمال ٤٤١/٢٤ . * تدريب الراوى ٨٨/١ .

٣- هدى السارى صـــ ٨ ، ٩ .

مقولة صاحب أو زميل ، ويدل على ذلك قوله " لو جمعتم " .
ومثال آخر يؤكد تلك المودة بين البخارى وأستاذه إسحاق بن راهويه يظهر فيه إعجاب الأستاذ وفرحه بتلميذه يقول أبو بكر المدينى : كنا يوماً بنيسابور عند إسحاق بن راهويه ومحمد بن إسماعيل " البخارى " حاضر فى المجلس فمرَّ إسحاق بحديث من أحاديث النبى صلى الله عليه وسلم ، وكان دون صاحب النبى صلى الله عليـــه وسلم عطاء الكَيْخارانّى ، فقال له إسحاق : يا أبا عبد الله إيش كيْخاران ؟ قال : قرية باليمن كان معاوية بن أبى سفيان بعث هذا الرجل من أصحاب النبى -صلى الله عليه وسلم- إلى اليمن فسمع منه عطاء حديثين فقال له إسحاق : يا أبا عبد الله كأنك قد شهدت القوم[1] .
يقول الإمام البخارى عن كتابه الصحيح " أخرجت هذا الكتاب من زُهاء ست مائة ألف حديث " .ويقول أيضاً : " ما أدخلت فى كتابى {الجامع} إلا ما صح وتركت من الصحاح لحال الطول "[2] .
وهناك من رأى الإمام البخارى فى النوم يمشى خلف النبى صلى الله عليه وسلم ، فكلمـــا رفع النبى صلى الله عليه وسلم قدمه وضع أبو عبد الله محمد بن إسماعيل قدمـــه فـــى ذلك الموضع ، وفى رواية " فكان النبى صلى الله عليه وسلم إذا خطا خطوة يخطو محمد ويضع قدمه على خُطوة النبى صلى الله عليه وسلم ويتبع أثره "[3] .

والخلاصـــة : فـــإن أخباره لا حصر لها والكتابة عنه سبق بها الأقدمون وتُعد إن طالت من باب تحصيل الحاصل ومن أراد الزيادة فكُتُب الرجال ومصطلح الحديث

(١) تهذيب الكمال ٢٤/٤٤١ .   (٢) تهذيب الكمال ٢٤/٤٤٢ . (٣) تهذيب الكمال ٢٤/٤٦٦ ، ٤٦٧ .

لا تخلوا من ذكره والثناء عليه .
وكانت وفاته ليلة السبت ليلة الفطر سنة ست وخمسين ومائتين .
يقول عبد الواحد بن آدم الطواويسى : رأيت النبى صلى اله عليه وسلم فى النوم ومعـــه جماعـــة مـــن أصحابه وهو واقفٌ فى موضع ذكَرَهُ ، فسلمت عليه ، فرد السلام، فقلت : ما وقوفك يا رسول الله؟ فقال : أنتظر محمد بن إسماعيل البخارى ، فلمـــا كـــان بعد أيام بلغنى موته فنظرنا فإذا هو قد مات فى الساعة التى رأيت النبى فيها[1] .

- الجامع الصحيح ومنهجه فيه :

يُعـــد صحيح البخارى أول كتاب صنف فى الحديث الصحيح فقط ، ويمتاز الكتاب بمنهجه المتفرد المدهش فى إتقانه وقد أمضى فى جمعه وتمحيصه وتأليفه ســـت عشرة سنة ، وخرجه من بين ستمائة ألف حديث ، وما وضع فيه حديثاً إلا بعد أن يغتسل ويصلى ركعتين ، ثم يستخير الله فى وضعه ولم يخرج إلا ما صح عـــن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالسند المتصل الذى توفر فى رجاله العدالة والضـــبط ومـــنذ عصـــر البخارى إلى زماننا لم يؤلف مثل هذا االكتاب فى بابه وموضـــوعه ، وهذا الكتاب قال الإمام البخارى فيه : " جعلته حجة بينى وبين الله عز وجل "..

هـــذا : وللكتاب مزايا منهجية تفرد بها نوجزها فيما يلى :-

١- دخل البخارى إلى أحاديث الجامع الصحيح بعد رحلة طويلة مع " التاريخ "

---

(١) تهذيب الكمال ٤٦٦/٢٤ ، ٤٦٧ .

فقد ترجم فى كتاب " التاريخ الكبير " لما يقارب الأربعة عشر ألف راوٍ من رواة الحديث .

ومن خلال هذه التراجم التى تناولت جميع العصور وقف البخارى على مسارات الـــرواية وطـــرقاتها وتعرف على مراتبها ومنازلها من الصحة ، والرجال الذين اخـــتار الـــرواية لهـــم يغلـــب علـــيهم أنهـــم مـــن الطـــبقة الأولى من الرواة ، إذ أن كـــل راوٍ من الرواة حوله تلاميذ يتفاوتون فى درجاتهم من العدالة والضبط وطول الصحبة فأعلاهم رتبة من اشتهر بعدالته وضبطه وطالت صحبته لشيخه ، ثـــم يلـــيه من اشتهر بعدالته وضبطه وقصرت صحبته لشيخه ، ثم يليه من طالت صـــحبته ونقص ضبطه ، ثم يليه من قصرت صحبته ونقص ضبطه ، ويليه من كان فيه نوع حرج .

ولقد حرص الإمام البخارى أن يعتمد رجال الطبقة الأولى عند كل راوٍ من الرواة وإن نظـــرة فى رجال البخارى تكشف عن تقدم هؤلاء الرجال فى المنزلة والحفظ والعدالة وطول الصحبة والممارسة لأحاديث شيوخهم(١) .

وإن كان الحفاظ قد ضعفوا من رجال البخارى فى حدود الثمانين راوياً فإننا نقول إن أكثـــرهم من شيوخه الذين لقيهم وجالسهم وعرف أحوالهم واطلع على أحاديثهم وميز جيدها من موهومها . فهو بهم وبأحوالهم أعرف ولهم أخبر ، ومما يدل على أن هـــذا النقد – سواء للرجال أو للأحاديث – لم يؤثر فى قيمته العلمية هو إجماع العلماء على تلقيه بالقبول ، واتفاق جمهورهم أنه أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى .

١- الفكر المنهجى عند المحدثين صـــ ١٢٠ .

٢- جعـل الإمام البخارى كتابه كتاباً جامعاً نوَّع فى موضوعاته وفصَّل حتى جاء الكـتاب أجمـع كـتاب من كتب السنة ، فلم يؤلف كتاب مثله لا قبله ولا بعده ، وقدضـم بين دفتيه واحداً وتسعين كتاباً على نسق فريد ، وترتيب محكم ، ومنطق فـى التأليف المتكامل فقد بدأ كتابه ببدء الوحى إشعاراً بأن الوحى هو أساس هذا الـدين ، ثـم الإيمـان ثم العلم ثم الوضوء ، مستنبطاً أدلة مبتكرة فى الموضوع وطـرق الأبحـاث الـنادرة من زوايا الحديث واستثارة دقائق الفكر من المسائل الفقهية والتروى فى الاختيار والبحث والتحرى فى الكشف والتنقيب ، وجمع قضـايا الصـحابة وأقوال التابعين ، واختيار أو فى الآيات القرآنية وأجمعها فى كـل موضـوع مـن المواضيع واستيفاء كل ماله صلة بالدين من أبواب بعيدة ، كـآداب ، وعشرة ، وطب ، وخلق وزهد ، ورقاق ، وفتن ، وأذكار ، ودعوات ومـا إلى ذلك من حقائق دينية يصطفيها من كل باب فكان أول كتاب يجمع تلك الأحكام والسير ، ثم سلك المحدثون مسلكه وساروا على منهجه من بعده .

٣- خصص الإمام البخارى كتابه لطائفة من الحديث الصحيح المجرد ، واستجاب – كما سبق أن ذكرت – لطلب شيخه إسحاق بن راهويه الذى اقترح على تلاميذه – وكان البخارى أحدهم – أن يفردوا الحديث الصحيح الذى تتوافر فيه شروط الصحة فى مصنف ، فكان البخارى صاحب هذا العمل ، فشرع فيه حتى أنجزه ، وكان المحدثون قبل البخارى يجمعون بين الصحيح وغيره ولا يتحرون الحديث الصحيح فى كتبهم ، بل تجد عندهم المتصل وغيره من المرسل والمنقطع فالإمام مالك لم يخصص كتابه للأحاديث التى تتوافر فيها الصحة ابتداءً ، بل احتوى كتابه على البلاغات والمرسلات – وفى صحتها

جدل عند العلماء حتى يتبين اتصالها – والإمام البخارى هو أول من سمى كتابه الجامع الصحيح[١] .

٤- اختـــار الإمـــام البخارى أحاديثه من بين ستمائة ألف حديث فبغت " ٧٥٦٣ " حديثاً بالمكرر سوى التعاليق والمتابعات والموقوفات والمقطوعات وإذا حذفنا المكرر بلغت " ٢٦٠٧ " حديثاً – " وذلك طبقاً لآخر إحصائية قام بها المرحوم محمد فؤاد عبد الباقى "[٢] – وهذه الأحاديث وهذا الترتيب أخذ منه جهداً كبيراً ووقتاً طويلاً خلال ست عشرة سنة حتى تم له تصنيفه على الوضع الذى بين أيديـــنا ، ولم يضع فيه حديثاً إلا صلى ركعتين وقال فيه : " جعلته حجة بينى وبـــين الله سبحانه " . ولما أتم تأليفه وتمحيصه عرضه على الإمام أحمد وابن معـــين وابن المدينى وغيرهم من أئمة الحديث فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة إلا فى أربعة أحاديث قال العقيلى " القول فيها قول البخارى " . ولما أخرجه للناس وأخـــذ يحدث به ، طار فى الآفاق أمره ، فهرع إليه الناس من كل فج يتلقونه عنه حتـــى بلـــغ من أخذه نحو مائة ألف وانتشرت نسخة فى الأمصار ، وعكف عليه الناس حفظاً ودراسة وشرحاً وتلخيصاً ، وكان فرح أهل العلم به عظيماً[١] .

وإذا كان الحفاظ قد انتقدوه فى " ١١٠ " حديث ، منها ما وافقه مسلم فى تخريجه وهـــو " ٣٢ " حديثاً ، ومنها ما انفرد بتخريجه وهو " ٧٨ " حديثاً فقد قال الحافظ ابن حجر وباقى ذلك يختص بمسلم ولا شك أن ما قل الانتقاد فيه أرجح مما كثر"[٣]

---

(١) الفكر المنهجى عند المحدثين صـــ ١٢٢ . • مقدمة ابن الصلاح صـــ ٨٩ .
• تدريب الراوى ١/٨٨ ، ٨٩ ، ٩٩ . • توضيح الأفكار ١/٣٧ .
٢- أصول الحديث علومه ومصطلحه ، صـــ ٣٢٧ ، د/ محمد عجاج الخطيب ، الطبعة السادسة ١٩٩٤م .
٣- السنة ومكانتها فى التشريع الإسلامى ، صـــ ٤٤٦ ، للدكتور / مصطفى السباعى .

" وفــى الفصــل الــثامن فى سياق الأحاديث التى انتقدها عليه حافظ عصره أبو الحســن الدار قطنى وغيره من النقاد قال ابن حجر : " وقبل الخوض فيه ينبغى لكل منصف أن يعلم أن هذه الأحاديث وإن كان أكثرها لا يقدح فى أصل موضوع الكتاب فإن جميعها وارد من جهة أخرى[١] " .

ومــن راجــع هذه الأحاديث التى انتقدت وطالع النقد الذى وجه إليها وجد أن هذا الــنقد لا يمــس جوهر الصحيح ، وإنما هو نقد شكلى ناشئ عن شدة حذر العلماء ويقظــتهم كاعتراضهم على حديث بأنه مرسل مع أن صورته صورة المرسل أما فى الواقع فهو موصول معروف الوصل عند المحدثين ، ومثل حديث يرويه بعض الــرواة مرسلاً وهو من رواية أقرانه متصل ، ولكن البخارى يذكر الروايتين معاً لدفع ما توهم الرواية الأولى وإشعاراً بأن العلة غير قادحة[١] .

٥- يذكر البخارى الحديث الواحد بأسانيد متعددة ، حيث نوع فى ذكر شيوخه فيزداد السند قوة ، أو يتخلص بهذا التنويع من إشكال كبيان الأسماء والكنى التى يلتبس أمرها ، أو للكشف عن السماع إذا كان السند يحتمل السماع أو عدم السماع أو لإزالة الشبهة فى ضعف الراوى بذكر طرق تؤكد على أنه لم يعتمد على هذا الراوى ، فقد روى البخارى عن إسماعيل بن أبى أو يس ، وإسماعيل معروف بشئ من الضعف، ولكن البخارى روى عن إسماعيل ما صح من حديثه وقد عرض إسماعيل حديثه على البخارى فميَّز له صحيح حديثه من

(١) هدى السارى صـــ ١٤ .

(٢) هدى السارى صـــ ٣٦٤ .

ضعيفه فعندما يروى البخارى عن إسماعيل ابن أبى أو يس فإنه يذكر الحديث من طرق أخرى قويه تقوية[١].

وإذا كان الحفاظ قد ضعفوا من رواة الصحيح نحو " ٨٠ " راوياً نقول: إن أكثرهم من شيوخه الذين لقيهم وجالسهم وعرف أحوالهم واطلع على أحاديثهم فهو بهم وبأحوالهم أخبر – كما ذكرنا من قريب – .

٦- يمتاز صحيح الإمام البخارى– علاوة على منهجيته فى تخير الرجال والأسانيد – بتلك الطريقة العجيبة فى تنظيم الموضوع الواحد ، والتقديم لكل حديث أو باب بمقدمة تشرحه وتوضحه بإيجاز ، وهذه المقدمات يطلق عليها " التراجم " وقد اهتم العلماء بتراجم البخارى وقالوا : فقه البخارى فى تراجم ولنستعرض ترجمة من التراجم لنتبين أى جهد بذله البخارى فى استخراجها من عشرات النصوص بين آية قرآنية وحديث نبوى وفريدة لغوية[٢] .

قال البخارى فى ترجمة كتاب الإيمان : باب قول النبى صلى الله عليه وسلم " بنى الإسلام على خمس " وهو قول وعمل ، ويزيد وينقص ، قال الله تعالى : " ليزدادوا إيماناً مع إيمانهم[٣] " " وزدناهم هدى[٤] " "ويزيد الله الذين اهتدوا هدى[٥] " والذين اهتدوا زادهم هدىً وآتاهم تقواهم[٦] " " ويزداد الذين آمنوا إيماناً[٧] " وقوله " أيكم زادته هذه إيماناً فأما الذين آمنوا فزادتهم إيماناً[٨] " .

---

(١) السنة ومكانتها فى التشريع صـ ٤٤٦ بتصرف يسير . (٣) سورة الفتح ، آية " ٤ " . (٤) سورة الكهف آية ١٣ ،
(٢) الفكر المنهجى عند المحدثين صـ ١٢٢ . (٥) سورة مريم ، آية " ٧٦ (٦) سورة محمد ، آية " ١٧
(٧) سورة المدثر ، آية " ٣١ " . (٨) سورة التوبة ، آية " ١٢٤ "

وقــوله جل ذكره " فاخشوهم فزادهم إيماناً[١] " وقوله تعالى " وما زادهم إلا إيماناً وتسليماً[٢] " والحب فى الله والبغض فى الله من الإيمان وكتب عمر بن عبد العزيز إلــى عــدى بــن عدى : إن الإيمان فرائض وشرائع وحدوداً وسنناً ، فإن أعش فســأبينها لكم ، وإن أمت فما أنا على صحبتكم بحريص . وقال إبراهيم : " ولكن ليطمــئن قلبى[٣] " وقال معاذ : اجلس بنا نؤمن ساعة . وقال ابن مسعود : اليقين الإيمــان كله . وقال ابن عمر : لا يبلغ العبد حقيقة التقوى حتى يدع ما حاك فى الصدر . وقال مجاهد " شرع لكم من الدين[٤] " أوصيناك يا محمد وإياه ديناً واحداً، وقال ابن عباس : شرعة ومنهاجاً : سبيلاً وسنة[٥] " .

بهــذه المقدمــة افتتح البخارى كتاب الإيمان الذى احتوى على اثنين وأربعين باباً اشــتملت على واحد وثمانين حديثاً فكانت المقدمة معبرة عن جميع هذه الأبواب . والــبخارى لــيس راوية حديث فحسب ولا رجل دراية فى الأسانيد فقط ، ولكنه جمــع فيما جمع فهماً لعقائد معاصريه حتى كانت أبواب الإيمان القول الفصل فى نصــرة أهــل السنة والجماعة ودحر خصومهم فنجده فى أول مقدمته يحمل حملة عنــيفة علــى المرجئة وهم الذين كانوا يقولون : إن الإيمان لا يزيد ولا ينقص ، وإنــه لا تــنفع مــع الإيمان طاعة ، ولا تضر معه معصية ، وهى دعوى بعض المسلمين المعاصرين الذين يقفون عند حد قولهم " لا إله إلا الله " مع ادعاء كمال

---

(١) سورة آل عمران ، آية " ١٧٣ " .   (٢) سورة الأحزاب ، آية " ٢٢ " .
(٣) سورة البقرة ، آية " ٢٦٠ " .   (٤) سورة الشورى ، آية " ١٣ " .
(٥) فتح البارى ٦٠/١ .

الإيمـــان ونقـــاء السريرة وانتظارهم للدرجات العالية عند الله تبارك وتعالى وهى ممارســـة منحـــرفة لتصـــور منحرف ، إذ أنها تسلب فاعلية الإيمان وتفصل بين النظـــرية والتطبـــيق ، ومن أجل هدم هذا المفهوم الخطير بدأ بقوله [الإيمان قول وعمـــل] وهـــذه العبارة خلاصة موجزة لعدد من أبواب كتاب الإيمان ويدخل فيها إطعـــام الطعـــام مـــن الإيمان، من الإيمان الفرار من الفتن ، الحياء من الإيمان ، إفشاء السلام من الإسلام، قيام ليلة القدر من الإيمان ، الصلاة من الإيمان ، الزكاة مـــن الإسلام ، أداء الخمس من الإيمان ، وغير ذلك من الأبواب التى نلاحظ فيها مقصود البخارى فى إبراز صورة إيمانية حركية اجتماعية تكاملية(١) .

والجديـــر بالذكـــر أن البخارى يرد على الخصم دون أن يذكره بالاسم لأنه عف اللسان من جهة ، ومن جهة أخرى فإنه يناقش جوهر الفكرة مفصولة عن الزمان والأشـــخاص ، وذلـــك كـــى يبقى العرض صالحاً للرد على كل من يحمل فكراً مشابهاً(٢) .

هـــذا : ولم يعن علماء الإسلام بكتاب – بعد القرآن الكريم – كما عنوا بصحيح البخارى حتى بلغ الذين كتبوا حوله ما بين شرح واختصار وترجمة رجال عـــدداً كبيـــراً جداً ، وحسبك أن تعلم أن عدد شروحه فحسب بلغت اثنين وثمانين شـــرحاً كما ذكر ذلك صاحب كشف الظنون ، ومن أشهر هذه الشروح الأربعة : شرح الإمام بدر الدين الزركشى واسمه التنقيح " ٧٩٤ هـــ " .

---

(١) الفكر المنهجى عند المحدثين ، صـــ ١٢٤.

(٢) المرجع السابق .

وشـــيخ الإسلام ابن حجر " ٨٥٢ " فى فتح البارى ، وهو أجل هذه الشروح وأوفاهـــا وأكثرها شهرة وفائدة ، والعلامة العينى " ٨٥٥ هـــ " فى عمدة القارى ، وجلال الدين السيوطى " ٩١١هـــ " فى التوشيح[١] .

ثانياً – الإمام مسلم صاحب الصحيح .

١- التعريف بالإمام مسلم :

هـــو: الإمام مسلم بن الحجاج بن مسلم القُشيرى أبو الحسين النيسابورى الحافظ صاحب " الصحيح " .

ولـــد ســـنة " ٢٠٤ هــــ " وقـــيل ســـنة " ٢٠٦ هـــ " وطلب العلم صغيراً سنة " ٢١٨ هــــ " وكـــان أول سماعه من يحيى بن يحيى التميمى ، وفى سنة "٢٢٠ هــــ" ســـمع مـــن القعنبى بمكة ، وهو أكبر شيخ له ، كما أنه رحل إلى العراق ومصـــر والشام وأخذ عن شيوخها من مشايخ البخارى وغيره ، وكان شديد الحب للبخارى ، شديد التقرير له وقد اقتدى به فى وضع صحيحه .

بلغ الإمام مسلم منزلة رفيعة فى العلم ، وكان الحافظان أبو زرعة وأبو حاتم يقدمانه على مشايخ عصرهما .

قال الحاكم : قرأت بخط أبى عمرو المستملى : أملى علينا إسحاق بن منصور سنة إحـــدى وخمســـين ومائتـــين ، ومسلم بن الحجاج ينتخب عليه وأنا أستملى، فنظر إســـحاق بـــن منصـــور إلى مُسلم فقال : لن نَعدم الخير ما أبقاك الله للمسلمين[١]

---

(١) السنة ومكانتها فى التشريع ، ، صـــ ٤٤٧ .

قـــال أحمـــد بن سلمة : عُقد لأبى الحسين مسلم بن الحجاج مجلسٌ للمذاكرةَ ، فذُكِرَ له حديث لم يعرفه ، فانصرف إلى منزله وأوقد السراج ، وقال لمن فى الدار : لا يـــدخل أحـــد مـــنكم هذا البيت ، فقيل له : أُهديت لنا سلَّة فيها تمر . فقال : قدموها إلىَّ ، فقدموها إليه فكان يطلب الحديث ويأخذ تمرة تمرة فيمضغها فأصبح وقد فنى التمر ووجد الحديث. قال الحاكم : زادنى الثقة من أصحابنا أنه منها مات ولقد توفى الإمام مسلم بن الحجاج عشية يوم الأحد ، ودفن الاثنين لخمس بقين من رجـــب ســـنة إحدى وستين ومائتين[٢] ، قال فى التقريب : ثقة حافظ إمام مصنف عالم بالفقه ، مات سنة إحدى وستين ، وله سبع وخمسون سنة[٣] .

وكانـــت وفاتـــه فى قرية " نصر أباد " إحدى قرى نيسابور ، وترك نيفاً وعشرين مصنفاً فى الحديث وعلومه ، تدل على رسوخه فى هذا العلم ، كما تدل على فهمه وسعة إطلاعه[٤] .

٢- صحيح الإمام مسلم ومنهجه فيه :

صنف الإمام مسلم كتابه من ثلاثمائة ألف حيث مسموعة ، واستعرض فى تهذيبه وتنقـــيحه خمـــس عشـــرة ســـنة قـــال أحمد بن سلمة كتبت مع مسلم فى تأليف صحيحه خمس عشرة سنة وهو اثنا عشر ألف حديث . وقال ابن الشرقى : سمعت مسلما يقول : ما وضعت شيئا فى كتابى هذا المسند إلا بحُجة وما أسقطت منه

---

(١) تهذيب الكمال ٥٠٥/٢٧ .

(٢) أنظر : تهذيب الكمال ٤٩٩/٢٧ ، ٥٠٧ .

• تذهيب الكمال ٣٧/٤ – مخطوط – . • الكاشف ٢٥٨/٢ .

• تذكرة الحفاظ ٥٨٨/٢ . • تهذيب التهذيب ١١٤/١٠ .

(٣) تقريب التهذيب ، صـــ ٥٢٩ . (٤) أصول الحديث صـــ٣٣٠.

صحيحه خمس عشرة سنة وهو اثنا عشر ألف حديث . وقال ابن الشرقى : سمعت مسـلما يقول : ما وضعت شيئا فى كتابى هذا المسند إلا بحجة وما أسقطت منه شـيئا إلا بحجـة[١] .**وقـال** : ليس كل شئ عندى صحيح وضعته هَهنا ، إنما وضعت ما أجمعوا عليه . قال الشيخ ابن الصلاح : أراد والله أعلم أنه لم يضع فى كـتابه إلا الأحاديـث التى وجد عنده فيها شرائط الصحيح المجمع عليه ، وإن لم يظهـر اجتماعها فى بعضها عند بعضهم[٢] .والإمام مسلم تلميذ للإمام البخارى ، وقد تخرج على يديه وكتابه مكمل لكتاب البخارى .

ويخلص منهج الإمام مسلم فى الآتى :

بيّن الإمام مسلم طريقته فى كتابه ، فذكر فى مقدمته الرائعة سبب تأليف الكتاب ، ومـا أخـذ علـى نفسه من الشروط فيه . وتعتبر مقدمة صحيح مسلم من أوائل المقدمات العلمية المنهجية ، بل هى جديرة أن تكون النموذج المنهجى العالمى فى علم المقدمات . وهذه ميزة لمسلم ينفرد بها دون البخارى[٣] .

وتتلخص أهم قضايا المقدمة فى الآتى :

(١) بيان سبب تصنيف الكتاب ، فنجده يقول وهو يخاطب أحد تلاميذه أما بعد :
فأنك يرحمك الله بتوفيق خالقك ، ذكرت أنك هممت بالفحص عن تعرف جملة الأخبار المأثورة عن الرسول صلى الله عليه وسلم فى سنن الدين وأحكامه ، وما كان فيها من الثواب والعقاب والترغيب والترهيب وغير ذلك من صنوف الأشياء بالأسانيد التى نقلت وتداولها أهل العلم فيما بينهم ، فأردت أن توقف على جملتها مؤلفة محصاة ، وسألتنى أن ألخصها فى التأليف بلا تكرار يكثر . فأن ذلك – زعمت – مما يشغلك عما له قصدت من التفهم فيها

---

(١) تذكرة الحفاظ ٢ / ٥٨٨ .   (٢) مقدمة ابن الصلاح صـ ٩٢

(٣) الفكر المنهجى عند المحدثين صـ ١٢٩ .

والاستنباط لها . وللَّذى سألت – أكرمك الله – حين رجعت إلى تدبره وما تؤولَ به الحال عاقبة محمودة ومنفعة موجودة ، وظننت حين سألتنى تجشم ذلك[١] ، أن لو عُزم لى عليه وقضى لى تمامه كان أول من يصيبه نفع ذلك إياى خاصة ، قبل غيرى من الناس لأسباب كثيرة يطول بذكرها الوصف[٢] .

٢- بيان عزمه على التأليف وتحديد طريقته فيه فقال : [ثم إنا إن شاء الله مبتدئون فى تخريج ما سألت فيه وتأليفه على شريطةٍ سوف أذكرها لك : وهو أنا نعمد إلى جملة ما أسند من الأخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فنقسمها على ثلاثة أقسام وثلاث طبقات من الناس على غير تكرار إلا أن يأتى موضع لا يستغنى فيه ترداد حديث فيه زيادة معنى ، أو إسناد يقع إلى جنب إسناد ، لعلة تكون هناك .

فأمـــا القســـم الأول : فإنـــا نتوخى أن نقدم الأخبار التى هى أسلم من العيوب من غيرها وأنقى ، من أن يكون ناقلوها أهل استقامة فى الحديث ، وإتقان لما نقلوا فـــإذا نحـــن تقصينا أخبار هذا الصنف من الناس اتبعناها أخباراً يقع فى أسانيدها بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان كالصنف المقدم قبلهم ، على أنهم وإن كانوا – فيما وصفنا – دونهم فإن اسم الستر والصدق وتعاطى العلم يشملهم كعطاء ابـــن الســـائب ويزيد بن أبى زياد وليث بن أبى سليم وأضرابهم من حمال الآثار ونُقَّال الأخبار[٣] . فأما ما كان منها عن قوم هم عند أهل الحديث متهمون أو عند الأكثـــر مـــنهم ، فلســـنا بتشاغل بتخريج حديثهم ، كعبد الله بن مِسْوَر أبى جعفر المدائنى ، وعمروبن خالد ، وعبد القدوس الشامى و محمد بن سعيد المصلوب

---

(١) مقدمة صحيح مسلم ٤٥/١ . (٢) مقدمة صحيح مسلم ٤٦/١ . (٣) مقدمة صحيح مسلم ٥٢/١ .

وغـياث بـن إبـراهيم وسليمان بن عمرو أبى داود النخعى وأشباههم ممن آتهم بوضع الأحاديث ، وتوليد الأخبار ،وكذلك من الغالب على حديثه المنكر أو الغلط أمسكنا أيضاً عن حديثهم .

٣- بيّن وجوب الرواية عن الثقات وترك الرواية عن الضعفاء والكذابين .

٤- نـاقش صـحة الاحتجاج بالحديث المروى بصيغة " عن " وحمل هذه الصيغة على الاتصال إذا برئ صاحبها من التدليس وبيَّن منهجه فى قبولها[١] .

وبالدرس والتحليل يتبين لنا أن الإمام مسلم قد ذكر فى مقدمته هذه أن الأخبار فى كـتابه الجامع ثلاثة أقسام ، فذكر قسمين منها نصاً ، وذكر القسم الثالث إشارة من خلال بيانه للقسم المردود الذى لا يذكر شيئاً منه ولا يعرج عليه . وبذلك يكون قد ذكر ثلاثة أقسام من الأخبار بشكل عام .

القسـم الأول : وهـو الذى يتوخاه ويجعله عمدة كتابه وأساس بنائه ويقدمه على غيره ، وقد وصف هذا القسم من الأخبار بأنه أسلم من العيوب من غيره وأنقى ، وأن نقلـته أهـل استقامة وإتقان وقد مثل لهؤلاء بمنصور بن المعمتر ، وسليمان الأعمـش ، وإسـماعيل بن أبى خالد ، وعبد الله بن عون ، وأيوب بن أبى تميمة السختيانى .

القسم الثانى : وهو تابع للقسم الأول ، ويتناول الأخبار التى يقع فى أسانيدها من لـيس موصوفاً بالحفظ والإتقان وإنما يشملهم اسم الستر والصدق وتعاطى العلم ، ومثل لهؤلاء بعطاء بن السائب ويزيد بن أبى زياد ، وليث بن أبى سليم وأضرابهم

---

(١) الفكر المنهجى عند المحدثين ، صـ ١٣١ .

من حمال الآثار ونُقال الأخبار[١] .

القسم الثالث : ويفهم من خلال كلامه عن القسم المردود الذى لا يعرج عليه لأن أصحابه من المتهمين بالوضع وتوليد الأخبار ، ومن غلب على حديثهم المنكر والغلط . يخرج من هذا القسم الثالث الأخبار التى لا يخلو رواتها ممن يُتَّهم عند بعض العلماء ويوثقه بعضهم ، وهو المختلف فيه ، وهؤلاء مثل أسباط بن نصر وقطن بن نُسَيْر وأحمد بن عيسى المصرى .

وبالرغم من تفاوت هذه الأقسام فى مراتب رجالها ودرجاتهم فى الضبط والإتقان والتوثيق إلا أن الإمام مسلماً التزم منهجه وحافظ على غاية كتابه فى أنه جامع صحيح ، لأن الإمام مسلماً لا يذكر هؤلاء الضعفاء استقلالاً ، ولا يعتمد عليهم وإنما يذكرهم تبعاً واستشهاداً[٢] .

وليس الأمر كما فهم الحاكم والبيهقى : أن المنية اخترمت مسلماً قبل إخراج القسم الثانى وأنه إنما ذكر القسم الأول[٣] .

قال القاضى عياض : وهذا مما قبله الشيوخ والناس من الحاكم وتابعوه عليه. قال : والأمر ليس كذلك . بل ذكرت حديث الطبقة الأولى وأتى بحديث الثانية على طريق المتابعة والاستشهاد أو حيث لم يجد فى الباب من حديث الأول شيئاً ، وأتى بأحاديث طبقة ثالثة ، وهم أقوام تكلم فيهم أقوام وزكاهم آخرون ممن ضعف أواتهم ببدعة ، وطرح الرابعة كما نص عليه . قال : والحاكم تأول أن مراده أن يفرد لكل طبقة كتاباً ، ويأتى بأحاديثها خاصة مفردة وليس ذلك مراده ، قال : وكذلك علل الحديث التى ذكر أنه يأتى بها وقد وفى بها فى مواضعها من الأبواب

---

(١) الفكر المنهجى عند المحدثين ، صـ ١٣٢ . (٢) المرجع السابق . (٣) تدريب الراوى ٩٦/١ ، ٩٧ .

مــن اخــتلافهم فــى الأســانيد كالإرسال والإسناد والزيادة والنقص وتصاحيف المصــحفين ، قال : ولا يعترض على هذا بما قاله ابن سفيان صاحب مسلم : إن مســلماً أخــرج ثلاثــة كتب من المسندات ، أحدهما هذا الذى قرأه على الناس ، والثانــى يــدخل فــيه عكــرمة وابن إسحاق ، وأمثالهما ، والثالث يدخل فيه من الضــعفاء ، فإن ذلك لا يطابق الغرض الذى أشار إليه الحاكم مما ذكره مسلم فى صدر كتابه(١) .

ولقــد وُجِّهَ للإمام مسلم الاعتراض على روايته عن هؤلاء الضعفاء فرد على ذلك مبيــناً وجــة نظره كمحدث له خبرته وباعه الطويل فى هذا الشأن . يروى الإمام الــنووى بسنده عن سعيد بن عمرو البرذعى أنه حضر أبا زرعة الرازى ، وذكر صــحيح مسلم وإنكار أبى زرعة عليه روايته فيه عن أسباط بن نصر ، وقطن بن نُســير ، وأحمد بن عيسى المصرى ، وأنه قال : يُطرِّق لأهل البدع علينا فيجدون السبيل بأن يقولوا إذا احتج عليهم بحديث : ليس هذا فى الصحيح . قال البرذعى : فلمــا رجعت إلى نيسابور ذكرت لمسلم إنكار أبى زرعة ، فقال لى مسلم : إن ما قلــت صــحيح ، وإنما أدخلت من حديث أسباط وقطن وأحمد ما رواه الثقات عن شــيوخهم، إلا أنــه ربما وقع إلىّ عنهم بارتفاع، ويكون عندى من رواية من هو أوثق منهم بنزول فأقتصر على ذلك ، وأصل الحديث معروف من رواية الثقات(٢)

وهــذا القول الذى رد به مسلم على أبى زرعة يجعلنا نخلص إلى قاعدة تقول : على المحدث أن يميز الخطأ القليل النادر من أحاديث الثقات من صحيح حديثهم وأن يميز الصواب القليل النادر من حديث الضعفاء من ضعيف حديثهم . وهذا

---

(١) تدريب الراوى ٩٧/١ . (٢) مقدمة شرح النووى على مسلم ٢٥/١ ، ٢٦ .

القول يسير مع منهج الإمام مسلم فى كتابه " التمييز " الذى ذكر فيه بعض أوهام الـثقات الأعلام وأخطائهم . وهذه ميزة للإمام مسلم تدل على تبحره فى الحديث ، ودقـة منهجه ، فهو يتعامل مع بعض الرواة على أنهم حُمال آثار ونقال الأخبار ، ولم يصفهم بالحفظ ولا بالإتقان وهؤلاء الحُمال والنُقال يشبه حالهم حال من يحمل علــى ظهر دابته سلعاً كثيرة لا يميز جيدها من رديئها ، فإذا وقعت هذه الأحمال فى يد التاجر الماهر أو الصانع العارف فإنه يلتقط جيدها ويدع رديئها ويكون على خبرة بها أكثر من صاحبها .

فالإمـام مسـلم هـو الناقد البصير الحافظ الخبير بروايات الرواة أكثر من الرواة أنفسـهم . ومـثل مسلم لا يتعامل مع الروايات باعتبارها جديدة عليه ، بل يكون حَفظهـا وجمـع طرقها وقارن بينها ، وميز بين ألفاظها وأسانيدها ، وهو يستطيع تخيـر مـا يشـاء منها وفق منطق كتابه ومقتضيات منهجه وهذه خصيصة عند الإمامين الجليلين البخارى ومسلم(١) .

يقول الحافظ ابن الصلاح مدافعاً عن الإمام مسلم ومنهجه : " قد عيب على مسلم روايـته فى صحيحه عن جماعة من الضعفاء والمتوسطين الذين ليسوا من شرط الصحيح ، **وجوابه من وجوه :**

أحـدها : أن ذلك فيمن هو ضعيف عند غيره ثقة عنده .

الثانـى : أن ذلك واقع فى المتابعات والشواهد لا فى الأصول فيذكر الحديث أولاً بإسناد نظيف ويجعله أصلاً ، ثم يتبعه بإسناد أو أسانيد فيها بعض الضعفاء على

---

(١) الفكر المنهجى عند المحدثين ، صـ ١٣٤ .

وجه التأكيد والمبالغة ، أو لزيادة فيه تُنبه على فائدة فيما قدمه .

الـثالث : أن يكـون ضعف الضعيف الذى اعتد به طرأ بعد أخذه عنه باختلاط : كأحمد بن عبد الرحمن ابن أخى عبد الله بن وهب اختلط بعد الخمسين ومائتين بعد خروج مسلم من مصر .

الـرابع : أن يعلـو بالضـعيف إسناده ، وهو من عنده من رواية الثقات نازل ، فيقتصر على العالى ولا يطول بإضافة النازل إليه ، مكتفياً بمعرفة أهل الشأن فى ذلك[١] .

أما من ناحية منهجه فى الأبواب الحديثية : فإنه يجمع الروايات ذات الموضوع الـواحد فـى مكـان واحد ، وتظهر فيه الخبرة الحديثية من خلال تنوع الأسانيد والألفاظ .فلم يقطع الحديث ولم يكرر الإسناد ، وإنما جمع ما ورد فى الحديث كله فـى باب واحد ، جمع فيه طرقه التى ارتضاها ، وأورد أسانيده المتعددة وألفاظه المخـتلفة مما جعله أسهل تناولاً على الطالب من صحيح البخارى مع أن البخارى فـى علـم الحديث أعلى كعباً[٢] . وإن كان يؤخذ على الإمام مسلم أنه لم يترجم لأبـواب كـتابه ، واكتفى بعنوان الكتاب فقط كأن يقول : " كتاب الإيمان " وهذا التفصـيل الموجود فى النسخ المطبوعة فهو من قبل الإمام النووى شارح صحيح مسلم وكذا مؤخراً من ترتيب الشيخ محمد فؤاد عبد الباقى .

هـذا : وقـد بلغـت أحاديث مسلم دون المكرر أربعة آلاف " ٤٠٠٠ " حديثاً ، وبالمكرر " ٧٢٧٥ " حديثاً . وقد شرحه كثير من الأئمة الحفاظ وذكر منها صاحب كشف الظنون خمسة عشر شرحاً من أشهرها شرح الحافظ النووى ، وقد

---

(١) تدريب الراوى ١/٩٧ ، ٩٨ . (٢) السنة ومكانتها فى التشريع ، صـ ٤٤٨ ، ٤٤٩ .

اختصره أيضاً عدد من العلماء ومن أشهر مختصراته تلخيص كتاب مسلم وشرحه للقرطبى فى كتاب اسماه " المفهم " ، ومختصر الحافظ المنذرى . وممن شرحه فى هذا العصر شرحاً طيباً العالم الجليل والجهبذ النحرير فضيلة الدكتور / موسى شاهين لاشين فى كتابه " فتح المنعم " .

يقول الحافظ ابن حجر : حصل المسلم فى كتابه حظ عظيم مفرط لم يحصل لأحد مثله بحيث إن بعض الناس كان يفضله على صحيح محمد بن إسماعيل " البخارى " وذلك لما اختص به من جمع الطرق وجودة السياق والمحافظة على أداء الألفاظ كما هى من غير تقطيع ولا رواية بمعنى وقد نسج على منواله خلق عن النيسابوريين فلم يبلغوا شأوه وحفظت منهم أكثر من عشرين إماماً ممن صنف المستخرج على مسلم ، فسبحان المعطى الوهاب[1] .

ثالثاً – الإمام أبو داود " صاحب السنن " .

١- التعريف بالإمام أبى داود : هو سليمان بن الأشعث بن شداد بن عمرو بن عامر ، ويقال : عُمران وقال ابن داسة والآجرى : سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شدّاد أبو داود السجستانى الحافظ[2] ، وقيل : إن جده عمران ممن قُتل مع علىٍّ بصفين .ولد سنة " ٢٠٢ هـ " وطلب العلم صغيراً ، ثم رحل إلى الحجاز والشام ، ومصر ، والعراق ، والجزيرة ، وخراسان ، ولقى كثيراً من أئمة الحفاظ فسمع من أبى عمرو الضرير ، ومن القعنبى ، وأبى الوليد الطيالسى وسليمان بن حرب ، والإمام أحمد بن حنبل وغيرهم[3] .

---

(١) تهذيب التهذيب ١٠/١١٥ . (٢) تهذيب الكمال ١١/٣٥٦ . (٣) أصول الحديث ، صـ ٣٣٥ .

عن أبى عُبيد محمد بن على بن عثمان الآجرى قال : سمعت أبا داود سليمان ابن الأشعث يقول :

" ولــدت ســنة اثنتــين ومائتين ، وصليت على عفّان ببغداد سنة عشرين ، وســمعت مــن أبى عمرو الضرير مجلساً واحداً ، ودخلت البصرة وهم يقولون : أمس مات عُثمان المؤذن ، وتبعتُ عمر بن حفص بن غياث إلى منزله ولم أسمع مــنه شــيئاً ، ورأيــت خالد بن خداش ولم أسمع منه شيئاً . وسمعت من سعدويه مجلســاً واحــداً ، وسمعت من عاصم بن على مجلساً واحداً . قلتُ : سمعت من يوسف الصفار ؟ قال : لا . قلت : سمعتَ من ابن الأصبهانى ؟ قال : لا . قلت : ســمعت مــن عمــرو بن حمّاد بن طلحة ؟ قال : لا . ولا سمعت من مخْول بن إبــراهيم . ثم قال : هؤلاء كانوا بعد العشرين ، والحديث رِزق ولم أسمع منهم . قال : وكان لا يُحدث عن ابن الحمّانى ولا عن سويد ، ولا عن ابن كاسب ولا عن ابن حميد ولا عن سفيان بن وكيع ، ولم يسمع من خلف بن موسى بن خلف ، ولا من أبى همَّام الدلال ولا من الرَّقاشيّ .

يقول الإمام أبو داود : كتبتُ عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – خمسمائة ألف حديث، انتخبتُ منها ما ضمنته هذا الكتاب – يعنى كتاب " السنن " – جمعتُ فيه أربعة آلاف وثمانمائة حديث " ٤٨٠٠ " ذكرت الصحيح وما يُشبهه ويُقاربه ، ويكفى الإنسان لدينه منها أربعة أحاديث ، **أحدها** : قوله – صلى الله عليه وسلم – : " الأعمال بالنيات " ، **والثانى** : قوله " من حُسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه " ، **والثالث** : قوله " لا يكون المؤمن مؤمناً حتى يرضى لأخيه ما يرضى لنفسه " ، **والرابع** : قوله " الحلال بيِّن والحرام بيِّن وبين ذلك أمورٌ مشتبهاتٍ " .

قـــال : محمد بن مخلد : كان أبو داود يفى بمذاكرة مائة ألف حديث ولما صـــنف كتاب " السنن " قرأه على الناس صار كتابه لأصحاب الحديث كالمصحف يتبعونه ولا يخالفونه ، وأقر له أهل زمانه بالحفظ والتقدُّم فيه(١) .

وقـــال أحمـــد بن محمد بن ياسين الهروى : كان أحد حُفَّاظ الإسلام لحديث رســـول الله صـــلى الله علـــيه وســـلم وعِلْمِهِ وعِللِهِ وسندِهِ فى أعلى درجة النُسك والعفاف والصلاح والورع ، من فرسان الحديث .

قـــال أبـــو عبد الله بن مندة الحافظ : الذين أخرجوا وميَّزوا الثابت من المعلول، والخطـــأ من الصواب أربعة : البخارى ، ومسلم ، وبعدهما أبو داود السجستانى ، وأبو عبد الرحمن النسائى(٢) .

وقـــال ابـــن حـــبان : أبو داود أحد أئمة الدنيا فقهياً وعِلماً وحِفْظاً ونُسكاً وورعاً واتقاناً ، جمع وصنف وذب عن السنن وقمع من خالفها وانتحل ضدها(٣) .

ولجلال هذا الإمام عند الخاصة والعامة وللبركة التى حصلت فيه وفى كتابه جاءه الـــزاهد الكبيـــر ســـهل بن عبد الله التُسترى يطلب منه تقبيل لسانه يقول أحمد بن محمد الليث : جاء سهل بن عبد الله التُسترىُ إلى أبى داود السجستانى -رحمهما الله- ، فقـــيل : يا أبا داود ، هذا سهل بنِ عبد الله جَاءك زائراً – فرحب به وأجلسه – فقـــال له سهلٌ : يا أبا داود لى إليك حاجة . قال : وما هىَ ؟ قال : حتى تقول قد قضـــيتها مع الإمكان " قال : نعم . قال : أخرج إلىَّ لسانك الذى تُحدث به أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أُقبِّله . قال : فأخرج إليه لسانه فقبله " ، قال أبو عبيد الآجرىُّ : مات لأربع عشرة بقيت من شوال سنة خمس وسبعين ومائتين

(١) تهذيب الكمال ١١/٣٦٥ (٢) تهذيب الكمال ١١/٣٦٥ . (٣) الثقات ٨/٢٨٢ .

وصلى عليه عباس بن عبد الواحد الهاشمى[١] ، وكانت وفاته بالبصرة .

قال الحافظ ابن حجر: وقال مسلمة بن قاسم : كان ثقة زاهداً عارفاً بالحديث ، إمام عصـــره فى ذلك ، وأوصى أن يغسله الحسن بن المثنى فإن اتفق وإلا نظروا فى كتاب سلمان بن حرب عن حماد بن زيد فى الغسل فعملوا به[٢] .

٢- منهجه فى كتابه " السنن " :

يُعتبـــر كـــتاب السنن لأبى داود من دواوين الحديث المشهورة ، وهو أحد الكتب الســـتة ، وقد خصص أبو داود كتابه هذا لأحاديث الأحكام ، وبذلك كان أول من ألـــف فـــى الأحكام من أصحاب السنن والصحاح ، وسننه جامعةٌ للأحاديث التى استدل بها فقهاء الأمصار ، وبنوا عليها الأحكام[٣] . وقد توسع فى جمعها وذكرها وتبويـــبها ، وقد بيَّن هذا فى رسالته إلى أهل مكة حيث قال : وإنما لم أصنف فى كتاب السنن إلا الأحكام ، ولم أصنف كتب الزهد وفضائل الأعمال .

هذا : وقد احتوى الكتاب على أربعة آلاف وثمانمائة حديث متصل وستمائة حديث مرســـل . وقد بلغ عددها حسب ترقيم الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد خمسة آلاف ومائتين وأربعة وسبعين حديثاً " ٥٢٧٤ " أى بالمكرر ، وكان قد انتخبها من خمســـمائة ألـــف حـــديث – كما سبق أن ذكرت – وهذا العدد الكبير من أحاديث الأحكام لم يسبق أن جُمع فى كتاب قبل هذا الكتاب .

وهذا العدد الكبير من أحاديث الأحكام يرتبط بمنهج الإمام أبى داود فى فتح الباب لأحاديث يُحتج بها ، ويشتد حالها وأمرها بما يقارنها ويعضدها من روايات أخرى ولو تركت وحدها لرُدَّت لضعف رواتها . وقد كان التقسيم قبل أبى داود

(١) تهذيب الكمال ٣٦٧/١١ . (٢) تهذيب التهذيب ١٥٦/٤ . (٣) السنة ومكانتها ، صـــ ٤٥١ .

والترمذى إلى " صحيح وضعيف " ثم وجدنا الأمر عند أبى داود والترمذى بقسمة الحـديث إلـى صحيح وحسن وضعيف ؛ والصحيح والحسن فى دائرة الاحتجاج والصلوح للأحكام ، فكان تعبير أبى داود بـ " صالح " وكان تعبير الترمذى بـ " حسن "[١] . وهذا ما نص عليه أبو داود فى رسالته فقال : " وما لم أذكر فيه شيئاً فهـو صـالح ، ، وبعضها أصح من بعض " ، وهذا المنهج توسع فيه الترمذى ، وحدد مصطلحاته . وقال أبو داود " وهو كتاب لا ترد عليك سنة عن النبى صلى الله عليه وسلم بإسناد صالح إلا وهى فيه "[٢] ، وهذا سبب آخر من أسباب اتساعه وطـريقته فـى تأليف سننه ما أخبر عن نفسه، كما نقله ابن الصلاح فى مقدمته " ذكـرت فـيه والصحيح وما أشبهه وقاربه وما كان فى كتابى من حديث فيه وهنٌ شديد فقد بينته ، وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح ، وبعضها أصح من بعض"[٣] .

وقـال أيضاً : وليس فى كتاب السنن الذى صنفته عن رجلٍ متروك الحديث شئ ، وإذا كـان فيه حديث منكر بينتُ أنه منكر ، وليس على نحوه فى الباب غيره[٤] .

وعلـى هـذا فقد أخرج أبو داود فى كتابه الصحيح وما دونه ، وبيَّن ما فيه وهنٌ شديد .

قـال الإمام النووى معلقاً على قول أبو داود : وما لم يذكر فيه شيئاً فهو صالح " فعلـى هذا ما وجدنا فى كتابه مطلقاً ولم يُصححه غيره من المعتمدين ولا ضعَّفه فهو حسنٌ عند أبى داود "[٥] .

١- الفكر المنهجى عند المحدثين صـ ١٤٦ .(٢) رسالة أبى داود إلى أهل مكة صـ ١٧.(٣) مقدمة ابن الصلاح ، صـ ١١٠ .

(٤) رسالة أبو داود لأهل مكة صـ ٦.   (٥) التقريب والتيسير للنووى ١/١٦٧ مع التدريب للسيوطى .

قال السيوطى : معلقاً على كلام النووى فى قبوله حديث أبى داود : " فعلى هذا ما وجـدنا فى كتابه مطلقاً " أى ولم يكن فى أحد الصحيحين " ولم يصححه غيره من المعـتمدين " أى الذين يميزون بين الصحيح والحسن " ولا ضعفه فهو حسن عند أبـى داود " لأن الصـالح للاحتجاج لا يخرج عنهما، ولا يرتقى إلى الصحة إلا بـنص، فالأحوط الاقتصار على الحسن ، وأحوط منه التعبير عنه بصالح ، وبهذا يـندفع اعتراض ابن رشيد بأن ما سكت عليه قد يكون عنده صحيحاً وإن لم يكن كـذلك عند غيره ، وزاد ابن الصلاح أنه قد لا يكون حسناً عند غيره ولا مندرجاً فى حد الحسن .

وقـد اعترض ابن سيد الناس ما ذُكر فى شأن سنن أبى داود فقال : لم يرسم أبو داود شـيئاً بالحسـن ، وعملـه فى ذلك شبيه بعمل الإمام مسلم الذى لا ينبغى أن يحمـل كلامـه علـى غيره ، أنه اجتنب الواهى ، وأتى بالقسمين الأول والثانى وحديث من مثّل به الرواة من القسمين الأول والثانى موجود فى كتابه دون القسم الثالث ، قال : فهلا ألزم مسلم من ذلك ما ألزم به أبو داود فمعنى كلامهما واحد . قـال : وقول أبى داود وما يشبهه يعنى فى الصحة ، ويقاربه يعنى فيهما أيضاً ، وهو نحو قول مسلم ليس كُل الصحيح نجده عند مالك وشعبة وسفيان ، فاحتاج أن ينـزل إلى مثل حديث ليث بن أبى سليم ، وعطاء بن السائب ويزيد بن زياد ، لما يشـمل الكل من اسم العدالة والصدق، وإن تفاوتوا فى الحفظ والإتقان ، ولا فرق بين الطريقتين، غير أن مسلماً شرط الصحيح ، فيخرج من حديث الطبقة الثالثة ، وأبا داود لم يشترطه فذكر ما يشتد وهنه عنده ، والتزم البيان عنه(١) .

(١) تدريب الراوى ١٦٨/١ .

وقـــال : وفـــى قـــول أبـــى دواد ، إن بعضها أصح من بعض ما يشير إلى القدر المشترك بينهما فى الصحة ، وإن تفاوتت ، لما يقتضيه صيغة أفعل فى الأكثر .

وأجـــاب العراقى بأن مسلماً التزم الصحيح ، بل المجمع عليه فى كتابه ، فليس لنا أن نحكـم على حديث خرجه بأنه حسن عنده ، لما عرف من قصور الحسن عن الصحيح ، وأبو داود قال : أن ما سكتُ عنه فهو صالح ، والصالح يشمل الصحيح والحسن ، فلا يرتقى إلى الأول إلا بيقين[١] .

هــذا : ولقد اتسعت دائرة الرواية عند أبى داود لاتساع دائرة رجاله ، فهو يروى عـــن طـــبقة من الرجال لا يروى عنها البخارى ومسلم ، وقد سبق أن ذكرنا أن الإمام البخارى يروى عن الطبقتين الأولى والثانية ، وأن الإمام مسلماً يروى عن الطـــبقة الثالثة بالإضافة إلى الأولى والثانية ، وأما أبو داود فهو يروى عن الطبقة الرابعة بالإضافة إلى الطبقات الأولى والثانية والثالثة[٢] .

كمـــا يمتاز كتاب السنن بفن التفريع والتبويب والترجمة ، وقد جاء على نهج فريد يجعل الإنسان يعيش مع أدق التفاصيل للسنن القولية والفعلية والتقريرية والصفات النبوية الكريمة .

يقول الإمام الخطابى فى معالم السنن : " اعلموا رحمكم الله أن كتاب السنن لأبى دواد كـــتاب شريف لم يصنف فى علم الدين كتاب مثله وقد رُزق القبول من كافة الـــناس فصار حَكَماً بين فِرَق العلماء وطبقات الفقهاء على اختلاف مذاهبهم ، فكلٌ فيه ورد ، ومنه شرب ، وعليه مُعوّل أهل العراق ، وأهل مصر وبلاد المغرب وكثير من أقطار الأرض ، فأما أهل خراسان فقد أولع أكثرهم بكتاب محمد بن

---

(١) تدريب الراوى ١٦٩/١ . (٢) التفكير المنهجى ، صـــ ١٤٧ .

إســـماعيل الـــبخارى ، ومسلم بن الحجاج ومن نحا نحوهم فى جمع الصحيح على شرطهما فى السبك والانتقاد إلا أن كتاب أبى داود أحسن واصفاً وأكثر فقهاً ".

هـــذا : وقـــد اعتنت الأمة بسنن الإمام أبى داود ، وقام بشرحه كثير من العلماء منهم الخطابى ، وقطب الدين اليمنى الشافعى ، وشهاب الدين الرملى ، واختصرها الحافظ المنذرى وهذب المختصر ابن القيم ، وقد شرحه شرف الحق العظيم أبادى وسماه " عون المعبود " ومن المعاصرين الشيخ محمود خطاب السبكى[1] .

---

(١) السنة ومكانتها ، صـــ ٤٥٢ .

رابعاً – الإمام الترمذى صاحب السنن .

١ – التعريف بالإمام الترمذى :

هــو : الإمــام الحــافظ أبــو عيســى محمد بن سورة بن موسى بن الضحاك ، **وقيل :** محمد بن عيسى بن يزيد بن سَوْرَةَ بن السكن السُّلَمىُّ ، أبو عيسى الترمذىُّ الضــرير الحــافظ ، صاحب " الجامع " وغيره من المصنفات أحد الأئمة الحفاظ المبرزين ، ومن نفع الله به المسلمين .

قــيل : إنه كان أكمه ، طاف البلاد ، وسمع خلقاً كثيراً من الخرسانيين والعراقيين والحجازيين وغيرهم[١] .

قــال ابن حبان فى " الثقات " : " كان ممن جمع وصنف وحفظ وذاكر[٢] . **وقال أبــو سعد الإدريسى :** كان أبو عيسى يضرب به المثل فى الحفظ ، **وقال الحاكم :** سمعت عمر بن علك يقول : مات البخارى فلم يخلف بخراسان مثل أبى عيسى فى العلم والحفظ والورع والزهد بكى حتى عمى وبقى ضريراً سنين .

قــال الإمــام الترمذى : صنفت هذا الكتاب فعرضته على علماء الحجاز والعراق وخراسان فرضوا به ، ومن كان فى بيته هذا الكتاب – يعنى الجامع – فكأنما فى بيــته نبى يتكلم[٣] .**وقيل :** إن بعض المحدثين امتحن أبا عيسى بأن قرأ له أربعين حديــثاً مــن غرائب حديثه فأعادها من صدره فقال : ما رأيتُ مثلك .**قال الحافظ التــرمذى :** " كنت فى طريق مكة فكتبت جزئيين من حديث شيخ فوجدته فسألته وأنا أظن الجزئين معى فسألته فأجابنى فإذا معى جزاء بياض فبقى يقرأ علىَّ

---

(١) تهذيب الكمال ٢٦/٢٥٠ . (٢) الثقات " لابن حبان " ١٥٣/٩ . (٣) تذكرة الحفاظ ٦٣٤/٢ .

مـــن لفظه فنظر فرأى فى يدى ورقاً بياضاً فقال أما تستحى منى ؟ فأعلمته بأمرى وقلــت أحفظه كله قال : اقرأ فقرأته عليه فلم يصدقنى وقال : استظهرت قبل أن تجيــئ فقلــت حدثنـــى بغيره فحدثنى بغيره فحدثنى بأربعين حديثاً ، وقال : هات فأعدتها عليه ما أخطأت فى حرف(١) .

قال الحافظ ابن حجر قلت : وقال الخليلى ثقة متفق عليه . وأما أبو محمد بن حزم فإنه نادى على نفسه بعدم الإطلاع فقال فى كتاب الفرائض من الاتصال محمد ابن عيســى بــن سورة مجهول ولا يقولن قائل لعله ما عرف الترمذى ولا اطلع على حفظــه ولا علـــى تصـــانيفه فـــإن هذا الرجل قد أطلق هذه العبارة فى خلق من المشـــهورين مـــن الـــثقات(٢) .**قال الإمام الترمذى** : قال لى محمد بن إسماعيل " الـــبخارى " ما انتفعتُ بك أكثر مما انتفعت بى(٣) .**قال الحافظ المستغفرى** : مات أبو عيسى الترمذى الحافظ بالترمذ ليلة الاثنين لثلاث عشرة ليلة مضت من رجب سنة تسع وسبعين ومائتين(٤) .-

منهجه فى كتابه " الجامع " :

يعتبر كتاب الجامع للترمذى أحد الكتب الستة الأصول المشهورة . وهو كتاب جامع لم يقتصر على أحاديث الأحكام كما فعل أبو داود والنسائى بل حوى أبواب الحديث المختلفة ففيه الفضائل والمناقب والفتن والزهد والأدب والتفسير والسير ، حيث قد بلغت ستة وأربعين كتاباً وقد تميز الكتاب بكتاب العلل. الصغير فى آخره، وهذا الجزء أشبه ما يكون بالمقدمة الكاشفة عن المنهج وقد شرح ابن رجب هذا الجزء من خلال شرحه للكتاب كله ، وجلى مقاصده ، وكشف غوامضه ، وأظهر

---

(١) تذكرة الحفاظ ٦٣٤/٢ . (٢) تهذيب التهذيب ٣٣٥/٩ . (٣) المرجع السابق . (٤) تهذيب الكمال ٢٥٢/٢٦ .

روعـــة منهج الترمذى فى جامعه. وبالرغم من تلمذة الترمذى للإمام البخارىّ إلا أنـــه سلك منهجاً غير منهجه ، وهذا من مميزات ذلك العصر الذى كان الاجتهاد أبرز سماته وأضح علاماته ، فلكل عالم منهجه ، ولكل شيخ طريقته .

ويـــتلخص مـــنهج الإمـــام التـــرمذى بأنه معلل ، وبيان هذا : أن رواة الحديث يـــتفاوتون فـــى مـــراتبهم مـــن العدالة والضبط ، وهى طبيعة البشر فى التفاوت والتفاضـــل ، وقـــد رأينا الإمام البخارى ينظر إلى الفئات العليا من هؤلاء الرواة فـــيجعل اعتماده على الفئة المتميزة بقوة حافظتها وسمو عدالتها ، ويتبعه فى ذلك الإمـــام مســـلم ، وإن كـــان فقد عوّض نزوله عن رتب البخارى بكثرة الروايات وتأيـــيدها ، مـــع أنـــه يبقى فى دائرة انتقاء الصحيح حتى وهو يروى عن بعض الضعفاء ، فهو لا يروى عنهم إلا ما صح عنده .

وأمـــا الإمام الترمذى فقد توجه إلى فئة من الرجال ليسوا بالمتروكين ولا الكذابين ولا فاحشـــى الخطأ ، ولكنهم من أهل الصدق والستر وتعاطى العلم ، وبعضهم لا يعتمد عليه لو انفرد فى حديث ، ولكنهم يصلحون للاحتجاج إذا وجدوا من يؤيدهم ويعضدهم ، وبذلك يكون قد فتح الباب لتدارك ما لم يتداركه غيره[١] .

فقـــد كان المنهج قبل الترمذى يقوم على تقسيم الحديث إلى مستويين صحيح وضـــعيف ، والصحيح مقبول والضعيف مردود ، ولكن العلماء لاحظوا أن الخط الفـــارق بين الصحيح والضعيف خط اجتهادى فرب رجل من أهل الصحيح ينزل أحياناً إلى دائرة الضعيف ورُب رجل من أهل الضعيف يرقى أحياناً إلى دائرة الصحيح . ومن رجال الضعيف من يقترب من رجال الصحيح ، وهناك فئة منهم

(١) الفكر المنهجى ، صـــ ١٥٦ .

يحتاجون إلى متابع يتابعهم أو شاهد يؤيدهم . وقد بدأ الإمام الشافعي من خلال كلامه عن المرسل بتأسيس هذا المنهج ، إذ المرسل حديث ضعيف لكنه يرقى إلى رتبة الاحتجاج بقرينة خارجة عنه فيكون محتجباً به ، ولا ينتهض إلى رتبة المتصل ، وقد مارس هذا المنهج الإمام مسلم فى دائرة الصحيح ليأخذ الحديث من أدنى رُتب الصحة إلى أعلاها وبذلك يكون الترمذى صاحب منهج جديد ، لولاه لَرُدَّ كثير من الأحاديث ، ويبدوا أن هذا المنهج كان المرحلة الثانية بعد البخارى ومسلم ، وسار عليه أبو داود والنسائى ، ولكن الترمذى أمعن فى تأصيله ، فقد لاحظ الترمذى أن بين الصحيح والضعيف رتبة يتداخل فيها الصحيح والضعيف وأصحابها ممن قل ضبطهم ، واضطرب حديثهم ، فكانوا موضع العناية والدراسة ، وكما أنه من الخطأ أن يُقبل حديثهم فإنه من الخطأ أن يرد حديثهم ولذا فقد شمر عن ساعد الجد والبحث وعدل حال هؤلاء بقرائن وشواهد ومتابعات فنقلوا من دائرة الضعيف إلى دائرة الاحتجاج ، وهكذا ظهر اصطلاح الحسن عند الترمذى ليكون مقابلاً لغير المحتج به . ونظر إلى الحديث من الأدنى إلى الأعلى ، فى حين نظر البخارى ومسلم من الأعلى إلى الأدنى ونظر أيضاً مسلم من أدنى الصحيح إلى أعلاه[1] .وعلى هذا فالإمام الترمذى قد أخرج فى كتابه الصحيح والحسن والضعيف والغريب ، والمعلل وكشف عن علته ، كما ذكر النكر وبيَّن وجه النكارة فيه ، ولم يخرِّج عن مُتهم بالكذب – متفق على اتهامه – حديثاً بإسناد منفرد ، وهو فى كل هذا يُبيِّن درجة ما يُخرّجه فليس فى صنيعه ما يوهن كتابه ،

١-الفكر المنهجى عند المحدثين ، صـ ١٥٧ ، صـ ١٥٩ – بتصرف يسير .

وقد جمع الترمذى إلى جانب علمه بالحديث وعلله ورجاله وعلومه بالفقه وذلك واضح لمن اطلع فى أبواب كتابه الجامع فإنه يتحرى الترتيب فى الأبواب ، كما أنه يعتمد على الوحدة **الموضوعية للباب** :-

فمن خلال دراسة منهج الإمام الترمذى يتضح أنه لا ينظر إلى الحديث من خلال رواية واحدة فقط ، بل ينظر إليه من خلال الباب فهو يتعامل مع الموضوع الواحد ومـا فيه من أحاديث متصلة ومنقطعة وأقوال الصحابة والتابعين ومذاهب الأئمة المشـهورين . يقول ابن العربى شارح الجامع واصفاً جهد الإمَام الترمذى فيه " وليس فيهم مثل كتاب أبى عيسى حلاوة مقطع ونفاسة منزع ، وعذوبة مشرع وفيه أربعـة عشر علماً ، وذلك أقرب إلى العمل وأسلم : أسند ، وصحّح ، وضعّف ، وعدّد الطرق وجرح ، وعدّل ، وأسمى وأكنى ، ووصل ، وقطع وأوضح المعمول بـه والمتروك، وبين اختلاف العلماء فى الرد والقبول لآثاره ، وذكر اختلافهم فى تأويلـه وكل علم من هذه العلوم أصل فى بابه وفرض فى نصابه ، فالقارئ له لا يزال فى رياضٍ مونقة ، وعلوم متفقة منسقة ، وهذا شئ لا يعمه إلا العلم الغزير والتوفيق الكثير ، والفراغ والتدبير[1] .

يقـول الأستاذ الدكتور / محمد عجاج الخطيب " ورأينَا : أن جامع الترمذى مثال جـيد للتطبـيق العملـى الذى كان يقوم به المحدّثون من أجل معرفة الصحيح ، والحسن والضعيف والكشف عن علل الحديث واستنباط الأحكام حيناً ، ومعرفة الثقات من المتروكين أحياناً وغير ذلك وبهذا جمع هذا الكتاب فوائد كثيرة ، قد لا نجـد معظمهـا فـى الكتب الأخرى التى استغنت عن أكثر ذلك بالتزامها تخريج

(١) عارضة الأحوذى ٨٩/١ لأبى بكر ابن العربى.

الصـــحيح فقط . والترمذى لم يلتزم بهذا ، فكان كتابه مستقلاً فى التصنيف ، لم يُسبق إليه . وإلى جانب ما ذكرت ، فقد حفظ لنا هذا الكتاب كثيراً من اصطلاحات المحدثـــين فـــى أحكامهم على الرواة مما يزيدنا ثقة بقدم هذه المصطلحات ورسوّ قـــواعد علوم الحديث قبل عصره ، كما أن الترمذى جمع بين بعض المصطلحات جمعـــاً لـــم يُســـبق إلـــيه فى قوله " حسن صحيح " و " صحيح غريب "[1] ، وقد استشكل بعض العلماء قوله هذا ، وقالوا : إن الحسن قاصر عن الصحيح ، فالجمع بينهما فى حكم واحدٍ جمع بين نفى ذلك القصور وإثباته . وأجاب العلماء عن ذلك إجابات كثيرة ، وأفضل ما يقال فى ذلك : إن ما قال فيه : " حسن صحيح " مما له أكثـــر من طريق ، إنما قاله باعتبار إسنادين أحدهما صحيح والآخر حسن . وإذا كـــان ما قيل فيه " حسن صحيح " ليس له إلا طريق واحد ، فذلك نتيجة لاختلاف الـــنُّقاد فـــى روايـــة ، فمنهم من يراه من رواة الصحيح ومنهم من يراه من رواة الحســـن ، وقد لا يُرجِّحُ للناقد قول منهما ، أو يترجح أحدهما على الآخر ، ولكنه يقـــول : إنـــه حسن عند قوم ، صحيح عند آخرين ، وكان الأولى به أن يقول : " حسن أو صحيح " فحذف حرف التردد[2] .

فلا ريب أن كتاب الجامع متفردٌ فى منهجه ، مستدرك على من سبقه ، محتوٍ على كثيـــرٍ مـــن رؤوس المســـائل الفقهية ، وذاكرٌ مذاهب علماء الأمصار وفقههم فى المسائل التى ذكرها فى كتابه مبينٌ طُرقه إلى هؤلاء الفقهاء .

لـــذا حُق له أن يكون بين الكتب الستة الأمهات التى تلقها الأمة بالقبول ولجامعيها بالحفاوة والتكريم .

---

(١) أصول الحديث ، صـــ ٣٣٨ – ٣٣٩ . (٢) أصول الحديث ، صـــ ٣٥٧ .

خامساً – الإمام النسائى " صاحب السنن " .

١– التعريف بالإمام النسائى :

هـــو : أحمد شُعيب بن على بن سنان بن بحر بن دينار أبو عبد الرحمن النسائى القاضى الحافظ ، صاحب كتاب " السنن " ، وغيره من المصنفات المشهورة .

أحـد الأئمة المبرزين والحفاظ المتقنين والأعلام المشهورين طاف البلاد ، وسمع بخراسان ، والعراق ، والحجاز ، ومصر ، والشام ، والجزيرة من جماعة يطول ذكرُهم .

قـال الحـافظ ابـن عـدى : سمعت منصوراً الفقيه وأحمد بن محمد بن سلامة الطحاوى يقولان : أبو عبد الرحمن النسائى إمام من أئمة المسلمين .

وقـال مأمون المصرى الحافظ : خرجنا مع أبى عبد الرحمن إلى طرسوس سنة الفداء ، فاجتمع جماعة من مشايخ الإسلام ، واجتمع من الحفاظ : عبد الله بن أحمد بـن حنـبل ومحمد بن إبراهيم مُرَبَّع وأبو الآذان وكيلجة وغيرهم ، فتشاوروا من ينتقـى لهـم علـى الشـيوخ فأجمعوا على أبى عبد الرحمن النسائى فكتبوا كلُّهم بانتخابه(١) .

وقـال أبـو الحسين محمد بن المظفر الحافظ : سمعت مشايخنا بمصر يعترفون لأبـى عبد الرحمن النسائى بالتقدم والإمامة ويصفون من اجتهاده فى العبادة بالليل والـنهار ومواظبـته على الحج والاجتهاد ، وأنه خرج إلى الفداء مع والى مصر فوُصِـفَ من شهامته ، وإقامته السنن المأثورة فى فداء المسلمين ، واحترازه عن مجالسة السلطان الذى خرج معه والانبساط بالمأكول والمشروب فى رَحله ، وأنه

---

(١) تهذيب الكمال ٣٣٣/١ ، ٣٣٤ .

لم يزل ذلك دأبه إلى أنْ استُشهِدَ رضى الله عنه بدمشق من جهة الخوارج .

وسُئل الحافظ الدار قطنى : إذا حدَّث محمد بن إسحاق بن خزيمة وأحمد بن شُعيب النســائىُ حديثاً من تُقدِّمُ منهما ؟ قال : النسائى لأنه أسند ، على أنى لا أُقدِّم على النسائى أحداً وإن كان ابن خزيمة إماماً ثبتاً معدوم النظير .

قــال الحــاكم : سمعت علىّ بن عمر يقول : كان أبو عبد الرحمن النسائى أفقه مشايخ عصره ، وأعرفهم بالصحيح والسقيم من الآثار وأعلمهم بالرجال ، فلما بلغ هــذا المــبلغ حسدوه فخرج إلى الرملة ، فسُئِل عن فضائل معاوية فأمسك عنه ، فضــربوه فى الجامع ، **فقال :** أخرجونى إلى مكة فأخرجوه إلى مكة وهو عليل ، وتوفى بها مقتولاً شهيداً .

ولــد أبو عبد الرحمن النسائى سنة خمس عشرة ومائتين ، **يقول النسائى :** يُشبه أن يكــون فى سنة خمس عشرة ومائتين ، لأن رحلتى الأولى إلى قُتيبة كانت فى سنة ثلاثين ومائتين ، أقمت عنده سنة وشهرين .

قال ابن يونس : قدم مصر قديماً وكتب بها وكُتبَ عنه وكان إماماً فى الحديث ثقةً حافظــاً ، وكـــان خــروجه من مصر فى ذى القعدة سنة اثنتين وثلاث مائة توفى بفلسطين يوم الاثنين لثلاث عشرة خلت من صفر سنة ثلاث وثلاث مائة .

وقيل : إنه مات بالرملة ودفن ببيت المقدس[1] .

انظر : (١) تهذيب الكمال ١/٣٤٠ . (٢) تذكرة الحفاظ ٢/٦٩٨ .

(٣) تذهيب التهذيب ١/١٢ . (٤) تهذيب التهذيب ١/٣٤ .

(٥) الكاشف ١/١٩٥ . (٦) تقريب التهذيب ، صـــ ٨٠ .

٢- منهج الإمام النسائى فى سننه :

صنف الإمام النسائى سننه الكبرى ولم يُخرِّج فيها عن راوٍ أجمع النقاد على تركه ، فهـى لهذا تضم الصحيح والحسن والضعيف وسمى كتابه هذا " السنن الكبرى " وقـد قدمه إلى أمير الرَّملة ، فقال له : أَكُلُّ ما فيها صحيح ؟ فقال : فيها الصحيح والحسـن وما قاربهما ، فقال له " أى الأمير " : فاكتب لنا الصحيح منه مجرداً ، فاسـتخلص من السنن الكبرى " السنن الصُغرى " وسماها " المجتبى من السنن " وقيل المجتنى من السنن[١] .

وإن كان قد ذهب الحافظ الذهبى إلى أن المختصر للسنن الكبرى هو تلميذ النسائى الحافظ أبو بكر بن السنى[٢] . وعدة أحاديث المجتبى " ٥٧٦١ " حديثاً .

والناظر فى هذا الكتاب يتبين له أنه كتاب متخصص فى الأحكام كأخويه السابقين أعنـى سنن أبى داود والترمذى وليس كتاباً جامعاً كالبخارى ومسلم ، وقد تضمن المجتبـى واحداً وخمسين باباً ، وفى هذه الأبواب من التفاصيل والتفريعات ما لا نجده عند غير النسائى .

فمثلاً قد ذكر فى كتاب الاستعاذة خمسة وستين باباً وذكر فى كتاب آداب القضاء سبعة وثلاثين باباً وكذا فى الكتب الأخرى المتضمنة فى كتابه .

كما أنه قد يكرر الحديث مرات كثيرة ، وتأتى كل رواية لتوافق عنوان الباب، وإذا كانـت هـذه الظاهـرة تشبه إلى حد كبير ما عند البخارى ومسلم إلا أنها تختلف حـديث إن النسـائى يكرر الحديث كاملاً فى حين يكتفى البخارى بإيراد البعض المطلوب فى الباب .

---

(١) أصول الحديث ، صـ ٣٤٠ .
(٢) سير أعلام النبلاء ١٤/١٣١ .

وكذلك لا يكتفى النسائى فى كثير من الأحيان بذكر الحديث بل يذكر ما بين الـــروايات مـــن اختلافٍ ، ويوازن ويُقارن ويذكر العلل ، والصحيح ، والأصح ، والضعيف ، والأضعف ومنهجه هذا يأخذ بيد الطالب من بداية العملية الحديثية إلى نهايـــتها ، فالنســـائى لا يكتفى بتسجيل النتائج كما يفعل الإمامان البخارى ومسلم حيث إنهما يذكران الحصيلة الصحيحة من الحديث ، ولا يذكران شيئاً من الحوار حـــول التصحيح والتضعيف حيث يَعرضان الحديث فى صورته النهائية فهما كمن يعرض الذهب بعد صياغته فى أماكن العرض فى حين نجد النسائى كالصانع الذى يأخـــذنا إلـــى مصـــنع الصياغة ، لنرى عملية الصياغة والتحويل من أولها حتى يخلص إلى مرحلته النهائية ألا وهى مكان العرض(١) .

كمـــا أن الإمـــام النســـائى ناقد وإمام فى الجرح والتعديل والعلل وقد ظهر ذلك واضحاً فى سننه حيث قد جاءت أسانيدها نقية إلى حدٍ كبير حتى قالوا أنها تلى فى الدرجة الصحيحين لأنها أقل السنن ضعفاً .

هـــذا : وقد قسم صاحب شروط الأئمة الستة أحاديث السنن إلى ثلاثة أقسام :

الأول : المخرج فى الصحيحين ، وهو أكثر كتابة .

الثانى : الصحيح على شرطهما .

الثالث : أحاديث أبان عن علتها بما يفهمه أهل المعرفة(٢) .

ولقد تجنب الإمام النسائى التخريج عن رجال خرج لهم البخارى ومسلم وأبو داود لما فيهم من التجريح ، وقد قام بإحصاء الأسماء الإمام الدارقطنى وذلك فى

---

(١) ملخص من الفكر المنهجى عند المحدثين ، صـــ ١٥١ . (٢) شروط الأئمة الستة للمقدسى ، صـــ ١٤٠ .

الرواة الذين روى لهم الشيخان فى صحيحيهما .

وبالجملـــة فكتاب السنن للنسائى أقل الكتب بعد الصحيحين حديثاً ضعيفاً ، ورجلاً مجـــروحاً . وهو برتبة سنن أبى داود أو قريب منها ، لما عرف عن النسائى من شـــدة التحـــرى واســـتقامة منهجه فى كتابه ، غير أن أبا داود أكثر اعتناءً بزيادة المـــتون وألفـــاظ الحديث التى يعتنى بها محدثو الفقهاء ، ولهذا كان كتاب النسائى ثانى السنن الأربعة(١) .

هـــذا : وقـــد شرح الحافظ السيوطى السنن فى كتاب مختصر سماه " زهر الربى على المجتبى " وكذلك قام بشرحه أبو الحسن محمد بن عبد الهادى السندى اقتصر فيه على ما يحتاج إليه القارئ والمدرس من ضبط اللفظ وإيضاح الغريب(٢) ، ولهذا حق له أن يكون من الكتب الستة المعتمدة .

سادساً – الإمام ابن ماجه وكتابه السنن .

١- التعريف بالإمام ابن ماجه :

هـــو محمـــد بن يزيد الرَّبعىُّ ، مولاهم ، أبو عبد الله بن ماجة القزوينى الحافظ الكبير ، صاحب كتاب " السنن " ذو التصانيف النافعة والرِّحْلة الواسعة .

ســـمع بخراســـان ، والعـــراق ، والحجاز ، ومصر ، والشام وغيرهما من البلاد جماعـــة يطول ذكرهم . ذكره الحافظ أبو يعلى الخليلى فى رجال قَزْوين ، وقال فيه : ثقة كبير ، متفق عليه ، مُحتجٌّ به ، له معرفة بالحديث وحفظ ، وله مصنفات

(١) أصول الحديث ، صـــ ٣٤١ .   (٢) السنة ومكانتها ، صـــ ٤٥٠ .

فى السنن ،والتفسير والتأريخ[١] .

يقول ابن ماجة : عرضت هذه السنن على أبى زرعة فنظر فيه ، وقال : أظن إن وقـــع هذا فى أيدى الناس تعطلت هذه الجوامع أو أكثرها ، ثم قال : لعل لا يكون فيه تمام ثلاثين حديثاً مما فى إسناده ضعيف .

قـــال الحافظ الذهبى : سنن أبى عبد الله كتاب حسن لولا ما كدره أحاديث واهية ليســت بالكثيرة[٢] . **قال أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسى :** رأيتُ له بقزوين تأريخاً على الرِّجال والأمصار ، من عهد الصحابة إلى عصره ، وفى آخره بخط جعفــر بن إدريس صاحبه : مات أبو عبد الله محمد بن يزيد المعروف بماجة يوم الاثنــين ، ودفن يوم الثلاثاء لثمانٍ بقين من شهر رمضان من سنة ثلاث وسبعين ومائتين ، وسمعته يقول : ولدتُ فى سنة تسع ومائتين ومات وله أربع وستون سنة وصلَّى عليه أخوه أبو بكر وتولَّى دفنه أبو بكر وأبو عبد الله إخوتُهُ وابنه عبد الله ، وقال غيره : مات سنة خمس وسبعين ومائتين[٣] .

٢- منهجه فى السنن :

كـــتاب السنن لابن ماجه يعتبر أشهر كتبه ، وقد صنفه على أبواب الفقه كشأن من سبق من الكتب ، ولم يلتزم فيه إخراج الصحيح فقط ولكنه جمع فيه بين الصحيح والحسن والضعيف والواهى ، لهذا لم يُدخل كثير من العلماء كتابه فى
الكتب الستة قبل القرن السادس ، وأول من ضمَّ سنن ابن ماجه إلى الكتب الخمسة أبـــو الفضـــل محمـــد بـــن طاهر المقدسى فى كتابه أطراف الكتب الستة ، وبهذا أصبحت كتب الحديث المعتمدة ستة ، وتابعه على ذلك أهل العلم من بعده . وكان

---

(١) تهذيب الكمال ٢٧/٤٠ . (٢) تذكرة الحافظ ٢/٦٣٦ . (٣) تهذيب الكمال ٢٧/٤٢ .

العلمـــاء قبل ذلك ، وبعضهم بعد ذلك يَعدُون الأصل السادس كتاب الموطأ للإمام مالك ، لأنه أصح من سنن ابن ماجه .

وإنما قدم العلماء سنن ابن ماجه على الموطأ – مع أنه أصح منها – لما فى السنن مـــن زوائـــد على الكتب الخمسة ، بخلاف الموطأ فجُلُ ما فيه موجود فى الكتب الخمســـة إلا القلـــيل منه . فلم يُقدَّم كتاب ابن ماجه على الموطأ لأنه أصح منه بل لكثرة الزيادات التى فيه(١) .

والجدير بالذكر أن كتاب ابن ماجه أقرب إلى الكتاب الجامع أكثر مما ينطبق عليه اســـم الســـنن ، فقد احتوى على سبعة وثلاثين كتاباً من كتب الحديث جمعت بين الأحكام والأدب والفتن والزهد والمقدمة المستوفية لقضايا العلم ، فقد صنف كتابه على الأبواب مبتدئاً بالمقدمة التى حاكى فيها مقدمة سنن الإمام الدارمى ، مفصلاً فـــيها موضـــوعات كـــتاب العلـــم وكـــتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ، والإيمان والفضائل، ولكنه لم يذكر فيها شيئاً عن منهجه فى السنن حيث جعلها مقدمة عامة تتناول بعض القضايا التمهيدية للكتاب .

ثـــم رتـــب الســـنن علـــى الكـــتب والأبواب الفقهية ترتيباً دقيقاً فيه من الشمول والاســـتيعاب الشئ الكثير حيث قد بلغت أبوابه ألفاً وخمسمائة باب حاملة فى طيها " ٤٣٤١ " حديـــثاً منها " ٣٠٠٢ " حديث أخرجها أصحاب الكتب الخمسة كلهم أو بعضـــهم ، وباقى الأحاديث وعددها " ١٣٣٩ " حديثاً هى الزوائد على ما جاء فى الكـــتاب الخمســـة ، وقـــد بين المرحوم الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقى درجة هذه الزوائد فسهل على أهل العلم البحث ومشقة التحرى والتثبت(١)

(١) (١) أصول الحديث ، صـــ ٣٤٢ . أصول الحديث ، صـــ ٣٤٢ .

، كمـــا أن الإمــــام ابن ماجه ترجم لأبواب كتابه بعناوين تجمع بين الدقة والإيجاز والفقـــه ، وإذا كرر الحديث فإنما يكرره فى الباب نفسه لبيان اختلاف فى السند أو المـــتن ولتتقوى الأحاديث فى الموضوع الواحد . ولكن الناظر فى كتاب ابن ماجه يجد فيه كثرة من الأحاديث الضعيفة جداً .

يقـــول الحـــافظ ابن حجر عن سنن ابن ماجه : كتابه فى السنن جامع جيد كثير الأبواب والغرائب ، وفيه أحاديث ضعيفة جداً ، حتى بلغنى أن السرى كان يقول : مهمـــا انفـــرد بخبـــر فـــيه فهو ضعيف غالباً ، وليس الأمر فى ذلك على إطلاقه باســـتقرائى ، وفـــى الجملة ففيه أحاديث كثيرة منكرة ، والله تعالى المستعان ، ثم وجـــدت بخط الحافظ شمس الدين محمد بن على الحسينى ما لفظه : سمعت شيخنا الحافظ أبا الحجاج المزى يقول : كل ما انفرد به ابن ماجه فهو ضعيف يعنى بذلك مـــا انفرد به من الحديث عن الأئمة الخمسة انتهى ما وجدته بخطه ، وهو القائل يعنى وكلامه هو ظاهر كلام شيخه لكن حمله على الرجال أولى ، وأما حمله على أحاديـــث فـــلا يصح كما قدمت ذكره من وجوه الأحاديث الصحيحة والحسان مما انفرد به من الخمسة[١] .

وهذا الكلام الذى قاله ابن حجر يفهم منه أن الضعف قد يكون فى رجل من رجال الإســـناد أو أكثـــر ولكـــن الحديث صحيح أو حسن لوجود روايات أخرى تعضده وتقويه .

---

(١) تهذيب التهذيب ٤٥٨/٩ .

المبحث الثانى

" رواة الكتب الستة بين يدى أقلام العلماء قبل الحافظين الذهبى وابن حجر "

وينقسم الكلام فى هذا المبحث إلى ثلاثة نقاط رئيسية تمثل مراحل الكتابة فى هذا الشأن وهى كالتالى :

١- المحاولات الأولى وباكورة الكتابة فى هذا الفن .

٢- ما أُلف فى رجال الكتب الستة مجتمعة .

٣- موازنة بين كتاب " الكمال " للحافظ عبد الغنى المقدسى وكتاب " تهذيب الكمال " للحافظ المزى من خلال منهجهما .

أولاً – المحاولات الأولى وباكورة الكتابة فى هذا الفن

ينقسم الكلام فى هذه الفقرة إلى ثلاثة أقسام :

الأول : ما أُلف من ذلك فى رجال كتاب واحد .

الثانى : ما أُلف فى الجمع بين رجال الصحيحين .

الثالث : ما أُلف فى خمسة كتب منهم الصحيحين .

أولاً – ما أُلف من ذلك فى رجال كتاب واحد .

وقد بدأت الفكرة الأولى فى أوائل النصف الثانى من القرن الرابع الهجرى بالكتابة عن رجال بعض الكتب الستة مفردة فمن ذلك :

١- " أسماء من روى عنهم البخارى فى الصحيح " لابن عدى [ت ٣٦٥ هـ][١] .

- " ذكر أسماء من اشتمل عليه كتاب الجامع الصحيح لمحمد بن إسماعيل البخارى من التابعين فمن بعدهم إلى شيوخه " للدار قطنى [ت ٣٨٥ هـ][٢] .

- " الهداية والإرشاد فى معرفة أهل الثقة والسداد الذين خرج لهم البخارى فى صحيحه " لأبى نصر أحمد بن محمد بن الحسين الكلاباذى [ت ٣٩٨ هـ][٣] .

---

(١) منه نسخة فى المكتبة الظاهرية بدمشق تحت رقم " ٣٨٩ " حديث فى " ١٩ " ورقة . أنظر : " بحوث فى تاريخ السنة ، صـ ١٢٨ ، للدكتور / أكرم ضياء العُمرى ، ط مؤسسة الرسالة وكتاب " علم الرجال ، صـ ٢٢٩ ، د/ محمد مطر الزهرانى ط دار الهجرة .

(٢) " تاريخ التراث العربى " لفؤاد سزكين ٣٤٢/١ ط ، وانظر " بحوث فى تاريخ السنة ، صـ ١٢٤ " و " علم الرجال " ، صـ ٢٣٠ .

(٣) طبع فى مجلدين ، ط دار المعرفة – بيروت ، بتحقيق / عبد الله الليثى ، أنظر " علم الرجال " ، صـ ٢٣٠ .

٤- " الـــتعديل والتجـــريح لمن روى عنه البخارى فى الصحيح " لأبى الوليد بن سليمان بن خلف الباجى الأندلسى [ت ٤٧٤ هـــ][١] .

٥- " رجال صحيح الإمام مسلم " لأبى بكر أحمد بن على بن منجويه الأصبهانى [ت ٤٢٨ هـــ][٢] .

٦- " تسمية شيوخ أبى داود فى سننه "[٣] و " تسمية شيوخ النسائى " كلاهما لأبى على الحسين بن محمد الغسانى [ت ٤٩٨ هـــ][٤] .

٧- " تســـمية شـــيوخ النســـائى " جمع الشيخ أبى محمد عبد الله بن محمد بن أسد الجهنى[٥] .

٨- " شيوخ أبى عيسى الترمذى في سننه " لأبى عبد الله محمد بن عبد العزيز بن محمد بن معاوية الأنصارى الدروقى[٦] .

---

(١) طبع فى دار اللواء بالرياض فى ثلاث مجلدات بتحقيق أبى لبابة حسين .

(٢) طبع فى دار المعرفة - بيروت ، فى مجلدين ، بتحقيق / عبد الله الليثى .

(٣) " فهرســـت ابـــن خيـــر " ، صـــــ ٢٢٢ ، مـــنه نســـخة فـــى لالـــى بتـــركيا بـــرقم " ٩/٢٠٨٩ " وتـــاريخ التراث العربى ٣٩٥/١ .

(٤) " شجرة النور الزكية " ، صـــ ١٢٣ ، ترجمة رقم ٣٥٥ .

(٥) " فهرست ابن خير " ، صـــ ٢٢١ .

(٦) " فهرست ابن خير " ، صـــ ٢٢٢ ، انظر : علم الرجال ، صـــ ٢٣٠ - ٢٣١ .

ثانياً – " ما أُلف فى الجمع بين رجال الصحيحين " .

ثـم بـدأ التأليف فى رجال البخارى ومسلم وتعتبر هذه مرحلة متطورة عن التى سبقتها فمن ذلك :

١- رجال البخارى ومسلم لأبى حسن على بن عمر الدارقطنى[١] .

٢- " أسماء الصحابة التى اتفق فيها البخارى ومسلم وما انفرد به كل منهما " للدارقطنى أيضاً[٢] .

٣- " الجمع بين رجال الصحيحين " لأبى نصر أحمد بن محمد بن الحسين البخارى الكلاباذى[٣] .

٤- " تسمية من أخرجهم الإمامان البخارى ومسلم وما انفرد به كل واحد منهما "[٤] لأبى عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم .

٥- " الجمـع بـين رجـال الصـحيحين " لأبى الفضل محمد بن طاهر المقدسى المعروف بابن القيسرانى [ت ٥٠٧ هـ][٥] .

---

(١) مخطـوط فـى المكتـبة الأصـفية " رجـال {١٢٧} فـى ٤٠ ورقـة " ، أنظـر : " بحـوث فـى تاريخ السنة المشرفة ، صـ ١٢٥ " و " علم الرجال ، صـ ٢٣٣ " .

(٢) مخطـوط فـى دار الكـتب المصـرية " مجمـوع ٨٠١ ويقـع فـى ١٠٣ ورقـات " ، أنظـر " بحـوث فى تاريخ السنة المشرفة ، صـ ١٢٥ " و" علم الرجال ، صـ ٢٣٣ " .

(٣) " بحوث فى تاريخ السنة ، صـ ١٢٥ " و " علم الرجال ، صـ ٢٣٣ " .

(٤) مـرتب علـى حـروف المعجـم إلا أنـه قـدم الصـحابة علـى غيـرهم وقدم العشرة المبشرين على غيرهم ثم رتب من سـوى الصـحابة علـى المعجـم ، موجـود نسـخة فـى دار الكـتب الظاهـرية " حـديث ٣٨٨ " ، وانظر " بحوث فى تاريخ السنة صـ ١٢٩ " .

(٥) طـبع فـى مجلـدين فـى حـيدر أبـاد سـنة ١٣٢٣ هـ ، ثـم صور فى بيروت ١٤٠٥ هـ ، وقد جمع فيه مؤلفه بين كتابـى أبـى نصـر الكلابـاذى فـى " رجـال الـبخارى " وأبـى بكر بن منوجيه فى " رجال مسلم " وهو من المصادر التى اعتمدها الحافظ ابن حجر فى فتح البارى كثيراً ، أنظر علم الرجال ، صـ ٢٣٤ .

٦- " المُعلـم بأسـامى شـيوخ البخارى ومسلم " لمحمد بن إسماعيل بن خلفون [ت ٦٣٦ هـ][١] .

ثالثاً – " ما أُلف فى خمسة كُتب منهم الصحيحين " .

بعد ظهور المحاولات الأولى متمثلة – كما مر – فى الكتابة فى رواة كتاب واحد أو كتابين ، أخذت الفكرة فى طورها للظهور بشكل واضح مقتربة من كمال هذا الشأن وبروزه فى الثوب اللائق به ، حيث إن المحاولة هذه المرة شملت رواة خمس كتب من الستة أى فقد بقى كتاب واحد لتأخذ الشكل النهائى وكان صاحب **هذه المحاولة هو** : الإمام الحافظ شيخ الفقهاء والمحدثين أبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب الخوارزمى البرقانى الشافعى شيخ بغداد سمع من أبى العباس بن حمدان بخوارزم ، ومن أبى على بن الطواف ، وأبى بكر بن الهيثم وطبقتهم ببغداد ، ومن أبى بكر الإسماعيلى بجرجان ، ومن محمد بن عبد الله بن خمرويه بهراة ، ومن أبى عمرو بن حمدان بنيسابور ، ومن أبى بكر بن أبى الحديث بدمشق ، ومن عبد الغنى الأزدى ، وابن النحاس بمصر وغيرهم . روى عنه : الحافظ أبو عبد الله الصورى ، وأبو بكر الخطيب البغدادى ، وأبو بكر البيهقى وغيرهم[٢] . قال الخطيب البغدادى : كتبنا عنه وكان ثقة ورعاً ، متقناً متثبتاً فهماً ، لم يُر فى شيوخنا أثبت منه حافظاً للقرآن ، عارفاً بالفقه ، له حظ من علم العربية ، كثير الحديث حسن الفهم له ، والبصيرة فيه ، وصنف مسنداً ضمنه ما اشتمل عليه صحيح البخارى ومسلم ... وكان حريصاً على العلم منصرف الهمة إليه ، وسمعته يوماً يقول لرجل من الفقهاء – معروف بالصلاح ، وقد حضر عنده

(١) علم الرجال ، صـ ٢٣٤ . (٢) التقييد لمعرفة رواة السنن والأسانيد ، صـ ١٦٧ لابن نقطة .

ادع الله أن ينزع شهوة الحديث من قلبى فإن حبه قد غلب علىَّ فليس لى اهتمام بالليل والنهار إلا به ، أو نحو هذا من القول .... وقال الخطيب أيضاً : سمعت البرقانى يقول: ولدت فى آخر سنة ست وثلاثين وثلاثمائة ومات رحمه الله فى يوم الأربعاء أول يوم من رجب سنة خمس وعشرين وأربعمائة ، ودفن فى بكرة[1] غد وهو يوم الخميس ، وصلى عليه فى جامع المنصور وحضرت الصلاة عليه . ألف هذا الإمام كتابه المسمى " شيوخ البخارى ومسلم وأبى داود والترمذى والنسائى فى مصنفاتهم من الصحابة والتابعين إلى شيوخهم " ، ذكر ذلك ابن خير الإشبيلى فى كتابه الفهرست صـــ ٢٢٢ ولكننا لا نعرف كيفية الترتيب والتأليف لهذا الكتاب ، وإن كانت كيفية الترجمة وتناولها ووسائل البحث فيها معلومة غير مهضومة ، حيث إن السابقين أمثال الإمام البخارى وابن أبى حاتم وغيرهم قد قعَّدوا القواعد وأسسوا الأسس لهذا العلم ، والرجل إمام ناقد وباحثٌ جوّال .

ممـــا مـــر يتبـــين لـــنا أن هناك اتجاهاً قديماً لفحص رواة الكتب ، وبيان أحوالهم ومـــؤهلاتهم الحديثية ، والبحث عن دواعى اختيار أصحاب الكتب لهم ، واعتماد رواياتهم دون غيرهم ، مما جعلهم محط فرز العلماء ووضعهم تحت مِجهر الجرح والـــتعديل ، وقـــيام أطباء هذا الفن وصيارفته بالتفتيش عن أحوالهم ووضع كلمة التوثيق أو التجريح فى مكانها الصحيح .

---

(١) تاريخ بغداد ٣٧٣/٤ .   (٢) والأنساب ٣٢٣/١ للسمعانى . (٣) شذرات الذهب ٢٢٨/٣ .

(٤) تذكرة الحفاظ ١٠٧٤/٣ .

ثانياً – " ما أُلف فى رجال الكتب الستة مجتمعة " .

بدأ التفكير فى الكتابة عن رجال الكتب الستة مجتمعة وإن اختلفت الفكرة عند كل كاتـب ، وكذلك المنهج وكيفية معالجة الموضوع ، واعتنى بهذا الأمر والتفت إليه فرســان ثلاثة خاضوا بحار الكتب الستة الواحد تلو الآخر ، وغاصوا فى بطونها ثـم أخـرجوا لنا منها الدُرر واللآلئ ، وسبكوا لنا الرواة فى كتبهم سبك النفائس والقلائد ، وأعنى بالثلاثة كلاً من :

١- الحافظ أبو القاسم بن عساكر .

٢- الحفاظ عبد الغنى المقدسى .

٣- الحافظ أبو الحجاج يوسف المزى .

ومهمتــى فــى هــذه الفقرة هو الترجمة الموجزة لكلٍ منهم مع التعريف بالكتاب ومنهج المؤلف فيه .

أولاً – الإمام الحافظ الكبير مُحدث الشام وفخر الأئمة ثقة الدين أبو القاسم على بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله بن الحسين الدمشقى المعروف بابن عساكر ، وليس فى أجداده من يسمى عساكر وإنما لُقب هو به[1] .

ســمع بدمشــق مــن الشــريف أبى القاسم على بن إبراهيم بن العباس الحسنى ، المعــروف بــابن الجنى وأبى الوحشى سبيع بن المسلم بن قيراط وغيث بن على الآرمــنازى وغيــرهم ، وبــبغداد مــن أبى الحسن على بن عبد الواحد بن أحمد

---

(١) مفتاح السعادة ومصباح السيادة لطاش كبرى زاده ٣١٧/٢ .

الدينورى ، وأبى نصر أحمد بن عبد الله بن رضوان وغيرهم ، وبأصبهان من أبى الفــرج سعيد بن أبى الرجا الصيرفى والحسين بن عبد الملك الخلال وأبى القاسم إســماعيل بــن محمــد بن الفضل الحافظ ، وبنيسابور من أبى عبد الله محمد بن الفضــل الفــراوى وغيره وبُهراة ومرو من جماعة[1] ، عمل الأربعين البلدانية ، وعدّد شيوخه ألف وثلاث مائة شيخ ، ونيف وثمانون امرأة .

ســمع مــنه خلــق كثيــر منهم معمر بن الفاخر وأبو العلاء الهمذانى وأبو سعد الســمعانى والكبار وحدَّث عنه ولده القاسم وأبو جعفر القرطبى وزين الأمناء أبو البركات بن عساكر وأخوه الشيخ فخر الدين وابن أخيه عز الدين النسابة وغيرهم

من مؤلفاته :

١- " تاريخ دمشق " فى ثمانين مجلداً .

٢- " الموافقات " فى ست مجلدات .

٣- " الأطراف الأربعة " فى أربع مجلدات .

٤- " المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النُّبل " .

وهــو الكــتاب الذى يخصنا فى هذا الشأن ، مع العلم أن له مؤلفات أخرى كثيرة تــربوا علــى الأربعــين مــؤلفاً ، كما أنه أملى فى أبواب العلم أربع مائة مجلس وثمانــية. كمــا أنه خرّج لجماعة منهم رفيقه أبو سعد السمعانى خرج له "أربعين المصــافحات" وللفراوى " أربعين المساواة " وعمل بعض " كتاب الأبدال " لنفسه ولو تم لجاء فى عشرين مجلداً .

---

(١) التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد لابن النقطة ، صـ ٤٠٥ .

قال ابن النقطة " كان حافظاً ثقةً فى الحديث ... حدث عنه أبو سعد السمعانى وقال : هو حافظ متقن جمع بين معرفة المتون والأسانيد ، ورحل فى طلب الحديث وجمع منه ما لم يجمع غيره[١] .

قال الحافظ عبد القادر : ما رأيت احفظ من ابن عساكر .

وقال ابن النجار : أبو القاسم إمام المحدثين فى وقته ، انتهيت إليه الرياسة فى الحفظ والإتقان والثقة والمعرفة التامة وبه خُتم هذا الشأن[٢] .

وقال أبو المواهب : كنت أذاكر أبا القاسم الحافظ عن الحفاظ الذين لقيهم فقال : أما بغداد فأبو عامر العبدرى ، وأما أصبهان فأبو نصر اليونارتى ، لكن إسماعيل بن محمد الحافظ كان أشهر . فقلت : فعلى هذا ما كان رأى سيدنا مثل نفسه ، قال : لا تقل هذا ، قال الله تعالى : " فلا تزكوا أنفسكم "[٣] ، قلت : فقد قال الله تعالى " وأما بنعمت ربك فحدث " فقال : لو قال قائل : إن عينى لم تر مثلى لصدق . ثم قال أبو المواهب : وأنا أقول : لم أر مثله ولا ما اجتمع فيه من لزوم طريقة واحدة أربعين سنة . **قال الحافظ الذهبى** : وكان شيخنا أبو الحجاج المزى يميل إلى أن ابن عساكر ما رأى حافظاً مثل نفسه .

توفى فى حادى عشر رجب سنة إحدى وسبعين وخمس مائة ، ورئى له منامات حسنة ، ورثى بقصائد[٣] . وكان مولده فى العشر الآخر من المحرم سنة تسع وتسعين وأربعمائة[٤].

---

(١) التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد ، صـ ٤٠٥ . (٢) تذكرة الحفاظ للذهبى ١٣٣٣/٤

٣- تذكرة الحفاظ ١٣٣٣/٤ . (٤) التقييد ، صـ ٤٠٥ .

ثانياً – التعريف بكتاب " المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النَّبل " وبيان منهجه .

هــو كــتاب جمع فيه الحافظ ابن عساكر شيوخ أصحاب الكتب الستة فى مختصر نافع وسار فيه على المنهج الآتى :

١- اقتصر فيه على شيوخ أصحاب الستة دون الرواة الآخرين .

٢- رتب الكتاب على حروف المعجم المشرقية وابتدأ كتابه بمن اسمه " أحمد " .

٣- أورد التراجم على سبيل لاختصار فذكر اسم المترجَم ونسبته ثم من روى عنه من أصحاب الكتب الستة ، ثم توثيقه ، وأتبع ذلك بتاريخ وفاته إن وقع له .

٤- ذكر فى نهاية الترجمة فيما إذا وقع للمترجَم من حديثه ما كان موافقةً أو بدلاً عالياً ونحو ذلك من رتب العلو فى الرواية .

٥- جعــل لكل مصنف من أصحاب الستة علامة تدل عليه فجعل البخارى " خ " ولمســلم " م " ولأبــى داود " د " وللتــرمذى " ن " وللنســائى " ن " ولابــن ماجة " ق "[1] .

وبهــذا : يعتبــر هذا الكتاب أول من جمع شيوخ أصحاب الكتب الستة فى مؤلف واحدٍ لم يسبق إليها غيره .

---

(١) انظر مقدمة " تهذيب الكمال " ، للدكتور / بشار عواد معروف ٣٧/١ - ٣٨ ، يقول د/ بشار عن " المعجم المشتمل " نسختى المصورة عن النسخة المحفوظة فى مكتبة الأوقاف العراقية ، وعندى نسخة محققة غير منشورة منه ، وما ذكرناه عن منهجه متأت عن دراستنا للكتاب نفسه .

والفارس الثانى فى هذه الحلبة هو الحافظ عبد الغنى المقدسى والكلام عنَ هذا الإمام وكتابه يأخذ الشكل الآتى :

أولاً – التعريف به :

هـــو الحافظ الإمام محدث الإسلام تقى الدين أبو محمد عبد الغنى بن عبد الواحد بن على بن سرور بن رافع بن حسن بن جعفر المقدسى الجماعيلى ثم الدمشقى الصالحى الحنبلى صاحب التصانيف .

وُلِــدَ فى سنة إحدى وأربعين وخمس مائة هو وابن خالته الشيخ الموفق بجماعيل واصطحبا مدة فى أول اشتغالهما ورحلتهما[١] .

ســـمع مـــن : أبـــى المكـــارم بن هلال بدمشق ، وهبة الله بن هلال وابن البطى وطبقتهما ببغداد ، وأبى طاهر السلفى بالثغر ، وأقام عنده ثلاثة أعوام ولعله كتب عـــنه ألـــف جزء ، وأبى الفضل الطوسى بالموصل ، وعبد الرازق بن إسماعيل القومسانى بهمذان ، والحافظ أبى موسى المدينى وأقرانه بأصبهان ، وعلى بن هبة الله الكاملـــى بمصر . وكتب ما لا يوصف كثرة وما زال ينسخ ويصنف ويحدث ويعبد الله حتى أتاه اليقين .

روى عنه : ولداه أبو الفتح وأبو موسى وعبد القادر الرُهاوى والشيخ موفق الدين والضـــياء وابـــن خليل والفقيه اليونينى وابن عبد الدائم وعُثمان بن مكى الشارعى وأحمـــد بـــن حامد الأرتاحى وإسماعيل بن عزون وعبد الله بن علاق ومحمد بن مهلهـــل الجيتـــى وهو آخر من سمع منه بقى إلى سنة أربع وسبعين ، وبقى مدة

---

(١) زعم الدكتور / بشار عواد فى مقدمة " تهذيب الكمال " أنه ولد سنة " ٥٤٤ " وهو غير صحيح حيث خالفه الحافظ الذهبى فى التذكرة ١٣٧٢/٤ والفاسى فى ذيل التقييد ١٣٦/٢ – ١٣٧ .

بالإجازة أحمد بن أبى الخير شيخنا[1] .

قـال ابـن النجار : حدث بالكثير وصنف فى الحديث تصانيف حسنة وكان غزير الحفظ من أهل الإتقان والتجويد قيِّما بجميع فنون الحديث إلى أن قال : وكان كثير العبادة ورعاً متمسكاً بالسنة على قانون السلف .

قال الحافظ الذهبى: قرأت بخط الحافظ أبى موسى المدينى يقول أبو موسى عفا الله عـنه: قـل من قدم علينا من الأصحاب من يفهم من هذا الشأن كفهم الإمام ضياء الـدين عـبد الغنـى بـن عبد الواحد المقدسى زاده الله توفيقاً وقد وُفق لتبين هذه الغلطات – يعنى التى فى كتاب معرفة الصحابة لأبى نعيم– إلى أن قال : ولو كان الدار قطنى فى الأحياء وأمثاله لصوّبوا فعله ، وقلَّ من تفهّم فى زماننا لما فهمه . كـان رحمه الله ليس بالأبيض الأمهق يميل إلى السمرة حسن الثغر ، كث اللحية واسع الجبين عظيم تام القامة كأن النور يخرج من وجهه ، ضعف بصره من كثرة الكتابة والبكاء .

قـال الضياء : سمعت إسماعيل بن ظفر يقول : جاء رجل إلى الحافظ عبد الغنى فقال : رجل حلف بالطلاق إنك تحفظ مائة ألف حديث فقال : لو قال أكثر لصدق . وشـاهدت الحافظ غير مرة بجامع دمشق يسأله بعض الحاضرين هو على المنبر يقول اقرأ لنا أحاديث من غير الجزء فيقرأ الأحاديث علينا بأسانيدها عن ظهر قلبه ، وقيل له : لم لا تقرأ دائماً من غير كتاب ؟ فقال : أخاف العجب .

قـال الحـافظ الذهبى : سمعت أبا محمد عبد العزيز الشيبانى يقول سمعتُ التاج الكندى يقول : لم يكن بعد الدار قطنى مثل الحافظ عبد الغنى المقدسى .

(١) تذكرة الحفاظ ١٣٧٣/٤ ، والمقصود " بشيخنا " شيخ الحافظ الذهبى . * سير أعلام النبلاء ٤٤٣/٢١ .

قال الفقيه محمود بن همام : سمعت الكندى يقول : لم ير الحافظ عبد الغنى مـثل نفسـه . وقال ربيعة اليمنى : قد رأيتُ أبا موسى المدينى وهذا الحافظ عبد الغنى أحفظ منه(١) .

وقال الضياء : كل من رأيت من المحدثين يقول : ما رأينا مثل عبد الغنى ، وهو الذى حرضنى على السفر إلى مصر وبعث معنا ابنه عبد الرحمن وهو ابن عشر سـنين وهـو سفّر إسماعيل بن ظفر وأعطاه فسار إلى أصبهان وإلى خراسان ، وحـرّض يوسـف بن خليل على الرحلة . وكان يقرأ الحديث ليلة الخميس وبعد الجمعة بجامع دمشق ويجتمع خلق ويبكى الناس كثيراً ثم يطوّل لهم الدعاء .

وقـال الضياء : سمعتُ الواعظ أبا الحسن بن نجا على المنبر بالقرافة يقول : قد جـاء الحافظ وهو يريد أن يقرأ الحديث فاشتهى أن تحضروا مجلسه ثلاث مرات وبعـدها أنـتم تعرفونه ، وتحصل لكم الرغبة فيه ، فجلس أول يوم بجامع القرافة وحضـرت فقرأ أحاديث بأسانيدها حفظاً وقرأ أخرى ففرح الناس به ، ثم سمعت ابـن نجـا يقـول : حصل مرادى فى أول مجلس إلى ... إلى أن قال : وكان لا يضيع شيئاً من زمانه ، كان يصلى الفجر ويُلَقِنَ القرآن وربما لَقن الحديث ثم يقوم فيتوضأ ويصلى ثلاث مائة ركعة بالفاتحة والمعوذتين إلى قُبيل الظهر فينام فيصلى الظهـر ويشتغل بالتسميع أو النسخ إلى المغرب فيفطر إن كان صائماً ويصلى إلى العشـاء ثم ينام إلى نصف الليل أو بعده ثم يتوضأ ويصلى ثم يتوضأ ويصلى إلى قـريب الفجـر ، وربما توضأ سبع مرات أو أكثر ويقول : تطيب لى الصلاة ما دامت أعضائى رطبة ثم ينام نومة يسيرة قبل الفجر وهذا دأبه(٢) .

---

(١) تذكرة الحفاظ ١٣٧٥/٤ .　　(٢) تذكرة الحفاظ ١٣٧٤/٤ .

من مؤلفاته :

ألــف " المصــباح " فــى ثمانية وأربعين جزءاً مشتمل على أحاديث الصحيحين وكــتاب " نهاية المراد " فى السنن نحو مائتى جزء لم يبيضه ، كتاب " المواقيت " مجلــد ، كــتاب " الجهاد " مجلد " الروضة " أربعة أجزاء " فضائل خير البرية " مجلــد " الذكــر " جزءان و " الإسراء " جزءان و " التهجد " جزءان " والمحنة " ثلاثة أجزاء وتصانيف كثيرة .

وممــا ألفــه بلا إسناد " العمدة " جزءان " ، " الأحكام " ستة أجزاء "درر الأثر" تسعة أجزاء ، وكتاب " الكمال فى أسماء الرجال " عشر مجلدات .

قول الضياء : وكان لا يكاد أحد يسأله عن حديث إلا ذكره له وبينه ولا يسأل عن رجــل إلا قــال : هــو فلان بن فلان وبين نسبته فأقول : كان أمير المؤمنين فى الحــديث ، سمعته يقول : نازعنى رجل فى حديث بحضرة أبى موسى فقال : هو فــى الــبخارى ، قلــت : ليس هو فيه ، فكتب الحديث فى رقعة ورفعها إلى أبى موســى يســأله فناولنــى أبو موسى الرقعة وقال : ما تقول ؟ فقلت : ما هو فى البخارى ، فخجل الرجل[١] .

مرضه ووفاته وما رائى له :

يقــول أبو موسى ولده : مرض والدى أياماً ووضأته وقت الصباح فقال لى : يا عبد الله صل بنا وخفف ، فصليت بالجماعة وصلى معنا جالساً ثم قال : اقرأ عند رأسى " يس" فقرأتها ، وقلت هنا دواءٌ تشربه فقال : مابقى إلا الموت ، فقلت : ما تشــتهى شــيئاً ؟ قــال : أشتهى النظر إلى وجه الله الكريم ، فقلت : ما أنت عنى

---

(١) تذكرة الحفاظ ٤/١٣٧٤ - ١٣٧٥ .

راض ؟ قال : بلى وجاءوا يعودونه وجعلوا يتحدثون ففتح عينيه وقال : ما هذا ؟ اذكـــروا الله قولوا لا إله إلا الله ، ثم دخل درع النابلسى ، فقمت لأناوله كتاباً من جانب المسجد فرجعتُ وقد توفى رحمه الله تعالى يوم الاثنين الثانى والعشرين من شهر ربيع الأول سنة ست مائة. قال الذهبى سمعت أحمد بن محمد بن عبد الغنى يقــول لى : رأيت أخاك الكمال عبد الرحيم فى النوم فقلت : أين أنت ؟ فقال : فى جــنة عدن ، فقلت : أيما أفضل الحافظ عبد الغنى أو الشيخ أبو عمرو ؟ فقال : ما أدرى ، أمـــا الحــافظ فكــل ليلة جمعة يُنصب له كرسى تحت العرش يقرأ عليه الحديث وينثر عليه الدُر وهذا نصيبى منه وأشار إلى كُمّهُ (١)

وبذلك كان عمره يوم مات تسعة وخمسون سنة "٥٩" سنة. ومضى إلى سبيل ربه بعــد هــذه الـــرحلة الطويلة فى الحياة بين نشر العلم والرحلة فى سبيله وتوجيه الطـــلاب إليها ومكابدة أهل المنكر ومرتزقة الدين . قال ابن النقطة : كان ثقة ثبتاً بلغــنا أنـــه توفى بمصر فى ربيع الأول من سنة ستمائة فى الرابع والعشرين مر الشهر وقبره بالقرافة يُتبرك به (٢).وقال الفاسى فى ذيل التقييد : وإليه انتهى حفظ الحديث متناً وإسناداً ، ومعرفة بفنونه مع الورع والعبادة والتمسك بالأمر(٣).

ثانياً – التعريف بكتابه " الكمال فى أسماء الرجال ومنهجه فيه "

ألـــف الحـــافظ عـــبد الغنى المقدسى كتابه " الكمال فى أسماء الرجال" فى عشرة مجلدات – كما مر من قريب – فى رواة الكتب الستة حيث لم يختصر على

(١) تذكرة الحافظ ١٣٨٠/٤

(٢) التقييد صـــ ٣٧٠ وانظر: التكملة لوفيات النقلة ١٧/٢ وشذرات الذهب ٣٤٥/٤

(٣) ذيل التقييد ١٣٦/٢ ، ١٣٧

شـــيوخهم، كمـــا فعـــل ابن عساكر ، وإنما تناول جميع الرواة المذكورين فى هذه الكتب من الصحابة والتابعين وأتباعهم إلى شيوخ أصحاب الكتب الستة ، فإن كان ابـــن عساكر أول من ألف فى شيوخ أصحاب الكتب الستة فإن الحافظ عبد الغنى المقدسى هو أول من ألف فى رواة الكتب الستة مجتمعة وتعتبر هذه خطوة جديدة وفكرة فريدة وأملاً كان منشوداً وحُلماً صار له وجود.

أما منهج الكتاب فيسهل تلخيصه وبيانه حيث إن المؤلف ذكره فى مقدمة الكتاب وهى الآتى:-يقول الحافظ عبد الغنى المقدسى :-

١ – استوعبنا ما فى هذه الكتب " أى الكتب الستة " من الرجال غاية الإمكان غير أنـــه لا يمكـــن دعـــوى الإحاطة بجميع ما فيها ، لاختلاف النُسخ ، وقد يَشذُ عن الإنســـان بعد إمعان النظر وكثرة التتبع ما لا يدخل فى وسعه[١] . فبين أنه اجتهد فـــى الاســـتيعاب لجميع الرجال – وهو أهل لذلك – غير أنه اعتذر عما ليس فى وسعه وهو :-

(أ) اختلاف النسخ الموجودة للكتب الستة.

(ب) ما يحدث للإنسان من ذهول أو سهو ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها.

٢ – بين أحوال هؤلاء الرجال حسب طاقته ومبلغ جهده وحذف كثيراً من الأقوال والأســـانيد طلـــباً للاختصار وقال :" إذ لو استوعبنا ذلك لكان من جملة التواريخ الكبار"[٢] . قلت: ويظهر من هذه الفقرة ثلاث نقاط وهى :

(أ) تبينه أحوال هؤلاء الرجال حسب طاقته ومبلغ جهده وهو إمام حافظ لم ير مثل نفسه ومؤلفاته والترجمات عنه تشهد بذلك فطاقته واسعة وجهده مشكور .

---

(١) الكمال فى أسماء الرجال " الورقة الأولى " نسخة الظاهرية. (٢) تهذيب الكمال ٣٨/١

(ب) حذفـــه لكثير من الأقوال والأسانيد طلباً للاختصار وخلوصاً إلى المطلوب وهو حكم الجرح والتعديل فى هؤلاء الرجال.

(ج) توضـــيحه ســـبب الحـــذف وهو عدم ترك الحبل على الغارب بوضع جميع الأقوال والأسانيد ، والخروج عن هدف الكتاب " إذ لو استوعبنا ذلك لكان الكتاب من جملة التواريخ الكبار".

٣ – استعمل عبارات دالة على وجود الرجل فى الكتب الستة أو فى بعضها ، فكان يقول "روى له الجماعة " إذا كان فى الكتب الستة ونحو قوله : " اتفقا عليه " أو " متفق عليه " إذا كان الراوى ممن اتفق على إخراج حديثه البخارى ومسلم فى " صحيحيهما " وأما الباقى فسماه تسمية.

قـــلت : ونخرج من هذه الفقرة بثلاثة نقاط وهى :-

(أ) إبرازه لاصطلاحات فى التعريف بهذه الكتب لم تسبق من غيره مثله " روى له الجماعة " و " متفق عليه".

(ب) عدم التزامه بعلامات ابن عساكر فى كتابه "المعجم"

(ج) ذكـــر باقى الرواة مثل أبى داود والترمذى وغيرهم بأسمائهم ، حيث قد جمع بين الاصطلاحات الرمزية وبين اسمية المؤلف للكتاب فى منهج واحد واضح.

٤ – ابتدأ كتابه بترجمة قصيرة للرسول – صلى الله عليه وسلم – أخذها بسنده من كتاب " السيرة" لابن هشام استغرقت صفحة واحدة فقط قال فى نهايتها : وقد أفردنا لأحواله صلى الله عليه وسلم مختصراً لا يستغنى طالب الحديث ولا غيره من المسلمين عن مثله ، وأتبع ذلك بفصل من أقوال الأئمة فى أحوال الرواة والنقلة وأورده بالأسانيد المتصلة إليه استغرق ثمان أوراق.

٥ - أفرد الصحابة عن باقى الرواة ، فجعلهم فى أول الكتاب وبدأهم بالعشرة المشهود لهم بالجنة ، فكان أولهم الصديق أبو بكر - رضى الله عنه - ، وافرد الرجال عن النساء فأورد الرجال أولاً ثم أتبعهم بالنساء ، ورتب الرواة الباقين على حروف المعجم وبدأهم بالمحمدين لشرف هذا الاسم .

هذا : وقد امتدح العلماء وكتاب الكمال وأثنوا عليه خيراً.

وأمـــا الفـــارس الثالث فى هذه الحلبة فهو " الإمام العالم الحبر الحافظ الأوحـــد محـــدث الشـــام جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن الزكى عبد الرحمن بن يوسف القضاعى ثم الكلبى الدمشقى الشافعى " ٦٥٤ - ٧٤٢ هـــ " .

حـــيث قام بدراسة كتاب " الكمال " للحافظ المقدسى فرأى فيه بعض القصور أو التقصـــير مما دعاه **إلى كتابة تهذيب له وهو المسمى " بتهذيب الكمال " ولأن هذا** الكـــتاب هـــو العمدة لكتاب " تذهيب التهذيب " للحافظ الذهبى " وتهذيب التهذيب " للحافظ ابن حجر وكذلك كتاب " الكاشف " و " التقريب " نذكر الأسباب ، والمنهج.

أولاً : سبب التأليف

يقـــول الحـــافظ المزى : كتاب " الكمال " الذى صنفه الحافظ أبو محمد عبد الغنى بن عبد الواحد ابن سرور المقدسى رحمة الله عليه فى معرفة أحوال الرواة الذين اشتملت عليهم هذه الكتب الستة هو كتاب نفيس كثير الفائدة ، لكن لم يصرف مُصنفه - رحمه الله - عنايته إليه حق صرفها ولا استقصى الإسماء التى اشتملت عليها هذه الكتب استقصاءاً تاماً ولا تتبع تراجم الإسماء التى ذكرها فى كتابه تتبعاً

شافياً ، فحصل فى كتابه بسبب ذلك إغفال وإخلال. هذا هو السبب **الأول** فى رأى الحافظ المزى .

أما الثانى : فهو قوله :

ثـم إن بعـض ولده " أى ولد الحافظ عبد الغنى صاحب الكمال " ممن لم يبلغ فى العلـم مـبلغه ، ولا نـال فى الحفظ درجته رام تهذيب كتابه " أى كتاب الكمال " وتـرتيبه واختصاره واستدراك بعض ما فاته من الإسماء ، فكتب عدة أسماء من أسماء الصحابة الذين أغفلهم والده من تراجم كتاب "الأطراف " الذى صنفه الحافظ أبو القاسم على بن هبة الله الدمشقى المعروف بابن عساكر – رحمه الله – وأسماءً يسـيرةً من أسماء التابعين من كتاب " الأطراف " أيضاً . وكتب عدة أسماءٍ ممن أغفلهم والده من كتاب " المشايخ النُّبل " الذى صنفه الحافظ " ابن عساكر " أيضاً . ولم يزد فى عامة ذلك على ما ذكره الحافظ " ابن عساكر " شيئاً فوقعت عامة تلك الأسـماء المسـتدركة فى الكتاب مختصرة منتَّفةً، ولا يحصل بذكرها كذلك كبير فائدة، ووقع فى بعض ما اختصره بلفظه من كتاب والده خللٌ كبير ، ووهم شنيع . فلما وقفت على ذلك أردت تهذيب الكتاب وإصلاح ما وقع فيه من الوهم والإغفال ، واستدراك ما حصل فيه من النقص والإخلال [١] .

ثانيـاً : منهجـه فـى الكتـاب

١- تتبعه للأسماء التى حصل إغفالها منهما جميعاً " فإذا هى أسماءٌ تزيد على مئات عديدة من أسماءِ الرجال والنساء.

---

(١) أنظر مقدمة تهذيب الكمال ٣٩/١ (٢) تهذيب الكمال ١٤٧/١ (٣) تهذيب الكمال ١٤٨/١

٢- وقوفه على عدة مصنفات لأصحاب الكتب الستة فوجد أنها تشتمل على أسماء كثيرة ليس لها ذكرٌ فى الكتب الستة ولا فى شئ منها فتتبعها تتبعاً تاماً، وأضافها إلى ما قبلها ، فكان مجموع ذلك زيادة على ألف وسبعمائة اسم من الرجال والنساء .

٣- وضع العلامات لكل مصنف سواء من الستة أو ما أضافه من لواحقها . وهى سبع وعشرون علامة ، منها ست علامات للأصول الستة وعلامة لما اتفق عليه الستة ، وعلامة لما اتفق عليه أصحاب السنن الأربعة ، وتسع عشرة علامة لمؤلفات أصحاب الستة الأخرى.. **وصارت العلامات جميعاً كالآتى :**

٤- علامة ما اتفق عليه الجماعة الستة فى الكتب الستة : " ع " .

٥- وعلامة ما اتفق عليه أصحاب السنن الأربعة فى سننهم الأربعة : " ٤ ".

٦- وعلامة ما أخرجه البخارى فى الصحيح : " خ " وعلامة ما استشهد به ف الصحيح تعليقاً : "خت". وعلامة ما أخرجه فى كتاب القراءة خلف الإمام : " ز". - وعلامة ما أخرجه فى كتاب رفع اليدين فى الصلاة : "ى" . وعلامة ما أخرجه فى كتاب الأدب "بخ" وعلامة ما أخرجه فى كتاب أفعال العباد "عخ" فيكون للبخارى وحدة ست علامات .

٧- وعلامة ما أخرجه مسلم فى الصحيح "م"، وعلامة ما أخرجه فى مقدمة كتابه: " مق " (١).

٨- وعلامة ما أخرجه أبو داود فى كتاب السنن : " د " وعلامة ما أخرجه فى

(١) تهذيب الكمال ١٤٩/١

كتاب المراسيل "مد " . وعلامة ما أخرجه فى كتابه الرد على أهل القد " قد"
وعلامة ما أخرجه فى كتاب الناسخ والمنسوخ : "خد" وعلامة ما أخرجه فى
كتاب التفرد وهو ما تفرد به أهل الأمصار من السنن " ف " ، وعلامة ما
أخرجه فى فضائل الأنصار "صد" . وعلامة ما أخرجه فى كتاب
المسائل التى سأل عنها أبا عبد الله أحمد بن حنبل " ل " . وعلامة ما
أخرجه فى مسند حديث مالك بن أنس " كد " . فيكون مجموع علامات
أبو داود ثمانية علامات وعلامة ما أخرجه الترمذى فى الجامع "ت"
وعلامة ما أخرجه فى كتاب الشمائل " تم ".

٩- وعلامة ما أخرجه النسائى فى كتاب السنن " س " . وعلامة ما أخرجه فى
كتاب عمل اليوم والليلة " سى " .
وعلامة ما أخرجه فى كتاب خصائص أمير المؤمنين على بن أبى طالب:"ص"
وعلامة ما أخرجه فى مسند علي عنه "عس" .
وعلامة ما أخرجه فى مسند حديث مالك بن أنس "كن" . فيكون
مجموع علامات النسائى خمس علامات .

١٠- وعلامة ما أخرجه ابن ماجة القزوينى فى كتاب السنن "ق" وعلامة ما
أخرجه فى كتاب التفسير "فق" [١] . قال الحافظ المزى : ولم يقع لى من
مسند حديث مالك بن أنس لأبى داود سوى جزء واحد وهو الأول ، ولا
من تفسير ابن ماجة سوى جزئين منتخبين منه ، وما سوى ذلك مما
سميته هاهنا فقد وقع لى كل واحد منهم بكماله ولله الحمد .

---

(١) تهذيب الكمال ١٥٠/١

وقد كتب هذه العلامات فوق كل اسم من أسماء المترجمين وجعلها باللون الأسود بسبب كتابته الإسم باللون الأحمر ، وبذلك يعرف الناظر إليه عند وقوع نظره عليه مَنْ أخرج له من هؤلاء الأئمة وفى أى كتاب من هذه الكتب أخرجوا له ثم نص على ذلك نصاً صريحاً عند انقضاء الترجمة ، أو قبل ذلك على حسب ما تقتضيه الحال .

٤- ذكـــر أســـماء من روى عنه كل واحدٍ منهم ، وأسماء من روى عن كل واحد مـــنهم فى هذه الكتب أو فى غيرها على ترتيب حروف المعجم أيضاً على نحو ترتيب الأسماء فى الأصل ، ورقم عليها أو على بعضها رقوماً بالحُمرة يعرف بهـــا فـــى أى كتاب من هذه الكتب وقعت روايته عن ذلك الإسم المرقوم عليه ورواية ذلك الإسم المرقوم عليه عنه ، ثم ذكر فى تراجمهم روايتهم عنه ، أو روايته عنهم كذلك ، لتكون كل ترجمة شاهدة للأخرى بالصحة والأخرى شاهدة لها بذلك [١] .

٥- جعله الصحابة مع غيرهم فى ترتيب الإسماء على حروف المعجم على نسق واحد مغايراً لما فعله المقدسى وعلل ذلك بقوله " فرأينا ذكر الجميع على نسق واحدٍ أولى ، لأن الصحابى ربما روى عن صحابى آخر عن النبى - صلى الله عليه وسلم - فيظنه من لا خبرة له تابعياً فيطلبه فى أسماء التابعين ، فلا يجده وربما روى التابعى حديثاً مُرسلاً عن النبى صلى الله عليه وسلم فيظنه من لا خبرة له صحابياً فيطلبه فى أسماء الصحابة ، فلا يجده وربّما تكرر ذكر الصحابى فى أسماء الصحابة وفيمن بعدهم .... فإذا ذكر الجميع على

---

(١) تهذيب الكمال ١٥٣/١

واحد ، زال ذلك المحذور وذُكر فى ترجمة كُلٍّ إنسان منهم ما يكشف عن حاله إن كان صحابياً أو غير صحابى (١) " .

٦ - ترتيبه أسماء الرواة من الرجال فى الكتاب على حروف المعجم " مبتدئين بالأول فالأول منها ، ثم رتبنا أسماء آبائهم وأجدادهم على نحو ذلك إلا أن ابتدئنا فى حرف الألف بمن اسمه أحمد ، وفى حرف الميم بمن اسمه محمد لشرف هذا الإسم على غيره .

٧- بعد ذكره للأسماء ذكر المشهورين بالكنى على نحو الإسماء . فإن كان فى أصحاب الكنى من اسمه معروف من غير اختلاف فيه ، ذكره فى الأسماء ثم نبه عليه فى الكنى . وإن كان فيهم من لا يعرف اسمه أو من اختُلف فى اسمه ذكره فى الكنى خاصة ، ونبه على ما فى اسمه من الاختلاف فى ترجمته ، ثم ذكر أسماء النساء على نحو ذلك . وربما كان بعض الإسماء يدخل فى ترجمتين أو أكثر ، فيذكره فى أوّلى التراجم به ، ثُم ينبه عليه فى الترجمة الأخرى .

٨- ذكـره فى أواخر الكتاب فصولاً أربعة مهمة لم يذكر صاحب الكتاب " أى الكمال " شيئاً منها وهى :-

(أ) فصل فيمن اشتهر فى النسبة إلى أبيه أو جده ... إلخ) .

(ب) فصل فيمن اشتهر بالنسبة إلى قبيلة أو بلدة أو صناعة ..... إلخ) .

(جـ) فصـل فـيمن اشتهر بلقب أو نحوه مثل الأعرج ، الأعمش .....إلخ) " ونذكر فيهم وفيمن قبلهم نحو ما ذكرنا فى الكنى .

---

(١) تهذيب الكمال ١/١٥٤٦-

(د) وفصل فى المبهمات مثل : فلان عن أبيه ، أو عن جده ، أو عن أمه .... " ونُنبه على اسم من عرفنا اسمه منهم [١] " .

٩- ذكره للمراجع التى رجع إليها فى الحكم على الرجال من جرح وتعديل حيث يقول "وأعلم: أن ما كان فى هذا الكتاب من أقوال أئمة الجرح والتعديل ونحو ذلك ، فعامته منقول من كتاب " الجرح والتعديل " "لابن أبى حاتم الرازى " .

ومن كتاب " الكامل فى ضعفاء الرجال " " لابن عدى ". ومن كتاب " تاريخ بغداد " " للخطيب البغدادى " . ومن كتاب " تاريخ دمشق " " لابن عساكر " وما كان فيه من ذلك منقولاً من غير هذه الكتب الأربعة فهو أقلُّ مما كان فيه من ذلك منقولاً منها ، أو من بعضها " . كما أنه لم يذكر إسناد كل قول من ذلك فيما بينه وبين قائله خوف التطويل مع ذكره الشئ بعد الشئ لئلا يخلو الكتاب من الإسناد على عادة من تقدم من الأئمة فى ذلك .

١٠- بيانه للصيغ التى استعملها فى كتابه فيمن لم يذكر إسناده إلى قائله حيث قال (أ) فما كان من ذلك بصيغة الجزم ، فهو مما لا نعلم بإسناده عن قائله المحكىّ ذلك عنه بأساً.

(ب) وما كان منه بصيغة التمريض ، فربما كان فى إسناده إلى قائله ذلك نظر [١] .... فمن أراد مُراجعة شئ من ذلك أو زيادة إطلاع على حال بعض الرواة المذكورين فى هذا الكتاب فعليه بهذه الأمهات الأربعة " فإنا قد وضعنا كتاباً

---

(١) تهذيب الكمال ١٥٥/١

هــذا متوســط بين التطويل الممل والاختصار المخل". وقد اشتمل هذا الكتاب على ذكر عامّة رواة العلم، وحملة الآثار وأئمة الدين ، وأهل الفتوى ، والزهد والورع والنسك وعامة المشهورين من كل طائفة من طوائف أهل العلم المشار إلــيهم مــن أهــل هذه الطبقات ولم يخرج عنه منهم إلا القليل . ثم ذكر لمن أراد الزيادة على ماسبق "ست" كتب أخرى وهى:-

" الطــبقات الكبرى " لابن سعد ، وكتاب " التاريخ " لابن أبى خيثمة ، وكتاب " الــثقات " لابــن حبان ، وكتاب " تاريخ مصر " لابن يونس . " وتاريخ نيسابور " للحاكم و " تاريخ أصبهان " لأبى نعيم ثم قال : فهذه الكتب العشرة أمهات الكتب المصنفة فى هذا الفن [٢] .

١١- ابتداء الحافظ المزى بعد المقدمة بذكر فصل عما تمس الحاجة إليه من أقوال الأئمة فى هذا العلم . ثم ذكر فصل فى نسب النبىّ صلى الله عليه وسلم وسيرته ومعجزاته على طريق الاختصار - على حد قوله - معتذراً بأن الكتاب لم يوضع لهذا ولكن وضعه تبركا ".

١٢- ذكره جملة من التراجم للتمييز ، وهى تراجم تتفق مع تراجم الكتاب فى الإسم والطبقة ، لكن أصحابها لم يكونوا من أصحاب الستة .

١٣-ثم فرق المزى الأسماء التىْ أضافها إلى تراجم " الكمال " بعلامة تفرزها فكتب الإسم واسم الأب ، وما يجرى مجراه باللون الأحمر ، واقتصر فى الأصل على كتابة الإسم الأول باللون الأحمر .

(١) تهذيب الكمال ١/١٥٣. (٢) تهذيب الكمال ١/١٥٤.

هذا ما ذكره الحافظ المزى فى مقدمة كتابه مبيناً سبب تأليفه ، ومنهجه فى الكتاب.

ثالثاً – " موازنة بين كتاب" الكمال" للحافظ عبد الغنى المقدسى وكتاب " تهذيب الكمال " للحافظ المزى من خلال منهجهما.

للموازنة بين هذين الكتابين أهميتها الكبرى ، وذلك لبيان قيمة السابق ، وبيان ما أضـــافه اللاحق ، وبيان قيمة ما أضافه ولأن الكتابين هما المصدر والأساس لكل مـــن جـــاء بعد ... ولا تظهر الموازنة بين الحافظ الذهبى والحافظ ابن حجر إلا ببيان هذه الكتب والموازنة بينها حيث إن الموازنة تعصر الأفكار عصراً فتميز ما كـــان أصـــلاً فـــى الأول وما أضافه الثانى أو ما تركه الثانى ، والعلل والأسباب الداعـــية إلى الإضافة ، أو الحذف أو الابتكار ، وقيمة ذلك جميعاً لمن أتى بعد ، حـــيث إنها أمانة أُلقيت عليه فإما أن يأخذها مُسلَّمة ، أو يقوم هو الآخر بما قام به مـــن سبق فتكون دورة الإضافة أو الحذف أو الابتكار ، وهذا شأن العلم فى حركة دائمة وتطور مستمر فمن توقف تأخر ، ومن اقتصر لا يتطور ، فإن لم يكن هناك مـــن فضـــل سوى تحديث الكتابة ، وتجديد الألفاظ بما يناسب الزمن ولغة العصر الموجود فهى أيضاً تطور وإن كان أقل من سابقيه .

وبعـــد : فســـوف نقوم بهذه الموازنة من خلال المنهج المذكور فى الكتابين فى فقرات متتابعة بدأً بكتاب " الكمال" يليها كتاب " تهذيب الكمال " وبما أوضحه أيضاً د/ بشار فى مقدمة الكتاب.**الفقرة الأولى :-**

نقـــول : كـــان الحافظ عبد الغنى المقدسى أميناً مع نفسه ، عندما اجتهد أن يســـتوعب جميع رجال الكتب الستة ، حيث قال " واستوعبنا ما فى هذه الكتب من

الـــرجال غاية الإمكان غير أنه لا يمكن دعوى الإحاطة بجميع ما فيها " لاختلاف النسخ" و"قد يشذ عن الإنسان بعد إمعان النظر وكثرة التتبع ما لا يدخل فى وسعه ". إذاً معنى ذلك إن رأينا اسماً من رجال الكتب الستة لم يذكره فلأحد أمرين .

١ – اختلاف النسخ .

٢ – الذهول أو السهو الغير متعمد ولا مقصود.

فماذا كان من الحافظ المزى :–

ادعـــى الحـــافظ المزى – سامحه الله – على الحافظ المقدسى جرَّاء مقولته الســـابقة بأنـــه لـــم يصرف عنايته إليه حق صرفها ، ولا استقصى الأسماء التى اشتملت عليها هذه الكتب استقصاءً تاماً فحصل فى كتابه بسبب ذلك إغفال وإخلال

ثـــم إن ولـــد الحافظ المقدسى الذى أراد إصلاح ما تركه أبوه قال فيه أنه يفتقد أهليـــته لذلك " فإنه لم يبلغ فى العلم مبلغه ولا نال فى الحفظ درجته " فوقع عمله " مختصراً منتقاً " وفى اختصاره " خلل كبير ووهم شنيع " – ولذا فقد أراد إصلاح ما وقع فيه من الوهم والإغفال ، واستدراك ما حصل فيه من نقص وإخلال .

وللحق فى هذه الفقرة أقـــول :–

١ – اتهـــم الحافظُ المزىُّ الحافظَ عبد الغنى المقدسى بالغفلة وقلة الخبرة فى حين أن الـــذى اســـتدركه هـــو كما أخبر فى المقدمة من الكتب الثلاثة وهى " المعجم المشـــتمل" لابن عساكر و " الكمال" للحافظ عبد الغنى المقدسى ، وكتاب " تهذيب الكمـــال " لابن الحافظ عبد الغنى " مئات عديدة من الرجال والنساء" ولم يقل ألوفاً ... فلمـــا لـــم يحـــدد عدد " المئات " فى حين أنه حينما أضاف المؤلفات الأخرى لأصـــحاب الكـــتب الستة والتى ليست من منهج صاحب " الكمال" وهى فى حدود

تســعة عشــر "١٩" كتاباً أحسن الإحصاء والجمع فقال " إن مجموع ما سبق مما استدركه وزاده زيادة على ألف وسبعمائة " ١٧٠٠" راوي . وهنا تكمن عدة أسئلة تحتاج إلى إجابة منه – وهو قد مات – أو من المحقق د / بشار عواد وهى :-

س١: هل الرواة المئات التى أخذها من الكتب الثلاث الأول أعنى "المعجم المشتمل" و" الكمال" و " تهذيب الكمال" لابن المقدسى يُعد إغفال وإهمال من المقدسى ؟ فإن قلت إن الرواة التى التقطها من " الكمال " وحده . **أقــول : لا:** فهو قد أخبر بها صراحة بقوله " فتتبعت الأسماء التى حصل إغفالها منهما جميعاً فإذا هى أسماء كثيرة تزيد على مئات عديدة من أسماء الرجال والنساء" فلما حًملتَ المقدسى المسئولية جميعاً وهو واحد من ثلاثة ؟

س٢ : لقد ادعى الحافظ المزى الإحصاء التام والتدقيق الكامل مع أن الواقع يخالف ذلك ويغايره ، فقد استدرك عليه العلامة علاء الدين مغلطاى وكذلك الحافظ ابن حجر – وكذلك د / بشارنفسه فهل يحق لنا أن نقول فيه كما قال هو عن الحافظ عبد الغنى المقدسى بأنه أصابه "إهمال وإغفال " مع دعواه الاستقصاء التام ؟ **أقول** : إنه لم يغفل به ذلك الحافظ ابن حجر وهو الذى استدرك عليه الكثير بل مدحه، ومدح الكتاب وغض الطرف عن التقصير الذى فيه، بل ويغلف إضافته بذوق رفيع والعجب هو تطاول الحافظ المزى على الحافظ المقدسى ، وهو السابق عليه ، ولولا السابق لما كان اللاحق ، ومع حُكمه على الكتاب بأنه " نفيس كثير الفائدة" أم أنها كلمة حق أريد بها باطل ؟

س٣: لماذا تردد المزى بين كتابتها مفردة عن الكتاب الأصل – الكمال – وجَعْلها

كـتاباً مسـتقلاً بنفسـه ، وبين إضافتها إلى الكتاب الأصل ؟ ولماذا اختار أن يجعلهـا – أى الأسـماء المستدركة – فى داخل الكتاب الأصل – الكمال – ولم يجعلها منفردة فى كتاب مستقل ؟ ولماذا اختار العلامة التى تميز تراجم " الكمال" ممـن زاده هـو ، أن تكـون لون " المداد " الأحمر " الحبر " ولم يخترع رمز كالـرموز التى اخترعها أو نقلها لأصحاب الكتب الستة كالرمز " ك" مثلاً تكون علامـة " الكمـال " أو غير ذلك ؟ **وأجـيب على بعض تلك التساؤلات لتأكيدها** وتأيـيدها لا لنفيها وأترك البعض الآخر للدكتور بشار محقق الكتاب ليجيب على إجابتى وأسئلتى معاً :-

أقـول : لما كان مجموع عدد الرواة ما استدركه ، وما أضافه لأصحاب الكتب الســتة من كتبهم هم " ألف وسبعمائة" ١٧٠٠ من الرواة أو يزيد ، ولأن هذا العدد **لـيس بالكثـرة ولا يعدوا إلا أن يكون ملحقاً للكتاب أو جزأ يقع فى مؤلف بسيط وتحـت أى مسماً كأن يقول " المستدرك على الكمال فى أسماء الرجال " أو " ذيل** الكمـال" تـردد المزى بين كتابتها مفردة عن الكتاب الأصل وجعلها كتاباً مستقلاً **بنفسـه ، وهـو مـا يجعله غير ذى قيمة بالقدر الكافى ، وبين أن يضيفه للكتاب** الأصـل ويـنظمها فـى سلكه " بتلك العلامة التى تفرزها" وبالطبع إعطاء نفسه الفرصـة فـى الزيادة على المكتوب ، ثم يضيف اسماً جديداً للكتاب وبالطبع فهو المؤلف !

س٤ : هل يحق له أن يلتهم عشرة مجلدات هم " كتاب الكمال " للمقدسى من أجل "١٧٠٠" راو أكثرهم ليسوا من شرط الكمال ؟ ماذا نقول ؟ لا نملك إلا أن نقول

كما قال الملك " إنى أرى سبع بقرات سمان يأكلهن سبع عجاف وسبع سنبلات خضرٍ وأخر يابسات يأيها الملأ أفتونى فى رؤياى إن كنتم للرؤيا تعبرون[١]؟"

ثم إنه اتهم الحافظ عبد الغنى المقدسى صاحب الأصل بالغفلة والوهم – ولا نسلم لــه بــذلك – ثم لم يسلم منه ابن الحافظ أيضاً الذى قال فيه مُجهلاً له خافياً اسمه مضيعاً جهده مخبراً " أنه لم يبلغ فى العلم مبلغه ، ولا نال فى الحفظ درجته ، ذلك الــذى أوقع فى كتاب والده " خلل شنيع " نقول للحافظ المزى – رحمه الله – لدينا أيضاً عدة أسئلة فى هذا الشأن وهى :-

س١ : لماذا لم تذكر اسم ولد الشيخ وتترك الأمر لِكُتَّاب الرواة والتاريخ ، وأقوال العلمــاء فــيه ، لمــاذا حكمت أنت فقط بذلك ، مع أن الواقع يغايره – على ما سوف نذكر – ؟

س٢ : أيــن هــذا الكتاب الذى لا يعلمه غيرك ، أين نسخته التى لم تستطع إخفاء بعــض منهجها ، أين هى ؟ واترك الحكم لغيرك فلعله رأى غير رأيك ؟ لماذا اســتأثرت أنــت وحدك بها ، وكيف وصلت إليك دون غيرك حيث إنك الوحيد المخبر عنها ، والعالِم بما فيها ، أترانا نصدقك فى حكمك على الوالد أو الولد ؟

ومع ذلك أقول : إن ما كتبه صديقه ورفيقه الحافظ الذهبى فى ترجمة الحافظ عــبد الغنــى المقدسى التى فى تذكرة الحفاظ تفوق فى عدد أوراقها عدد ما كتبه الذهبــى فــى التذكــرة وفى كتابه "معجم محدثى الذهبى " وكتابه " معجم شيوخ الذهبى" فى ترجمة الحافظ المزى وإليك البيان :-

-بدأت ترجمة الحافظ عبد الغنى من جزء "١٣٧٢/٤ إلى ١٣٨١/٤" فى حين أنه

(١) سورة يوسف آية رقم "٤٣".

تـــرجم للحـــافظ المزى فى نفس الجزء جاعله آخر الجزء فيما لا يعدو الصفحتين من "١٤٩٨/٤" إلى الربع الأعلى فقط من صـــ ١٥٠٠ " تذكرة الحفاظ".

- أما فى " معجم محدثى الذهبى " فهى الجزء من صـــ١٩٩ إلى نصف صـــ٢٠٠ أى لا تعدوا الصفحة الواحدة .

- أما فى " معجم شيوخ الذهبى" فهى نصف صفحة صـــ٦٥٧ وأربعة أسطر من صـــ٦٥٨ أى لا تعدوا الصفحة ..!

هــذا من جهة الوالد عبد الغنى المقدسى **أما من جهة ولده** أو بعض ولده فهم ثقات عدول ترجم لاثنين منهم الحافظ الذهبى فى نفس التذكرة وأغفل الثالث وذكره غيره وإليك البيان.

بالـــبحث والتفتـــيش ثـــبت أن للحافظ عبد الغنى المقدسى ثلاثة لكل واحد منهم ترجمة لا تقل فى قيمتها وطولها عما قاله الذهبى فى الحافظ المزى وهم كالتالى:-

١ - العز بن الحافظ :-

هو الإمام المحدث المفيد الحافظ عز الدين أبو الفتح محمد بن عبد الغنى بن عـــبد الـــواحد بـــن سرور المقدسى ، ولد سنة ست وستين وخمس مائة فى أحد الـــربيعين ونشأ فى صغره باعتناء أبيه فى هذا الشأن فارتحل إلى بغداد وهو ابن أربـــع عشرة سنة فسمع من أبى الفتح بن شاتيل ونصر الله القزاز وطبقتهما وتفقه علـــى أبـــى الفتح ابن المنى وسمع بدمشق من أبى المعالى بن صابر والخضر بن طـــاوس والفضـــل ابن البانياسى ومحمد بن حمزة بن أبى الصقر وأبى الفهم عبد الـــرحمن بن أبى العجائز ، وبأصبهان من أبى الفضائل عبد الرحيم بن محمد بن الكاغذى ، ومسعود الجمال وأبى المكارم اللبان وبمصر من أبى القاسم البوصيرى

وعــدة . روى عــنه ابناه تقى الدين أحمد وعز الدين عبد الرحمن والحافظ ضياء الــدين والشهاب القوصى والشيخ شمس الدين عبد الرحمن بن محمد والشيخ فخر الــدين على وآخرون. قال ابن النجار : كتب بخطه كثيراً وسمعنا بقراءته الكثير واستنســخ وحصّل الأصول وكان يعيرنى ويفيدنى عن الشيوخ ويفضل وكان من أئمــة المســلمين حافظــاً للحديث متناً وإسناداً عارفاً بمعانيه وغريبه متقناً لتراجم المحدثــين مع ثقة وديانة وتودّد ومروءة . قال الضياء المقدسى : كان رحمه الله فقــيهاً ذا فنون ، وكان أحسن الناس قراءة وأسرعهم ثقة متقناً سمحاً جواداً غزير الدمعة عند القراءة ، وكان يتكلم فى مسائل الخلاف كلاماً حسناً ثم ساق له الضياء مــنامات حســنة دالة على أنه سعيد رحمه الله . مات فى شوال سنة ثلاث عشرة وست مائة " ٦١٣ هـــ "[١] .

وهــنا يمكــن ســؤال فحواه : من نصدق ؟ هل نصدق الذهبى وهو العالم رفيق وتلمــيذ المزى الذى وضع هذا العالِم فى تذكرة الحفاظ وعلى هذا عدّه من الحفاظ ثــم وثق كلامه وأيده بأقوال الأئمة الآخرين أم نأخذ بقول واحدٍ له هدفٌ وغرض واضـــح فى أخذ " الكتاب بتهذيبه " لنفسه ، أم نأخذ بقول أئمة ثقات لا غرض لهم ولا هوى ؟

وهــل يســتوى مــن وُلد فى أسرة لم تعتن به العناية الكافية وتركته حتى طلب الحــديث بنفسه وله من العمر " الحادية والعشرين "[٢] أم ذاك الذى رُبِّى وأُهِّل فى بيت العلم والمعرفة والذى ارتحل لطلب العلم وهو ابن " الرابعة عشر " ؟ وما قلت ذلــك إلا لترجيح د / بشارله أى للحافظ عز الدين بن الحافظ عبد الغنى المقدسى

---

(١) تذكرة الحفاظ ١٤٠١/٤

(٢) مقدمة تهذيب الكمال ١/

بأنه صاحب " تهذيب الكمال " الأول(١) والذى لا يعلم إلا الله أين هو . فقد كان عند الحافظ المزى وحده ، ولا يعلم ماذا فُعل به إلا الله وحده فهل من مجيب ؟

٢- الإبن الثانى و.هو :- أبو موسى ابن الحافظ .

هــو الفقيه الحافظ جمال الدين عبد الله بن الحافظ عبد الغنى بن عبد الواحد بن على المقدسى ، ولد سنة احدى وثمانين وخمس مائة " ٥٨١ هــ " .

سمع من عبد الرحمن بن على الخرقى وإسماعيل الجنزوى وأبى طاهر الخشوعى ورحــل بــه أخوه الحافظ عز الدين فسمع من عبد المنعم بن كليب والمبارك ابن المعطــوش ومســعود الجمــال وخليل الرارانى وأبى المكارم اللبان وخلق كثير وبمصــر من أبى عبد الله الأرتاحى وابنة سعد الخير ، ثم ارتحل ثانياً إلى العراق فســمع مــن أبى الفتح المندائى وذويه ، ومن منصور الفراوى والمؤيد الطوسى بنيسابور وبالموصل وإربل والحرمين وكتب بخطه شيئاً كثيراً وصنف وأفاد وقرأ القــرآن على عمه الشيخ العماد والفقه على الشيخ الموفق والعربية على أبى البقاء الضرير(٢) .قال الذهبى : قرأت بخط ابن الحاجب : سألت الحافظ ضياء الدين عن أبــى موسى فقال : حافظ ثقة ديِّن متقن ، وسألت زكى الدين البرزالى عنه فقال : حافظ ديِّن متميز . وقال الضياء : كانت قراءته سريعة صحيحة مليحة . وقال ابن الحاجــب : لــم يكــن فــى عصرنا أحد مثله فى الحفظ والمعرفة والأمانة ، كان متواضــعاً مهيباً وقوراً جواداً سمحاً وافر العقل له القبول التام مع العبادة والورع والمجاهــدة "قــال الذهبــى : قرأت بخط الحافظ الضياء : اشتغل بالفقه والحديث وصار علماً فى وقته ، رحل ثانياً ومشى على رجليه كثيراً وصار قدوة وانتفع

---

(١) تهذيب الكمال ١/٤٠،٤١ (٢) تذكرة الحفاظ ١٤٠٨/٤

الناس بمجالسه التى لم يسبق إلى مثلها" (١).
فمـــا هو قول الحافظ المزى فى قول رفيقه الذهبى فى هذا العالم أيضاً الذى أدخله تذكرته وفى نفس الجزء الذى فيه المزى وأطال الذهبى فى ترجمته أكثر مما أطال فى ترجمة شيخه المزى ؟ وما هو رأى د / بشار؟

٣- الابن الثالث:

هـــو محيى الدين أبو سليمان عبد الرحمن بن عبد الغنى " ٥٨٣ أو ٥٨٤ – ٦٤٣ هـــ " سمع بدمشق وبغداد ومصر وحدَّث ، وكان فقيهاً زاهداً " هذا العالم وإن لـــم يدخل التذكرة فإن الكتب الأخرى التى ذكرها د / بشار– مع رأيه – يؤيد أنه عالم جليل حيث ذكر فى " صلة التكملة للعز الحسينى " ، " وتاريخ الإسلام فى وفيات ٦٤٣ " ، "والذيل لابن رجب "(٢) بأنه عالم جليل ، وزاهد من الزهاد .
فقلى بربك من منهم الذى لم يبلغ من العلم مبلغه ولا نال فى الحفظ درجته ، من يا شيخنا المزى ، من يا سيد بشار ؟

الفقرة الثانية :-

اجتهد المقدسى فى بيان أحوال الرواة حسب طاقته ومبلغ علمه حيث يقول " وقد بينّا من من أحوالهم حسب الطاقة ومبلغ الجهد وحذفنا كثيراً من الأقوال والأسانيد طلباً للاختصار إذ لو استوعبنا ذلك لكان الكتاب من جملة التواريخ الكبار(٣) . أما تبيينه للرواة على " حسب الطاقة ومبلغ الجهد " فهو لها أهل ، وإمام من أئمة هذا الشأن ، الخبراء فيه ، فقوله السابق مبنى على التواضع ، ويجب أن يؤخذ هكذا لا أنه محدود الجهد ، قليل الفكر فى هذا الشأن هذه الأولى .

---

(١) تذكرة الحفاظ ١٤٠٨/٤ ، ١٤١٠ (٢) تهذيب الكمال ١/ ٤١ (٣) الكمال للمقدسى الورقة الأولى

أما الثانية : فهو حذفه لكثير من الأسانيد طلباً للاختصار واعتذاره عن ذلك بقوله " إذ لو استوعبنا إلخ " دلالة على أنه إمام ناقد بصير وخبير بما يليق ، وما لا يليق ، حيث قد حدَّد هدفه ، وهو عدم الخروج عن طبيعة الكتاب وما أُلف بشأنه...

فماذا كان من أمر الحافظ المزى ؟ أضاف المزى إلى معظم تراجم الأصل مادة تاريخية جديدة فى شيوخ صاحب الترجمة والرواة عنه ، وما قيل فيه من جرح أو تعديل أو توثيق ، وتاريخ مولده أو وفاته ، ونحو ذلك فتوسعت معظم التراجم توسعاً كبيراً [١]. وبالتالى تحول الكتاب إلى كتاب تاريخى أكثر منه كتاب يخص الكتب الستة ، وهو ما كان يخشاه المقدسى لما له من ألمعية وخبرة – ولتأكيد أن الكتاب صار أشبه بكتب التاريخ ما قاله د/ بشار عواد : أن الحافظ الذهبى استوعب معظم تراجمه فى كتابه الحافل " تاريخ الإسلام[٢] " وهكذا " شهد شاهد من أهلها" وهو السيد محقق الكتاب.-

أما الثالثة : فهو قول د / بشار : رجع المزى إلى كثير من الموارد الأصلية التى لم يرجع إليها صاحب " الكمال" يعرف ذلك كل من يلقى نظرة على الكتابين وكان لابد للمزى أن يفعل ذلك بعد توسيعه لمادة الكتاب كل هذا التوسيع ، فلم يكن ذلك ممكناً إلا بزيادة الموارد المعتمدة . والإجابة على ذلك تتكون من عدة أسئلة موجهة إلى د / بشار وهى الآتى:-كيف كان يكتب صاحب " الكمال" مؤسس الكتاب ومظهر معالمه أكان يكتب ذلك من محض خياله ؟ أم كان يتنزل عليه من السماء ؟ فمن أين عرف المزى الموارد الأصلية إذ لم يدل عليها صاحب الكمال فى كتابه ، هل كان الرجل غير ثقة يدعى أخذه من كتاب ثم يذكر غيره ليغرب

(١) تهذيب الكمال ٤٤/١ (٢) تهذيب الكمال ٥٣/١

على الناس بما كتب ؟ أو ليس " المقدسى" قد قال " وحذفنا كثيراً من الأقوال والأسانيد ... أو ليس بقوله هذا يدل على أنه يعلم تلك المصادر خبير بما فيها ؟

ويقول د / بشار : " يعرف ذلك كل من يلقى نظرة على الكتابين " نقول وبصراحة لماذا لم تُرنا نموذج واحد من هذه النظرات ، وبين يديك النسخ الخطية فهلا من بعض الأمثلة ، لتعطينا فرصة الموازنة وحقيقة الأمر فى المقارنة ، أم إنك استنتجت ذلك لأن الكتاب بعد إضافات المزى تضخم تضخماً كبيراً فصار ثلاثة أضعاف الكمال تقريباً على حد قولك –وهو ما خاف منه المقدسى وحذر منه ، فوقع فيه شيخنا المزى باختياره ، فليست " ١٧٠٠" ترجمة " حُجة" لهذه الزيادة الخطيرة التى جعلت من الكتاب كهيئة الحامل التى فى بطنها توائم ، ولا بد لها من الولادة لابد وبأى وسيلة وإلا ماتت ، ومات فى جوفها الأبناء . إن الكتاب قد طبع بتحقيق د / بشار فى خمسة وثلاثين"٣٥" مجلداً ، وهو كما قال "ثلاثة أضعاف الكمال" أى أن " الكمال" فى حدود اثنى عشر

"١٢" مجلداً وهو ما يساوى عدد مجلدات كتاب " تهذيب التهذيب" لابن حجر حيث إنها اثنا عشر"١٢" مجلداً فتكون الزيادة بقدر "٢٣" ثلاثة وعشرين مجلداً ، زيادات وإضافات وهى – وإن كانت قيِّمة – ولكن ليس هذا الكتاب مجالها ولا مكانها ، وكانت الفرصة لديه فى التوزيع والتنويع ، لقد أخرج الحافظ الذهبى وحده من بطن هذا الكتاب " أربعة كُتب كما ذكر ذلك د / بشار فى نفس عين الغرض وهو رواة الستة ، ثم أخرج منه بكثرة فى كتابه " تاريخ الإسلام" و " سير أعلام النبلاء" و " تذكرة الحفاظ" وغيرها من كتب الحافظ الذهبى وحده – فضلاً عن غيره من العلماء ... وبعد ألست معى أنه كان لا بد من ولادة ؟

ولتأكد هذا الأمر عند الحافظ ابن حجر قام بسلخ الكتاب وإخراج تلك الدهون الزائدة منه حيث إن قيمتها لا تكمن فى مثل هذا الكتاب وإنما لكتب أخرى ولمجال آخر ، ومع ذلك وللعلم بذلك لم يعترض عليه أحد من علماء عصره بل أثنوا عليه ومدحوه ... أليس ذلك يكفى ؟

وأمـــا الـــرابعة :- فقول د / بشار: هذا فضلاً عن زيادة التدقيق والتحقيق وبيان الأوهـــام ومـــواطن الخلـــل فى " كل " المادة التاريخية التى ذكرها عبد الغنى فى " الكمال" فوضح سقيمها ووثق ما اطمأن إليه ، فأورده فى كتابه الجديد[1].

ونقول د / بشار :- بهذه السهولة جعلت الحافظ عبد الغنى المقدسى لا يحسن أن يكتب فى هذا المجال وبالتالى فهو ليس بأمين فى نقل معلوماته وكتاباته، حيث قد بين الحافظ المزى " الأوهام " ومواطن الخلل فى " كل " المادة التاريخية هكذا " كُل وجميع" وليس فى بعض ؟ وهكذا تقول فى الرجل " التى ذكرها عبد الغنى فى الكمال" يالها من جرأة وعدم لياقة مع هذا الإمام العَلَمْ. أو ليس يعلم د / بشار وصاحبه " المزى" أنهما اقتاتا على الرجل وعاش كلاً منهما واشتهر بفضل الرجل وكتابه ؟

الفـــقرة الثالـــثة :- استعمل الحافظ عبد الغنى المقدسى عبارات دالة على وجود الراوى فى الكتب الستة أو فى بعضها ولم يلتزم بصاحب " المعجم المشتمل" فجاء الحـــافظ المزى فأخذ العلامات التى صنعها صاحب المعجم مضيفاً إليها ما اكتسبه من عبارات الحافظ عبد الغنى فى كتابه فجعلها رموزاً أيضاً حيث جعل علامة "ع" لما اتفق عليه الجماعة ، ثم وضع العلامات لما ألحقه من كتب ، ولكن نقول :

---

(١) تهذيب الكمال ١/٤٥

أنه قد فات المزى ومن جاء بعده حتى ابن حجر وضع علامة " اتفقا عليه " إلا أن تُكتب كما كتبها الحافظ عبد الغنى ...! **هـــذه واحـــدة.**

أما الثانية : فإن الحافظ المزى وإن أضاف الكتب الأخرى لأصحاب الكتب الستة فإنه لم يلتزم بها جميعاً وفاته أشياء للمتعقب عليه حتى إن ابن حجر أصابته حيــرة ولــم يتبــين له وجه تركه للبعض وتخصيصه للبعض الآخر بدون سبب واضح[1].

الفـــقرة الرابـــعة :-

ابتدأ المقدسى كتابه بترجمة قصيرة لرسول الله – صلى الله عليه وسلم – فى ورقة واحدة – قال د / بشار أنه أخذها بسندها من سيرة ابن هشام – يقول الحافظ المقدسى " فأول ما نبدأ بذكره سيدنا المصطفى محمد سيد الأولين والآخرين وخاتم النبيين صلى الله عليه وعلى آله صلاة دائمة إلى يوم الدين . فأخبرنا الإمام الحافظ أبــو طاهــر[2] ... الخ) الرواية ثم اعتذر لقصر الترجمة وقال فى نهايتها " وقد أفردنا لأحواله مختصراً ...الخ) ، وقد وفىَّ الرجل فألف كتاباً فى هذا الشأن أسماه كمــا سبق أن ذكرنا " فضائل خير البرية" ، ثم أتبع المقدسى ذلك بفصل فى أقوال الأئمـــة فى أحوال الرواة النقلة أورده بالأسانيد المتصلة استغرق ثمان أوراق من المخطوط[3].

صنع الحافظ المزى ؟

صنع عكس ما صنعه المقدسى حيث كتب فى الترجمة النبوية " ٦٩" صفحة لــم يعــد ما فى كتاب ابن عبد البر ... ولها محل غير هذا .. كما قال ابن حجر عــندما حــذفها جمــيعاً[4] ، ولما كان المقدسى ابتدأ بها الكتاب جعلها المزى فى الفصل الثانى من الكتاب ، **هذه الأولى .**

---

(١) انظر مقدمة تهذيب التهذيب لابن حجر ٦،٧/١. (٢) الورقة الأولى من " الكمال" (٣) تهذيب الكمال ٣٩/١
(٤) تهذيب التهذيب ٧،٨/١

أما الثانية : قام المزى بكتابة نبذة من أقوال الأئمة فى هذا العلم تمس الحاجة إليها وقعت فى ستة عشر"١٦" ورقة من المطبوع أى ثمان ورقات من المخطــوط ، ألــيس العــدد هو هو ؟ ثم إن ما فعله هو أن جعل هذا الفصل أولاً بخلاف ما صنع المقدسى بجعله الفصل الثانى!.

الفقرة الخامسة :-أفرد الحافظ المقدسى الصحابة عن باقى الرواة فجعلهم فى أول الكتاب وبدأهم بالعشرة المشهود لهم بالجنة ... الخ).

فماذا صنع الحافظ المزى ؟

جعــل الصـــحابة مع غيرهم فى ترتيب الأسماء على حروف المعجم على نسق واحد مغايراً لما فعله المقدسى معللاً ذلك بأنه حماية لمن ليس عنده خبرة ...الخ)

ونـــقـــول : لم يكن المقدسى غافلاً عن ذلك حيث إن البخارى فى التاريخ الكبير وابــن أبـــى حـــاتم وغيـــرهما قد صنع ذلك – أى بوضع الصحابة مع غيرهم – والمقدسى إمام حافظ له فلسفته فى ذلك وإذا كانوا قديماً قالوا "كل شيخ وله طريقته فكـــان هذا رأى المقدسى وطريقته " ولا مشاحة فى الاصطلاح" وكأن الرجل – رحمـــه الله – أراد أن يفرز ويُبرز أسماء الصحابة الكرام فى أول الكتاب لأسباب منها :-

١ – بيان عدد هؤلاء الأصحاب من الرجال والنساء الذين خرجت من بطونهم تلك الأنوار النبوية ، من الروايات الحديثية ، حيث إنهم منبع تلك الكتب ومصب تلك الأحاديث.

٢– تمييـــزهم عـــن غيـــرهم مـــن الرواة حيث إنهم لا يقعون تحت طائلة الجرح والتعديل فهم فوق ذلك فقد عدلهم الرحمن وذكرت ذلك السنة والقرآن.

٣ – أن يجمع الكتاب بهيئته بين " معرفة الصحابة " و " معرفة الرواة" بشيء من التركيــز والتدقــيق فمن أراد الصحابة فالأمر سهل ، ومن أراد الرواة فالأمر ســهل ، والخلــط بيــنهما أضاع منا روعة هذا الأمر حيث إن تفتيت أسماء الصــحابة وتفــريقهم فى داخل الحروف أضاع منًا معرفة عددهم – إلا لمن أجهد نفسه بحثاً – وبيان مآثرهم مجتمعة فقلَّتْ بذلك الهمة فى طلبهم فى داخل الكتاب.

أمــا تبرير الحافظ المزى ، فإنه غير مُسلَّم وليس فى محله ، فإن من لا خبرة له وجــب عليه أن يتعلم حتى تكون عنده خبرة ، وأمَّا أن تُهدر جهود العلماء بحجة " عــدم الخبــرة" فهو غمط الخلق وتضييع الحق فإن من ليس له خبرة كثيرين فى الــناس فهل من الممكن التغيير والتبديل فى كل ما سبق من أجل من ليس له خبره – أم الأولــى أن نعلمهــم ونؤهلهم بالعلم والمعرفة حتى يكون لهم خبرة – فالظن الكثير فى هذا الباب والحرص على من ليس له خبرة أمر فى غير محله.

ثم إن أسماء الصحابة مميزة بمكانها ، وفحوى ترجمتها ، وكذلك أسماء الرواة من التابعــين ومن بعدهم مميزة أيضاً ، ثم إن المقدسى بعد ذكره للصحابة مرتباً إياهم على حروف المعجم جعل ذلك فيمن بعدهم من الرواة والترجمة عن صاحبها تُبَنى إن كــان من الصحابة أو التابعين أو من غيرهم فأين الظن والوهم ؟ أم كان الأمر من شيخنا المزى تضيع المعالم الرئيسية للكتاب من باب " نكروا لها عرشها" ولو فكــر الحافظ المزى أن يؤلف مؤلفاً له أصل اسمه وبراءة اختراعه ورسمه لكان أولى ، ولأبقى على الحافظ المقدسى وكتابه بكرامة ومروءة.

الفقرة السادسة :– اجتهد الحافظ المقدسى فى ذكر أسماء من روى عنه الراوى وكذلك من روو عنه ولم يدعى لاستقصاء التام فماذا فعل الحافظ المزى ؟

يقــول الحافظ المزى : وذكرت أسماء من روى عنه كل واحد منهم وأسماء من روى عن كل واحد منهم فى هذه الكتب أو فى غيرها على ترتيب حروف المعجم أيضاً على نحو ترتيب الأسماء فى الأصل ... **فــما معنى ذلك ؟**

معناه أنه رتب الأسماء على حروف المعجم وأن هذا من فعل صاحب الكمال فى الأصل وهو مُقلد له **هذه الأولى.**

وأمـــا الثانـــية : فهو يخبرنا بأنه قد استقصى شيوخ صاحب الترجمة جميعاً كما استقصـــى من روو عنه جميعاً وذلك بالطبع فى كل ترجمة حيث قد استخدم كلمة "كـــل" فى الراوى ومن روى وهذا القول يخالفه الواقع حيث إنه ألزم نفسه بما لا يطـــيق فوقع منه ما يخالف مدّعاه كما ذكر ذلك الحافظ ابن حجر فى منهج تهذيب التهذيب...

وأمـــا الثالـــثة : فهى جعله شيوخ الراوى وتلاميذه مرتبين على حروف المعجم وذلـــك فـــى كل ترجمة وهذا أيضاً له السلبيات الواضحة من تقديم الصغير على الكبيـــر وتقديم قليل الحديث على كثيره مما جعل ابن حجر لم يلتزم به ، كما ذكر ذلـــك فـــى منهجه[1]. فليته اقتصر على الأشهر والأحفظ وترك لمن أراد الزيادة لاطـــلاع على الكتب الأخرى فما رأيك يا د / بشار : هل الكتاب كسف المؤلفات السابقة عليه فعلاً[2] ؟ وأى مؤلفات كسفها ؟ أتقصد " المعجم المشتمل" فهو ليس كامل فى هذا الشأن أم " الكمال" وهو أصل " كتاب التهذيب " أم " تهذيب الكمال " الذى ألفه ابن المقدسى والذى لم يظهره المزى وأخفاه ..!وكذا قولك بكل جرأة فى تعليقك على الطبعة التى حققتها : وقد أردت لطبعتنا هذه من " تهذيب الكمال " أن

---

(١) تهذيب التهذيب ٥/١ (٢) تهذيب الكمال ٢٦/١

تكـــون ناســـخة لجمـــيع الكتب السابقة واللاحقة فى هذا الفن ،ومعوضة عنها قدر المستطاع[١] أى كُتب نسخت هذه الطبعة وهذا الكتاب ؟ **قــل** : وهو الصحيح : أن تكـــون هـــذه الطبعة وهذه النسخة قد أكلت بل التهمت الكتب السابقة فى بطنها بلا شـــرعية ولا حقـــوق مرعية .. يا أصحاب " كل وجميع " هل الكتاب فعلاً كسف الجميع أم كسفكم ، وأصابه الكسوف ؟

الفقرة السابعة :-

ذكـــر الحـــافظ المـــزى فى أواخر الكتاب فصولاً أربعة مهمة لم يذكر صاحب الكمال شيئاً منها وهى :-

(أ) فصل فيمن اشتهر فى النسبة إلى أبيه أو جده ... الخ).

(ب) فصل فيمن اشتهر بالنسبة إلى قبيلة أو بلد أو صناعة ... الخ).

(ج) فصل فيمن اشتهر بلقب أو نحوه مثل الأعرج ، الأعمش ... الخ).

(د) فصل فى المبهمات مثل : فلان عن أبيه أو عن جده – وننبه على اسم من عرفنا اسمه منهم .

نـــقـــول : وهذه هى الإضافة واللمسة الفنية وإعمال العقل والذى كان يجب على الحافظ المزى أن يتحلى بها فى كل الكتاب فماذا عليه لو كان صنع مثل صنيع الحافظ ابن حجر من وضع كلمة " انتهى " على آخر قول الحافظ المقدسى ثم يبدأ قوله "بقلت" ولا يقوم بعملية التغريب التى حدثت لكتاب " الكمال" لا أقول " تهذيب الكمال" لأن الكلمة على عكس المسمى فالكتاب بحاله هذه وللإنصاف كان يجب أن يسمى " تغريب الكمال" وليس " تهذيب الكمال" .. **وهـــذه الأولى.**

---

(١) تهذيب الكمال ٨٨/١

وأمـــا الثانية وهى : هل نعطى فعلاً براءة لاختراع للحافظ المزى لتلك الفصول الأربعة أم سبقه إليها سابق ؟ **نقول** : لهذه الفصول أصول وجذور فى كتب الأئمة الكـــبار بمـــا يثبت أنه استفادها منهم وأخذ أصل فكرتها عنهم وله الشكر فى ذلك حيث أضافها ولكن تبقى أصول الأفكار لأصحابها وإليك بعض نماذج السابقين :-

أولاً – الإمام البخارى فى التاريخ الكبير :-قام الإمام البخارى فى آخر كتاب التاريخ بذكر باب فيمن لا يعرف له اسم ويعرفون بآبائهم ورتبه على حروف المعجم من الألف إلى الياء(١).

ثانياً – الحافظ عبد الرحمن بن أبى حاتم فى الجرح والتعديل:-

قام الحافظ ابن أبى حاتم فى آخر كتابه بعقد خمسة أبواب لهذا الشأن وهى الآتى:

١- باب تسمية من روى عنه العلم ممن عرفوا بأسماء آبائهم دون أن تذكر أسماؤهم.

٢ – باب تسمية من روى عنه العلم ممن يعرف بأخيه ولم يسم.

٣ – باب من روى عنه العلم ممن لم يسموا ولا يسمى آباؤهم.

٤ – باب من روى عنه العلم ممن سمى ولم يسم أبوه.

٥ – باب ذكر من روى عنه العلم ممن عرف بالكنى ولا يسمى(٢).

ثالثاً – الحافظ ابن عدى فى كتابه " الكامل فى ضعفاء الرجال"

هو الآخر صنع فى كتابه باباً فى " فيمن غلبت عليه الكنية ولم يسم وعرف بكنيته وإن سموا ولم تصح أسماؤهم(٣)"

---

(١) التاريخ الكبير ٨/٤٢٩-٤٤٩

(٢)الجرح والتعديل لابن أبى حاتم ٩/٣١٥ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠.

(٣) الكامل لابن عدى ٧/٢٧٤٦

رابعاً – الحافظ العجلى فى كتابه " الثقات" .

فقد ذكر بابا فى " فيمن قال فيه ابن فلان"

وبـــاب فـــى "الأنساب" يقصد من ذلك نسبة الراوى إلى بلد معين كمصر أو الكوفة أو غيرها[١].

وبعـــد فهذه نماذج سبقت ومع ذلك فإضافته مشكور عليها مأجور فيها مع العلم أن أصول هذ الأسماء موجودأغلبها فى كتاب " الكمال".

وأما الثالثة : وهى الأهم وهى وبشهادة د / بشار وتحقيقه وقوله حيث يقول: " لـــم يســـتوعب المؤلف الأنساب المذكورة فى تراجم الكتاب جميعاً ، فذكر ، كما يظهـــر ما رآه مهماً ، وأغفل ما وجده غير مهم ، وكان عليه أن يستوعب لما فيه من فوائد فى معرفة الأسماء أو الكنى ، فضلاً عن أنه لم يقيد بعض ما يحتاج إلى تقييد من هذه الأنساب بالحروف ، كما فعل الحافظ المنذرى فى " التكملة" وتلميذه ابـــن خلكـــان فـــى " وفيات الأعيان" يضاف إلى ذلك أنه لم يبين ما خفى من هذه الأنســـاب وإلـــى أى شيئ نُسب أصحابها وفيها أنساب إلى القبائل والبطون وإلى الآباء والأجداد وإلى الأمكنة والصناعات مما قد يخفى على بعض غير المتعمقين بهـــذا الفـــن ... هكذا قال د / بشار وقد أدار ظهره للحافظ المزى ناطقاً بتقصيره ومتخلـــياً عنه ... ثم إن د / بشار هرب من القيام بالمهمة مدعياً عدم إثقال الكتاب بالحواشـــى حـــيث يقول " ولم نشأ أن نثقل حواشى الكتاب بمثل هذه الشروح التى يمكـــن لطالـــب العلـــم أن يجدها محررة مجودة فى كتب الأنساب ولا سيما كتاب "الأنساب" للسمعانى وتهذيبه المسى باللباب للمؤرخ الشهير عز الدين بن الأثير..

---

(١) الثقات للعجلى صـــ ٥١٥ .

والله الموفــق[1]، وهكــذا نفض عن رأسه القيام بالمهمة بهذا الادعاء بعد أن أثقلنا بخمــس وثلاثــين " ٣٥" مجلداً فى متوسط خمسمائة "٥٠٠" صفحة للمجلد ، بال الشــفقة والرحمة التى حلّت فجاءة علينا من د /بشار بعد أن أجهدنا مرتين الأولى بثمن الكتاب الباهظ والثانية بتصفح هذا الكم الضخم من الأوراق والمجلدات...!

الفقرة الثامنة : ذكر الحافظ المزى :

(أ) تراجم للتمييز : وهى تراجم تتفق مع تراجم الكتاب فى الإسم والطبقة ، لكن أصحابها لم يكونوا من رجال أصحاب الكتب الستة.

(ب) ذكره الأوهام التى ذكرها صاحب الكمال.

(ج) حذفه لبعض الترجمات التى ذكرها صاحب الكمال بناء على أن بعض الستة أخرج لهم حيث إنه لم يقف على شيء من رواياتهم فى شيء من الكتب الستة.

نــقول فى (أ) : هذه أيضاً قد ترك فيها من الترجمات الشيء الكثير الذى استدركه عليه الحافظ مغلطاى ، والحافظ ابن حجر ود / بشار، محقق الكتاب أيضاً إذاً " فكل وجميع" ليست فى مكانها الصحيح.

(ب) ذكــره أوهــام لصــاحب الكمال : نقول ليست كلها أوهام وقع فيها صاحب الكمــال إنما هى أوهام وقعت من المزى نفسه ظناً منه أنها فى " الكمال" وليست كذلك وهذا يدل على أنه كان يرجع لنسخة " التهذيب" التى صنعها الابن وإلا فكيف يذكر أن فى " الكمال" أوهاماً فى حين أن الواقع لا يوافقه فى كثير مما قاله بشهادة محقق الكتاب وإليك نموذج لذلك :-

---

(١) تهذيب الكمال ٣٥/٥

١ – قــوله ومن الأوهام :- أحمد بن إبراهيم التيمى . روى عنه أبو داود . هكذا قــال وهو وهم قبيح وتخليط فاحش إنما هو : إبراهيم بن محمد التيمى ، وهو فى أوائل كتاب النكاح[١] ...الخ).

ومن الواضح أن الخطأ فى إبدال الإسم من إبراهيم إلى أحمد فليته صوبه كما فعل الحــافظ ابن حجر مخبراً أن الحديث موجود فعلاً[٢] وجل من لا سهوٌ وإن كان له حق لكن ليس بهذا التغليط فى القول " وهم قبيح وتخليط فاحش" فماذا نقول له فى شأن ما يأتى:-

٢ – وهو قوله ومن الأوهام : أحمد بن سعيد الحرانى . روى عن محمد بن سلمة الحرانــى. روى عنه الترمذى هكذا قال " أى صاحب الكمال" وهو وهم فاحش ، إنماهــو أحمد بن أبى شُعيب الحرّانى ووقع فى رواية الترمذى : أحمد بن شعيب وتصــحف على بعض النقلة فكتب : أحمد بن سعيد . وفيه وهم آخر وهو قوله " روى عنه الترمذى ، وإنما روى عن عبد الله بن عبد الرحمن الدارمى عنه[٣]"

قــال د / بشــار فى تحقيقه : قال العلامة مغلطاى " وقول المزى : ومن الأوهام أحمــد بن سعيد الحرانى ، فيه نظر ، لأنى لم أر لهذه الترجمة فى كتاب " الكمال" ذكــر ألبــته والله تعالى أعلم " إكمال ١/ورقة:١٤" ثم قال : تابع الإمام الذهبى " تفخيم للذهبى" فى " التهذيب " وابن حجر " تقليل وتنقيص على ما سوف نذكر" فى " التهذيب" قول المزى بتوهيم صاحب" الكمال" فلم أعثر له على ذكر وعندى من الكتاب " الكمال" ثلاث نسخ متقنة ، فمغلطاى له حق فيما قال[٤]... فمن إذاً الواهم

(١) تهذيب الكمال ٢٥٥/١ (٢) تهذيب التهذيب ١٠/١
(٣) تهذيب الكمال ٣١٩/١ (٤) تهذيب الكمال " هامش" ٣١٩/١

الحقيقـــى بشـــهادة د / بشار؟ الحافظ عبد الغنى المقدسى صاحب " الكمال" أم أنت ياصـــاحب " تهذيب الكمال" ؟ بل أوقعت الذهبى وابن حجر فيما وقعت فيه لفرط الثقة بك(١).

٣ – ومـــن الأوهام : أبان بن سلْمان عن النبى صلى الله عليه وسلم " مد" مرسلاً فى المناسك وعنه ابن جُريج . هكذا وقع فى بعض الأصول من " المراسيل" وهو خطأ، وفى بعضها زبَّان بن سلْمان ، وهو الصواب ، وسيأتى موضعه إن شاء الله(٢).قال د / بشار بلغة هادئة – بها من الخجل ما بها – لم يذكره أبو محمد المقدسى فـــى " الكمـــال" **أقـــول** :– بالطبع لم يذكره وأنت تعرف لماذا ؟ هل الحافظ عبد الغنـــى المقدســـى هو الذى أضاف الكتب الأخرى لأصحاب الستة ، أم أنه الحافظ المزى ؟ إن علامة " مد" أى أبو داود فى المراسيل مَنْ مخترعها ومن صاحبها ؟ **أقـــول وبصـــراحة** : أصاب الحافظ المزى الوهم مرتين الأولى فى وضعه للإسم والثانية فى الحكم عليه بالوهم.

إذا لقـــد حكـــم بالوهم هذه المرة على نفسه ... فماذا نقول فيك ياحافظنا المزى أأقول فيك كما قلت فى شيخنا وشيخك وصاحب الفضل المباشر عليك " وهو وهم قبيح وتخليط فاحش" أم ماذا يرضيك ليكون حُكْماً فيك ...!

(ج) حذفه لبعض الترجمات التى ذكرها صاحب الكمال بناءً على أن بعض الستة أخرج لهم حيث إنه لم يقف على شيء من رواياتهم فى شيء من الكتب الستة.

ونقول : من الأولى بالذكر الأوهام أو من ذُكروا للتمييز أم من يُحتمل وجودهم فى بعض الكتب دون البعض ولقد رأى المقدسى كتابتهم فلماذا رأى

(٣) انظر : تذهيب التذهيب ١/ورقة ، تهذيب التهذيب ٢٩/١ (٤) تهذيب الكمال ٨/٢

المــزى حذفهم ، إلا أنه لم يقف فلماذا لم يترك الفرصة لغيره فلعله يقف ، أم أنها المصــادرة والحجر على الغير إما أن يرى ما يراه المزى ، وإلا فلا عين ترى ، ولذا ردهم الحافظ ابن حجر إلى قواعدهم سالمين وقال : فرأيت أن أثبتهم ، وأنبه علــى مــا فى تراجمهم من عوز ، وذكرهم على الاحتمال أفيد من حذفهم ، وقد نبهت على من وقفت على روايته منهم فى شىء من الكتب المذكورة وزدت تراجم كثيــرة التقطتها من الكتب الستة مما ترجم المزى لنظيرهم تكملة للفائدة أيضاً[١]".
إذا لم يكتف الحافظ ابن حجر ببيان تراجم من عرف منهم فقط بل وهو الأهم زاد وزاد مما تركه عالمنا الهمام ... ... وأيضاً فلا " كل وجميع " .

الفقرة التاسعة وتتكون من عدة ملاحظات بعضها يخص المزى وبعضها يخص د/ بشار وهى كالآتى :-

(أ) يقــول د / بشار فى ثالثاً :- ثم فرق المزى الأسماء التى أضافها إلى تراجم " الكمــال " بعلامة تفرزها ، فكتب الاسم واسم الأب ، أو ما يجرى مجراه باللون الأحمر ، واقتصر فى تراجم الأصل على كتابه الاسم الأول باللون الأحمر[٢] ... هكــذا فعــل المزى حيث قد اجتهد فى التمييز **وأقــول:**أو ليس من الأمانة يا د / بشار أن تضع علامة تُميزَ رجال " الكمال " من رجال " التهذيب " كما فعل المزى وذلك بعد أن أخذ الكتاب الثوب المطبعى حتى نعرف الأصل من الزائد وهذه هى الأمانة العلمية أين العلامات يا سيد بشار ؟ ولن نعذرك بسهو أو نسيان وذلك بعد أن ذكــرت فــى المقدمة عنواناً تحت اسم " ترقيم التراجم " تقول فيه " ووضعت أرقامــاً مسلســلة للتراجم الأصلية بغية تسهيل الرجوع إليها[٣] إلخ"وبالتالى فإن الفكرة موجودة وَمُطَبَّقة فَلِمَ أغفلتها فيما يخص كتاب " الكمال " فأصبحنا لا ندرى أين أصحاب " الكمال "من أصحاب " التهذيب " لماذا غابت أو شحَّت علاماتك عند

(١) تهذيب التهذيب ٨/١ (٢) تهذيب الكمال ١/ ٤٧ (٣) تهذيب الكمال ٧٩/١

كــتاب " الكمال الأصل " فلم تجد له علامة فى حين أنك وجدت لأصحاب الأوهام أو مــن ذُكروا للتمييز بل وللإحالات علامات ؟ قلى بربك لماذا كل هذا الإجحاف والــتمويه وتضـــييع الحقوق ، أهذا من أفعال وأخلاق علماء الحديث ؟ ثم لماذا لم تذكر مكان الترجمة من كتاب " الكمال " فى الهامش أو تدل عليها تيسيراً لمن أراد الــرجوع فلقــد رجعت " للمعجم المشتمل " وغيره من المخطوطات إلا عند كتاب " الكمـــال " إذا وجــدت ســيئة أظهرتها وإذا كانت حسنة أهملتها ؟ لماذا أضعت الكتاب مرتين فى الأصل بتركك العلامة ، وفى الهامش بإظهار النقيصة والملامة .. لماذا؟

(ب) عــندما ذكر د / بشارفى المقدمة كتاب " الكمال " وصاحبه الحافظ عبد الغنى ذكر رقماً يشير إلى مكان ترجمته فى الهامش وبالنظر إلى الهامش وجدناه قد ـكر الكتب الآتية :-

(١) التقييد لابن نقطة الورقة ١٥٨

(٢) الذيل لابن الدبيثى الورقة : ١٧٩ " مجلد باريس ٥٩٢٢ "

(٢) التكملة للمنذرى ، الترجمة : ٧٧٨ وتعليقنا عليها " . هكذا قوله .

ونقول للسيد بشار :

لماذا ذكرت أن أماكن الترجمة هذه الكتب ولم تذكر غيرها أ لأن كتاب التقييد لابن نقطـــة ذكـــر التـــرجمة قصيرة ومختصرة – فهذا دأبة فى كل التراجم وليس فى المقدســـى وحـــده – ولكى تشيع للقارئ بأن " عبد الغنى " كما تسميه ليس بالقيمة التـــى تكتب فيها الصفحات الطوال .. ولكن فاتك أمور يا رجل ألا وهى ذكر ابن النقطة درجة الرجل العلمية ومكانته الحديثية حيث قال فيه " وكان ثقةً ثبتاً "[1].

أو لـــيس " عـــبد الغنى " كما تقول " مذكوراً فى تذكرة الحفاظ للحافظ الذهبى فى

(١) التقييد لابن نقطة ٣٧٠/١

" عشر ورقات"[١] فى حين أنه ترجم لصاحبه المزى فى آخر الكتاب فى صفحتين[٢]؟ ثـــم إن مكان ترجمته فى كتاب التقييد ليس فى صـــ١٥٨ كما أخبرت بل صـــ ٣٧٠ كما هو ثابت . ثم ذكرت الذيل لابن الدبيثى .. " مجلد باريس .. " فلماذا لا يكـــون ذيل التقييد للفاسى لأنه كتب بالتفصيل عن الحافظ المقدسى ؟ لماذا ذكرك لأكثر من خمسة وعشرين مرجعاً للحافظ المزى[٣] وهو صاحب الفرع " التهذيب " وذكرك للحافظ المقدسى فى " الذيل " و " التكملة " إحياءً بأن هذا مكانه ... الذيل ... تُرى هل أصحاب المراجع التى ذكرت المزى والتى ذكرتها فى كتابك لم تذكر الحافظ المقدسى ؟ أم أنك لم تكلف نفسك مشقة البحث عنه فى حين أنه ليس ببعيد جداً عنه فغالباً ما يكون فى نفس المجلد الذى فيه حافظك ، أم هو الإيحاء بالإهمال ، وأنه بمثله لا يُبال ؟

(جـ) يقول د / بشار: لم نجد بعد ظهور " التهذيب " – يقصد تهذيب الكمال – من عُنـــى بكـــتاب " الكمـــال " للحـــافظ عبد الغنى مما يشير إلى أفول نجمة ، وانعدا أهميته"[٤] والإجابة عن ذلك تتكون فى الآتى :-

إن كان حقاً ما تقول فإنهم قد وجدوا بغيتهم وهو كتاب " الكمال " مضافاً إليه" التهذيب " ، وإليك المثل : إن الإنسان عندما يجد كتابين لإمام واحد أحدهما منقح ومزيد ومضبوط ، وعليه زيادات والأخرى طبعة أولى لم تكن بها تلك الزيادات أو الاستدراكات أيهم يشترى ؟ بالطبع يشترى الطبعة المنقحة والمزيدة فهل معنى ذلك أنه أهمل الكتاب الأصل لأخذه الثانى أم أنه بأخذه الثانى المزيد المنقح أكد حرصه على الكتاب الأول وضمان السلامة فيه هكذا " تهذيب الكمال " إن اسمه هكذا " تهذيب الكمال " وليس " تهذيب شئ آخر غير الكمال " الذى تغير هو اسم صاحب الكتاب – وقُل فى إجحافكم فيه بإسهاب

---

(١) أنظر الترجمة ١٣٧٢/٤ (٢) أنظر الترجمة ١٤٩٨/٤
(٣) تهذيب الكمال ٩،١٠/١ (٤) تهذيب الكمال ٥١/١

– إذاً قولك هذا فى غير محله وهذه هى الأولى .

أما الثانية وهى الحقيقة : فإن الناس قد حارت وأصابها من التيه ما أصابها مما فعل الحافظ المزى فى " تهذيب الكمال " والذهبى فى " تذهيب التهذيب " فلم تلتفت إليهما ووجدت بغيتها فى كتاب الكاشف – وهو كتاب لا يسمن ولا يغنى من جوع فى هذا الفن – يقول الحافظ ابن حجر : فاقتصر الناس على الكشف من " الكاشف " الذى اختصره منه الحافظ أبو عبد الله الذهبى ، ولما نظرت فى هذه الكتب وجدت تراجم " الكاشف " إنما هى كالعنوان تتشوق النفوس إلى الإطلاع على ما وراءه ، ثم رأيت للذهبى[١] ... إلخ " ثم كان أن ألف الحافظ ابن حجر كتابيه " التهذيب والتقريب " مصدقاً لما بين يديه من الكتاب ومهيمناً عليه ، فم أبقى " لتهذيب الكمال : من ذكر إلا الذى ذكره فى مقدمة " تهذيبه " وغاب الكتاب ودفن مع من أراد أكله حتى جاء السيد " بشار " ليعيد إليه البعث مرة أخرى ولكن على حساب من ؟ على حساب الجميع من لدن صاحب " الكمال " المقدسى حتى الحافظ ابن حجر يريد هدم الجميع وإزالته من الوجود ليعود التهذيب ويّجود فمن صدّه أو ردّه " فمفقود مفقود مفقود " ، اللهم ما كان من أمر الذهبى لأنه قد سبق قوله فى رسالته الدكتوراه[٢] ولولا ذلك لأصابه من اللوم والتهكم ما أصابهم ٠٠!

(د) مراجع تهذيب الكمال محدودة جداً وهذا باعتراف الحافظ المزى نفسه ، حيث قد رد مصادر الكتاب ، أعنى " تهذيب الكمال " إلى أربعة كُتب وذلك غير كُتب الأصل التى رجع إليها صاحب " الكمال " نفسه فقد ردها إلى " كتاب الجرح والتعديل لابن أبى حاتم وكتاب " الكامل " لابن عدى وكتاب " تاريخ بغداد " للخطيب وكتاب " تاريخ دمشق " لابن عساكر[٣]...ثم ذكر لمن أراد الزيادة أن

---

(١) تهذيب التهذيب ٣/١ (٢) نال د / بشارعواد الدكتوراه سنة ١٩٧٦ بعنوان " الذهبى ونهجه فى كتابه تاريخ دول الإسلام يقول د / بشاركتبتها فى أربعة أشهر نالت إعجاب الجميع " تهذيب الكمال ٤٤٣/٣٥

(٣) تهذيب الكمال ١٥٢/١

يرجع .. فى حين أنك تجده يذكر أقوالاً لأئمة الجرح والتعديل ولهؤلاء الأئمة كُتب فلمَ لم يذكرها فى أسماء من سبق من كتبه التى اعتمدها أم أنه نقل أقوالهم من تلك الكتب المذكورة ، ولم يرجع إلى الأصول التى ألفوها فعلى سبيل المثال .

يذكر قول الإمام الدار قطنى ولم يُشر إلى كتابه لا فى المقدمة ولا فى الترجمة ، وقوله قال البخارى ولم يشر هل فى التاريخ الكبير أم فى الأوسط أم فى الصغير ، وقـوله قال النسائى . . . وقوله قال عباس الدورى عن يحيى بن معين مع أنه لم يشـر إلـى الكـتاب وإن كنت أرجح اكتفاؤه بالجرح والتعديل لابن أبى حاتم فيما يخـص ابن معين وكذلك الشأن فى عثمان بن سعيد الدار مى وسؤلاته لابن معين كما أن الناظر فى التهذيب يجده لا يكاد يُخطى هؤلاء الأربعة الذين ذكرهم وذكر أنهم أصل كتابه .... .

وبـعـد : فهـذه بعض الحقيقة بألفاظ محددة دقيقة ، ولولا خشية الإطالة لكانت هناك حقائق أكثر وأوضح ولكن فى هذا القدر ، ما يكفى لرفع بعض الوزر وبيان حقيقة الأمر .

خلاصة البحث ونتائجه

١ – مكانة الكتب الستة ومنزلتها فى الدين ، وأهميتها لدى المسلمين ، وبيان تفرد مناهجها .

٢ – انشغال المسلمين بدراسة الكتب الستة منذ ظهرت شرحاً ودراسة سواء للمتن أو للسند.

٣ – لـم يكتب فى رجالها مجتمعة مرة واحدة بل أخذت مراحل متعددة ، وأشكال مختلفة فى الكتابة .

٤ – فـى الموازنة بين كتاب " الكمال" ، و" تهذيب الكمال" بيان لقصر فهم الحافظ المزى وخروجه بكتابه عن الغرض اللائق به .

أولا : الجـــــرح والتعـــــديل

علم الجرح والتعديل أو علم ميزان الرجال :

هو علم يبحث فيه عن حرج الرواة وتعديلهم بألفاظ مخصوصة ، وعن مراتب تلك الألفاظ . وهذا العلم من فروع علم رجال الأحاديث ، ولم يذكره أحد من أصحاب الموضوعات مع أنه فرع عظيم[١] .

الجرح فى اللغة [٢] :

الجــرح بفتح الجيم وضمها ، مصدر جرح بفتح الراء يقال : جرح الحاكم الشاهد إذا عثر منه على ما تسقط به عدالة من كذب وغيره .

وقيل : جرح الرجل عض شهادته ، وقد استجرح الشاهد . ومنه الاستجراح وهو : النقصـــان والعيب والفساد ، يقال استجرحت هذه الأحاديث ، وروى عن بعض التابعـــين أنـــه قال : كثرت هذه الأحاديث واستجرحت ، أى فسدت وقل صحاحها وهو استفعل من جرح الشاهد قد طعن فيه ورد قوله أراد أن الأحاديث كثرت حتى أحوجت أهل العلم بها إلى جرح بعض رواتها ، ورد روايته .

كمـــا أن الجرح يفتح الجيم يستعمل بمعنى الكسب يقال : جرح الشئ واجترحه : كسبه ، وفى التنزيل (وهو الذى يتوافاكم بالليل ويعلم ما جرحت بالنهار " [٣] .

كمـــا أنه يستعمل بضم الجيم وفتحها فى جرح البدن بالسيف ونحوه يقال : جرحه يجرحه جرحا : أثر فيه بالسلاح ، والاسم الجرح .

---

(١) كشف الظنون ١/٥٧٨ ط وكالة المعارف الجليلة فى مطبعتها (البهية) " استنابول " سنة ١٩٤١م .
ــ الكامل لابن عدى ــ مقدمة ١/ و للشيخ محى الدين الميسى ط دار الفكر .
ــ كشف اللثام د/ عبد الموجود عبد اللطيف ط مكتبة الأزهر .

(٢) لسان العرب ١/٥٨٦ ، ٥٨٧ .

(٣) سورة الأنعام آية رقم "٦٠"

ومما سبق يتضح لنا أن الجرح بفتح الجيم أكثر ما يستعمل فى المعانى والأعراض باللسان ، والضم أكثر ما يستعمل فى الأبدان بالسيف ونحوه .

الجرح فى الاصطلاح هو :

رد الحافظ المتقن رواية الراوى لعلة قادحة فيه ، أو فى روايته من فسق أو تدليس أو كذب أو شذوذ ونحوها [٣]

أو بعبارة أخرى : ذكر الراوى بصفات تقتضى عدم قبول روايته[٤] .

إذا فهو عبارة عن بيان عيوب رواة الحديث التى لأجلها تسقط روايتهم من اختلال فى العدالة أو فى الضبط .

التعديل فى اللغة[٥] :

مـــن العدل وهو الحكم بالحق ، يقال يقضى بالحق ويعدل : هو حكم عادل أى ذو معدلة فى حكمه .

والعدل من الناس هو المرضى قوله وحكمه .

وقال الباهلى : رجل عدل وعادل جائز الشهادة ، ورجل عدل أى رضا ومقنع فى الشهادة .

والعدالـــة والعدولة والمعدلة والمعدلة كله : العدل وتعديل الشهود : أن تقول إنهم عدول .

---

(٣) المختصر فى علم رجال الأثر ص٤٥ ، د/ عبد الوهاب عبد اللطيف ، ط دار الكتب الحديثة بالقاهرة ط الثانية .
(.) كشف اللثام ٣١٤/٢ .

(٤) دراسات فى علوم الحديث ، د / شوقى خضر ٢٤٣/١

(٥) لسان العرب ٤ / ٢٨٣٨ ، ٢٨٣٩ .

وعـدل الحكـم أقامه ، وعدل الرجل زكاه ، وعدل الميزان سواه ، وعدلت فلانا بفلان : إذا سويت بينهما وعلى هذا فالتعديل هو : التزكية والتقويم والتسوية .

التعديل فى الاصطلاح :

هـو تعـديل الرجال فى علم الإسناد ، ووصفهم بما يجعل حالهم واضحا مستقيما وفق منهج العدالة الذى وضعه نقاد الحديث لمن تقبل روايته [٦] .

أو بعبارة أخرى :

وصف الراوى بما يقتضى قبول روايته [٧] . إذا فهو عبارة عن تحقق القبول ، بأن يكـون الـراوى مسلما بالغا عاقلا خاليا من أسباب الفسق وخوارم المروءة وأن لا يكون سئ الحفظ ولا فاحش الغلط ولا مخالفا للثقات ولا كثير الأوهام ولا مغفلا .

([٦]) دراسات فى علوم الحديث ، ١/ ٢٤٥ .

([٧]) المختصر فى علم رجال الأثر ، ص ٤٥ .

نشأة هذا العلم وتطوره

أولاً : عصر النبوة :

إن علـــم الجرح والتعديل من أشرف العلوم وأعظمها قدرا إذ به تعرف الأحاديث الصحيحة من الضعيفة ، وبه تنقى السنن من الخرافات فما من عالم إلا وله احتياج إلـــيه ، وما من محدث إلا ويلجأ إليه ويستزيد منه ، فهو صمام الأمان وبه يرتفع عـــن الحـــديث الإشكال وذلك بتمييز الرواة ومعرفة مراتبهم من القوة والضعف ، ومن المعلوم أن النبى ﷺ جرح وعدل .

فعن عائشة رضى الله عنهما : أن رجلا استأذن على النبى ﷺ فلما رآه قال : بئس أخـــو العشيرة ، وبئس ابن العشيرة ، فلما جلس تطلق النبى ﷺ فى وجهه وانبسط إليه ، فلما انطلق الرجل قالت له عائشة : يا رسول الله حين رأيت الرجل قلت له كـــذا وكـــذا ، ثم تطلقت فى وجهه وانبسط إله فقال رسول الله ﷺ : يا عائشة متى عهدتنـــى فاحشـــا ، إن شر الناس عند الله منزلة يوم القيامة من تركه الناس اتقاء شره [٨] .

وعـــن فاطمـــة بنت قيس أن أبا عمرو بن حفص طلقها البتة وهو غائب بالشام ، فأرسل إليها وكيله بشعير فسخطته فقال : والله مالك علينا من شئ " فجاءت رسول الله ﷺ فذكـــرت ذلـــك له فقال : ليس لك عليه نفقة " . وأمرها أن تعتد فى بيت أم شـــريك . ثـــم قال " تلك امرأة يغشاها أصحابى . اعتدى عند ابن أم مكتوم . فإنه

---

(٨) أخرجه البخارى كتاب الأدب باب لم يكن النبى ﷺ فاحشا ولا متفحشا " واللفظ له " ٤٥٢/١٠ ، وباب ما يجوز من اغتياب أهل الفســـاد والـــريب . ٤٧١/١ وبـــاب المدارة مع الناس . ٥٢٨/١ عن عائشة . وأخرجه أبو داود كتاب الأدب ، باب فى حسن العشرة ٢٥١/٤ عن عائشة . وأخرجه الإمام مالك فى الموطأ ، كتاب حسن الخل ، باب ما جاء فى حسن الخلق ص٥٦٣ عن عائشة . ط دار الشعب ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى ، وأخرجه ابن حبان فى المجروحين ١٧/١ . ط دار الوعى ــ حلب .
ــ فسخطته " أى ما رضيت به لكونه شعيرا ، أو لكونه قليلا ...

رجل أعمى تضعين ثيابك (*) عنده فإذا حللت فآذنيني " . قالت : فلما حللت ذكرت له أن معاوية بن أبى سفيان وأبا جهم بن هشام خطباني فقال : رسول الله ﷺ " أما أبـــو جهم فلا يضع عصاه عن عاقته ، وأما معاوية فصعلوك لا مال له .، أنكحى أسامة بن زيد " قال : فكرهته . ثم قال " أنحكى أسامة بن زيد " فنحكته فجعل الله فيه خيراً وأغتبط به " (٩)

وأخـــرج الـــبخارى بســـندة عن أنس بن مالك عن النبى ﷺ قال : لكل أمة أمين ، وأمين هذه الأمة أبو عبيدة بن الجراح (١٠) .

يتضـــح ممـــا ســـبق أن رسول الله ﷺ جرح وعدل ومافعل ذلك إلا من باب البيان والنصيحة والتوجيه لا يقصد الإهانة والتحقير أو الغيبة وهتك عرض المسلم .

ثـــم لما كان رسول الله ﷺ يعيش بين أصحابه دون أن يكون بينه وبينهم حجاب ، فكـــان يخـــالطهم فى المسجد والسوق والبيت والسفر والحضر ، والمسلم واا حرب ومدخله ومخرجه ورضاه وغضبه ، وكانت أفعاله وأقواله محل عناية منهم وتقدير ، حـــيث كـــان ﷺ محور حياتهم الدينية والدنيوية منذ أن هداهم الله به وأنقذهم من الضـــلالة والظـــلام إلى الهداية والنور ، فقد حرصوا على تتبع أقواله وأفعاله بل

(*) تضعين ثيابك عند : بينتها الرواية الأخرى فى مسلم أيضا " فإنك إذا وضعت خمارك لم يرك " .

(٩) أخرجه الإمام مالك فى الموطأ كتاب الطلاق ، باب ما جاء فى نفقة المطلقة ص٣٥٨ واللفظ له . وأخرجه مسلم كتاب الطلاق ب، بـــاب المطلقـــة ثلاثـــا لا نفقة لها ١١١٤/٢ . وأخرجه أبو داود كتاب الطلاق ، باب فى نفقة المبتوتة ٢م٢٨٥ ، وأخرجه النسائى كتاب النكاح ، باب إذا استشارت المرأة رجلا فيمن يخطبها هل يخبرها بما يعلم ٧٥/٦ ، وكتاب الطلاق ، باب إرسال الـــرجل إلـــى زوجـــته بالطلاق ١٥٠/٦ ، وباب للرخصة فى خروج المبتوتة من بيتها فى عدتها لسكناها ٢٠٧/٦ . وأخرجه الدارمى ، كتاب النكاح ، باب النهر عن خطبة الرجل على خطبة أخيه ١٣٥/٢ . كلهم عن فاطمة بنت قيس .

(١٠) أخـــرجه الـــبخارى ، كـــتاب المغازى ، باب قصة أهل نجران ٩٤/٨ . وكتاب فضائل الصحابة ، باب مناقب أبى عبيدة بن الجراح رضى الله عنه ٩٢/٧ . وكتاب أخبار الأحاد ، باب ما جاء فى أجازة خبر الواحد الصدوق فى الأذان والصلاة والصوم والفرائض والأحكام ٢٣٢/١٣ . وأخرجه مسلم ، كتاب فضائل الصحابة ، باب فضائل ابى عبيدة بن الجراح رضى الله عنه ٤/ ١٨٨١ . وأخرجه أحمد ١٢٥/٣ ، ١٣٣ ، ١٤٦ ، جميعهم عن أنس واللفظ للبخارى .

كانـــوا يتـــناوبون الجلوس إليه والسماع منه ، إذا اضطرت الظروف بعضهم عدم ضـــواب الجلوس والسماع مثلما كان يفعل عمر بن الخطاب مع جاره الأنصارى (١١) ، وذلـــك أيضـــا بعد أن حثهم ﷺ على الأخذ منه والتبليغ عنه ، وحسن الأداء والتحـــرى فـــيه وحذر من الكذب عليه واستفاضت بذلك أحاديثه الشريفة وخطبته العظـــيمة . فمـــن ذلك ما أخرجه البخارى فى الصحيح عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما أن النبى ﷺ قال : " بلغوا عنى ولو آية ، وحدثوا عن بنى إســـرائل ولا حرج ، ومن كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار " (١٢) . وقوله ﷺ نضر الله أمرأ سمع مقالتى فوعاها فأداها كما وعاها ، فرب مبلغ أوى من سامع (١٣) وقوله ﷺ " ليبلغ الشاهد الغائب ، فرب مبلغ أوعى من سامع (١٤) .

---

(١١) أخرجه البخارى كتاب العلم ، باب التناوب فى العلم ١٨٥/١ عن عمر .

(١٢) أخـــرجه البخارى ـــ كاملا ـــ كتاب حديث الأنبياء ، ما ذكر عن بنى إسرائيل ٤٩٦/٦ عن عبد الله بن عمر ـــ وجزء حديث ـــ كتاب العلم ، باب إثم من كذب على النبى ﷺ ١٩٩/١ ، ١ /٢٠٠ ، ٢٠١/١ ، ٢٠٢/١ . عن على بن أبى طالب ، والزبير بن العوام ، وأني بن مالك وسلمة بن الأكوع وأبى هريرة وأيضا ـــ جزء حديث ـــ أخرجه مسلم ، كتاب الزهد والرقائق ، باب التثبـــيت فى الحديث ، وحكم كتابه العلم ، ٢٢٩٨/٤ عن أبى سعيد الخدرى ، وأخرجه ابو داود ، كتاب العلم ، باب فى التشديد فـــى الكـــذب علـــى رسول الله ﷺ ٣١٩/٣ عن الزبير بن العوام ، وباب الحديث عن بنى اسرائيل ٣٢٢/٣ عن أبى هريرة . وأخـــرجه التـــرمذى ، كتاب العلم ، باب فى تعظيم الكذب على رسول الله ﷺ ٣٣٨/٢عن ابن مسعود (صحيح سنن الترمذى باختصار الأسانيد للألبانى ط مكتبة التربية العربى لدول الخليج) • وأخرجه ابن ماجة مقدمة ، باب التغليظ فى تعمد الكذب ١/ ٤-٦ عن كثير من أصحاب النبى ﷺ • وأخرجه الدارمى مقدمة ، باب اتقاء الحديث عن النبى صلى الله عليه وسلم ، ٧٦/١ ، ٧٧ – عن كثير من أصحاب رسول الله ﷺ .

(١٣) أخـــرجه أبـــو داود ، كتاب العلم ، باب فضل نشر العلم ٣٢٢/٣ عن زي بن ثابت وأخرجه الترمذى ، كتاب العلم ، باب فى الحـــث على تبليغ السماع ٣٣٧/٢ ، ٣٣٨ . عن كثير من أصحاب رسول الله (صحيح سنن الترمذى) . وأخرجه ابن ماجه ، مقدمة ، باب من بلغ علما ١ /٨٤ ، ٨٦ عن كثير من أصحاب رسول الله ﷺ ، وأخرجه الدارمى مقدمة باب الاقتداء بالعلماء • ٧٥/١ عن جبير بن مطعم وزيد بن ثابت .

(١٤) أخرجه الباخرى ـــ جزء حديث ـــ كتاب العلم ـــ باب قوله النبى ﷺ " رب مبلغ أوعى من سامع ١٥٧/١ ـــ حديث رقم ٦٧ وأطـــرافه فى حديث ١٠٥ ، ١٧٤١ ، ٣٩٧ ، ٤٤٠٦ ، ٤٦٦٢ ، ٥٥٥٠ ، ٧٠٧٨ ، ٧٤٤٧ . وأخرجه مسلم ، كتاب الحج ، باب تحريم مكة وصيدها وخلاها وشجرها ولقطتها إلا لمنشد ، على الدوام ٩٨٧/٢ . وكتاب القسامة ، باب تغليظ تحريم الدماء

وخشـــية من أن يتجرأ شخص على رسول الله ﷺ فيقول عليه ما لم يقل نبههم النبى ﷺ أن الكذب عليه يختلف عن الكذب على غيره ، لما يترتب من ذلك الكذب علـــيه مـــن مفسدة تعم بها البلوى ، ولما يلحق بالإسلام من انتقاض وتناقض هو مـــنهما بـــراء ، بخلاف الكذب على غيره ، فقال ﷺ : " إن كذبا على ليس ككذب على أحد . فمن كذب على متعمدا فليتبوأ مقدعه من النار [١٥] .

كما نبه أن الصدق صفة المؤمن وأن الكذب صفة المنافق فقال ﷺ : " أربع مـــن كـــن فـــيه كـــان مـــنافقا خالصـــا ، ومـــن كانـــت فـــيه خلة منهن كانت فيه خلة من النفاق حتى يدعها : إذا حدث كذب ، وإذا عاهد غدر ، وإذا وعد أخلف ، وإذا خاصم فجر " [١٦] .

ولذا كان الصحابى إذا سمع شيئا من أمر الدين ينسب إلى النبى ﷺ وظن أنه كذب أو خطـــأ ســـارع بالإنكار على قائله ، ورفع الأمر إلى رسول الله ﷺ ليقضى فيه بقضـــائه ، ويقول فيه كلمته ، فمن ذلك ما أخرجه البخارى فى صحيحه [١٧] عن

والأعـــراض والأمـــوال ٣/١٣٠٥ ، ١٣٠٧ . وأخرجه الترمذى كتاب الحدم ، باب ماجاء فى حرمة مكة ٢٤٤/١ . وأخرجه النسائى كتاب الحج باب تحريم القتال فيه ٢٠٥/٥ .وأخرجه ابن ماجه ، مقدمة باب من بلغ علما ٨٥/١ ، وكتاب المناسك باب الخطبة يوم النحر ١٠١٥/٢ . وأخرجه الدارمى كتاب المناسك ، باب فى الخطبة يوم النحر ٦٧/٢ .

(١٥) سبق تخريجه .

(١٦) أخـــرجه البخارى كتاب الإيمان ، باب علامة المنافق ٨٩/١ ، وكتاب المظالم ، باب إذا خاصم فجر ١٠٧/٥ ، كتاب الجزية والمـــوادعة ، بـــاب إثم من عاهد ثم غدر ٢٧٩/٦ وأخرجه مسلم ، كتاب الإيمان ، باب بيان خصال المنافق ٧٨/١ " واللفظ " وأخـــرجه أبو داود ، كتاب السنة ، باب الدليل على زيادة الإيمان ونقصانه ٤م٢١٩ . وأخرجه الترمذى ، كتاب الإيمان ، باب فـــى علامة المنافق ١٣/٥ ، ١٤ ، وقال : هذا حديث حسن صحيح ط البابى الحلبى . وأخرجه النسائى ، كتاب الإيمان ، باب علامة المنافق ١١٦/٨ جميعهم عن عبد الله بن عمرو .

(١٧) أخـــرجه الـــبخارى ، كـــتاب الخصومات ، باب كلام الخصوم بعضهم فى بعض ٧٣/٥ ، وكتاب فضائل القرآن ، باب أنزل القرآن علىسبعة أحرف ٢٣/٩ . وباب من لم ير بأسا أن يقول سروة البقرة وسورة كذا وكذا ٨٧/٩ ، وكتاب إستتابة المرتدين والمعانـــدين وقتالهم ، باب ما جاء فى المتأولين ٣٠٣/١٢ . وكتاب التوحيد ، باب قول الله تعالى " فاقرأوا ما تيسر منه " ١٣/ ٥٢٠ . وأخـــرجه مســـلم ، كـــتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب بيان أن القرآن علىسبعة أحرف . وبيان معناه ٥٦٠/١ .

عمـــر بـــن الخطـــاب رضى الله عنه أنه قال : سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان فى حياة الرسول ﷺ فاستمعت لقراءته ، فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة لم يقرئنيها رسول الله ﷺ فكدت أساوره فى الصلاة فتصبرت حتى سلم فلببته بردائه ، فقلـــت : من أقرئك هذه السورة التى سمعتك تقرأ ؟ قال : أقرأنيها رسول الله ﷺ ، فقلـــت كذبت ، فإن رسول الله ﷺ قد أقرأنيها على غير ما قرأت فانطلقت به أقوده إلـــى رســـول الله ﷺ فقلت : إنى سمعت هذا يقرأ بسورة الفرقان على حروف لم تقـــرئنيها ، فقال رسول الله ﷺ : كذلك أنزلت ثم قال : اقرأ يا عمر قال : فقرأت القـــراءة التى أقرأنى فقال رسول الله ﷺ : كذلك أنزلت ، إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف ، فاقرأوا ما تيسر منه .

إلى غير ذلك من الأمثلة والحوادث التى كان النبى ﷺ يقضى فيها على النزاع أو يصحح فيها الرواية عنه وبذلك وضع النبى ﷺ الأساس لوجوب التثبت فيما يرويه الراوى ويحكيه عنه .

التثبت فى عصر الخلفاء الراشدين وظهور أصول الجـــــرح والتعديـــــــل

علمـــنا فـــيما ســـبق أن حياته ﷺ كانت قاضية على الخلاف إذا نشب والشك إذا عـــرض ، فلما لحق بالرفيق الأعلى ، وانقطع الوحى واشرأب النفاق وارتد كثير

وأخرجه أبو داود ، كتاب الصلاة ، باب " أنزل القرآن علىسبعة أحرف " ٧٥/٢ . وأخرجه الترمذى ، أبواب القراءات ، باب ماجاء أن القرآن أنزل علىسبعة أحرف ١٥/٣ ، وقال هذا حديث حسن صحيح ، وأخرجه النسائى كتاب الإفتتاح ، باب جامع ما جاء فى القرآن ١٥٠/٢ . وأخرجه مالك فىالموطأ ، كتاب القرآن ، باب ما جاء فى القرآن ص ١٤٢ . جميعهم عن عمرو بن الخطاب .

مــن العــرب ومنع الزكاة بعضهم ، فلا نعجب إذا من منافق يملى عليه نفاقه أن يكذب على رسول الله ﷺ .

لــذلك رأينا الخلفاء الراشدين يقفون وقفة الحيطة والحذر ، فسدوا الباب فى وجوه الكذابين بما وضعوه من قوانين الرواية ، وإرهاب الكذابين وتخويف المكثرين من الرواية وكان لهم فى ذلك منهجان [١٨] :

الأول : منهج التقليل من رواية الحديث :

كــان الصــحابة ــ رضوان الله عليهم ــ يخشون الإكثار من رواية الحديث عن رسول الله ﷺ لئلا يتخذ المغرضون من شيوع الحديث عن رسول الله ذريعة للتزيد فــيه ، ولئلا تزل بالمكثرين أقدامهم فيسقطوا فى هوة الخطأ والنسيان فيكذبوا على رســول الله ﷺ من حيث لا يشعرون ، كما كرهوا أن يشتغل الناس برواية الحديث وانصرفوا عن تلاوة القرآن ولما يتيسر حفظه بعد لكثير من المسلمين .

فهــذا عــبد الله بن الزبير يسأل أباه الزبير ويقول له : إنى لا أسمعك تحدث عن رســول الله ﷺ كمــا يحدث فلان وفلان فيقول له الزبير " أما إنى لم أفارقه ولكن سمعته يقول : " من كذب على فليتبوأ مقعده من النار " [١٩] .

بــل إن عمــر بن الخطاب رضى الله عنه ، كان يأمر الناس بتقليل الرواية وكان مهيبا عند جميع الصحابة ، يروى الشعبى عن قرظة بن كعب أنه قال : " خرجنا نــريد العراق فمشى معنا عمر إلى صرار ثم قال أتدرون لم مشيت معكم ؟ قالوا نعــم نحــن أصحاب رسول الله ﷺ مشيت معنا فقال : " إنكم تأتون أهل قرية لهم

---

(١٨) دراسات فى علوم الحديث ١٠٨/١ . الوضع فى الحديث ١٧٧/١ للدكتور عمر بن حسن .
- السنة ومكانتها فى التشريع الاسلامى ٦٢ .

(١٩) سبق تخريجه .　　(٢) تذكرة الحفاظ ٧/١ .　　(٢) تذكرة الحفاظ ٣/١ .

دوى بالقــرآن كــدوى الــنحل فلا تصدوهم بالأحاديث فتشغلوهم ، جودوا القرآن وأقلوا الرواية عن رسول الله ﷺ امضوا وأنا شريككم ، فلما قدم قرظة قالوا حدثنا قال : " نهانا عمر بن الخطاب "(٢٠) .

وهــذا أبو بكر الصديق ــ رضى الله عنه ــ على كثرة سماعة من رسول الله ﷺ ــــ يقلــل من رواية الحديث عنه ــ ويقول للصحابة " فلا تحدثوا عن رسول الله شيئا ، فمن سألكم فقولوا بيننا وبينكم كتاب الله فاستحلوا حلاله وحرموا حرامه(٢١)

وأبو هريرة يمسك عن التحدث فى زمن عمر بن الخطاب مع أنه من المكثرين فى روايــة الحديث فيما بعد ، ولكنه اتباعا لسنة لشيخين فى التقليل من الرواية يكف عــنها ثم لما طالت به الأيام واحتيج إلى ما عنده من العلم حدث به وأظهره للناس وكمــا سئل " أكنت تحدث فى زمن عمر هكذا ؟ قال : " لو كنت أحدث فى زمان عمر مثل ما أحدثكم لضربنى بمخفقته "(٢٢) .

الثانى : منهج التثبت فى رواية الحديث :

وكمــا سلك الصحابة رضوان الله عليهم ــ مسلك التقليل فى رواية الحديث وعدم الإكــثار من روايته ، كذلك سلكوا مسلك التثبت فى الراوى والمروى مستفيئن فى ذلــك بكتاب الله عز وجل مسترشدين بما تواتر أو اشتهر من سنة رسول الله ﷺ ، فأخذوا الحديث بحيطة بالغة وحذر شديد فلما اطمأنت قلوبهم عليه بأن كان متواترا أو مشـــهورا أو آحادا لم يكن فى رواته من يشك فى حفظه وضبطه قبلوه وعملوا

---

(٤) تذكرة الحفاظ ٧/١ .

بـــه ولـــم يطلبوا عليه دليلا وما وقع فيه شك طلبوا عليه الدليل ، وما لم تقم البينة على صدقه مما وقع فيه الشك أو كان مخالفا لكتاب الله عز وجل ردوه على قائله قـــال الحـــافظ الذهبى فى ترجمة أبى بكر الصديق رضى الله عنه " كان أول من احـــتاط فـــى قبول الأخبار " ثم روى الذهبى من طريق ابن شهاب عن قبيصة أن الجدة جاءت إلى أبى بكر تلتمس أن تورث قال : ما أجد لك فى كتاب الله شيئا وما علمت أن رسول الله ﷺ ذكر لك شيئا ، ثم سأل الناس فقام المغيرة بن شعبة فقال : " سمعت رسول الله ﷺ يعطيها السدس فقال له هل معك أحد فشهد محمد بن مسلمة بمثل ذلك فأنفذه لها أبو بكر رضى الله عنه " (٢٣) .

وعلـــى هذا المنهج سار الفاروق عمر رضى الله عنه فقد ترسم خطا الصديق أبى بكـــر ، يقول الإمام الذهبى فى ترجمة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه هو الذى سن للمحدثين التثبت فى النقل وربما كان يتوقف فى خبر الواحد إذا ارتاب فيه ثم روى من طريق الجريرى عن أبى نضرة عن أبى سعيد الخدرى : أن أبـــا موسى سلم على عمر من وراء الباب ثلاثا فلم يؤذن له فرجع ، فأرسل عمر فى أثره فقال : لم رجعت ؟ قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : إذا سلم أحدكم ثلاثـــا فلم يجب فليرجع " قال : لتأتينى على ذلك ببينة أو لأفعلن بك ، فجاءنا أبو موســـى ممتقعا لونه ونحن جلوس فقلنا : ما شأنك ؟ فأخبرنا وقال : فهل سمع أحد منكم ؟ فقلنا : نعم ، كلنا سمعه ، فأرسلوا معه رجلا منهم فأخبره " (٢٤) . والرجل الذى أرسلوه هو أبو سعيد الخدرى راوى الحديث .

---

(٢٣) تذكرة الحفاظ ٢/١ .

(٢٤) تذكرة الحفاظ ٦/١ . والبخارى كتاب الاستئذان ، باب التسليم والاستئذان ثلاث ٢٧/١١ .

وروى الذهبـــى أيضـــا من طريق هشام بن عروة بن الزبير عن أبيه المغيرة بن شـــعبة أن عمر استشارهم فى إملاص [٢٥] المرأة فقال المغيرة : قضى فيه رسول الله ﷺ بغرة [٢٦] فقال له عمر : إن كنت صادقا فأت واحدا يعلم ذلك . قال : فشهد محمد بن مسلمة أن رسول الله ﷺ قضى به " [٢٧]

وهـــذا الإمام على كرم الله وجهه ، يتثبت فى الرواية باستحلاق الراوى ، ويزجر عن المنكر ويحث على التحديث بالمشهور ، فقد ذكر الحافظ الذهبى عن أسماء بن الحـــاكم الفزارى أنه سمع عليا رضى الله عنه يقول : كنت إذا سمعت من رسول الله ﷺ حديثا نفعنى الله بما شاء أن ينفعنى به وكان إذا حدثنى غيره استحلفته ، فإذا حلف صدقته وحدثنى أبو بكر ـــ وصدق أبو بكر قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : ما من عبد مسلم يذنب ذنبا ثم يتوضأ ويصلى ركعتين ثم يستغفر الله إلا غفر له " [٢٨] .

وكـــان يقول ـــ رضى الله عنه ـــ " حدثوا الناس بما يعرفون ، ودعوا ما ينكرون أتحبون أن يكذب الله ورسوله " [٢٩] .

يقـــول الحـــافظ الذهبـــى : " فقد زجر الإمام على عن رواية المنكر ، وحث على التحدث بالمشهور وهذا أصل كبير فى الكف عن بث الأشياء الواهية والمنكرة من

([٢٥]) إملاص المرأة : أملصت المرأة والناقة ، وهى مملص : رمت ولدها لغير تام . أراد بالمرأة الحامل تضرب فتملص جنينها أى تزلقه قبل وقت الولادة . لسان العرب : ٤٢٦٢/٦ .

([٢٦]) الغرة : هى دية الجنين . عبدا وأمة .

([٢٧]) تذكرة الحفاظ ٧،٨/١ .

([٢٨]) تذكرة الحفاظ ١٠/١ .　　([٢]) تذكرة الحفاظ ١٠/١ .　　([٢]) تذكرة الحفاظ ١٠/١ .

الأحاديــث فــى الفضـــائل والعقائد والرقاق ولا سبيل إلى معرفة هذا من هذا إلا بالإيمان فى معرفة الرجال (٣٠) .

وهــذه أم المؤمنــين عائشة ــ رضى الله عنها ــ كانت لها نظرة خاصة فى متن الحــديث كانت تنقده بعرضه على القرآن الكريم ، ونظرة فى الراوى حيث كانت تختبــر حفظه لتقف على مبلغ ضبطه للحديث . فعن عروة بن الزبير قال : قالت لى عائشة : يا بان أختى بلغنى أن عبد الله بن عمرو مار بنا إلى الحج فالقه فاسأله . فإنه قد حمل عن النبى ﷺ علما كثيرا قال : فلقيته فسألته عن أشياء يذكرها عن رسول الله ﷺ قال عروة : فكان فيما ذكر أن النبى ﷺ قال : إن الله لا ينزع العلم من الناس انتزاعا " .

ولكــن بقــبض العلماء فيرفع العلم معهم ، ويبقى فى الناس روؤسا جهالا يفتونهم بغيــر علم فيضلون ويضلون . قال عروة : فلما حدثت عائشة بذلك أعظمت ذلك وأنكرته ، قالت : أحدثك أنه سمع النبى ﷺ يقول هذا ؟ .

قال عروة : حتى إذا كان قابل قالت له إن ابن عمرو قد قدم فالقه ثم فاتحــه حتى تسأله عن الحديث الذى ذكره لك فى العلم . قال : فلقيته فسألته فذكر لى نحو ما حدثنى به فى مرته الأولى . قال عروة : فلما أخبرتها بذلك قالت : ما أحسبه إلا قد صدق ، أراه لم يزد فيه شيئا ولم ينقص (٣١).

---

(٣١) أخرجه البخارى ، كتاب العلم ، باب كيف يقبض العلم ١٩٤/١ ، وكتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ، باب ما يذكر من ذم الرأى وتكلف القياس ٢٨٢/١٣ . وأخرجه مسلم ، كتاب العلم ، باب رفع العلم وقبضه ٢٠٥٨/٤ ، ٢٠٥٩ واللفظ له . وأخرجه الترمذى فى أبواب العلم ، باب ذهاب العلم ٣١/٥ وقال هذا حديث حسن صحيح وأخرجه ابن ماجة مقدمة ، باب احتناب الرأى والقياس ٢٠/١ . وأخرجه الدارمى مقدمة باب فى ذهاب العلم ٧٧/١ . جميعهم عن عبد الله بن عمرو بن العاص .

فهـذا مـن عائشـة رضى الله عنها اختبار لحفظ عبد الله بن عمرو فأول الأمر تشـككت فى ضبطه ، ثم لما وجدته فى المرة الثانية لم يزد فى الحديث حرفا ولم يـنقص وقـد مضـى علـى ذلك عام كامل علمت أنه حافظ للحديث جيد الضبط فصدقته وقبلت حديثه . وكذلك كان موقف أمير المؤمنين عثمان بن عفان : يقول محمود بن لبيد سمعت عثمان بن عفان على المنبر يقول : لا يحل لأحد أن يروى حديثا عن رسول الله ﷺ لم أسمع به فى عهد أبى بكر ولا عهد عمر " (٣٢) .

ثـم لمـا وقعـت الفتـنة وقتل الخليفة الراشد عثمان بن عفان وانقسم الناس شيعا وأحـزاباً ، واسـتفحلت الفتن ووقعت حروب طاحنة أزكى لهيبها الحاقدون على الإسـلام وأهله من أصحاب النفوس المريضة ، الذين غلبوا على الدخول فى هذا الدين خوفا من الفتك بهم أو من دفع الجزية المضروبة على أمثالهم ، فلبثوا أثوابا كثيـرة بألوان مختلفة ، كل هدفها هو هدم هذا الدين والنيل من مكانته وعظمته ، فظهـر السـبئيون أتباع عبد الله بن سبأ اليهودى صاحب الفتنة التى أودت بمقتل الخليفة عثمان بن عفان ، وظهرت الشيعة ينتصرون لأمير المؤمنين على بن أبى طالـب ، وعثمانية ينتصرون للخليفة المقتول عثمان بن عفان ، وخوارج يعادون الفريقين، ومروانية ينتصرون لمعاوية بن أمية ، وقد استباح بعض هؤلاء لأنفسهم أن يؤيدوا بعض أرائهم وأهوائهم بوضع الأحاديث والزيادة فيها والنقصان منها .

ولـيس أدل على كثرة الكذب فى الحديث فى هذا العصر ما رواه الإمام مسلم فى مقدمـة صـحيحه قال : جاء هذا ــ يعنى ــ بشير بن كعب إلى ابن عباس فجعل يحدثـه فقـال له ابن عباس عد لحديث كذا أو كذا فعاد له فقال ما أدرى أعرفت

---

(٣٢) تذكرة الحفاظ ٦/١ .

حديثى كله وأنكرت هذا ،أم أنكرت حديثى كله وعرفت هذا ؟ فقال له ابن عباس : إنــا كنا نحدث عن رسول الله ﷺ إذ لم يكن يكذب عليه ، فلما ركب الناس الصعب والذلول تركنا الحديث عنه (٣٣) .

وروى الإمام مسلم قال :جاء بشير العدوى إلى ابن عباس فجعل يحدث ويقول قال رســول الله ﷺ ، قال رسول الله ﷺ فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه ولا ينظر إليه فقــال : يا ابن عباس ما لى أراك لا تسمع لحديثى ؟ أحدثك عن رسول الله ﷺ ولا تسمع ؟ فقال ابن عباس : " إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلا يقول : " قال رسول الله ﷺ ابتدرته أبصارنا وأصغينا إليه بآذاننا فلما ركب الناس الصعب والذلول لم نأخذ من الــناس إلا مــا نعــرف (٣٤) وروى عن ابن سيرين قال : لم يكونوا يسألون عن الإســناد ، فلما وقعت الفتنة قالوا : سموا لنا رجالكم فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم " (٣٥) .

وكمــا تكلــم ابن عباس ،تكلم الصحابيان عبادة بن الصامت وأنس بن مالك ، وقد سبقهم فى تحريهم السابقون كما مر من قريب .

ثالثاً : التابعون وظهور قوانين الضبط

كثــرت فى عصر التابعين الرواية وانتشر الحديث ، وفشا الكذب على رسول الله ﷺ وخاصـــة بعــد الفتنة ، وقد بينا ما جرى بين ابن عباس مع بشير بن كعب ، وكذلك قول ابن سيرين عن الفتنة وبحث حال الرحال ، وظهر أول قوانين الرواية والضبط الذى يقاس به العدل من غيره وهو الإسناد .

---

(٣٣) أخرجه مسلم فى مقدمة صحيحه باب النهى عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط فى تحملها ١٢/١ .
(٣٤) أخرجه مسلم فى مقدمة صحيحه باب النهى عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط فى تحملها ١٣/١ .
(٣٥) المرجع السابق ١٥/١ .

فمــن يــوم أن وقعــت الفتنة لم يقبلوا الأحاديث بمجرد روايتها حتى يسألوا عن أســـانيدها ويفحصوا رجالها رجلا رجلا ، ويعرضوا المروى على مايعرفون من أحاديث الرسول ﷺ ــ فيقبلون عن العدول الضابطين ما جاء موافقا لما عندهم من كتاب وسنة ، ويرفضون ما عداه .

فقــد روى الإمـــام مسلم بسنده عن ابن سيرين قال : " إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم " (٣٦) . وقد سبق قوله " لم يكونوا يسألون عن الإسناد .. الخ .

وقال عبد الله بن المبارك : الإسناد من الدين . ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء " وقال أيضا " بيننا وبين القوم القوائم يعنى الإسناد " (٣٧)

ثانياً : التوثق من الأحاديث وذلك بالرجوع إلى الصحابة والتابعين وأئمة هذا الفن ، فلقد كان عناية الله بسنة نبيه أن مد فى أعمار عدد من أقطاب الصحابة وفقهائهم لــيكونوا مــرجعا يهــتدى الناس بهديهم ، فلما وقع الكذب لجأ الناس إلى هؤلاء الصــحابة يسألونهم ما عندهم أولا ، ويستفتونهم فيما يسمعونه من أحاديث وآثار (٣٨) . روى مســلم فــى مقدمـــة صحيحه عن ابن أبى مليكة قال : كتبت إلى ابن عــباس أن يكــتب لى كتابا ويخفى عنى (*) فقال ولد ناصح : أنا أختار له الأمور

---

(٣٦) أخرجه مسلم فى صحيحه ، باب إن الإسناد من الدين ١٤/١ . الجرح والتعديل ١٥/٢ .

(٣٧) أخرجه مسلم فى مقدمة صحيحه ، باب بيان أن الإسناد من الدين ١٥/١ .

(٣٨) السنة ومكانتها فى التشريع الإسلامى ص٩١ .

(*) قال الأستاذ / محمد فؤاد عبد الباقى : قال الشيخ ابن الصلاح : يكتب عنى أشياء ولا يكتبها ، إذا كان عليه فيها مقال من الشيع المختلفة وأهل الفتن . فإنه إذا كتبها ظهرت . وإذا ظهرت خولف فيها وحصل فيها قال وقيل مع أنها ليست مما يلزم بيانها لابن أبى مليكة . وإن لزم فهو ممكن بالمشافهة دون المكاتبة . قال : ولد ناصح مشعر بذلك .

اختيارا وأخفى عنه ، قال فدعا بقضاء على فجعل يكتتب منه أشياء ، ويمر بالشئ فيقول :والله ما قضى بهذا على إلا أن يكون قد ضل " (٣٩) .

ولهـذا الغرض كثرت رحلات التابعين بل بعض الصاحبة أيضا من بلد على بلد آخر ليسمعوا الأحاديث الثابتة من الرواة الثقات .

ثالـثاً : نقد الرواة ، وبيان حالهم من صدق أو كذب ، وهذا باب عظيم وصل منه العلماء إلى تمييز الصحيح من المكذوب والقوى من الضعيف ، وقد أبلوا فيه بلاء حسـنا ، وتتبعوا الرواة ، ودرسوا حياتهم وتاريخهم وسيرهم وما خفى من أمرهم ومـا ظهر ، ولم تأخذهم فى الله لومة لائم ولا منعهم عن تجريح الرواة والتشهير بهـم ورع ولا حرج ، روى الإمام مسلم بسنده عن الشعبى قال : حدثنى الحارث الأعور الهمذانى ، وكان كذاباً " .

وروى أيضـا بسنده عن حماد بن زيد قال : قال أيوب : إن لى جارا ثم ذكر من فضله ولو شهد عندى على تمرتين ما رأيت شهادته جائزة (٤٠) .

وروى ابـن عدى بسنده عن هشام بن عروة عن أبيه قال : " أنى لأسمع الحديث أستحسـنه فما يمنعنى من ذكره إلا كراهية أن يسمعه سامع فيقتدى به ، وذاك أنى أسمعه من الرجل لا أثق به ، قد حدث به عمن أثق به أو أسمعه من رجل أثق به عمن لا أثق به " (٤١) .

رابعـاً : الشـهادة أو البينة : تطورت الشهادة أو البينة التى سنها أبو بكر وعمر رضـى الله عنهما ، وأصبحت الشهادة بمثابة التعديل فى قبول الحديث . فقد روى

---

(٣٩) أخرجه مسلم فى مقدمة صحيحه ــ باب النهى عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط فى تحملها ١٣/١ .

(٤٠) أخرجه مسلم فى المقدمة باب بيان أن الإسناد من الدين ١٩/١-٢١ .

(٤١) الكامل لابن عدى ٦٦/١ . – الكفاية فى علم الرواية للخطيب البغدادى ١٣٢/١.

عـن الحسن قال : قال رسول الله ﷺ : " لا تحدثوا عمن لا تقبلوا شهادته " [٤٢] ، وقال يزيد بن هارون " لا يجوز حديث الرجل حتى تجوز شهادته " [٤٣] .

وكـان أئمـة التابعـين فى الشأن كما ذكر ابن عدى فىمقدمة الكامل : سعيد بن المسيب ، وسعيد بن جبير ، وعطاء بن أبى رباح ، وعروة بن الزبير بن العوام ، وعـبد الرحمن الأعرج ، وأبو صالح بن ذكوان ، والحسن البصرى ، ومحمد بن سـيرين ، وأنـس بن سيرين ، وأبو العالية الرياحى رفيع بين مهران ، ومالك بن ديـنار ، وعامر الشعبى ، وإبراهيم الزهرى ومحمد بن شهاب الزهرى [٤٤] . وقد أحسـن ابن عدى بأن ذكر لكل واحد منهم شيئا من تعديله أو تجريحه مؤكدا به ما ذهب إليه من أن لهؤلاء الأئمة شأنا فى التجريح والتعديل فى هذا العصر .

رابعاً : أتباع التابعين وظهور الأئمة النقاد ومؤلفاتهم

ما كاد يطل عصر أتباع التابعين حتى كثر الكذب فى الحديث، فقد كثرت الخلافات السياسية بين أرباب الفرق وأرباب المذاهب ، بل وظهرت نوازع وأسباب أخرى أدت إلى الكذب الصريح بوضع الحديث على رسول الله ﷺ ،

أسباب الوضع فى الحديث نوجزها فيما يلـى :

أولاً : الخلافات السياسية :

فقـد انقسـمت الفـرق السياسية فى حمأة الكذب على رسول الله ﷺ كثرة وقلة ، فالرافضـة أكثـر هذه الفرق كذبا ، سئل مالك عن الرافضة فقال " لا تكلمهم ولا ترو عنهم فإنهم يكذبون " [٤٥] .

([٤٢]) الجرح والتعديل ٣٢/٢ . ([٤٣]) الجرح والتعديل ٣١/٢ . ([٤٤]) الكامل لابن عدى ٦٤/١-٧٠ .

([٤٥]) منهاج السنة ١٣/١ لابن تيمية .

وقال الإمام الشافعى " وتقبل شهادة أهل الأهواء إلى الخطابية من الرافضة ،لأنهم يرون الشهادة بالزور لموافقتهم " (٤٦) .

ويقـــول شريك بن عبد الله القاضى " احمل عن كل من لقيت إلا الرافضة ، فإنهم يضعون الحديث ويتخذونه دينا " (٤٧) .

ثانياً : الزندقة : (*)

ونعنـــى بهـــا كـــراهية الإســـلام دينا ودولة ، فقد هدمت دولة الإسلام ، عروشا وزعامـــات وممالك كانت قائمة على تضليل الشعوب فى عقائدها ، وإذ لا لها فى كرامتها وتسخيرها للأهواء والمغانم الخسيسة ، ودخل الناس فى دين الله أفواجاً ، ولم يجد أصحاب الزعامات مكانهم ولا من يعيد مجدهم المنهار ، فلم يجدوا أمامهم مجـــالا للانتقام إلا الإسلام بإفساد عقائده ، وتشويه محاسنه وتفريق صفوف أتباعه وجـــنوده ، وكانـــت السنة الميدان الخصب فجالوا فيه وصالوا ، متسترين بالتشيع أحيانا ، وادعاء الزهد والتصرف أحيانا ، وبالفلسفة والحكمة أحيانا أخرى (٤٨) .

والهـــدف من ذلك كله إدخال الخلل فى بناء الإسلام لينهار ، ولكن الله قيض لدينه مـــن يـــذب عنه كيدهم ، وجعل الدائرة عليهم ، ومزقهم شر ممزق فمن أمثلة ما وضعوه :

---

(١) الكفاية للخطيب ص١٢٠ . (٢) مناهج السنة ١٣/١ .

(*) الزنديق : القائل ببقاء الدهور فارسى معرب " لسان العرب ١٨٧١/٣. والزندقة كلمة فارسية أطلقت على من يؤولون كتاب زرادشت تأويلا محرفا ومع ذلك فإنها عند كثير من الباحثين مبهمة متشابكة المعانى . والزندقة لم تكن غير بذر الشك فى العقيدة والشرك بالله وتمزيق التشريع الإسلامى .

(٤٨) راجع بتوسع السنة ومكانتها فى التشريع ص٨٣ . – الوضع فى الحديث ٢٢٠/١ .

ما رواه ابن الجوزى بسنده إلى أبى هريرة قال : قيل يا رسول الله مم ربنا ؟ قال : مــن مــاء مرور لا من أرض ولا من سماء ، خلق خيلا فأجراها فعرقت فخلق نفسه من ذلك العرق " (٤٩)

وقالــوا أيضـــا " الباذنجان لما أكل له " (٥٠) . قال بعض الحفاظ : إنه من وضع الزنادقة .

إلـــى غيــر ذلك من آلاف الأحاديث الكاذبة فى العقائد والأخلاق والطب والحلال والحـــرام ، ولكن الخلفاء والعلماء تعقبوهم : ففضحهم العلماء وقتلهم الخلفاء ، فقد أنشـــأ المهدى ديوانا خاصا للزندقة تتبع فيه أوكارهم ورؤساءهم من شعراء وأدباء وعلماء وأخرج ابن عساكر عن الرشيد أنه جئ إليه بزنديق ، فأمر بقتله ، فقال يا أميـــر المؤمنـــين أين أنت عن أربعة آلاف حديث وضعتها فيكم أحرم فيها الحلال وأحـــل فيها الحرام ما قال النبى ﷺ منها حرفا . فقال له الرشيد أين أنت يا زنديق مـــن عبد الله بن المبارك وأبى إسحاق الفزارى ينخلانها فيخرجانها حرفا حرفا ؟؟ (٥١)

ثالثاً : العصبية للجنس والقبيلة واللغة والبلد والإمام :

فقـــد وضــــع الشـــعوبيون حديث " إن الله إذا غضب أنزل الوحى بالعربية ، وإذا رضـــى أنزل الوحى بالفارسية " (٥٢) . كما وضع المتعصبون لأبى حنيفة حديث " ســـيكون رجـــل فـــى أمتى يقال له أبو حنيفة النعمان هو سراج أمتى " (٥٣) . كما

---

(٤٩) الموضوعات لابن الجوزى ١٠٥/١ . – اللآلى المصنوعة للسيوطى ٣/١ .

(٥٠) الأسرار المرفوعة فى الأخبار الموضوعة للملا على القارئ ص٨٦ .

(٥١) الأسرار المرفوعة ص٤٠ .(٥٢) الموضوعات ١١١/١ ــ اللآلئ ١١/١ .(٥٣) الموضوعات ٤٨/٢ ــ اللآلئ ٤٥٧/١

وضع المتعصبون على الشافعى " سيكون فى أمتى رجل يقال له: محمد بن إدريس هو أضر على أمتى من إبليس " (٥٤)

وفى فضائل البلدان " عسقلان أحد العروسين " (٥٥) .

إلى غير ذلك من الكذب ، الذى تصدى له العلماء وبينوا غثه من سمينه .

رابعاً : القصص والوعظ

فقد تولى مهمة الوعظ قصاص أكثرهم لا يخافون ، ولا يهمهم سوى أن يبكى الناس فى مجالسهم ، وأن يتواجدوا وأن يعجبوا بما يقولون ، فكانوا يضعون القصص المكذوبة وينسبونها إلى النبى ﷺ . قال ابن قتيبة وهو يتكلم على الوجوه التى دخل منها الفساد على الحديث : " والوجه الثانى : القصاص فإنهم يميلون وجه العوام إليهم ، ويشيدون ما عندهم بالمناكير والأكاذيب من الأحاديث ، ومن شأن العوام القعود عند القاص ما كان حديثه عجيبا خارجا عن نظر العقول ، أو كان رقيقا يحزن القلب ، فإذا ذكر الجنة قال : فيها الحوراء من مسك أو زعفران ، وعجيزتها ميل فى ميل ويبوئ الله وليه قصرا من لؤلؤة بيضاء فيها سبعون ألف مقصورة ، فى كل مقصورة سبعون ألف قبة ، فلا يزال هكذا فى السبعين ألفا لا يتحول عنها(٥٦) .

وروى أنه صلى أحمد بن حنبل ويحيى بن معين فى مسجد الرصافة فقام بين أيديهم قاص . فقال : حدثنا أحمد بن حنبل ويحيى بن معين قالا : حدثنا عبد الرزاق ، عن معمر ، عن قتادة عن أنس قال : قال رسول الله ﷺ : " من قال : لا

---

(٥٤) الموضوعات ٤٨/٢-٤٩ اللآلئ ٤٥٨/١ . (٢) الأسرار المرفوعة ص١٥٩ – الموضوعات لابن الجوزى ٣٥/٢

(٥٦) تأويل مختلف الحديث ص ٣٥٧ لابن قتيبة .

إله إلا الله خلق الله تعالى من كل كلمة منها طيراً ، منقاره من ذهب ، وريشه من مـــرجان " . وأخذ فى قصه نحوا من عشرين ورقة . فجعل أحمد بن حنبل ينظر إلـــى يحيـــى ويحيـــى ينظر إلى أحمد فقال له : أنت حدثته بهذا ؟ فقال : والله ما سمعت بهذا إلا الساعة .

فلمـــا فرغ من قصصه وأخذ القطعيات (*) ، ثم قعد ينتظر بقيتها قال له يحيى بن معين بيده : تعالى ، فجاء متوهما للنوال فقال له يحيى : من حدثك بهذا الحديث ؟ فقـــال : أحمد بن حنبل ويحيى بن معين . فقال : أنا حيى بن معين وهذا أحمد بن حنبل وما سمعنا بهذا قط فى حديث رسول الله ﷺ فإن كان ولابد من الكذب فعلى غيرنا . فقال له : أنت يحيى بن معين ؟

قال : نعم . قال : لم أزل أسمع أن يحيى بن معين أحمق ، ما تحققته إلا الساعة . فقال له يحيى : كيف علمت أنى أحمق ؟ قال : كأنه ليس فى الدنيا يحيى بن معين ، وأحمـــد بـــن حنبل غيركما ، قد كتبت عن سبعة عشر أحمد بن حنبل ويحيى بن معين فوضع أحمد كمه على وجهه وقال : دعه يقوم . فقام كالمستهزئ بهما (٥٨)

وعن الشعبى قال دخلت فى مسجد أصلى ، فإذا إلى جنبى شيخ عظيم اللحية ، قد أطاف به قوم فحدثهم فقال : حدثنى ، عن فلان ..

يبلغ به النبى ﷺ : " أن الله خلق صورين له فى كل صور نفختان : نفخة الصعق ، ونفخة القيامة " ، قال الشعبى : فلم أضبط نفسى أن خففت صلاتى ، ثم انصرفت فقلـــت : يا شيخ ! اتق الله ، ولا تحدثن بالخطأ ، إن الله لم يخلق إلا صورا واحدا وإنمـــا هى نفختان : نفخة الصعق ونفخة القيامة . فقال لى يا فاجر ! إنما يحدثنى

---

(٥٨) المجروحين لابن حبان ، ١/٨٥ . – الأسرار المرفوعة ص ٣٦ .

(*) القطعيات : الدراهم والدنانير .

فلان عن فلان وترد على !! ثم رفع نعله فضربنى بها ، وتتابع القوم على ضربا معـــه ، فوالله ما أقلعوا عنى حتى حلفت لهم أن الله تعالى خلق ثلاثين صوراً ، له فى كل صوره نفخة فأقلعوا عنى [٥٩] .

بـــل وزادت جـــرأتهم على كتاب الله بتفسيره على أهوائهم ، فقد روى أن أحدهم جلس ببغداد ، فروى فى تفسيره قوله تعالى " عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا " [٦٠]. أنـــه يجلسه معه على عرشه ، فبلغ ذلك الإمام محمد بن جرير الطبرى فاحتد مـــن ذلك ، وبالغ فى إنكاره ، وكتب على باب داره : سبحان من ليس له أنيس ، ولا لـــه فى عرشه جليس . فثارت عليه عوام بغداد ورجموا بيته بالحجارة ، حتى انســـد بابـــه بالحجارة وعلت عليه [٦١] . إلى غير ذلك من أخبار القصاص التى تعكس مدى تجرئهم على الله ورسوله ووقوعهم فى الكذب والتخرص .

خامساً :الوضع من أجل تنفيق السلع وترويجها وعكسه أو الثناء على عمل أو ذمه :

كـــذلك مـــن الدوافع التى حملت بعض الفسقة على الوضع فى الحديث ، الترويج لسلعة أو إعطائها فوائد طبية خاصة .

فقـــد وضع من هذا النوع أحاديث كثيرة ، منها ما وضعه محمد بن حجاج اللخمى فى فوائد الهريسة . عن حذيفة مرفوعا " أطعمنى جبريل الهريسة لأشد بها ظهرى لقيام الليل"[٦٢]

---

(٥٩) تحذير الخواص من أكاذيب القصاص ، ص ١٥٣ . – الأسرار المرفوعة ، ص٣٨ .

(٦٠) سورة الإسراء ، الآية ٧٩ .

(٦١) الأسرار المرفوعة ، ص ٤٠ .

(٦٢) الموضوعات ٣/١٧ .

وحـــديث جابر بن سمرة : أمرنى جبريل بالهريسة أشد بها ظهرى لصلاة الليل " [٦٣] وحـــديث معـــاذ : قلت : يا رسول الله هل أتيت من الجنة بطعام ؟ قال : نعم أتيت بالهريسة فأكلتها فزاد فى قوتى قوة أربعين ، وفى نكاحى نكاح أربعين قال : فكان معاذ لا يعمل طعاما إلا بدأ بالهريسة [٦٤]

وكذلك حديث فى فضل العدس " قدس العدس على لسان سبعين نبيا أخرهم عيسى علــيه الســـلام " [٦٥] وكذلك وضعت الأحاديث فى فضائل وفوائد بعض الأطعمة كالـــباذنجان والعـــدس كمـــا سبق ، والفاكهة كالرمان [٦٦] والعنب [٦٧] ، وبعض الحـــبوب كالحلـــبة [٦٨] ، والبقول كالهندباء [٦٩] ، والجرجير [٧٠] ، وبعض أنواع الحلوى كالفالوذج [٧١] ، كما وضع أحاديث فى فضائل بعض الصناعات كحديث " عمـــل الأبـــرار من رجال أمتى الخياطة وأعمال الأبرار من النساء الغزل " [٧٢] ،وغيرها من الأحاديث التى يظهر الكذب فيها .

سادساً : الجهل بالدين مع الرغبة فى الخير :

وهـــو صـــنيع كثير من الزهاد والعباد والصالحين ، فقد كانوا يحتسبون وضعهم للأحاديـــث فـــى الترغيب والترهيب ظنا منهم أنهم يقربون إلى الله ويخدمون دين الإســـلام ويجيـــبون الناس فى العبادات والطاعات ، ولما أنكر عليهم العلماء ذلك وذكـــروهم بقـــوله ﷺ " من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار " قالوا نحن

---

(١) الموضوعات ٣/١٧ . (٢) الموضوعات ٢/٢٨٦ . (٣) الأسرار المرفوعة ، ص١٦٩ .

(٤) الموضوعات ٢/٢٨٥ . (٥) الموضوعات ٢/٢٩٧ .

(٦) الموضوعات ٢/٢٩٨. (٧) الموضوعات ٢/٢٩٩ . (٨) الموضوعات ١/٤١.

(٩) الموضوعات ٣/٢٢،٢١ . (١٠) الموضوعات ٢/٥٣٤ .

نكــذب له ﷺ لا عليه ، وهذا كله من الجهل بالدين وغلبة الهوى والغفلة [٧٣] فمن أمــثلة مــا وضعوه فى هذا السبيل ، حديث فضائل القرآن سورة فقد قيل لنوح بن أبــى مريم المروزى : من أين لك عن عكرمة عن ابن عباس فى فضائل القرآن ســورة سورة وليس عند أصحاب عكرمة هذا ؟ فقال : إنى رأيت الناس أعرضوا عــن القــرآن ، واشــتغلوا بفقــه أبى حنيفة ومغازى ابن اسحاق ، فوضعت هذا الأحاديث حسبة .[٧٤]

وكــذلك وضــعوا أحاديث فى فضل صلوات خاصة فى مناسبات خاصة ، كليلة عاشوراء ويومها ، أول ليلة من شهر رجب ،وليلة النصف منه ،وليلة النصف من شــعبان ،ولــيلة عيد الفطر ويومه ،ويوم عرفة وليلة النحر ، كما اختلقوا أحاديث تشرع صلوات لأغراض خاصة ، كصلاة التوبة وصلاة إضاعة الصلاة ، وصلاة لــرؤية الإنسان مكانه فى الجنة ، وأخرى لرؤية الإنسان ربه وثالثة لرؤية رسول الله ﷺ [٧٥] .

سابعاً : التقرب إلى الحكام

والتــزلف إليهم رغبة فيما عندهم وطمعا فى صلتهم ، أو تطلعا إلى منصب قريب مــنهم [٧٦] . وقــد اشتهر عن جماعة من الرواة أنهم وضعوا أحاديث أو هموا أن يضــعوها إرضــاء لبعض الولاة والحكام ، إلا أن هذا الصنف قليل ، وذلك لأن الــولاة والحكــام لــم يكونوا يسمعون لهذا ، أو يشجعونه ، بل كانوا يحاربونه ، وروى الخطــيب بســنده إلــى زهير بن حرب ، قال : قدم على المهدى بعشرة محدثــين فــيهم الفرج بن فضالة وغياث بن إبراهيم وغيرهم وكان المهدى يحب

---

(٧٣) السنة ومكانتها فى التشريع الإسلامى ، صـــ٨٧ . (٢) الموضوعات ٤١/١ - تدريب الراوى ٢٨٢/١ .

(٣) انظر : الموضوعات ١١٣/٢ – ١٣٧ . (٤) الوضع فى الحديث ، ٢٧٠/١ .

الحمـــام ويشـــتهيه فأدخل عليه غياث بن إبراهيم فقيل له : حدث أمير المؤمنين ، فحدثه بحديث أبى هريرة " لا سبق إلى حافر أو نصل وزاد فيه أو جناح " فأمر له المهدى بعشرة آلاف ، فلما قام قال : أشهد أن قفاك قفا كذاب على رسول الله ﷺ ، وإنما استجلبت ذاك أنا فأمر بالحمام فذبحت ، فما ذكر غياثا بعد ذلك (٧٧) .

ثامناً : الخلافات الفقهية والكلامية

نـــزع الجهـــال والفســـقة مـــن أتباع المذاهب الفقهية والكلامية إلى تأييد مذاهبهم بأحاديث مكذوبة .

فمن ذلك ما وضعوه على ابن مسعود " صليت مع النبى ﷺ ، ومع أبى بكر وعمر ، فلم يرفعوا أيديهم إلا عند افتتاح الصلاة (٧٨) . وحديث " من رفع يديه فى الصلاة وفى رواية فى التكبير فلا صلاة له " (٧٩) .

كمـــا وضـــعوا أحاديـــث فى الرد على الجهمية الذين قالوا بخلق القرآن من هذه الأحاديـــث : " كـــل مـــا فى السماوات والأرض وما بينهما فهو مخلوق غير الله والقرآن ذلك أنه كلامه منه بدأ وإليه يعود ، وسيجئ أقوام من أمتى يقولون القرآن مخلـــوق ، فمـــن قاله منهم كفر بالله العظيم ، وطلقت امرأته من ساعته ، لأنه لا ينبغى أن تكون تحت كافر إلا أن تكون سبقته بالقول " (٨٠) .

وحديث : " إن لكل أمة مجوساً وإن مجوس هذه الأمة القدرية ، فلا تعودوهم إذا مرضوا ولا تصلوا عليهم إذا ماتوا " (٨١) .

---

(٧٧) تاريخ بغداد ، ٣٢٣/١٢ . (٢) الموضوعات ، ٩٦/٢ . (٣) الموضوعات ، ٩٧/٢ .

(٨٠) الموضوعات ، ١٧٠/١ .

(٨١) الموضوعات ، ٢٧/١ .

وحـديث " إن لكـل أمـة يهـودا ويهود أمتى المرجئة " [٨٢] . إلى غير ذلك من الأسباب والدواعى التى جعلت هناك الآلاف من الأحاديث المروية بحاجة إلى نقد وتميـز ، قـام لهـذا العمل أئمة أعلام ميزوا الطيب من الخبيث ، ووزنوا الرواة بميزان الجرح والتعديل فمن أشهر علماء الجرح والتعديل فى هذا العصر :
شـعبة بن الحجاج (١٦٠هـ) وكان متثبتاً لا يروى إلا عن ثقة ، والإمام مالك (١٧٩هـ) . ومعمـر بـن راشـد بالـيمن (١٥٣) ، وهشام الدستوائى (١٥٤) والأوزاعـى (١٥٧) ، والـثورى (١٦١) ، وحماد بن سلمة (١٦٧) ، والليث بن سـعد (١٧٥) ، ونشأ بعد هؤلاء طبقة أخرى كعبد الله بن المبارك (١٨١) ، وأبى اسـحاق الغزارى (١٨٥) ، وسفيان بن عيينة (١٩٨) ووكيع بن الجراح (١٩٧) ، ومـن أشـهر علماء هذه الطبقة يحيى بن سعيد القطان (١٩٨) وعبد الرحمن بن مهـدى (١٩٨) ، وكانـا حجتين موثوقين لدى الجمهور فمن وثقاه قبلت روايته ، ومن جرحاه ردت روايته ، ومن اختلف فيه رجع الناس إلى ما ترجح عندهم [٨٣]
ثم تلاهم طبقة أخرى من أئمة هذا الشأن منهم : يزيد بن هارون (٢٠٦) أبو داود الطيالسى (٢٠٤) ، وعبد الرازق بن همام (٢١١) ، وأبو عاصم النبيل الضحاك بن مخلد (٢١٢) [٨٤] .

ثـم صـنفت الكتب فى الجرح والتعديل والعلل وبينت فيها أحوال الرواة وكان رؤسـاء الجـرح والـتعديل فـى ذلـك الـوقت جماعـة منهم يحيى بن معين (٢٣٣) وقـد اختلفت آراؤه وعباراته فى بعض الرجال كما تختلف آراء التحرير

([١]) الموضوعات ، ٢٧٦/١ .
([٨٣]) توجيه النظر إلى علوم أهل الأثر للشيخ الجزائرى ، ص ١١٤ .
([٨٤]) السنة ومكانتها فى التشريع الإسلامى ، ص١١٠ .

وعـــباراته فى بعض المسائل التىٰ لا تخلص من إشكال ، وأحمد بن حنبل (٢٤١) وقد سأله جماعة من تلامذته عن كثير من الرجال فتكلم فيهم بما بداله ، ولم يخرج عن دائرة الاعتدال ، وتكلم محمد بن سعد كاتب الواقدى (٢٣٠) وصاحب الطبقات وكلامه جيد معقول ، وأبو خثيمة زهير بن حرب وله فى ذلك كلام كثير رواه ابنه أحمد والإمام على بن المدينى (٢٣٤) له ــ التصانيف الكثيرة فى العلل والرجال ، وأبو جعفر عبيد الله بن محمد النبيل حافظ الجزيرة الذى قال فيه أبو داود : لم أر أحفــظ مــنه . ومحمد بن عبد الله بن نمير الذى قال فيه أحمد بن حنبل : هو درة العـــراق ، وأبو بكر بن أبى شيبة صاحب المسند وكان آية فى الحفظ ، وعبيد الله بن عمر القواريرى الذى قال فيه صالح جزرة : هو أعلم من رأيت بحديث أهل البصرة ، وإســحاق بن راهوية إمام خراسان ، وأبو جعفر محمد بن عبد الله بن عمار الموصلى الحـــافظ ولـــه كلام جيد فى الجرح والتعديل ، وأحمد بن صالح حافظ مصر وكان قليل المثل ، وهارون بن عبد الله الحمال ، وكل هؤلاء من أئمة الجرح والتعديل [٨٥] .

ثـــم خلفهـــم طبقة أخرى متصلة بهم منهم : إسحاق الكوسج والدارمى والبخارى والعجلـــى الحـــافظ نزيل المغرب ، ويتلوهم أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان ومسلم وأبو داود السجستانى وبقى بن مخلد وأبو زرعة الدمشقى .

ثم من بعدهم جماعة منهم عبد الرحمن بن يوسف بن خراش البغدادى وله مصنف فـــى الجـــرح والتعديل وكان كأبى حاتم قوى النفس وإبراهيم بن إسحاق الحربى ومحمـــد بـــن وضـــاح حـــافظ قرطبة وأبو بكر بن أبى عاصم وعبد الله بن أحمد وصـــالح جزره وأبو بكر البزار ومحمد بن نصر المروزى وأبو جعفر محمد بن

---

(٨٥) فتح المغيث شرح ألفية الحديث للسخاوى ، ٣٢٠/٣ .

عــثمان بــن أبـــى شيبة وهو ضعيف لكنه من الأئمة فى هذا الأمر ثم من بعدهم جماعـــة منهم أبو بكر الفريابى والبرديجى والنسائى وأبو يعلى وأبو الحسن سفيان وابـــن خـــزيمة وابن جرير الطبرى والدولابى وأبو عروبة الحرانى وأبو الحسن أحمـــد بـــن عمير بن جوصاء وأبو جعفر العقيلى. ويتلوهم جماعة منهم أبو محمد عـــبد الرحمن بن أبى حاتم " الذى نتناول جهوده فى الجرح والعديل بالتفصيل " . وأبو طالب أحمد بن نصر الغدادى الحافظ شيخ الدار قطنى وابن عقدة وعبد الباقى بـــن قانع (٨٦) . ثم من بعدهم جماعة منهم أبو سعيد بن يونس وأبو حاتم بن حبان البســتى والطبرانـــى،وأبن عدى الجرجانى ومصنفه فى الرجال إليه المنتهى فى الجرح.

ثم من بعدهم جماعة منهم : أبو على الحسينى بن محمد الماسرجسى النيسابورى ولـــه مسند معلل فى ألف جزء ، وثلاثمائة جزء ، وأبو الشيخ ابن حيان وأبو بكر الإسماعيلى وأبو أحمد الحاكم والدار قطنى وبه ختمت معرفة العلل .

ثم من بعدهم جماعة منهم : أبو عبد الله من منده وأبو عبد الله الحاكم وأبو نصر الكلابـــاذى وأبو المطرف عبد الرحمن بن فطيس قاضى قرطبة وله دلائل السنة ، وعبد الغنى بن سعيد وأبو بكر بن مردويه الأصفهانى وتمام الرازى .

ثـــم من بعدهم جماعة منهم : أبو الفتح محمد بن أبى الفوارس البغدادى وأبو بكر البرقانى وأبو حاتم العبدوى وقد كتب عنه عشرة أنفس عشرة آلاف جزء ، وخلف بن محمد الواسطى وابو سعود الدمشقى وأبو الفضل الفلكى وله كتاب الطبقات فى ألف جزء وأبو القاسم محمود السهمى وأبو يعقوب القراب وأبو ذر الهرويان .

---

(٨٦) المرجع السابق .

ثـم مـن بعدهم جماعة منهم : الحسن بن محمد الخلال البغدادى وأبو عبد الله الصورى وأبو سعد السمان وأبو يعلى الخليلى.

ثـم مـن بعـدهم جماعـة منهم : ابن عبد البر وابن حزم الأندلسيان والبيهقى والخطيب .

ثـم مـن بعدهم جماعة منهم : أبو القاسم سعد بن محمد الزنجانى وابن ماكولا وأبـو الولـيد الباجى وقد صنف فى الجرح والتعديل وأبو عبد الله الحميدى وابن مفوزى المعافرى الشاطبى .

ثـم مـن بعدهم جماعة منهم : أبو الفضل بن طاهر المقدسى وشجاع بن فارس الذهلى والمؤتمن بن أحمد بن على الساجى وشهرويه الديلمى وأبو على الغسانى

ثـم من بعدهم جماعة منهم : أبو الفضل بن ناصر السلامى والسلفى وأبو موسى المدينى ، وأبو القاسم بن عساكر وابن بشكوال .

ثـم مـن بعدهم جماعة منهم : عبد الحق الإشبيلى وابن الجوزى وأبو عبدالله بن الفخار المالقى وأبو القاسم السيهلى .

ثـم مـن بعدهم جماعة منهم : أبو بكر الحازمى وعبد الغنى المقدسى والرهاوى وابن المفضل المقدسى (٨٧) .

ثـم من بعدهم جماعة منهم : أبو الحسن بن القطان وابن نقطة وابن الأنماطى وابن الديثى وأبو بكر بن خلفون الأزدى وابن النجار .

ثـم من بعدهم جماعة منهم : ابن الصلاح والزكى المنذرى وأبو عبد الله البرزالى وابن الأبار وابن العديم وأبو شامة وأبو البقاء خالد بن يوسف النابلسى .

---

(٨٧) فتح المغيث للسخاوى ، ٣٢١/٣ .

ثـــم بعدهم جماعة منهم : الدمياطى والشرف الميدومى وابن دقيق العيد وابن تيمية [٨٨] .

ثم جاء من بعدهم جماعة منهم : المزى والقطب الجلبى وابن سيد الناس والتاج بن مكـــتوم والشمس الجزرى الدمشقى وأبو عبد الله بن أبيك السروجى والكمال جفعر الأدفـــوى والذهبـــى والشهاب بن فضل الله ومغلطاى والشريف الحسينى والزين العراقى .

ثم من بعدهم جماعة منهم : الوالى العراقى والبرهان الحلبى وابن حجر العسقلانى [٨٩] .

وآخرون فى كل عصر حتى أواخر القرن التاسع الهجرى طبقة بعد طبقة ، تؤلف وتبحث فى الرجال ، وتتحرى أمر الرواة حتى لا يعسر عليك أن تجد فى مؤلفاتهم تاريخ أى رجل يمر بك اسمه فى كتب الحديث .

خامساً : أنواع الكتب المؤلفة فى الجرح والتعديل

أمـــا الكتب التى ألفت فى الجرح والتعديل فمنها ما أفرد للثقات خاصة ، ومنها ما أفرد للضعفاء فقط ، ومنها ما جمع فيها بين الثقات والضعفاء .

- فمن الكتب المؤلفة فى الثقات ، كتاب الثقات لابن حبان البستى ، وكتاب الثقات لابن قطلوبغا فى أربع مجلدات والثقات لخيل بن شاهين .
- ومـــن الكـــتب المـــؤلفة فـــى الضعفاء فقط كتاب الضعفاء للبخارى والضعفاء والمتـــروكين للنسائى والمجروحين لابن حبان والضعفاء للعقيلى ، والكامل فى

---

(٨٨) فتح المغيث ، ٣/٣٢٢ .

(٨٩) توجيه النظر ، ص ١١٤ ، ١١٦ .

الضـــعفاء لابن عدى [٩٠] . وكتابه أوفى الكتب فى ذلك ، وقد ذكر فيه كل من تكلــم فيه وإن كان من رجال الصحيحين كما ذكر فيه بعض الأئمة المتبوعين لأن بعــض خصومهم فى حياتهم تكلموا عنهم ، وقد ألف الذهبى كتابه "ميزان الاعتدال " من كتاب ابن عدى [٩١]

- ومــن الكتب المؤلفة التى جمعت بين الثقات والضعفاء وهذه الكتب كثيرة جدا من أشهرها :

تــواريخ البخارى الثلاثة : الكبير وهو مرتب على حروف المعجم ، والأوسط والصـــغير وهما مرتبان على السنين ، وكتاب الجرح والتعديل لأبى محمد عبد الــرحمن بــن أبى حاتم وكتاب الجرح والتعديل لابن حبان ، والطبقات الكبرى لابــن ســعدى [٩٢] ومــن أجــود الكــتب فى هذا : التكميل فى معرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل للحافظ ابن كثير .

جمع فيه تهذيب المزى ، وميزان الذهبى مع زيادات وتحرير فى العبارات [٩٣]

---

(٩٠) السنة ومكانتها فى التشريع الإسلامى ، ص ١١١ .

(٩١) مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح ، ص٥٨٨ .

(٩٢) تدريب الراوى ، ٢/٣٦٨ .

(٩٣) السنة ومكانتها فى التشريع الإسلامى ، ص١١١ .

ثانيا : التعريف: بكتاب تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل

هو كتاب بمنزلة الأساس أو التمهيد لكتاب الجرح والتعديل افتتحه المؤلف ـــ رحمه الله ـــ ببـــيان مرتبة النبى ﷺ والاحتياج إلى السنة وأنها هى المبينة للقرآن الكريم وبيان معرفة السنة وأئمتها ، ثم بيان الحاجة إلى معرفة الصحيح من السقيم ، وأن ذلك لا يتم إلا بمعرفة أحوال الرواة وطبقاتهم ، وأن معرفة الصحيح والسقيم ومعرفة أحوال الرواة إنمـــا يـــتمكن مـــنها الأئمـــة النقاد ، ثم أشار إلى طبقات الرواة ، وذكر نبذة فى تنزيه الصـــحابة وتثبـــيت عدالـــتهم ثم بالثناء على التباعين ، ثم ذكر أتباعهم ، وذكر مراتب الرواة ، ثم ذكر الأئمة من أتباع التبابعين وسرد بعض أسمائهم ، ثم تخلص إلى مقصود الكـــتاب وهو : شرح أحوال مشاهير الأئمة فى الجرح والتعديل كمالك بن أنس وسفيان بـــن عيينـــة، وسفيان الثورى وأحمد بن حنبل ووكيع ويحيى بن معين وأبى حاتم والده وأبـــى زرعـــة خالـــه وســـاق لكل واحد منهم ترجمة مبسوطة تشتمل على بيان علمه ومعـــرفته ونقده وغير ذلك من الأحوال ، وجاء فى طى ذلك فوائد غزيرة جدا فى النقد والعلـــل ودقائـــق الفـــن لا توجد فى كتاب آخر ـــ هذا والكتاب يتكون من مجلد واحد مطبوع مع كتاب الجرح والتعديل متمثلا فى الجزء الأول منه .وقد طبع فى حيدر أباد الدكن سنة ١٣٧١ هـــ ـــ ١٩٥٢ م وقد اعتمد فى تحقيقهاالآتى [٩٤] .

١) النســـخة المحفـــوظة فى مكتبة مراد ملا باستانبول تحت رقم (١٤٢٧) وهى شاملة للتقدمة والكتاب ولكن المحقق اكتفى بالتقدمة.

---

(٩٤) المحقق هو الدكتور / عبد الرحمن بن يحيى المعلمى اليمانى ــ حقق التقدمة والمجلد الأول والثانى والقسم الأول من المجلد الرابع .

٢) النسخة المحفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم (٨٩٢) والتقدمة ناقصة من أولهــا والموجود منها من أثناء رسالة الثورى إلى عباد بن عباد حيث تبدأ من صـــ٨٦ من المطبوع .

٣) النسخة المحفوظة فى مكتبة كوبربلى باستانبول تحت رقم (٢٧٨) وهى نسخة كاملة للتقدمة وكتاب الجرح والتعديل وهى مسوقة مساقا واحدا من أول التقدمة إلى آخر الكتاب .

ثالثاً : بيان منهج الحافظ ابن أبى حاتم فى كتابه

يتضح منهج ابن أبى حاتم فى كتابه ــ تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل ــ من خــلال تــرتيبه للكــتاب تــرتيبا منطقيا مستخدما فيه المقدمات التى تنتهى إلى نتائج ، والسؤال الذى ينتهى إلى إجابة شافية .

مؤيدا ما يذهب إليه بالدليل . ويظل فى طريقته هذه حتى ينتهى إلى مقصوده وهو :بيان أحوال الجهابذة النقاد الذين يرجع إليهم القول فى الجرح والتعديل ، وكأن الكتاب مكون من قاعدة فى بيان معرفة الأئمة ، وذكر الأئمة إنما هو من باب ضرب الأمثال . أو نقــول: إن الكتاب يتكون من مقدمة ثم بيان لأحوال الأئمة وشروط الإمامة . مدللا على ذلك بما لديه من الأدلة تحت أبواب عقدها لهذا الغرض .

يقــول ابــن أبـــى حــاتم : قد كنا شرطنا أن نشرح بعض أوصاف هؤلاء الأئمة الجهابــذة النقاد ونترك ما وقع إلينا من جرحهم وتعديلهم نرو انتقادهم للحديث فى أول كتابــنا وقــد أتينا على ما انتهى إلينا من ذلك ، ونحن ذاكرون من بعدهم بما نرجو أن يكون فيه غنى وكفاية إن شاء الله [٩٥] .

([٩٥]) التقدمة صـــ ٢١٩ بعد الانتهاء من الكلام عن أئمة الطبقة الأولى .

رابعا : عرض لجهود الحافظ ابن أبى حاتم فى كتابه

قدم ابن أبى حاتم فى كتابه التقدمة ـــ جهداً خالصا لم يسبق إليه فى كتاب من قبل ، حيث يعرض فيه لمكانة ومنزلة الحديث الشريف الذى هو الطريق الصحيح لفهم معانى كتاب الله عز وجل وما يطلبه من خلقه . وحيث إن الحديث له هذه المنزلة والمكانة كان ولابد من التحرى فى أخذه وتداوله فضلا عن العمل به ، وأن هذا التحرى لا يتأتى من فراغ ، بل يأتى بعد جهد ومثابرة فى معرفة الحديث وأهله وفنونه ولهذا :

قـــدم ابن أبى حاتم لأئمة هذا الشأن فى كتابه ما يبين لهم هذه المنزلة مع ذكر صفاتهم بطـــريق غيـــر مباشر عن طريق ذكر أبواب وروايات تعطى الانطباع عنها ، وإليك عرضا لجهوده وهى :

١- المقدمة وماجاء فيها :

١) مرتبة النبى ﷺ : فبين فيها أن الله أرسله للناس كافة ، وأنزل عليه الكتاب تبيانا لكـــل شئ وجعل النبى ﷺ هو موضع الإبانة عنه عز ونجل ، واستدل على ذلك بقوله تعالـــى : (وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ) [٩٦] . وقوله : (وَمَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلاَّ لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُواْ فِيهِ) [٩٧] .

٢) ثـــم تكلم عن كيفية معرفة السنة وأئمتها ، وذلك بطريق طرح السؤال والإجابة علـــيه حيث إنه أدعى لاستقرار الإجابة فى الذهن وعدم تكرارها مرة أخرى يقول ابن أبـــى حـــاتم : **فإن قيل كيف السبيل إلى معرفة ما ذكرت من معانى كتاب الله عز وجل ومعالم دينه ؟**

---

(٩٦) سورة النحل آية رقم " ٤٤ " .

(٩٧) سورة النحل آية رقم " ٦٤ " .

قـــيل : بالآثار الصحيحة عن رسول الله ﷺ وعن أصحابه النجباء الألباء الذين شهدوا التنزيل وعرفوا التأويل ، رضى الله عنهم .

فإن قيل فبماذا تعرف الآثار الصحيحة والسقيمة ؟

قـــيل : بـــنقد العلمـــاء الجهابـــذة الذين خصهم الله عز وجل بهذه الفضيلة ورزقهم هذه المعرفة ، فى كل دهر وزمان . ثم ساق بسنده عن أبيه عن عبدة بن سليمان المروزى قال : قيل لابن المبارك هذه الأحاديث المصنوعة ؟ قال : يعيش لها الجهابذة .

فإن قيل فما الدليل على صحة ذلك ؟

قيل : اتفاق أهل العلم على الشهادة لهم بذلك (٩٨) . ولم ينزلهم الله عز وجل هذه المنزلة إذ أنطـــق ألسنة أهل العلم لهم بذلك إلا قد جعلهم أعلاما لدينه ، ومناراً لاستقامة طريقه وألبسهم لباس أعمالهم .

٣) ثـــم تعرض للخلاف الذى بين علماء أهل الكوفة ــ علماء الرأى ــ أبو حنيفة وأصحابه ، وأهل الحجاز من التباين والاختلاف فى المذهب . ثم طرح السؤال وأعدله جـــوابا ذكـــيا يشهد له الخصم بالتسليم لما يقول . يقول ابن أبى حاتم فإن قيل : ذكرت اتفـــاق أهل العلم على الشهادة لهم بذلك وقد علمت بما كان بين علماء أهل الكوفة وأهل الحجاز من التباين والاختلاف فى المذهب فهل وافق أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد بن السحن جماعة من ذكرت من أهل العلم فى التزكية لهؤلاء الجهابذة النقاد أو وجدنا ذلك عندهم ؟ قيل نعم .

ثم ضرب الأمثلة على ذلك بالمواقف الآتية :

---

(١) تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل مقدمة المؤلف صـــ١ ، ٢ ، ٣ .

١) **قال سفيان الثورى : ما سألت أبا حنيفة عن شئ ، ولقد كان يلقانىَ ويسألنى عن** أشياء قال ابن أبى حاتم : فهذا بين واضح إذ كان صورة الثورى عنده هذه الصورة أن يفزع إليه فى السؤال عما يشكل عليه أنه قد رضيه إماما لنفسه ولغيره .

٢) **موقــف أبــو حنيفة من رواية الإمام مالك** : يروى عبد الرحمن بن أبى حاتم بســنده عن إبراهيم بن طهمان قال : أتيت المدينة فكتبت بها ثم قدمت الكوفة فأتيت أبا حنيفة فى بيته فسلمت عليه فقال لى : عمن كتبت هناك ؟

فسميت له ، فقال : هل كتبت عن مالك بن أنس شيئا ؟

فقلــت نعم ، فقال : جئنى بما كتبت عنه ، فأتيته به ، فدعا بقرطاس ودواة فجعلت أملى علــيه وهــو يكــتب . ثم يعلق ابن أبى حاتم على ذلك بقوله : ما كتب أبو حنيفة عن إبراهيم بن طهمان عن مالك بن أنس ومالك حى إلا وقد رضيه ووثقه لا سيما إذ قصد مــن بــين جميع من كتب عنه بالمدينة مالك بن أنس ، وسأله أن يملى عليه حديثه فقد جعله إماما لنفسه ولغيره. (٩٩)

٣) **مناظرة الشافعى لمحمد بن الحسن :**

يقول عبد الرحمن بن أبى حاتم :

أمــا محمــد بن الحسن فحدثنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم قال سمعت الشافعى يقــول قــال لى محمد بن الحسن : أيهما أعلم صاحبنا أم صاحبكم ؟ — يعنى أبا حنيفة ومالــك بن أنس قلت :على الإنصاف ؟ قال : نعم . قلت : فأنشدك الله من أعلم بالقرآن صــاحبنا أم صاحبكم ؟ قال : صاحبكم يعنى(مالكا) قلت فمن أعلم بالسنة صاحبنا أو صــاحبكم ؟ قال : اللهم صاحبكم ، قلت ، فأنشدك الله من أعلم بأقاويل أصحاب رسول الله ﷺ والمتقدمــين صــاحبنا أو صــاحبكم ؟ قال : صاحبكم؟ قال الشافعى : فقلت : لم يبق إلا القياس ، والقياس لا يكون إلا على هذه الأشياء فمن لم يعرف الأصول فعلى أى شئ يقيس ؟

---

(٩٩) تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل صـــ ٣، ٤ .

قـــال عبد الرحمن فقد قدم محمد بن الحسن مالك بن أنس على أبى حنيفة وأقر له بفضل العلم بالكتاب والسنة والآثار وقد شاهدهما وروى عنهما .

كمـــا روى بســنده عـــن محمد بن الحسن أنه كان إذا حدث الناس عن مالك امتلأ الموضـــع الذى هو فيه ، وإذا حدث عن غير مالك لم يأته إلا النفير فلم يعب عليهم ذلك ذلك ، لما رأى من كراهتهم إذا كان الحديث عن غير مالك ، ثم علق ابن ابى حاتم على ذلك بقوله : فقد بان بلزوم محمد بن الحسن مالكا لحمل العلم عنه وبثه فى الناس رضا منه وموافقة لمن جعله إماما ومختاراً (١٠٠) .

٤) ثـم تكلـــم عن التمييز بين الرواة ليعرف أهل العدالة فيؤخذ منهم وأهل الجرح فلا يؤخذ منهم . يقول عبد الرحمن : فلما لم نجد سبيلا إلى معرفة شئ من معانى كتاب الله ولا من سنن رسول الله ﷺ إلا من جهة النقل والرواية **وجب :**

أ) أن نميز بين عدول الناقلة والرواة وثقاتهم وأهل الحفظ والتثبيت والإتقان منهم ، وبين أهل الغفلة والوهم وسوء الحفظ والكذب واختراع الأحاديث الكاذبة .

ب) ولما كان الدين هو الذى جاءنا عن الله عز وجل وعن رسوله ﷺ بنقل الرواة حق علينـــا معـــرفتهم ووجـــب الفحص عن الناقلة والبحث عن أحوالهم وإثبات الذين عـــرفناهم بشـــرائط العدالـــة والثبت فى الرواية مما يقتضيه حكم العدالة فى نقل الحديث وروايته **بأن يكونوا :**

١) أمـــناء فى أنفسهم ، علماء بدينهم ، أهل ورع وتقى وحفظ للحديث ، وإتقان به وتثبت فيه .

٢) وأن يكونـــوا أهل تمييز وتحصيل لا يشوبهم كثير من الغفلات ولا تغلب عليهم الأوهام فيما قد حفظوه ووعوه ، ولا يشبه عليهم بالأغلوطات ، وهؤلاء هم أهل العدالة ، فيتمسك بالذى رووه ، ويعتمد عليه ، ويحكم به ، وتجرى أمور الدين عليه .

---

(١٠٠) تقدمة المعرفة صـــ ٥ .

٥- ثــم تكلم عن أهل الجرح الذين جرحهم أهل العدالة وذلك بأن : تكشف عوراتهم فــى كــذبهم وما يعتريهم من غالب الغفلة وسوء الحفظ وكثرة الغلط والسهو والاشتباه ليعرف :

١- أهل الكذب تخرصا . ٢- وأهل الكذب وهما.

٣-وأهل الغفلة والنسيان والغلط ورداءة الحفظ .

فيكشف عن حالهم وينبأ عن الوجوه التى كان مجرى روايتهم عليها ، إن كذب فكذب ، وإن وهــم فوهم ، وإن غلط فغلط وهؤلاء هم أهل الجرح ، فيسقط حديث من وجب منهم أن يسقط حديثه ، ولا يعبأ به ولا يعمل عليه [١٠١] . ويكتب حديث من وجب كتب حديثه منهم على معنى الاعتبار .

ثــم بين أن من حديث بعضهم الآداب الجميلة والمواعظ الحسنة والرقائق والترغيب والترهيب هذا أو نحوه .

٦- **ثــم تكلــم عــن طبقات الرواة** : والطبقة فى اللغة هم القوم : المتشابهون . وفى الاصطلاح : قوم تقاربوا فى السن والإسناد أو فى الإسناد فقط بأن يكون شيوخ هذا هم شيوخ الآخر ، أو يقاربوا شيوخه .

وعلــى المعنى اللغوى : قد يكون الراويات من طبقة باعتبار لمشابهته لها من جه ، ومــن طبقتــين باعتــبار آخر لمشابهته لها من وجه آخر . كأنس بن مالك وشبهه من أصاغر الصحابة ، هم مع العشرة فى طبقة الصحابة ، وعلى هذا : الصحابة كلهم طبقة واحــدة باعتــبار اشتراكهم فى الصحبة والتابعون طبقة ثانية ، وأتباع ــ التابعين طبقة

---

(١٠١) التقدمة ــ المقدمة صــ ٥ ، ٦ .

انظر (٢) مقدمة ابن الصلاح صــ ٥٩٩ . (٣) تدريب الراوى ، ٢/٣٨٠ .

(٤) فتح المغيث للعراقى ٤/١٦١ . (٥) فتح المغيث للسخاوى ٣/٣٥١ .

(٦) دراسات فى علوم الحديث للدكتور شوقى خضر ١/١٣٦ .

ثالــثة ، وهذا هو الذى سار عليه ابن أبى حاتم فى تقسيم الطبقات مع العلم أن فى داخل الطــبقة الواحدة عدة طبقات وهو ما فعله ابن أبى حاتم فى تقسيمه لطبقة أتباع التابعين كما سيأتى :

ثم بين الهدف من معرفة الطبقات وهو بيان مقادير حالاتهم وتباين درجاتهم ليعرف من خلالها الآتى :

١-من كان منهم فى منزلة الانتقاد والجهبذة والتنقير والبحث عن الرجال والمعرفة بهم ــ وهؤلاء هم أهل التزكية والتعديل والجرح .

٢- ومن كان منهم عدلا فى نفسه من أهل التثبت فى الحديث والحفظ له والإتقان فيه ــ فهؤلاء هم أهل العدالة .

٣- ومــن كان منهم الصدوق فى روايته الورع فى دينه الثبت الذى يهم أحيانا وقد قبله الجهابذة النقاد ــ فهذا يحتج بحديثه أيضاً .

٤- ومن كان منهم الصدوق الورع المغفل الغالب عليه الوهم والخطأ والسهو والغلط ــ فهــذا يكــتب مــن حديثه فى الترغيب والترهيب والزهد والآداب ولا يحتج بحديثه فى الحلال والحرام .

٥- ومن كان قد ألصق نفسه بهم ودلسها بينهم ممن قد ظهر للنقاد العلماء بالرجال منهم الكذب [١٠٢] فهذا يترك حديثه ويطرح روايته ويسقط ولا يشتغل به .

ثــم تكلم عن الطبقة الأولى وهم الصحابة الكرام : فبين أنهم الذين شهدوا الوحى والتنزيل وعــرفوا التفسير والتأويل وهم الذين اختارهم الله عز وجل لصحبة نبيه ﷺ ونصرته وإقامة ديــنه وإظهار حقه فرضيهم له صحابة ، وجعلهم لنا أعلاما وقدوة فحفظوا عنه ﷺ ما بلغهم عن الله عز وجل وما سن وشرع وحكم وقضى وندب وأمر ونهى وحذر وأدب ، ووعوه وأتقــنوه ، ففقهــوا فــى الدين وعلموا أمر الله ونهيه ومراده ــ بمعاينة رسول الله ﷺ

---

(١٠٢) تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل : المقدمة صــ ٧ .

ومشـــاهدتهم مـــنه تفسير الكتاب وتأويله وتلقفهم منه واستنباطهم عنه ، فشرفهم الله عز وجـــل بمـــا مَـــن عليهم وأكرمهم به من وضعه إياهم موضع القدوة ، فنفى عنهم الشك والكـــذب والغلـــط والريبة والغمز وسماهم عدول الأمة فقال عز ذكره فى محكم كتابه (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُواْ شُهَدَاء عَلَى النَّاسِ) (١٠٣) . ففسر النبى ﷺ عن الله عـــز وجـــل ذكـــره قوله " وسطا " قال عدلا (١٠٤) . فكانوا عدول الأمة ، وأئمة الهدى وحجج الدين ونقلة الكتاب ، والسنة .

ونـــدب الله عـــز وجـــل إلى التمسك بهديهم والجرى على منهاجهم والسلوك لسبيلهم الاقتداء بهم فقال عز ذكره " (وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى) (١٠٥) . وجرد الأصحاب أنفسهم مع تقدمة حسن النية والقربة إلى الله عز وجل لتعليم الناس الفرائض والأحكـــام والسنن والحلال والحرام حتى قبضهم الله عز وجل ـــ رضوان الله ومغفرته ورحمته عليهم أجمعين (١٠٦)

ثم تكلم عن الطبقة الثانية " التابعون "

فبـــين أن التابعـــين هـــم الذين اختارهم الله عز وجل لإقامة دينه وخصهم بحفظ فرائضـــه وحدوده وأمره ونهيه وأحكامه وسنن رسوله ﷺ وآثاره فحفظوا عن صحابة رسول الله ﷺ ما نشروه وبثوه من الأحكام والسنن والآثار وسائر ما وصفنا الصحابة به رضـــى الله عنهم فأتقنوه وعلموه وفقهوا فيه فكانوا من الإسلام والدين ومراعاة أمر الله عـــز وجـــل ونهيه بحيث وضعهم الله عز وجل ونصبهم له إذ يقول : (وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَـــانٍ رَّضِـــيَ اللّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ) (١٠٧) فقد فسرها قتادة رضى الله عنه بأنهم الـــتابعون . فصـــاروا برضوان الله عز وجل لهم وجميل ما أثنى عليهم بالمنزلة التى

---

(١٠٣) سورة البقرة آية رقم ١٤٣ .

(١٠٤) تقدمة المعرفة ـــ المقدمة صـــ ٧ .

(١٠٥) سورة النساء آية رقم " ١١٥ " .

(١٠٦) تقدمة المعرفة ـــ المقدمة صـــ ٨ ، ٩ .

(١٠٧) سورة التوبة آية رقم (١٠٠) .

نزههم الله بها عن أن يلحقهم مغمز أو تدركهم وصمة لتيقظهم وتحرزهم وتثبتهم ولأنهم البـررة الأتقـياء الـذين نـدبهم الله عز وجل لإثبات دينه وإقامة سنته وسبله فلم يكن لاشتغالنا بالتمييز بينهم معنى إذ كنا لا نجد منهم إلا إماما مبرزا مقدما فى الفضل والعلم ووعى السنن وإثباتها ولزوم الطريقة واحتبائها ، إلا ما كان ممن ألحق نفسه بهم ودلسها بينهم ممن ليس يلحقهم ، ولا هو فى مثل حالهم لا فى فقه ولا علم ولا حفظ ولا اتقان .

ثم تكلم عن الطبقة الثالثة : أتباع التابعين

وأخبر أنهم خلف الأخيار وأعلام الأمصار فى دين الله عز وجل ونقل سنن رسول الله ﷺ وحفظـه وإتقانـه والعلمـاء بالحلال والحرام والفقهاء فى أحكام الله عز وجل وفروضه وأمره ونهيه [١٠٨] .

ثم تكلم عن مراتب الرواة من أتباع التابعين فجعلهم أربع مراتب :

الأولـى : مـرتبة الثـبت الحافظ الورع المتقن الجهبذ الناقد للحديث ــ فهذا الذى لا يختلف فيه ، ويعتمد على جرحه وتعديله ، ويحتج بحديثه وكلامه فى الرجال .

الثانية : مرتبة العدل فى نفسه الثبت فى روايته الصدوق فى نقله ، الورع فى دينه ، الحافظ لحديثه ، المتقن فيه ، فذلك العدل الذى يحتج بحديثه ويوثق فى نفسه .

الثالـثة : مـرتبة الصدوق الورع الثبت الذى يهم أحيانا وقد قبله الجهابذة النقاد فهذا يحتج بحديثه .

الـرابع : مرتبة الصدوق الورع المغفل الغالب عليه الوهم والخطأ والغلط والسهو — فهـذا يكـتب مـن حديثه فى الترغيب والترهيب والزهد والآداب ولا يحتج بحديثه فى الحلال والحرام .

---

(١٠٨) تقدمة المعرفة ــ المقدمة صـ ٩، ١٠ .

الخــامس : قد ألصق نفسه بهم ودلسها بينهم ممن ليس من أهل الصدق والأمانة ، ومن قد ظهر للنقاد العلماء بالرجال أولى المعرفة منهم الكذب فهذا يترك حديثه ويطرح روايته (١٠٩) .

ثانياً : أئمة الجرح والتعديل ومقصد الحافظ ابن أبى حاتم من الترجمة لهم .

من فضل الله على أمة محمد ﷺ ، أن هيأ لها سلف صدق حفظوا لها جميع ما تحتاج إليه مــن الأخــبار فى تفسير كتاب الله عز وجل ، وسنة نبيه الأكرم ﷺ وآثار أصحابة ، وقضايا القضـــاه ، وفــتاوى الفقهــاء ، واللغة وآدابها ، والشعر ، والتاريخ ، وغير ذلك . والتزموا وألــزموا من بعدهم سوق تلك الأخبار بالأسانيد . وتتبعوا أحوال الرواة التى تساعد على نقد أخـبارهم وحفظوها لنا فى جملة ما حفظوا ، وتفقدوا أحوال الرواة وقضوا على كل راو بما يسـتحقه ، فميــزوا من يجب الاحتجاج بخبرة ولو انفرد ، ومن لا يجب الاحتجاج به إلا إذا اعتضـد ، ومن لا يحتج به ولكن يستشهد ، ومن يعتمد عليه فى حال دون أخرى ، وما دون ذلك من متساهل ومغفل وكذاب ، وعمدوا إلى الأخبار فانتقدوها وفحصوها وخلصوا لنا منها مـــا ضمنوه كتب الصحيح ، وتفقدوا الأخبار التى ظاهرها الصحة وقد عرفوا بسعة علمهم ودقة فهمهم ما يدفعها عن الصحة فشرحوا عللها وبينوا خللها وضمنوها كتب العلل (١١٠) .

وحاولــوا مـــع ذلـــك إماتة الأخبار الكاذبة فلم ينقل أفاضلهم منها إلا ما احتاجوا إلى ذكره للدلالة على كذب راويه أو وهنه ، ومن تسامح من متأخريهم فروى كل ما سمع فقد بين ذلـــك ووكـــل الـــناس إلى النقد الذى قد مهدت قواعده ونصبت معالمه فبحق قال المستشرق مرجليوس " ليفتخر المسلمون ما شاءوا بعلم حديثهم " (١١١) .

---

(١٠٩) تقدمة المعرفة ــ المقدمة صــ١٠ .

(١١٠) مثل ١- علل الحديث ومعرفة الرجال لابن المدينى

٢- العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد

٣-من مقدمة الدكتور / عبد الرحمن بن يحيى المعلمى اليمانى . وراجع السنة ومكانتها صــ ١٠٧ .

ونقـد الـرواة لـيس بالأمر الهين ، فإن الناقد لا بد أن يكون واسع الاطلاع على الأخـبار المـروية ، عارفا بأحوال الرواة السابقين وطرق الرواية خبيرا بعوائد الرواة ومقاصـدهم وأغراضهم ، وبالأسباب الداعية إلى التساهل والكذب والموقعة فى الخطأ والغلـط ، ثم يحتاج إلى أن يعرف أحوال الراوى متى ولد ؟ وبأى بلد ؟ وكيف هو فى الـدين بالأمانة والعقل والمروءة والتحفظ ؟ ومتى شرع فى الطلب ؟ ومتى سمع ؟ ومع من سمع ؟ كيف كتابه ؟ ، ثم يعرف أحوال الشيوخ الذين يحدث عنهم وبلدانهم ووفياتهم وأوقات تحديثهم وعادتهم فى التحديث ـــ ثم يعرف مرويات الناس عنهم ويعرض عليها مـرويات هذا الراوى ويعتبرها بها ، إلى غير ذلك مما يطول شرحه ، ويكون مع ذلك متيقظا ، مرهف الفهم ، دقيق الفطنة ، مالكا لنفسه لا يستميله الهوى ولا يستفزه الغضب ، ولا يسـتخفه بادر ظن حتى يستوفى النظر ويبلغ المقر ، ثم يحسن التطبيق فى حكمه فـلا يجاوز ولا يقصر . وهذه المرتبة بعيدة المرام عزيزة المنال لم يبلغها إلا الأفذاذ . وقد كان من أكابر المحدثين وأجلتهم من يتكلم فى الرواية فلا يعول عليه ولا يلتفت إليه قـال الإمام على بن المدينى " أبو نعيم " وعفان " صدوقان لا أقبل كلامهما فى الرجال هؤلاء لا يدعون أحدا إلا وقعوا فيه (١١٢) وأبو نعيم وعفان من الأجلة ، والكلمة المذكورة تدل على كثرة كلامهما فى الرجال ومع ذلك لا تكاد تجد فى كتب الفن شيئا من كلامهما .

وقـد اشـتهر بالإمامة فى الجرح والتعديل الأئمة الذين ترجم لهم ابن أبى حاتم فى كتابه الـتقدمة ـــ وذلـك لأنه رأى أن مدار الأحكام فى الجرح والتعديل على أولئك الأئمة ، وأن الواجب أن لا يصل الناظر إلى أحكامهم فى الرواة حتى يكون قد عرفهم المعرفة التى تثبت فى نفسه أنهم أهل أن يصيبوا فى قضائهم ويعدلوا فى أحكامهم ، وأن يقبل منهم ويستند إليهم ويعتمد عليهم .

---

(١١٢) تهذيب التهذيب ٧/٢٣٢ .

فكانـــت الترجمة لهم ترجمة للمكانة والمنزلة ، وليست الترجمة تقليدية كمتى ولد ؟ ومتـــى ســـمع ؟ ، فإنه استفاضت شهرتهم بين أهل العلم وشاع الثناء عليهم ، وعرفت أقـــدارهم ، ويـــدل علـــى ذلك أن الإمام ابن أبى حاتم ترجم لهؤلاء الأئمة فى أماكنهم وحســـب حـــروف المعجم فى كتاب الجرح والتعديل ترجمة تختلف عما ترجم لهم فى كتابه التقدمة الذى بين أيدينا (١١٣)

ثالثاً : طبقات أئمة الجرح والتعديل ـــ عند الحافظ ابن أبى حاتم

تكلـــم ابـــن أبى حاتم عن المرتبة الأولى للرواة ، وأبان أنها مرتبة الانتقاد والجهبذة والتنقيـــر والبحث عن الرجال والمعرفة بهم ـــ وأخبر أن أصحاب هذه المرتبة هم أهل التـــزكية والـــتعديل والجرح . وهؤلاء هم مقصوده من تأليف هذا الكتاب فقام باختيار ثمانية عشر إماما من أئمة الحديث من أتباع التابعين وتلامذتهم انتهت إليهم الرياسة فى حفظ الآثار والسنن ونقد الرجال ، ولم يخترهم من مدرسة حديثية واحدة وإنما اختارهم مـــن عـــدة مدارس كانت لها المكانة والصدارة فى العالم الإسلامى وإليها المنتهى فى الطلـــب ومن بطونها تخرج الأحكام مختلفة فى المعانى والتقدير فيها الشفاء للناس من التخبط فى الحكم على الرجال أو عدم التمييز بين ما هو صحيح أو غير صحيح .

---

(١١٣) الأئمة وأماكن تراجمهم فى كتاب الجرح والتعديل :
١- الإمام مالك بن أنس ، ٢٠٤/٨ .
٢- الإمام سفيان بن عيين ، ٢٢٤/٤ .
٣- الإمام سفيان الثورى ، ٤ /٢٢٢ .
٤- الإمام حماد بن زيد ، ١٣٧/٣ .
٥- الإمام شعبة بن الحجاج ، ٣٦٩/٤ .
٦- الإمام الأوزاعى ، ٢٦٦/٥ .
٧- الإمام وكيع بن الجراح ، ٣٧/٩ .
٨- الإمام يحيى القطان ١٥٠/٩ .
٩- الإمام عبد الرحمن بن مهدى ، ٢٨٨/٥ .
١٠- الإمام عبد الله بن المبارك ، ١٧٩/٥ .
١١- الإمام أبو إسحاق الفزارى ١٢٨/٢ .
١٢- الإمام أبو سهر عبد الأعلى ، ٢٩/٦ .
١٣- الإمام أحمد بن حنبل ، ٦٨/٢ .
١٤- الإمام يحيى بن معين ، ١٩٢/٩ .
١٥- امام على بن المدينى ، ١٩٣/٦
١٦- الإمام محمد بن عبد الله بن نمير ، ٢٠٧/٧ .
١٧- الإمام أبو زرعة ، ٣٢٤/٥ .
١٨- الإمام أبو حاتم ، ٢٠٤/٧ .

ثـــم قسمهم إلى أربع طبقات فى كل طبقة ما يمثل أكثر من مدرسة حديثية وكان ترتيبه لتلك الطبقات كالآتى :

فمن الطبقة الأولى :

(١) بالحجاز : أ) بالمدينة الإمام مالك بن أنس (١١٤)

ب) بمكة الإمام سفيان بن عيينة (١١٥)

(٢) بالكوفة : الإمام سفيان بن سعيد بن مسروق الثورى (١١٦) .

(٣) بالبصرة : أ) الإمام شعبة بن الحجاج (١١٧)

ب) الإمام حماد بن زبد بن درهم (١١٨)

(٤) بالشام : الإمام عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعى (١١٩)

ومن الطبقة الثانية :

(١) بالكوفة : الإمام وكيع بن الجراح (١٢٠)

(٢) بالبصرة : أ) الإمام يحيى بن سعيد القطان (١٢١) .

ب) الإمام عبد الرحمن بن مهدى (١٢٢)

(٣) بخراسان : الإمام عبد الله بن المبارك (١٢٣)

(٤) بالشام : أ) الإمام أبو إسحاق الغزارى (١٢٤)

ب) الإمام أبو مسهر عبد الأعلى بن مسهر (١٢٥)

---

(١١٤) تقدمة المعرفة صـــ ١١ . (٢) تقدمة المعرفة صـــ ٣٢ (٣) تقدمة المعرفة صـــ٥ ٥ .
(٤) تقدمة المعرفة صـــ ١٢٦ . (٥) تقدمة المعرفة صـــ ١٧٦ . (٦) تقدمة المعرفة صـــ١٨٤ .
(٧) تقدمة المعرفة صـــ ٢١٩ . (٨) تقدمة المعرفة صـــ٢٣٢ . (٩) تقدمة المعرفة صـــ٢٥١ .
(١٠) تقدمة المعرفة صـــ ٢٦٢ . (١١) تقدمة المعرفة صـــ٢٨١ .

١٢٥) تقدمة المعرفة صـــ ٢٨٦ . (٢) تقدمة المعرفة صـــ٢٦٢ . (٣) تقدمة المعرفة صـــ ٣١٤ .

ومن الطبقة الثالثة :

(١) بغداد : أ) الإمام أحمد بن حنبل [١٢٦]

ب) الإمام يحيى بن معين [١٢٧]

(٢) بالبصرة : الإمام على بن المدينى [١٢٨]

(٣) بالكوفة : الإمام محمد بن عبد الله بن نمير [١٢٩]

ومن الطبقة الرابعة :

(١) بالرى : أ) الإمام أبو زرعة الرازى [١٣٠]

ب) الإمام أبو حاتم الرازى [١٣١]

هــؤلاء هــم أئمة الجرح والتعديل المعتمدين لدىالحافظ ابن أبى حاتم وغيره من الأئمة ، وإن كان هناك أئمة آخرون ولكن ليس لديهم من الشهرة والتمكن مثل ما لهؤلاء الأئمـــة فـــى زمـــنهم . أو أن مذهـــبه الاعتقادى دعا إلى مخالفتهم وذلك كتركه للإمام البخارى ــ بما أدعى عليه بأنه قال بمسألة اللفظ فى القرآن ــ وكذلك تركة للإمام أبى حنـــيفة لقوله بالرأى . أما بالنسبة للإمام الشافعى فنقول لقد ألف فيه كتابا أسماه (آداب الشافعى ومناقبه) . كما ألف فى مناقب الإمام أحمد فضلا عن ذكره فى التقدمة .

وهؤلاء الأئمة ينقسمون إلى ثلاثة أقسام :

١-قسم تكلموا فى سائر الرواة كابن معين وأبى حاتم .

٢-وقسم تكلموا فى كثير من الرواة كمالك وشعبة .

([٤]) تقدمة المعرفة صــ ٣١٩ . ([٥]) تقدمة المعرفة صــ ٣٢٠ . ([٦]) تقدمة المعرفة صــ ٣٢٨ .

([٧]) تقدمة المعرفة صــ٣٤٩ .

٣-وقسم تكلموا فى الرجل بعد الرجل كابن عيينة والشافعى .

والكل على ثلاثة أقسام أيضاً :

قســم مـــنهم متعـــنت فى التجريح ، يغمز الراوى بالغلتطتين والثلاث ، فهذا إذا وثق شخصا فعض على قوله بالنواجذ ، وتمسك بتوثيقه وإذا ضعف رجلا فانظر هل وافقه غيـــره على تضعيفه ؟ فإن وافقه ولم يوثق ذلك الرجل أحد من الحذاق فهو ضعيف ، وإن وثقه أحد فهذا هو الذى قالوا فيه : لا يقبل فيه الجرح إلا مفسراً (١) . يعنى لا يكفى فـــيه قـــول ابن معين مثلاً : ضعيف ولم يبين سبب ضعفه ، ثم يجيئ البخارى وغيره يوثقه ، ومثل هذا يختلف فى تصحيح حديثه وتضعيفه .

ومـــن ثـــم قال أرباب الاستقراء فى هذا الفن " لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن قط على توثيق ضعيف ولا على تضعيف ثقة " يريد اثنان من طبقة واحدة ولهذا كان مذهب النسائى أن لا يترك حديث الرجل حتى يجتمع الجميع على تركه(٢)

وقـــال الحـــافظ ابن حجر " نكتة على ابن الصلاح " إن كل طبقة من نقاد الرجال لا تخلو من متشدد ومتوسط .

فمن الطبقة الأولى : شعبة وسفيان الثورى وشعبة أشد منه .

ومن الطبقة الثانية : يحيى القطان وعبد الرحمن بن مهدى ويحيى أشد منه

ومن الطبقة الثالثة : يحيى بن معين وأحمد بن حنبل ويحيى أشد من أحمد

ومن الطبقة الرابعة : أبو حاتم والبخارى وأبو حاتم أشد من البخارى (١٣٢)

وقد أحسن ابن أبى حاتم بأن جمع فى كتابه الجرح والتعديل أقوال هؤلاء الأئمة ــ غير البخارى ــ تاركا للمطلع على كتابه أن يأخذ من الأحكام ما يرضى مذهبه وذوقه إن كـــان من المتشددين وجد من الأحكام ما يروق له وإن كان من المعتدلين وجد ذلك مع حياد تام من ابن أبى حاتم .

---

(١٣٢) النكت على ابن الصلاح للحافظ ابن حجر صـــ١٦٤ ط دار الكتب العلمية بيروت ط الأولى .

رابعاً : صفات الجهابذة النقاد أئمة الجرح والتعديل عند الحافظ .

تــرجم ابن أبى حاتم فى كتابه ــ تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل ــ لجهابذة الــنقد أئمـــة الجرح والتعديل الذين هم مراجع الناس فى كل ما يخص الحديث ورجاله وفنونه ، وهو بهذه ــ التقدمة وجمعه لهؤلاء الأئمة غير مسبوق ويعد إمام ومرجع من جاء بعده فى هذا الأمر ، ويظهر ذلك جليا فى فعل تلميذه ابن عدى فى كتابه ــ الكامل فى ضعفاء الرجال (١٣٣) ــ وابن حبان فى كتابه ــ المجروحين ــ وقلما كان كتاب فى الجــرح والــتعديل يمــر إلا ولـــه تقدمه تذكر بعض التراجم أو الصفات لأئمة الجرح والتعديل بل بسند المؤلف أو بغير سنده يرجع للإمام ابن أبى حاتم الفضل والريادة فى مثل تلك المقدمات بل والكتب أيضا .

ومـــن خـــلال التصـــفح لتراجم الأئمة وبيان أحوالهم فى كتابه ــ التقدمة ــ تظهر بوضوح الصفات الآتية :

الصفة الأولى :

أن هؤلاء الأئمة جميعاً أو معظمهم من العلماء الفقهاء فى السنن والآثار ، راويا ما يثبت ذلك مرتبا ذلك فى أبواب ليسهل الرجوع إليها .

وإليك الأمثلة على هذه الصفة .

أولاً : ذكر الأبواب الدالة على الصفة الأولى وهى :

بــاب ما ذكر من علم مالك بن أنس وفقهه (١٣٤) ، ما ذكر من علم سفيان بن عيينة وفقهه (١٣٥) ما ذكر من علم سفيان الثورى وفقهه (١٣٦) شعبة بن الحجاج رحمه الله وما

---

(١٣٣) قام بهذه التقدمة ولكنه كان يذكر رويات إلى أبى حاتم وأبى زرعة من طريق آخرين غير ابن أبى حاتم على هيئة المستخرجات .

(١٣٤) التقدمة صــ ١١ . (٢) التقدمة صــ٣٢ . (٣) التقدمة صــ٥٥

(٤) التقدمة صــ١٢٦ (٥) التقدمة صــ ١٧٦ . (٦) التقدمة صــ١٨٤ .

(٧) التقدمة صــ٢١٩ . (٨) التقدمة صــ ٢٣٢ . (٩) التقدمة صــ ٢٥١ .

فتح الله عز وجل عليه من المعرفة بصحيح الآثار وسقيمها وبناقلتها [١٣٧] . باب ما ذكر من إمامة حماد بن زيد فى السنة والحديث [١٣٨] ما ذكر من علم الأوزاعى وفقهه [١٣٩] ـــ ما ذكر من علم وكيع بن الجراح وفقهه [١٤٠] ما ذكر من علم يحيى بن سعيد القطان بـناقلة الأخـبار ومعرفته بأحوالهم وبصحة الآثار [١٤١] ما ذكر من علم عبد الرحمن بن مهدى بناقلة الآثار وصحيح الأخبار وسقيمها وفقهه ومعرفته[١٤٢] .

ما ذكر من علم عبد الله بن المبارك وفقهه [١٤٣] ما ذكر من علم أبى اسحاق الفزارى رحمـه الله علـيه [١٤٤] . ما ذكر من علم أبى مسهر رحمة الله [١٤٥] . ما ذكر من علم أحمـد بـن حنـبل وفقهه [١٤٦] . ماذكر من علم يحيى بن معين رحمه الله بناقلة الآثار ورواة الأخـبار وعلل الحديث [١٤٧] . ما ذكر من علم على بن المدينى ومعرفته بناقلة الآثـار [١٤٨] . مـا ذكر من علم محمد بن عبد الله بن نمير ومعرفته بناقلة الآثار ورواة الأخـبار [١٤٩] . مـا ذكـر من علم أبى زرعة وفقهه [١٥٠] ما ذكر من علم أبى حاتم وفقهه ومعرفته الآثار [١٥١] .

ثانياً : ذكر بعض الروايات الدالة على الصفة الأولى وتمكنها من أصحابها

وذلك بسنده إلى الإمام الذى انتهى إليه الكلام أو إلى غيره . فقد روى بسنده عن الإمام الشـافعى قوله " لولا مالك وسفيان لذهب علم الحجاز " وقول الشافعى أيضا : ما فى الأرض كـتاب مـن العلـم أكثر صوابا من موطأ مالك [١٥٢] " وذلك قبل أن يظهر الصحيحان " . وروى بسـنده عـن عبد الرحمن بن مهدى قوله " كان سفيان بن عيينة من أعلم الناس بحـديث الحجـاز [١٥٣] . روى بسنده عن عبد الله بن المبارك قوله " لا أعلم على وجه

---

[١٠] التقدمة صـ٢٦٢ . [١١] التقدمة صـ٢٨١ . [١٢] التقدمة صـ٢٨٦
[١٣] التقدمة صـ٢٩٢ . [١٤] التقدمة صـ ٣١٤ . [١٥] التقدمة صـ٣١٩ .
[١٦] التقدمة صـ٣٢٠ . [١٧] التقدمة صـ٣٢٨ . [١٨] التقدمة صـ ٣٥٥ .

[١٥٢] التقدمة صـ ١٢ . [٢] التقدمة صـ٣٢ . [٣] التقدمة صـ٥٦ .
[٤] التقدمة صـ١٢٦ . [٥] التقدمة صـ١٧٧ . [٦] التقدمة صـ ١٨٤ .

الأرض أعلـــم من سفيان الثورى [١٥٤] . وروى بسنده عن عبد الرحمن بن مهدى قال : كان سفيان يقول : " شعبة أمير المؤمنين فى الحديث " قال أبو محمد : يعنى فـــوق العلماء فى زمانه [١٥٥] . وروى بسنده عن الرحمن بن مهدى قوله " لم أر أحـــدا قط أعلم بالسنة ولا بالحديث الذى يدخل فى السنة من حماد بن زيد [١٥٦] . وروى بســـنده عـــن الرحمن بن مهدى قوله " ما كان بالشام أحد أعلم بالسنة من الأوزاعى [١٥٧] . روى بسنده عن صالح بن أحمد بن حنبل قال : قلت لأبى وكيع بن الجراح ؟ فقال : ما رأيت أحدا أوعى للعلم من وكيع بن الجراح ولا أشبه بأهل النســـك مـــنه " [١٥٨] . وروى بسنده عن الإمام أحمد بن حنبل قوله " لم يكن فى زمان يحيى القطان مثله ، كان تعلم من شعبة " [١٥٩] . وروى بسنده عن على بن المدينى قوله " لو أخذت فحلفت بين الركن والمقام لحلفت بالله عز وجل إنى لم أر أحـــدا قـــط أعلـــم بالحديث من عبد الرحمن بن مهدى " [١٦٠] . وروى بسنده عن ســـفيان بن عيينة لما نعى إليه عبد الله بن المبارك قوله " رحمه الله لقد كان فقيها عالمـــا عبادا زاهدا سخيا شجاعا شاعراً [١٦١] . وروى بسنده عن ابن المبارك قوله " ما رأيت رجلا أفقه من أبى إسحاق الفزارى . [١٦٢] قال أبو محمد وقد رأى ابـــن المبارك سفيان الثورى والأوزاعى ومالك بن أنس وخلقا . وروى عن أبيه أبـــى حاتم عندما سأله عن أبى مسهر فقال : ثقة وما رأيت ممن كتبنا عنه أفصح من أبى مسهر وأبى المجاهر [١٦٣] .

([٧]) التقدمة صـــ٢١٩ ـــ ٢٢٠ . ([٨]) التقدمة صـــ ٢٣٣ . ([٩]) التقدمة صـــ٢٥٢ ([١٠]) التقدمة صـــ ٢٦٢ .

([١٦٢]) التقدمة صـــ ٢٨١ ([٢]) التقدمة صـــ٢٨٧ . ([٣]) التقدمة صـــ٢٩٢ .
([٤]) التقدمة صـــ٣١٤ . ([٥]) التقدمة صـــ٣١٩ . ([٦]) التقدمة صـــ٣٢١ .

وروى بســنده عن الحارث بن العباس قال قلت لأبى مسهر تعرف أحدا يحفظ على هذه الأمة أمر دينها ؟ قال : لا أعلمه إلا شابا فى ناحية المشرق [١٦٤] . يعنى ـ أحمد بن حنبل .

وســمع محمــد بن مسلم بن رواة عندما سئل عن على بن المدينى ويحيى بن معين أيهمــا كــان أحفظ ؟ قال : كان على أسرد وأتقن ، وكان يحيى بن معين أفهم بصحيح الحديث وسقيمه " [١٦٥] .

وقــال ابــن أبى حاتم سمعت أبى يقول : كان على بن المدينى علما فى الناس فى معرفة الحديث والعلل ، وكان أحمد بن حنبل لا يسميه إنما يكنيه : أبو الحسن تبجيلا له وما سمعت أحمد بن حنبل سماه قط " [١٦٦] .

وســمع على بن الحسين يقول : " ما رأيت مثل محمد بن عبد الله بن نمير بالكوفة ، كان رجلا قد جمع العلم والفهم والسنة والزهد " [١٦٧] .

قــال أبو محمد عبد الرحمن بن أبى حاتم : قرأت كتاب إسحاق بن راهويه بخطه إلى أبى زرعة : " إنى ازداد بك كل يوم سرورا فالحمد لله الذى جعلك ممن يحفظ سنته وهــذا مــن أعظم ما يحتاج إليه اليوم طالب العلم وأحمد بن إبراهيم لا يزال فى ذكرك الجميل حتى يكاد يفرط ، وإن لم يكن فيك بحمد الله إفراط وأقرأنى كتابك إليه بنحو ما أوصــيتك مــن إظهار السنة وترك المداهنة فجزاك الله خيراً فدم على ما أوصيتك فإن للباطل جولة ثم يضمحل وإنك ممن أحب صلاحه ودينه وإنى أسمع من إخواننا القادمين ما أنــت عليه من العلم والحفظ فأسر بذلك " [١٦٨]، وقال عبد الرحمن سمعت أبى يقول : قلت على باب أبى الوليد الطيالسى : من أغرب على حديثا غريبا مسندا صحيحا لم اسمع به فله على درهم يتصدق به ـ وقد حضر على باب أبى الوليد خلق من الخلق أبى زرعة

---

(١٦٨) التقدمة صـ٣٢٩ . (٢) التقدمة صـ٣٥٥ . (٣) التقدمة صـ١٣ .

فمـــن دونه ، وإنما كل مرادى أن استخرج منهم ما ليس عندى . فما تهيأ لأحد منهم أن يغرب على حديثا (١٦٩).

الصفة الثانية : أن هؤلاء الأئمة حافظون للحديث ، صحيحوا الأخذ له ، متثبتون فيه ، ومجـــرد له ، يعرفون صحيحه من سقيمه ، معضله من معله . وقد ذكر الروايات التى تؤيد ذلك فى داخل الأبواب التى عقدها لبيان هذه الصفة وهى

أولاً : الأبواب التى تؤيد هذه الصفة :

بـــاب ما ذكر من صحة حديث مالك وعلمه بالآثار . (١٧٠) باب ما ذكر من حفظ ابن عيينـــة وإتقانـــه وثقته فى نفسه (١٧١) . باب ما ذكر من جودة أخذ ابن عيينة للحديث . (١٧٢) ما ذكر من حفظ الثورى وإتقانه . (١٧٣) باب ما ذكر من جودة أخذ سفيان للحديث . (١٧٤) مـــا ذكر من حفظ شعبة للحديث وإتقانه . (١٧٥) . ما ذكر من معرفة شبعة بعلل الحديث صحيحه وسقيمه وما فسر من ذلك (١٧٦) . ما ذكر من اتقان حماد بن زيد وتثبته فـــى الحديث . (١٧٧) . ما ذكر من إتقان الأوزاعى وحفظه وتثبته فى الحديث (١٧٨) . ما ذكـــر من حفظ وكيع (١٧٩) . ما ذكر من جودة أخذ وكيع للعلم . ما ذكر من إتقان وكيع وتثبته (١٨٠) . ما ذكر من إتقان يحيى بن سعيد القطان وتثبته فى الحديث (١٨١) . ما ذكر مـــن حفظ يحيى بن سعيد (١٨٢) . ما ذكر من إتقان عبد الرحمن بن مهدى وحفظه وثبته

---

(٤) التقدمة صـــ٥١ (٥) التقدمة صـــ٥٤ . (٦) التقدمة صـــ٦٢ .
(٧) التقدمة صـــ٦٨ . (٨) التقدمة صـــ١٦٠ . (٩) التقدمة صـــ١٥٧ .

(١٧٧) التقدمة صـــ١٨١ . (٢) التقدمة صـــ٢٠٤ . (٣) التقدمة صـــ٢٢١ .
(٤) التقدمة صـــ٢٣٠ . (٥) التقدمة صـــ٢٤٦ . (٦) التقدمة صـــ٢٤٨ .
(٧) التقدمة صـــ٢٥٣ . (٨) التقدمة صـــ٢٥٨ . (٩) التقدمة صـــ٢٧٥ .
(١٠) التقدمة صـــ٢٨٢ . (١١) التقدمة صـــ٢٩٥ . (١٢) التقدمة صـــ٢٩٥ .
(١٣) التقدمة صـــ٣٠٢ . (١٤) التقدمة صـــ ٣١٥ . (١٥) التقدمة صـــ٣٢٧ .
(١٦) التقدمة صـــ٣٣١ . (١٧) التقدمة صـــ٣٣٤ . (١٨) التقدمة صـــ٣٣٥ .

(١٨٣) . بـــاب مـــا ذكر من علم عبد الرحمن بن مهدى بعلل الحديث (١٨٤) . ما ذكر من إتقـــان ابن المبارك وحفظه وصحة حديثه (١٨٥) . ما ذكر من إتقان أبى إسحاق الفزارى وثبته (١٨٦) . ما ذكر من إمامة أحمد بن حنبل لأهل زمانه (١٨٧) . ما ذكر من حفظ أحمد بـــن حنـــبل رحمه الله (١٨٨) . ما ذكر من معرفة أحمد بن حنبل بعلل الحديث بصحيحه وســـقيمه وتعديلـــه ناقلة الأخبار وكلامه فيهم (١٨٩) . ما ذكر من عناية بحث بن معين بـــالعلم وكثـــرة كتبه له وتأليفه لحديث الأئمة (١٩٠) . باب فى كلام محمد بن عبد الله بن نمير فى علل الحديث (١٩١) . ما ذكر من حفظ أبى زرعة (١٩٢) . ما ذكر فى أبى زرعة أنه إمام زمانه (١٩٣) . ما ذكر من معرفة أبى زرعة بعلل الحديث وبصحيحه من سقيمه (١٩٤) . مـــا ذكر من معرفة أبى حاتم رحمه الله بصحة الحديث وسقيمه (١٩٥) . ما ذكر من حفظ أبى حاتم رحمه الله عليه (١٩٦) .

ثانياً : ذكر بعض الروايات الدالة على الصفة الثانية :

فقـــد روى بسنده عن أيوب بن سويد الرملى قال : ما رأيت أحدا قط أجود حديثا مـــن مالك بن أنس (١٩٧) . وروى بسنده عن يحيى بن معين قال " سفيان بن عيينة أثبت مـــن محمـــد ابن مسلم الطائفى وأوثق منه ، وهو أثبت من داود العطار فى عمر وبن دينار وأحب إلىّ منه (١٩٨) . وروى بسنده عن على بن المدينى قال سمعت سفيان يقول : كـــان أيوب إذا حدثنى بالحديث رددته مرتين (١٩٩) ، وروى بسنده عن يحيى بن سعيد القطـــان قال " ما رأيت أحدا أحفظ من سفيان الثورى قلت له ـــ أو قيل له ثم من ؟ قال

(٩') التقدمة صـــ٣٤٩ . (٠') التقدمة صـــ٣٥٧ .

(١٩٧) التقدمة صـــ١٣ . (٢) التقدمة صـــ٥٢ . (٣) التقدمة صـــ٥٤ .
(٤) التقدمة صـــ٦٣ . (٥) التقدمة صـــ٦٨ . (٦) التقدمة صـــ١٦١ .
(٧) التقدمة صـــ١٦١ . (٨) التقدمة صـــ١٨٢ . (٩) التقدمة صـــ٢٠٤ .

ثـــم شـــعبة ، قيل ثم من ؟ قال ثم هشيم (٢٠٠) . وروى بسنده عن على بن المدينى قال سمعت عبد الرحمن بن مهدى يقول : كنت مع سفيان عند عكرمة فجعل يوقفه على كل حـــديث على السماع (٢٠١) . وروى بسنده عن على بن المدينى قال سمعت عبد الرحمن بـــن مهدى يقول وذكر شعبة قال سمعته يقول : كنت أتفقد فم قتادة فإذا قال : سمعت أو حدثـــنا ، حفظت وإذا قال : حدث فلان ، تركته (٢٠٢) . وروى بسنده عن حماد بن زيد قـــال : إذا خالفنـــى شعبة فى شئ تركته لأنه كان يكرر ما أبالى من خالفنى إذا وافقنى شعبة لأن شعبة كان لا يرضى أن يسمع الحديث مرة (٢٠٣) . وروى عن أبى زرعة قال ســـئل أبو زرعة عن حماد بن زيد وحماد بن سلمى فقال " حماد بن زيد أثبت من حماد بن سلمة بكثير أصح حديثا وأتقن (٢٠٤) . وروى عن محمد بن إبراهيم بن شعيب قال : قـــال عمر وبن على : " الأوزاعى ثبت لما سمع " (٢٠٥) وروى بسنده عن الإمام أحمد قـــوله " كان وكيع مطبوع الحفظ ، كان حافظا حافظا ، وكان أحفظ من عبد الرحمن بن مهـــدى كثيـــرا كثيراً (٢٠٦) . وروى بسنده عن أحمد بن أبى الحوارى قال : أشهد على أحمـــد بـــن حنبل أنه قال " الثبت عندنا بالعراق وكيع بن الجراح ، ويحيى بن سعيد ، وعبد الرحمن بن مهدى (٢٠٧) . وروى بسنده عن الإمام أحمد بن حنبل قوله " يحيى بن ســـعيد القطـــان إلـــيه المنتهى فى التثبت بالبصرة (٢٠٨) . وقال سمعت أبى يقول : عبد الـــرحمن بـــن مهدى أثبت أصحاب حماد بن زيد ، وهو إمام ثقة ، أثبت من يحيى بن سعيد وأتقن من وكيع ، وكان عرض حديثه على سفيان الثورى (٢٠٩) . وقال سمعت أبى قـــال سمعت إبراهيم بن موسى يقول : لوددت أن جميع ما عندى من حديث الصنعانيين ـــــ يعنى عبد الرازق وهشام بن يوسف وابن ثور ـــ عند رجل بقرمس ثقة مثل عبد

---

(٢٠٠) التقدمة صـــ٢٢١ .
(٢) التقدمة صـــ٢٣١ .
(٣) التقدمة صـــ٢٤٦ .
(٤) التقدمة صـــ٢٥٥.
(٥) التقدمة صـــ٢٧٥ .
(٦) التقدمة صـــ٢٨٢ .
(٧) التقدمة صـــ٢٩٥ .
(٨) التقدمة صـــ٣٠٢ .
(٩) التقدمة صـــ٣٣٤ .

الرحمن بن مهدى عن ابن المبارك عن معمر فكنت أعيده عنه [٢١٠] . وروى بسنده عن عبد الرحمن بن مهدى قال " وددت أن كل شئ سمعته من حديث مغيرة كان من حديث أبــى إسحاق الفزارى ــ يعنى عن مغيرة [٢١١] . وروى بسنده عن قتيبة بن سعيد قال " أحمــد بن حنبل إمام الدنيا " [٢١٢] . وقال ابن أبى حاتم سمعت أبى يقول " كان أحمد بن حنــبل بــارع الفهم لمعرفة الحديث بصحيحه وسقيمه ، وتعلم الشافعى أشياء من معرفة الحــديث منه ، وكان الشافعى يقول لأحمد : حديث كذا وكذا قوى الإسناد محفوظ ؟ فإذا قال أحمد : نعم ، جعله أصلا وبنى عليه " [٢١٣] . وقال سمعت على بن الحسين بن الجنيد المالكى يقول : " ما رأيت أحدا أحفظ لحديث مالك بن أنس لمسنده ومنقطعه من أبى زرعة . قلت : ما فــى الموطأ والزيادات التى ليست فى الموطأ ؟ قال : نعم [٢١٤] . وقال سمعت يونس بن عبد الأعلى يقول أبو زرعة وأبو
حاتم إماما خراسان ــ ودعا لهما وقال : بقاؤهما صلاح للمسلمين [٢١٥] .

الصفة الثالثة : أن هؤلاء الأئمة أهل ورع وتقى وصلاح وخشوع وزهد وتواضع مع طهارة خلق وسخاء نفس :

وقد ذكر ذلك أيضا مرويا بسنده تحت أبواب عقدها لذلك وهى :

أولاً : الأبواب : باب ما ذكر من صلاح مالك بن أنس وعفافه وورعه [٢١٦] . ما ذكر فى تواضع سفيان بن عيينة وذمه نفسه [٢١٧] . ما ذكر من تخوف الثورى على نفسه من العلم أن لا يسلم منه [٢١٨] . ما ذكر من زهد سفيان الثورى وورعه [٢١٩] . ما ذكر فى كلام شعبة فى ناقلة الآثار أن ذلك كان حسبة منه [٢٢٠] . ما ذكر من عبادة شعبة وزهده

([١]) التقدمة صـــ٢٥ .	([٢١٦]) التقدمة صـــ٥١ .	([٣]) التقدمة صـــ٦١ .
([٤]) التقدمة صـــ٨٥ .	([٥]) التقدمة صـــ١٧١ .	([٦]) التقدمة صـــ١٧٢ .
([٧]) التقدمة صـــ١٧٣ .	([٨]) التقدمة صـــ١٧٣.	([٩]) التقدمة صـــ٢١٦ .
([١٠]) التقدمة صـــ٢١٧ .	([١١]) التقدمة صـــ٢١٨.	([١٢]) التقدمة صـــ٢٢١.
([١٣]) التقدمة صـــ٢٥٠ .	([١٥]) التقدمة صـــ٢٦٥ .	([١٦]) التقدمة صـــ٢٧٦ .

وورعــه (٢٢١) . مـــا ذكــر من طهارة خلق شعبة وسخائه (٢٢٢) . ما ذُكر من تواضع الأوزاعى (٢٢٣) . ما ذكر من خشوع الأوزاعى وطول سكوته (٢٢٤) . ما ذكر من عبادة الأوزاعى وزهده (٢٢٥) . ما ذكر من فضل وكيع وزهده وورعه (٢٢٦) . ما ذكرمن زهد يحيى بن سعيد وورعه (٢٢٧) . ما ذكر من فشل ابن المبارك فى نفسه وصلاحه (٢٢٨) . مـــا ذكر من سخاء ابن المبارك وطهارة خلقه (٢٢٩) . ما ذكر من تواضع ابن المبارك رحمـــه الله (٢٣٠) . ما ذكر من ورع ابن المبارك وزهده (٢٣١) . ما ذكر من ورع أبى إسحاق وفضله (٢٣٢) . ما ذكر من صيانة أبى إسحاق الفزارى نفسه (٢٣٣) . باب ما ذكر مـــن صـــيانة أحمد بن حنبل نفسه وظلفه عن طلب الدنيا (٢٣٤) . ما ذكر من حسن نية أحمد بن حنبل فى نشر العلم (٢٣٥) . ما ذكر من سخاء أحمد بن حنبل مع خفة ذات يده (٢٣٦) . بـــاب ما سهل الله عز وجل لأحمد بن حنبل من أعمال البر (٢٣٧) . ما ذكر من زهـــد أحمـــد بن حنبل وروعه (٢٣٨) . ما ذكر من احتساب أحمد بن حنبل بنفسه لله عز وجـــل عـــند المحنة وصبره على الضراء فى محنته (٢٣٩) . ما ذكر من ورع يحيى بن معين رحمه الله (٢٤٠) . ما ذكر من طهارة خلق أبى زرعة (٢٤١) . ما ذكر من زهد أبى زرعة وظلف نفسه عن الدنيا (٢٤٢) .

ثانياً : ذكر بعض الروايات الدالة على هذه الصفة وهى :

---

(١٧) التقدمة صــ٢٧٨. (١٨) التقدمة صــ٢٧٩ . (١٩) التقدمة صــ٢٨٢ .

(٢٣٤) التقدمة صــ٢٩٩ . (٢) التقدمة صــ٣٠٢ (٣) التقدمة صــ٣٠٣ .
(٤) التقدمة صــ٣٠٣ . (٥) التقدمة صــ٣٠٤ . (٦) التقدمة صــ٣٠٩ .
(٧) التقدمة صــ٣١٧ . (٨) التقدمة صــ٣٣٤ . (٩) التقدمة صــ٣٤٨ .
(١٠) التقدمة صــ٢٥ . (١١) التقدمة صــ٥١. (١٢) التقدمة صــ٦١ .
(١٣) التقدمة صــ٨٥. (١٤) التقدمة صــ٨٥. (١٥) التقدمة صــ١٧١

فقـــد روى ابن أبى حاتم بسنده عن أبى داود الطيالسى ــ قال حدثنا الماجشون أنه ذكـــر مالكـــا فقال " والله ما علمناه إلا بصلاح وعفاف " (٢٤٣) . وروى بسنده عن أبى قدامة السرخسى قوله سمعت ابن عيينة كثيراً ما يرثى نفسه **يقول :**

ذهب الزمان فصرت غير مسود ... ومن الشقاء تفردى بالسؤدد (٢٤٤)

وروى بســـنده عن سفيان الثورى قوله " وددت أنى نجوت من هذا العلم كفافا لالى ولا على (٢٤٥) . وروى بسنده عن سفيان الثورى قوله " إذا جاء الليل فرحت ، وإذا جاء النهار حزنت (٢٤٦) . وروى بسنده عن أبى نعيم قال " كان سفيان إذا ذكر الموت مكث أياما لا ينـــتفع بـــه فـــإذا ســـئل عن شئ قال : ما أدرى ، ما أدرى(٢٤٧) . وروى بسنده عن عبدالرحمن بن مهدى قوله " كان شعبة يتكلم فى هذا حسبة (٢٤٨) . وروى بسنده عفان قوله " كـــان شعبة من العباد (٢٤٩) . وروى بسنده عن أبى النضر قال : كان شعبة إذا ركب مع قوم فى زورق دفع كرى الزورق عن كلهم(٢٥٠) . وروى بسنده قال : قال ضمرة : صليت إلـــى جانب الأوزاعى بمكة فلما قام حركنى فهبت معه إلى منزلة فأتانا بثريد عليه فول مســـلوق قـــال فلما خزجنا قال لى غاب الشفق ؟ قال قلت يا أبا عمرو أى شئ الشفق ؟ قـــال بقـــية بياض النهار(٢٥١) . وروى بسنده عن ابن شعيب قال : " من نظر فى كتب الأوزاعـــى يظن أنه كان صاحب كلام ، وما رأيت رجلا قط أطول سكوتا منه (٢٥٢) . وروى بســـنده عن أحمد بن سنان الواسطى قال " رأيت وكيعا إذا قام فى الصلاة ليس يتحرك منه شئ لا يزول ولا يميل على رجل دون الأخرى لا يتحرك كأنه صخرة قائمة " (٢٥٣) . وروى بســـنده عـــن أحمد بن محمد بن يحيى بن سعيد القطان قال لم يكن أبو سعيد يعنى جده يحيى بن سعيد يمزح ولا يضحك إلا تبسما وما أعلم أنى رأيته قهقه قط

---

(٢٤١) التقدمة صـــ١٧٢. (٢) التقدمة صـــ١٧٣ . (٣) التقدمة صـــ٢١٦ .
(٤) التقدمة صـــ٢٢٢. (٥) التقدمة صـــ ٢٥١ . (٦) التقدمة صـــ٢٦٦.
(٧) التقدمة صـــ٢٧٧ . (٨) التقدمة صـــ٢٧٨ .

ولا دخل حماماً قط ولا اكتحل ولا أدهن وكان يخضب خضابا حسنا كنت أسمعه يقول : ما عسى بقاء رجل لم يبق من أترابه إلا أزهر السمان (٢٥٤) . وروى بسنده عن على بن الحسن بن شقيق : لم أر أحدا من الناس أقرأ من ابن المبارك ولا أحسن قراءة ولا أكثر صــلاة منه ، كان يصلى الليل كله فى السفر وغيره ، كان يرتل القراءة ويمدها ، وإنما ترك النوم فى المحمل لأنه كان يصلى وكان الناس لا يدرون (٢٥٥) . وروى بسنده عن محمد بن حماد الطلاس قال أخبرني من رأى ابن المبارك حافيا بلا خف ولا نعل فى شرى حــوائجه فى السوق (٢٥٦) . وروى بسنده عن ابن المبارك قوله " لأن أتصدق بدرهم من حلال أحب إلىّ من أن أتصدق بستين درهما من شبهة (٢٥٧) . وروى بسنده عن الحسن بن الربيع قال : " ما رأيت أروع من أبى إسحاق الفزارى (٢٥٨) . وروى عن صالح بن أحمــد بن حنبل قال شهدت ابن الجروى أخا الحسن وقد جاءه " أى جاء أحمد بن حنبل ليعطيه من ماله الحلال الذى لا شبهة فيه " جاء بعد المغرب فقال أنا رجل مشهور وقد أتيــتك فى هذا الوقت وعندى شئ قد أعددته لك فأحب أن تقبله وهو ميراث فلم يزل به فلمــا أكثــر عليه قام ودخل (٢٥٩) . وروى عن صالح قال أهدى إلى أبى رجل ولد له مولــود خوان فالوذج فكافأه بسكر ودراهم صالحة (٢٦٠) . وروى عن صالح بن أحمد قــال : قــال أبــى " حججت خمس حجج منها ثلاث حجج راجلا أنفقت فى إحدى هذه الحجــج ثلاثين درهما " (٢٦١) . وروى عن صالح قال " ربما رأيت أبى رحمه الله يأخذ الكسر فينفض الغبار عنها ثم يصيرها فى قصعة ويصيب عليها ماء حتى تقتبل ثم يأكلها بــالملح " . قــال صـــالح : " ما رأيت أبى قط اشترى رمانا ولا سفرجلا ولا شيئا من الفاكهة إلا أن يكون يشترى بطيخة فيأكلها بخبز أو عنبا أو تمرا فأما غير ذلك فما رأيته

---

(٢٥٧) التقدمة صــ٢٨٠ .
(٢) التقدمة صــ٢٨٣ .
(٣) التقدمة صــ٣٠٠ .
(٤) التقدمة صــ٣٠٣ .
(٥) التقدمة صــ٣٠٤ .
(٦) التقدمة صــ٣٠٤ .
(٧) التقدمة صــ٣١٧ .

قط اشتراه [٢٦٢] . وقال ابن أبى حاتم سمعت أبى يقول " أتيت يحيى بن معين أيام العشر ، عشر ذى الحجة وكان معى شئ مكتوب ــ يعنى تسمية ناقلى الآثار وكنت أسأله خفيا فيجبنى فلما أكثر عليه قال : عندك مكتوب ؟ قلت : نعم ، فأخذه فنظر فيه فقال : أياما مــثل هذا وذكر الناس فيها فأبى أن يجيبنى وقال : لو سألت من حفظك شيئا لأجبتك ، فأمــا أن تدونه فإنى أكره [٢٦٣] . ويروى عن خاله أبى زرعة قوله " لو كان لى صحة بدن على ما أريد كنت أتصدق بمالى كله وأخرج إلى طرسوس أو إلى ثغر من الثغور وآكــل مــن المباحات وألزمها ، ثم قال : إنى لألبس الثياب لكى إذا نظر إلى الناس لا يقولــون قــد ترك أبو زرعة الدنيا ولبس الثياب الدرون ، وإنى لآكل ما يقدم إلى من الطيــبات والحلواء لكى لا يقول الناس إن أبا زرعة لا يأكل الطيبات لزهده وإنى لآكل الشــئ الطيب وما مجراه عندى ومجرى غيره من الأدم إلا واحد وألبس الثياب الجياد ودونه من الثياب عندى واحد ، لأن جميعا يعملان عملا واحدا ، ومن أحب أن يسلم من لبسه الثياب يلبسه لستر عورته فإنه إذا نوى هذا ولم ينو غيره سلم " [٢٦٤] .

الصفة الرابعة : ما يمتاز به هؤلاء الأئمة من عقل سديد ، ومنطق حسن ، وبراعة فهم ، وفراســة وأدب . فقد أورد ابن أبى حاتم روايات تؤيد هذه الصفة داخل أبواب تحمل أسماءها نقاط الصفة الرابعة وهى :

أولاً : الأبواب التى تحمل بعض نقاط الصفة الرابعة :

بــاب ما ذكر من عقل مالك بن أنس وأدبه [٢٦٥] ما ذكر من حسن منطق ابن عيينة [٢٦٦] مــا ذكــر من بارعة فهم سفيان الثورى وفطنته وفراسته [٢٦٧] ما ذكر من آداب

([٢٦٤]) التقدمة صــ ٣٤٨.
([٢]) التقدمة صــ ٢٧ .
([٣]) التقدمة صــ٥٢ .
([٤]) التقدمة صــ٦٠ .
([٥]) التقدمة صــ١١٧ .
([٦]) التقدمة صــ١٧٥ .
([٧]) التقدمة صــ١٨٢ .
([٨]) التقدمة صــ٢١٦ .
([٩]) التقدمة صــ٢٠٢ .
([١٠]) التقدمة صــ ٢٩٦ .

سـفيان الثورى وتواضعه (٢٦٨) . باب ما ذكر مما رزق الله عز وجل شعبة من حسن الحـديث (٢٦٩) . مـا ذكر من عقل حماد بن زيد (٢٧٠) . ما ذكر من فصاحة الأوزاعى وحسـن عـبارته (٢٧١) . ما ذكر من آداب الأوزاعى (٢٧٢) . ما ذكر من عقل أحمد بن حنبل رحمه الله (٢٧٣) .

ثانياً : ذكر بعض الروايات التى تدل على ذلك :

يروى ابن أبى حاتم بسنده عن عبد الرحمن بن مهدى قوله " ما رأيت محدثا أحسن عقـلا من مالك بن أنس " (٢٧٤) . وروى بسنده عن عبد الرزاق قال " ما رأيت بعد ابن جـريج مثل ابن عيينة فى حسن المنطق (٢٧٥) . وروى بسنده عن محمد بن السماك قال نظـر إلى سفيان الثورى فتفرس فى فقال : " ما أراك تموت حتى تصير قاصا " (٢٧٦) وروى بسنده عن عبد الرحمن بن مهدى قال : " كنت أذاكر سفيان الثورى بحديث حماد بـن زيـد ولا أسميه فإذا جاءه حماد بن زيد سأله عن تلك الأحاديث فجعل يتعجب من فطنته " (٢٧٧) . وروى بسنده عن على بن ثابت الجزرى يقول " ما رأيت سفيان يقعد فى صـدر مجلـس قط إنما كان يقعد إلى جانب حائط ويجمع بين ركبتيه " (٢٧٨) . وروى بسـنده عن يحيى بن سعيد القطان يقول " ما لقيت أحدا أحسن حديثا من شعبة " (٢٧٩) . وروى بسنده عن جعفر بن محمد بن عيس بن الطباع قال : قال أبى " قلما رأيت رجلا أغفل من حماد بن زيد " (٢٨٠) . وروى بسنده عن الوليد بن زيد قال : قال أبو جعفر ـ يعنى أمير المؤمنين ـ لسليمان بن مجالد وكان كاتبه : ويحك رد على الأوزاعى جواب كتـبه على مالا نعرفه قال لا والله يا أمير المؤمنين ما أحسن أرد عليه ، ولكنا نرد عليه ما نحن نعرفه ونستعين بكتبه على مالا نعرفها " (٢٨١) . وروى بسنده عن الوليد بن مزيد قال

---

(٢٧٤) التقدمة صـ٢٧ . (٢) التقدمة صـ٥٢ ، ٥٣ . (٣) التقدمة صـ٦١.

(٤) التقدمة صـ ٦١. (٥) التقدمة صـ١١٧ . (٦) التقدمة صـ١٧٦ .

(٧) التقدمة صـ١٨٢ . (٨) التقدمة صـ ٢١٦ . (٩) التقدمة صـ٢٠٢ . (١٠) التقدمة صـ٢٩٦ .

" عجزت الملوك عما أدب الأوزاعى به نفسه " (٢٨٢) . وروى بسنده عن الإمام الشافعى قوله " ما رأيت رجلين أعقل من أحمد بن حنبل وسليمان بن داود الهاشمى (٢٨٣) .

الصـــفة الخامسة : أن هؤلاء الأئمة لهم من الخبرة الواسعة برواة الآثار ما يمكنهم من الحكم عليهم ، ومعرفة العدول من المجروحين .

فقـــد ذكر ابن أبى حاتم لهؤلاء الأئمة ما لهم من خبرة فى هذا المجال بذكر الروايات الدالة على هذه الصفة وجعلها أيضا فى أبواب تحمل معانى تلك الصفة . وكان ذلك كالآتى :

أولاً : ذكر الأبواب التى تدل على هذه الصفة :

بـــاب مـــا ذكر من معرفة مالك برواة الآثار وناقلتهم (٢٨٤) . ما ذكر من معرفة ابن عيينـــة بـــالعلم وكلامه فى رواة العلم وناقليه (٢٨٥) . ما ذكر من معرفة سفيان الثورى بـــرواة الأخـــبار وناقلـــة الآثار وكلامه فيهم (٢٨٦) . ما ذكر من علم شعبة بناقلة الآثار وكلامـــه فـــيهم علـــى حروف الهجاء (٢٨٧) . ما ذكر من كلام شعبة بكنى ناقلة الآثار وأسمائهم (٢٨٨) . ما ذكر من علم حماد بن زيد برواة الآثار وناقلة الأخبار وكلامه فيهم (٢٨٩) . ما ذكر من علم الأوزاعى بناقلة الآثار ورواة الأخبار وكلامه فيهم (٢٩٠). ما ذكر من معرفة وكيع بن الجراح بناقلة الأخبار ورواة الآثار وكلامه فيهم (٢٩١) . ما ذكر من علـــم يحيـــى بن سعيد بناقلة الأخبار ومعرفته بأحوالهم (٢٩٢) . باب ما ذكر من معرفة يحيـــى بن سعيد بتاريخ ناقلة الآثار ورواة الأخبار (٢٩٣) . ما ذكر من علم عبد الرحمن بن مهـــدى بـــناقلة الآثار وصحيح الأخبار وسقيمها وفقهه ومعرفته(٢٩٤) . باب ما ذكر من معرفة ابن المـــبارك بـــرواة الآثار وناقلة الأخبار وكلامه فيهم (٢٩٥) . ما ذكر من معرفة أبى إسحاق

---

(٢٨٤) التقدمة صـــ١٩ .
(٢) التقدمة صـــ٣٥.
(٣) التقدمة صـــ٦٩ .
(٤) التقدمة صـــ١٣٢
(٥) التقدمة صـــ١٥٩.
(٦) التقدمة صـــ١٧٨ .
(٧) التقدمة صـــ٢٠٤.
(٨) التقدمة صـــ٢٢٤.
(٩) التقدمة صـــ٢٣٢.
(١٠) التقدمة صـــ٢٥٠ .
(١١) التقدمة صـــ٢٥١.
(١٢) التقدمة صـــ٢٦٩.
(١٣) التقدمة صـــ٢٨٣ .

الفزارى بناقلة الأخبار وكلامه فيهم [٢٩٦] . ما ذكر من كلام أبى مسهر فى ناقلة الأخبار وكـناهم وأسمائهم [٢٩٧] . باب ما ذكر من معرفة أحمد بن حنبل وتعديله ناقلة الأخبار وكلامـه فـيهم [٢٩٨] . مـا ذكر من علم يحيى بن معين رحمه الله ناقلة الآثار ورواة الأخـبار ... [٢٩٩] . مـا ذكر من علم محمد بن عبد الله بن نمير ومعرفته بناقلة الآثار ورواة الأخبار [٣٠٠] .

ثانياً : ذكر بعض الروايات التى تدل على هذه الصفة :

فقد روى بسنده عن بشر بن عمر قال نهانى مالك بن أنس عن إبراهيم بن أبى يحيى قلـت مـن أجل القدر تنهانى عنه ؟ قال : ليس فى دينه بذاك [٣٠١] . وروى بسنده عن مالـك قـوله " أول مـن أسند الحديث ابن شهاب " [٣٠٢] . وروى بسنده عن ذؤيب بن الرحمن بن أبى ليلى ، ورأيت كردوسا [*] . وكان قاضى الجماعة وكان عمران الخياط يـنقل إلى حديث زيد بن وهب فذكرت هذا ليحيى بن سعيد فأنكره وقال : " غلط بعشر عمـرو السهمى المدينى قال سألت سفيان بن عيينة هل سمعت من صالح مولى التؤمة شيئا ؟ قال : نعم هكذا ، وأشار بيده ــ يعنى بكثرة ــ سمعت منه ولعابه يسيل ــ يعنى مـن الكبر ــ وما علمت أحدا من أصحابنا يحدث عنه لا مالك بن أنس ولا غيره . قال عـبد الرحمن : فقد بان أن ابن عيينة منتقد لرواة الآثار فإنى لا أعلمه روى عن صالح مولـى الـتؤمة شـيئاً " [٣٠٣] . وروى بسنده عن عبد الرحمن بن مهدى يقول أخبرنى الحسينى بن عياش قال " كنا نأتى سفيان إذا سمعنا من الأعمش فنعرضها عليه بالعشى

([٢٩٧]) التقدمة صـ٢٨٧. ([٢]) التقدمة صـ٣٠٢. ([٣]) التقدمة صـ٣١٤.
([٤]) التقدمة صـ٣٢٠. ([٥]) التقدمة صـ١٩ . ([٦]) التقدمة صـ٢٠ .
([٧]) التقدمة صـ٣٥. ([٨]) التقدمة صـ٧٠. ([٩]) التقدمة صـ١٥٩.

([*]) هو كردوس العباس التغلبى ، ويقال كردوس بن عمرو من غطفان ، ويقال كردوس بن هانى ، كان يقرأ الكتب روى عن ابن مسعود وحذيفه وأبى موسى .. الخ الجرح والتعديل ٧/١٧٥.

فـيقول : هـذا من حديثه وليس هذا من حديثه " [٣٠٤] . وروى بسنده ما قاله شعبة فى ناقلـة الآثـار على حروف المعجم وتبدأ من صـ١٣٢ إلى صـ١٥٧ يثبت به جدارة وأمامـة شعبة فى هذا الأمر . وروى بسنده عن شعبة قال : " كنية محمد بن زياد أبو الحارث . واسم أبى النخزم يزيد بن أبى سفيان " [٣٠٥] .

وروى بسـنده عن حماد بن زيد قال : " كان أبو هارون العبدى كذابا يروى بالغداة شـيئا وبالعشى شيئا " [٣٠٦] . وروى بسنده عن أيوب بن تميم القارى عن الأوزاعى أنه كـان إذا حـدث عن إسماعيل بن عبيد الله قال : وكان مأمونا على ما حدث " [٣٠٧] . وروى بسـنده عـن وكيع قوله " لقيت يونس بن يزيد الأيلى فذاكرته بأحاديث الزهرى المعروفة فجهدت أن يقيم لى حديثا فيما أقامه [٣٠٨] . وروى بسنده عن الإمام أحمد قوله : " مـا رأينا مثل يحيى بن سعيد فى هذا الشأن ـ يعنى فى معرفة الحديث ورواته ـ هو كان صاحب هذا الشأن فقلت له ولا هشيم ؟ فقال : هشيم شيخ ، وما رأينا مثل يحيى ـ وجعل يرفع أمره جدا " [٣٠٩] . وروى بسنده عن أزهر السمان قال سمعت ابن عون يقول " قدمت الكوفة سنة إحدى وتسعون وخرجت سنة أربعة وتسعين فرأيت عبد سنين ، كيف يرى عبد الرحمن بن أبى ليلى وهو فقد فى الجماجم ؟ قال أبو حفص والجماجم سنة ثمانى وثمانين . قال أبو محمد يعنى أن أزهر السمان غلط بعشر سنين كان قدومة إلـى الكوفة سنة إحدى وثمانين فقال إحدى ، وتسعين [٣١٠] . وروى بسنده عن نعيم بن حماد قال " قلت لعبد الرحمن بن مهدى كيف تعرف الكذاب . قال : كما يعرف الطبيب المجـنون " [٣١١] . وروى بسـنده عن نعيم بن حماد قوله " كان ابن المبارك لا يترك

([٣٠٦]) التقدمة صـ١٧٨. ([٢]) التقدمة صـ٢٠٥. ([٣]) التقدمة صـ٢٢٤. ([٤]) التقدمة صـ٢٣٣ .

([٣١٠]) التقدمة صـ٢٥٠ .

([٣١١]) التقدمة صـ٢٥٢.

الحـــديث الرجل حتى يبلغه عنه الشئ الذى لا يستطيع أن يدفعه " (٣١٢) . وروى بسنده عـــن يوســف بن يعقوب الصفار قال : ذكر لابن المبارك حديث رواه حبيب بن خالد المالكـــى فقـــال : ليس شئ ، فقيل لابن المبارك إنه شيخ صالح فقال ابن المبارك: هو صــــالح فى كل شئ إلا فى هذا الحديث " (٣١٣) . وروى بسنده عن بُهيم العجلى الزاهد عـــن أبى إسحاق الفزارى قال : قال : الأوزاعى : " إذا مات سفيان وابن عون استوى الـــناس " قـــال ابـــو إســـحاق : قلت فى نفسى : وأنت الثالث . قال أبو محمد يعنى أن الأوزاعى قرين الثورى وابن عون (٣١٤) . وروى عن أبيه قال سمعت أبا مسهر يقول : " مـــا أعرف أبا النجاشى يعنى صاحب الأوزاعى ، قال وسألت أبا مسهر عن أبى عبد رب الزاهد فقال : عبد الرحمن ، واسم أم الدرداء ، هجمية بنت حيى الوصابية (٣) . وروى عن العباس بن محمد الدورى قال رأيت أحمد بن حنبل يسأل يحيى بن معين عند روح بـــن عـــبادة : من فلان ؟ ما اسم فلان ؟ (٣١٦) . وقال عبد الرحمن سألت أبى عن أحمـــد بـــن حنبل وعلى بن المدينى أيهما كان أحفظ . قال : كانا فى الحفظ متقاربين ، وكان أحمد أفقه وكان على أفهم بالحديث (٣١٧) . وروى بسنده عن أحمد بن حنبل قوله " محمد بن عبد الله بن نمير درة العراق (٣١٨) .

الصفة السادسة : أن هؤلاء الأئمة محل ثقة وإجلال عند العلماء، وعند قرنائهم وعند الـــناس ، وأن الناس يرغبون فى الأخذ عنهم والاستفادة منهم . وقد أورد روايات تدل على هذه الصفة فى داخل أبواب عقدها لذلك .

أولاً : الأبواب التى تدل على هذه الصفة :

باب ما ذكر من جلالة مالك بمدينة الرسول ﷺ وقدمه فى العلم (٣١٩) .

---

(١) التقدمة صــ٢٧٠ . (٢) التقدمة صــ١٧١ . (٣) التقدمة صــ٢٨٣ .

(٤) التقدمة صــ٢٩٠. (٥) التقدمة صــ٣١٤. (٦) التقدمة صــ٣١٩.

(٧) التقدمة صــ ٣٢٠ . (٨) التقدمة صــ٢٦ .

مـــا ذكر من إمامة مالك بن أنس فى العلم [٣٢٠] . ما ذكر من جلالة مالك عند نظرائه [٣٢١] . ما ذكر من جلالة سفيان بن عيينة عند العلماء [٣٢٢] . ما ذكر من تعظيم العلماء لسفيان الثورى ونزولهم عند قوله وفتواه [٣٢٣] . ما ذكر من تبجيل العلماء لشعبة . [٣٢٤] . ما ذكر من رغبة الناس فى اقتباس العلم من شعبة وتفضيلهم إياه على غيره [٣٢٥] . ما ذكـــر من جلالة حماد بن زيد وتوقير العلماء له [٣٢٦] . ما ذكر من جلالة الأوزاعى و تعظـــيم العلماء له [٣٢٧] . ما ذكر من جلالة وكيع [٣٢٨] . ما ذكر من جلالة يحيى بن سعيد عند أهل العلم [٣٢٩] . ما ذكر من جلالة عبد الرحمن بن مهدى عند العلماء [٣٣٠] . مـــا ذكـــر من تبجيل عبد الرحمن بن مهدى للعلم وأهله [٣٣١] . ما ذكر من جلالة ابن المبارك عند العلماء [٣٣٢] . ما ذكر من جلالة أبى إسحاق الغزارى عند العلماء [٣٣٣] . مـــا ذكر من جلالة أبى مسهر عند أهل بلده [٣٣٤] . ما ذكر من تعظيم العلماء المتقدمين لأحمد بن حنبل رحمه الله [٣٣٥] . ما ذكر من جلالة يحيى بن معين عند أهل العلم [٣٣٦] . مـــا ذكر من جلالة أبى زرعة عند العلماء [٣٣٧] . ما ذكر من جلالة أبى ـــ يعنى أبا حاتم ـــ عند أهل العلم وغيرهم [٣٣٨] .

ثانياً : ذكر بعض الروايات التى تدل على هذه الصفة :

([٣٢٠]) التقدمة صـــ٣٠ .
([٢]) التقدمة صـــ٣١.
([٣]) التقدمة صـــ ٥٠ .
([٤]) التقدمة صـــ ٨٣ .
([٥]) التقدمة صـــ ١٧٥ .
([٦]) التقدمة صـــ١٧٦.
([٧]) التقدمة صـــ١٨٢.
([٨]) التقدمة صـــ٢٠٧ .
([٩]) التقدمة صـــ ٢٣١.
([١٠]) التقدمة صـــ٢٤٧.
([١١]) التقدمة صـــ٢٥٦ .
([١٢]) التقدمة صـــ٢٥٧ .
([١٣]) التقدمة صـــ٢٧٦ .
([١٤]) التقدمة صـــ٢٨٥.
([١٥]) التقدمة صـــ٢٩١.
([١٦]) التقدمة صـــ٢٩٦.
([١٧]) التقدمة صـــ ٣١٤ .
([١٨]) التقدمة صـــ ٣٤١ .
([١٩]) التقدمة صـــ٣٦١.

فقــد روى بســنده عن أبى مصعب قوله " كانوا يزدحمون على باب مالك فيقتتلون علــى الــباب مــن الزحام ، وكنا نكون عند مالك فلا يكلم ذا ذا ولا يلتفت ذا إلى ذا ، والــناس قائلــون برؤوسهم هكذا ، وكانت السلاطين تهابه وهم قائلون مستمعون وكان يقــول فى مسألة : لا ، أو : نعم ولا يقال له من أين قلت ذا " (٣٣٩) . وروى بسنده عن عبد الرحمن بن مهدى قوله " أئمة الناس فى زمانهم أربعة فذكر مالكا بالحجاز (٣٤٠) .

وقال ابن أبى حاتم أخبرنى محمود بن آدم المروزى فيما كتب إلى قال : " ما رأيت وكــيعا عند ابن عيينة قط إلا جاثيا بين يديه على ركبتيه ساكتا لا يتكلم " (٣٤١) . وروى بســنده عــن سلمة بن كلثوم قال " جاء سفيان الثورى فدخل على الأوزاعى فجلسا من الأولــى إلى العصر قد أطرق كل واحد منهما توقيرا لصاحبه (٣٤٢) . وروى بسنده عن معمر قال : " رأيت قتادة يسأل شعبة عن حديثه " (٣٤٣) . وروى بسنده عن عبد الرحمن بــن مهــدى قــوله " رأيت سفيان الثورى جاء إلى حماد بن زيد يسأله عن حديث أبى الصهباء عن سعيد بن جبير عن أبى سعيد الخدرى أن الأعضاء تكفر بعضها بعضا ــ قال فرأيت سفيان الثورى جاثيا بين يدى حماد بن زيد وهو يملى عليه هذا الحديث (٣٤٤) . وروى بســنده عــن عمــر بن عثمان بن عاصم قال حدثنى أبى قال " رأيت سفيان الــثورى بمكــة آخذا بزمام ناقة الأوزاعى وهو يقول " كفوا عنايا معشر الشباب حتى نســل (٣٤٥)الشيخ . فقلت من هذا الراكب ؟ قالوا : هذا الأوزاعى قلت : فمن هذا الذى يقــود ؟ قالــوا : سفيان الثورى (٣٤٦) . وروى بسنده عن أزهر البجلى قوله " قال ابن عييــنة سفيان لوقيع إنى لآنس بك وأنت بالكوفة " (٣٤٧) . ورى بسنده عن مسدد قال :

---

(٣٣٩) التقدمة صــ٢٦ . (٢) التقدمة صــ٣١. (٣) التقدمة صــ٥٠.
(٤) التقدمة صــ٨٤ . (٥) التقدمة صــ١٧٥ . (٦) التقدمة صــ١٨٢.
(٧)نسلل ا لشيخ اى نخرجه من الزحام ٠ .
(٣٤٦) التقدمة صــ ٢٠٧ . (٢) التقدمة صــ٢٣١. (٣) التقدمة صــ٢٤٨ .
(٤) التقدمة صــ٢٥٦. (٥) التقدمة صــ٢٥٧ . (٦) التقدمة صــ٢٧٦ .

قال يحيى بن سعيد : جائنى أبو أسامة فذهبت معه إلى شعبة فحدثه بأربعين أو خمسين حديثا فى فضائل على ، ثم قال : لولا مكانك ما حدثته بحديث (٣٤٨) . وروى بسنده عن عـــبد الرحمن بن مهدى بقوله " أفتى سفيان الثورى فى مسألة فرآنى كأنى أنكرت فتياه قال : أنت ما تقول ؟ قلت كذا وكذا خلاف ما يقول ، قال فسكت ولم يقل شيئاً " (٣٤٩) . وروى عن أحمد بن سنان قال : " كان عبد الرحمن بن مهدى لا يتحدث فى مجلسه ولا يبرى قلم ، ولا يبتسم ولا يقوم أحد قائما ، كأن على رؤوسهم الطير أو كأنهم فى صلاة فـــإن رأى أحـــدا منهم تبسم أو تحدث أو يضحك أو يبرى قلما لبس نعله وخرج (٣٥٠) . وروى بســـنده عـــن المسيب بن واضح قوله " رأيت أبا إسحاق الفزارى بين يدى ابن المبارك وأبو إسحاق أكبر منه بعشر سنين أو أكثر " (٣٥١) . وروى بسنده عن عبدة بن سليمان قوله " رأيت ابن المبارك بين يدى أبى إسحاق الفزارى ومعه ألواح فقلت له فى ذلك فقال : ما أرانى أدعه حتى أموت يعنى طلب الحديث (٣٥٢) . وقال سمعت أبى يقول " : مـــا رأيت أحدا فى كوره (٣٥٣) . من الكور أعظم قدرا ولا أجل عند أهلها من أبى مسهر بدمشق وهشام الرازى بالرى وكنت أرى أبا مسهر إذا خرج إلى المسجد أصطف الـــناس له يمنة ويسرة يسلمون عليه ويقبلون يده (٣٥٤) . وروى ابن أبى حاتم أيضا عن أحمـــد بن سنان الواسطى قال : " ما رأيت يزيد بن هارون أكرم أحدا إكرامه لأحمد بن حنـــبل وكـــان يوقـــر أحمد بن حنبل ولا يمازحه (٣٥٥) . وروى بسنده عن أحمد بن أبى الحوارى قوله " ما رأيت أبى مسهر سهل لأحد من الناس سهولته ليحيى بن معين ، ولقد قال يوما : هل بقى معك شيىء (٣٥٦) . وروى بسنده عن الإمام أحمد وقد سأله رجل فقال : بالرى

---

(٧) التقدمة صـــ٢٨٥ . (٨) الكورة ــ المدينة والمقع والجمع كور ــ لسان العرب ٥/٣٩٥٤ .
(٩) التقدمة صـــ٢٩١ .

(٣٥٥) التقدمة صـــ ٢٩٧ . (٢) التقدمة صـــ٣١٤. (٣) التقدمة صـــ٣٤١ .
(٤) التقدمة صـــ٣٦١ . (٥) التقدمة صـــ٢٨ . (٦) التقدمة صـــ ٥٣ .

شاب يقال له أبو زرعة فغضب أحمد وقال : تقول شاب ؟ كالمنكر عليه ، ثم رفع يديه وجعل يدعـو الله عـز وجل لأبى زرعة ، ويقول " اللهم انصره على من بغى عليه ، اللهم عافيه ، اللهم ادفع عنه البلاء .. الخ (٣٥٧) .

وقال سمعت أبى يقول: أتيت محمد بن المصفى الحمصى يوما فقال لى : " قد كتبت جزءا من حديثك فحدثنى به فقلت : إنما جئنا لنسمع منك ، فلم يدعنى حتى قرأت عليه " (٣٥٨) .

الصـفة السابعة : أن هؤلاء الأئمة يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ، يجهرون بالحـق ولا يخافـون فـى الله لـومة لائم ــ سواء كان ذلك النصح للسلطان ، أو لغيره من المسـلمين ، أو لأصـحاب الـبدع والأهواء لردهم إلى الصواب أو كشفا لخداعهم عند عدم الاستجابة وقد ذكر الروايات التى تدل على هذه الصفة ، فى أبواب عقدها لذلك وهى :

أولاً : ذكر الأبواب التى تدل على هذه الصفة :

باب ما ذكر من كلام مالك بن أنس عند السلطان بالحق (٣٥٩) . ما ذكر من مناصحة ابن عيينة للسلطان فى أمر المسلمين (٣٦٠) . ما ذكر من دخول الثورى على السلطان ومناصحته إيـاه فـى أمر الأمة (٣٦١) . ما ذكر من أمر سفيان بالمعروف ونهيه عن المنكر(٣٦٢) . كتب الأوزاعى فى صلاح أمور المسلمين إلى ولاة الأمور :

رسالة الأوزاعى إلى أبى عبيد الله وزير الخليفة فى موعظة وسؤال حاجة (٣٦٣) .

رسـالة الأوزاعى إلى وزير الخليفة أبى عبيد الله فى تنجيز كتاب من الخليفة بتخلية محبوس (٣٦٤) . رسالته إلى المهدى فى شفاعة لقوم (٣٦٥) . رسالة الأوزاعى إلى المهدى

---

(٧) التقدمة صـ١٠٥ . (٨) التقدمة صـ١٢٤ .

(٦٣) التقدمة صـ١٨٧ . (٠) التقدمة صـ١٨٨ . (١) التقدمة صـ١٩٠ .

(٢) التقدمة صـ١٩١ . (٣) التقدمة صـ١٩٣ . (٤) التقدمة صـ١٩٥.

(٣) التقدمة صـ١٩٧ . (٤) التقدمة صـ١٩٩. (٥) التقدمة صـ٢٠٠ .

ابـــن أمير المؤمنين فى شفاعة لأهل مكة فى تقويتهم [٣٦٦] . رسالة الأوزاعى إلى أمير المؤمنـــين فى زيادة أرزاق أهل الساحل [٣٦٧] . رسالة الأوزاعى إلى عبد الله بن محمد أميـــر المؤمنـــين يعظـــه ويحـــثه على ما حل بأهل قاليقلا وطلب الفداء [٣٦٨] . رسالة الأوزاعـــى إلـــى سليمان بن مجالد فى التعطف بالمكتوب عند الخليفة فى التماس الفداء لأهـــل قاليقلا [٣٦٩] . رسالة الأوزاعى إلى عيس بن على فى جواب من دفع عن نفسه تنبيه الخليفة فى أمر قاليقلا [٣٧٠] . رسالة الأوزاعى إلى أبى بلج فى موعظة الوالى فى حسن السيرة فى الرعية والمعدلة بأهل الذمة[٣٧١] . ما ذكر من فضل الأوزاعى ونصحه للإسلام وأهله [٣٧٢] . ما ذكر من قول الأوزاعى بالحق عند السلطان وتركه نهيبهم فى حين كلامه بالحق [٣٧٣] . ما ذكر من نفع يحيى بن سعيد القطان للإسلام وأهله [٣٧٤] . ما ذكر من نصـــرة أبـــى إسحاق للإسلام ودفعه عنهم [٣٧٥] . ما ذكر من بدو مكاشفة أبى زراعة لأهل الرأى وإظهاره السنن ومقاساته أذى القوم [٣٧٦] .

ثانياً : ذكر بعض الروايات التى تدل على هذه الصفة وهى اللآتى :

فقـــد روى عبد الرحمن عن أبيه أبى حاتم قال حدثنى عبد المتعال بن صالح من أصحاب مالك قال قيل لمالك بن أنس إنك تدخل على السلطان وهم يظلمون ويجورون ، قـــال : يرحمك الله فأين المتكلم بالحق ؟ [٣٧٧] . وروى بسنده عن الإمام أحمد قوله " دخل سفيان بن عيينة على معن بن زائدة وهو باليمن ولم يكن سفيان تلطخ بشئ من أمر السـلطان بعد فجعل يعظه ويذكر له أمر المسلمين فجعل معن يقول له : أبوهم أنت ؟ أخوهم أنت " [٣٧٨] . وروى بسنده عن الفريابى قال سمعت سفيان الثورى يقول أدخلت علـــى ابـــى جعفـــر بمنى فقلت له " اتق الله فإنما أنزلت هذه المنزلة وصرت فى هذا

([١٠]) التقدمة صـــ٢٠٦ . ([١١]) التقدمة صـــ٢١١ . ([١٢]) التقدمة صـــ٢٤٦ .
([١٣]) التقدمة صـــ٢٨٣ . ([١٤]) التقدمة صـــ٣٤٧ .

([٣٧٧]) التقدمة صـــ٣٠ . ([٢]) التقدمة صـــ ٥٣ . ([٣]) التقدمة صـــ١٠٦ .

الموضع بسيوف المهاجرين والأنصار وأبناؤهم يموتون جوعا ، حج عمر بن الخطاب فمـــا أنفق إلا خمسة عشر ديناراً ، وكان ينزل تحت الشجر فقال لى فإنما تريد أن أكون مثلك ؟ قال قلت : لا تكن مثلى ، ولكن كن دون ما أنت فيه وفوق ما أنا فيه فقال لى : أخرج [٣٧٩] . وروى بسنده عن الفريابى قال سمعت الأوزاعى يقول " أدخلت على عبد الله بـــن على وأصحاب الخشب وقوف فأجلست على كرسى فقال لى ما تقول فى دماء بنى أمية ؟ قال أخذت فى حديث غيره فقال لى: ارجع ويلك ، ما تقول فى دمائهم ؟ قال قلـــت ، ما تحل لك قال لم ؟ ويلك ، قال قلت لأن رسول الله ﷺ بعث محمد بن مسلمة وأمره أن يقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها عصموا دماءهم وأموالهم إلا بحقهـــا وحسابهم على الله ، فقال ويلك أليست لنا الخلافة وراثة من رسول الله ﷺ قاتل علـــيها على بن أبى طالب بصفين ؟ قال قلت : لو كانت الخلافة من رسول الله ﷺ إذا مارضـــى على بالحكمين ، فقال لى أخرج ويلك ــ فما ظننت أنى أحمل إلا ميتا [٣٨٠] . وروى بسنده عن محمد بن بندار الجرجانى المعروف بالسباك قال قلت لعلى بن لمدينى : من أنفع من رأيت للإسلام وأهله ؟ قال ما رأيت أحدا أنفع للإسلام وأهله من يحيى بن ســـعيد القطان [٣٨١] . وروى بسنده عن ابن عيينة قوله " ما أعلم أحدا من أهل الإسلام أجـــدى وأدفع عن أهل الإسلام من أبى إسحاق الفزارى " [٣٨٢] . وروى أبو محمد بن أبـــى حاتم قال سمعت أبا زرعة يقول قال لى السرى بن معاذ : لو قبلت لأعطيت مائة ألـــف درهم قبل الليل فيك وفى ابن مسلم من غير أن أحبسكم ولا أضربكم أكثر من أن أمنعكم من التحدث [٣٨٣] . وروى عبد الرحمن قال سمعت أبا زرعة يقول : ما رغبت قـــط فـــى ســـكنى الرى وما كاشفت القوم وأنا أريد مزاحمتهم فى دنيا ولا مال ولا فى

([٣٨٠]) التقدمة صـــ٢١٢ ، ٢١٣ .

([٣٨١]) التقدمة صـــ٢٤٦ . ([٢]) التقدمة صـــ٢٨٣ . ([٣]) التقدمة صـــ ٣٤٧ .

([٤]) التقدمة صـــ ٣٤٧ . ([٥]) التقدمة صـــ ١٨ . ([٦])التقدمة صـــ ١٨ .

ضـــيعة قلت فى نفسى أنا لست براغب فى شئ من هذا فأقساى إظهار السنن فإن كان كون خرجت وهربت إلى طرسوس [٣٨٤] .

الصـــفة الثامنة : أن هؤلاء الأئمة أو معظمهم على سعة علمهم كانوا يتوقون الفتوى إلا فيما يحسنونه ، وكانوا يخافون أن لا يسلموا من علمهم ، وكانوا يفزعون إلى القرآن يـــتعاهدونه بالقـــراءة والعمـــل والحكـــم ،كل ذلك مع صون للنفس وصبر على العيش واحتساب الأجر عند الله .

وقد عقد أبوابا تدل على هذه الصفة بروايات بسنده وهى :

أولاً : الأبواب التى تدل على هذه الصفة :

باب ما ذكر من توقى مالك بن أنس عن الفتوى إلا ما يحسنه ويعلمه [٣٨٥] . ما ذكر ممـــا فـــتح الله عز وجل على مالك بن أنس نزعه من القرآن [٣٨٦] . ما ذكر من تعاهد مالك فى منزله القرآن [٣٨٧] . ما ذكر من تخوف الثورى على نفسه من العلم أن لا يسلم مـــنه [٣٨٨] . ما ذكر من قران الثورى بين تلاوة القرآن وحفظ حديث رسول ﷺ [٣٨٩] . مـــا ذكر من علم الثورى بتفسير القرآن [٣٩٠] . ما ذكر من مراجعة شعبة لناقلة الحديث وإيقافهم على ما يتخالج فى نفسه [٣٩١]

ثانياً : بعض الروايات التى تدل على هذه الصفة :

فقـــد روى بســـنده عن عبد الرحمن بن مهدى قوله : كنا عندما مالك بن أنس فجاء رجل فقال : يا أبا عبد الله جئتك من مسيرة ستة أشهر ، حملنى أهل بلادى مسألة أسألك عنها . قال فسل ، قال فسأل الرجل عن أشياء فقال : لا أحسن ، قال فقطع بالرجل كأنه

([٣٨٧]) التقدمة صـــ١٨.

([٣٨٨]) التقدمة صـــ٦١ . ([٢]) التقدمة صـــ١١٦. ([٣]) التقدمة صـــ١١٦ .

([٤]) التقدمة صـــ١٦٣ . ([٥]) التقدمة صـــ ١٨ . ([٦]) التقدمة صـــ١٨.

([٧]) التقدمة صـــ١٨. ([٨]) التقدمة صـــ٦١ . ([٩]) التقدمة صـــ١١٦.

قــد جاء إلى من يعلم كل شئ قال : وأى شئ أقول لأهل بلادى إذا رجعت إليهم ؟ قال تقــول لهم قال مالك بن أنس : لا أحسن (٣٩٢) . وروى بسنده عن خالد بن نزال الأيلى قال : ما رأيت أحدا أنزع بكتاب الله عز وجل من مالك بن أنس . قال أبو محمد : وقد رأى خالد سفيان الثورى وسفيان بن عيينة والليث بن سعد وغيرهم (٣٩٣) . وروى بسنده عن ابن وهب قال قيل لأخت مالك بن أنس مما كان شغل مالك بن أنس فى بيته ؟ قالت : المصحف والتلاوة (٣٩٤) .

وروى بسنده عن الفريابى وقبيصة أنهما سمعا سفيان الثورى يقول : وددت أنى نجوت مــن هــذا العلــم كفافا لالى ولا على (٣٩٥) . وروى بسنده عن عبد الرزاق قال : كان الــثورى جعــل على نفسه لكل ليلة جزءا من القرآن وجزءا من الحديث قال فيقرأ من القــرآن ثم يجلس على الفراش فيقرأ جزأه من الحديث ثم ينام (٣٩٦) . وروى بسنده عن عــبد الــرحمن بن مهدى قال : كان سفيان يأخذ المصحف فلا يكاد يمر بآية إلا فسرها فربما مر بالآية فيقول أى شئ عندك فى هذه ؟ فأقول ما عندى فيها شئ ، فيقول تضيع مــثل هذه لا يكون عندك فيها شئ (٣٩٧) . وروى بسنده عن الحميدى قال قيل لسفيان : إن شعبة استحلف عبد الله بن دينار – يعنى فى حديث ابن عمر – نهى النبى ﷺ عن بيع الولاء وعن هبته ، قال سفيان – لكنا لم نستحلفه سمعناه مرارا (٣٩٨) .

الصفة التاسعة : أن هؤلاء الأئمة من جلالتهم أصبح يقاس بمحبتهم أهل السنة من غيرهم ، وأن حسن الخاتمة علامة على صدقهم ، وأن الرؤى تواطأت على مكانتهم ومنزلتهم عند ربهم . وقد عقد أبوابا تحمل هذه المعانى بروايات يرويها بسنده وهى :

أولاً : الأبواب التى عقدها لبيان هذه الصفة :

---

(٣٩٢) التقدمة صـ١١٦. (٣) التقدمة صـ١٦٤. (٣) التقدمة صـ٢٥ .
(٤) التقدمة صـ١١٩. (٥) التقدمة صـ١٨٣ . (٦) التقدمة صـ٢٠٢ .

باب ما ذكر من استحقاق محبى مالك بن أنس السنة (٣٩٩) . ما ذكر من الرؤيا للثورى بعد وفاتــه (٤٠٠) . بــاب اســتحقاق السنة محبى حماد بن زيد (٤٠١) . ما ذكر من وفاة الأوزاعى واجتماع الناس لجنازته (٤٠٢) . باب ما يرجى من الخير لمحبى الأوزاعى (٤٠٣) . ما ذكر فى دخــول الخلل على الإسلام بموت ابن المبارك (٤٠٤) . باب استحقاق السنة محبى أبى إسحاق الفــزارى (٤٠٥) . ما ذكر من الرؤيا لأبى إسحاق الفزارى (٤٠٦) . باب اسحتقاق الرجل السنة بمحــبة أحمد بن حنبل (٤٠٧) . ما رئى لأحمد بن حنبل من الرؤيا فى حياته وبعد موته (٤٠٨) . مــا أظهر الله عز وجل لأحمد بن حنبل من العزم يوم وفاته(٤٠٩) . باب ما ظهر لأبى زرعة من سيد عمله عند وفاته (٤١٠) . ما رئى لأبى زرعة من الرؤيا قبل وفاته وبعدها (٤١١) . باب ما ظهر لأبى " أبى حاتم " من سيد عمله عند وفاته (٤١٢) .

ثانياً : ذكر بعض الروايات الدالة على هذه الصفة :

فقــد روى ابــن أبى حاتم بسنده عن عبد الرحمن بن مهدى قوله " إذا رأيت حجازيا يحب مالك بن أنس فهو صاحب سنه (٤١٣) . وروى بسنده عن يزيد بن أبى حكيم قوله " رأيت النبى ﷺ فى المنام ، فقلت يا رسول الله إن رجلا من أمتك يقال له سفيان الثورى لا بأس به ، قال فقال النبى ﷺ : نعم لا بأس به ، قلت : حدثنا عن أبى هارون عن أبى سعيد عنك أنك لقيت ليلة الإسراء يوسف فى السماء ؟ قال : صدق (٤١٤) . وروى بسنده عــن إبراهيم بن أعين البجلى وكان من خيار الناس قال رأيت سفيان الثورى فى المنام ولحيــته صفراء فقلت يا أبا عبد الله ما صنعت فديتك ؟ قال أنا مع السفرة ، قلت : وما الســفرة ؟ قال الكرام البررة (٤١٥) . وروى بسنده عن عبد الرحمن بن مهدى قوله " إذا

---

(٧) التقدمة صـــ٢١٧ . (٨) التقدمة صـــ ٢٧٦ . (٩) التقدمة صـــ٢٨٤ .
(١٠) التقدمة صـــ٢٨٥. (١١) التقدمة صـــ٣٠٨ . (١٢) التقدمة صـــ٣١١.
(١٣) التقدمة صـــ٣١٢. (١٤) التقدمة صـــ٣٤٥. (١٥) التقدمة صـــ٣٤٦.
(٦١) التقدمة صـــ٣٦٧.

(٤١٣) التقدمة صـــ٢٦. (٢) التقدمة صـــ١١٩. (٣) التقدمة صـــ١٢٠.

رأيت بصريا يحب حماد بن زيد فهو صاحب سنه [٤١٦] . وروى بسنده عن سالم بن المنذر قال سمعت الصيحة بوفاة الأوزاعى خرجت وأول من رأيت نصرانى قد ذر على رأسه الرماد فلم يزل المسلمون من أهل بيروت يعرفون ذلك له وخرجت فى جنازته أربع أمم ليس منها واحدة مع صاحبتها وخرجنا يحمله المسلمون وخرجت اليهود فى ناحية والنصارى فى ناحية والقبط فى ناحية [٤١٧] . وروى بسنده عن عبد الرحمن بن مهدى قوله : " إذا رأيت الشامى يحب الأوزاعى وأبا إسحاق الفزارى فهو صاحب سنة [٤١٨] . وروى بسنده عن أبى خالد الأحمر وذكر ابن المبارك فقال : ما هدت الأرض منذ مات سفيان هدتها لموت ابن المبارك [٤١٩] . وروى بسنده عن مخلد بن حسين قال : رأيت كأن الناس برزوا فى صعيد واحد فبرز من الناس مالا يوصف فغشيتهم غبرة فماج الناس بعضهم فى بعض فسمعت مناديا نادى من السماء : ألا اقتدوا بإبراهيم بن محمد ــ يعنى أبا اسحاق الفزارى ، ذكر مرتين ، ومد بها مخلد صوته ، قال : كما أحكى ، قال فذكرتها لأبى إسحاق الفزارى فأقسم علىُ على أن لا أخبر به حتى أموت ، وكنت قد أخبرت بها قبل ذلك فأمسكت فلما مات أخبرت بها [٤٢٠] . وروى بسنده عن قتيبة بن سعيد قوله " إذا رأيت الرجل يحب أحمد بن حنبل فاعلم أنه صاحب سنة وجماعة [٤٢١] . وروى ابن أبى حاتم عن أبيه قال : رأيت أحمد بن حنبل فى المنام فرأيته أضخم مما كان وأحسن وجها وسحنة مما كان فجعلت أسأله الحديث وأذاكره [٤٢٢] . وروى عن أبى زرعة قوله " بلغنى أن المتوكل أمر أن يمسح الموضع الذى وقف الناس عليه حيث صلى على أحمد بن حنبل فبلغ مقام ألفى ألف وخمسمائة ألف

(٤١٦) التقدمة صـ١٨٣. (٥) التقدمة صـ٢٠٢. (٦) التقدمة صـ٢١٧.

(٤١٩) التقدمة صـ٢٧٦.

(٤٢٠) التقدمة صـ٢٨٦. (١) التقدمة صـ٣٠٨. (٢) التقدمة صـ٣١١.

[٤٢٣] . وروى بسنده عن الوركانى جار الإمام أحمد بن حنبل قال : أسلم يوم مات أحمد بـــن حنـــبل عشرون ألفا من اليهود والنصارى والمجوس قال وقال الوركانى يوم مات أحمـــد بن حنبل وقع النوح فى أربعة أصناف بالمسلمين واليهود والنصارى والمجوس [٤٢٤] . وروى ابـــن أبـــى حاتم قال سمعت أبى يقول : مات أبو زرعة مطعونا مبطونا يعرق جبينه فى النزع فقلت لمحمد بن مسلم : ما تحفظ فى تلقين الموتى لا إله إلا الله ؟ فقـــال محمـــد بن مسلم : يروى عن معاذ بن جبل ــ فمن قبل أن يستتم رفع أبو زرعة رأســـه وهو فى النزع فقال : روى عبد الحميد بن جعفر عن صالح بن أبى عريب عن كثيـــر بن مرة عن معاذ عن النبى ﷺ : من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة . فصار البيت ضجة ببكاء من حضر [٤٢٥] . وقال عبد الرحمن بن أبى حاتم(٧) : حضرت أبى رحمه الله وكان فى النزع ، وأنا لا أعلم فسألته عن عقبة بن عبد الغافر يروى عن النبى ﷺ له صحبة ؟ فقال برأسه : لا ، فلم أقنع منه فقلت : فهمت عنى : له صحبة قال : هـــو تابعى . قلت فكان سيد عمله معرفة الحديث وناقلة الآثار فكان فى عمره يقتبس منه ذلك ، فأراد الله أن يظهر عند وفاته ما كان عليه فى حياته [٤٢٦] .

هذه الصفات هى مـــا أراد ابن أبى حاتم أن يثبتها لهؤلاء النقاد الجهابذة فهى متوفرة فـــيهم كما مر ، وفى نفس الوقت هى الشروط الواجب توافرها لمن أراد أن يكون إماما فى الحديث ونقد الرجال . وجاء فى طى ذكر ترجمات أئمة النقد والإخبار عن أوصافهم فوائد جليلة كان يقوم بها هؤلاء الأئمة هى من عيون أصول علم الجرح والتعديل تذكر فى النقاط التالية :

(١) فحص العلماء الذين يأخذون منهم الحديث :

([٤٢٣]) التقدمة صـــ٣١٢. ([٥]) التقدمة صـــ٣١٣.

([٤٢٥]) التقدمة صـــ٣٤٦ . ([٢]) التقدمة صـــ ٣٦٨ .

فقـد روى بسـنده عـن عبد الرحمن بن مهدى قال : كنت مع سفيان الثورى عند عكرمة فجعل يوقفه على كل حديث على السماع [٤٢٧] . وروى بسنده عن عبد الرحمن بن مهدى قال : شهدت سفيان عند العمرى فجعل يوقفه فى كل حديث توقيفا شديداً [٤٢٨] . وروى بسـنده عن عبد الرحمن بن مهدى قوله عند ذكره لشعبة سمعته يقول " كنت أتفقد فم قتادة فإذا قال : سمعت أو حدثنا ، حفظت وإذا قال : حدث فلان تركته [٤٢٩] .

(٢) مذاكـرتهم الحديث ، والتمييز بها عند المذاكرة بين الصدوق وغيره ، فإن المجـازف فـى المذاكـرة يجـازف فى التحديث ، وكانت المذاكرة فرصة للمراجعة والاسـتفهام عـن غـرائب الكلمـات ومتون الأحاديث وربما يطلبون إعادة الإملاء ، يسهرون فى ذلك الليالى حتى الفجر .

هـذا : والمذاكـرة سـنة عن الأوائل فقد روى عن أبى سعيد الخدرى قال " تذاكروا الحديث فإن الحديث يهيج الحديث . وروى عن ابن عباس قال " تذاكروا هذا الحديث لا ينفلت منكم فإنه ليس مثل القرآن مجموع محفوظ وإنكم إن لم تذاكروا هذا الحديث ينفلت منكم ، ولا يقـولن أحدكم حدثت أمس فلا أحدث اليوم بل حدث أمس ولتحدث اليوم ولتحدث غدا " . وعن ابن عباس قال : ردوا الحديث واستذكروه فإنه إن لم تذكروه ذهب ولا يقـولن رجل لحديث قد حدثته مرة فإنه من كان سمعه يزداد به علما ويسمع من لم يسمع " وعن عبد الرحمن بن أبى ليلى قال " تذاكروا فإن إحياء الحديث مذاكرته " وعن علقمـة قـال " تذاكروا الحديث فإن ذكره حياته " وعن الزهرى قال " آفة العلم النسيان وترك المذاكرة " وتذاكر الزهرى ليلة بعد العشاء حديثا وهو جالس متوضأ قال فما زال ذلك مجلسه حتى أصبح " [٤٣٠] . فقد روى ابن أبى حاتم بسنده عن عمرو بن على قال

---

١) التقدمة صـ ٦٨ . (٢) التقدمة صـ ١٦١. (٣) التقدمة صـ٣٦٨ (٤) التقدمة صـ ٦٨ .

(٤٣٠) معرفة الحديث للحاكم صـ ١٤٠ ، ١٤٦ . (*) كشف اللثام ١/١٢٠ .

(*) سنن الدارمى : المقدمة : باب مذاكرة العلم ١/١٤٧ ـ ١٥٠ .

سمعت أبا معاوية " يحيى بن معين " يقول : " كان سفيان يأتينى ها هنا فيذاكرنى حديث الأعمش فما رأيت أحدا أعلم بحديث الأعمش منه [٤٣١] . وروى بسنده عن الحسين بن عياش قال : كنا نأتى سفيان إذا سمعنا من الأعمش فنعرضها عليه بالعشى فيقول : هذا مـــن حديثه وليس هذا من حديثه [٤٣٢] . وروى بسنده عن زائدة قال " كنا نأتى الأعمش فيحدثنا فيكثر ونأتى سفيان الثورى فنذكر تلك الأحاديث له فيقول : ليس هذا من حديث الأعمش ، فنقول هو حدثنا به الساعة فيقول : اذهبوا فقولوا له إن شئتم ، فنأتى الأعمش فنخبـــره بذلك فيقول : صدق سفيان ليس هذا من حديثنا" [٤٣٣] . وروى بسنده عن عون بـــن حكيم قال : " خرجت مع الأوزاعى حاجا فلما أتينا المدينة أتى الأوزاعى المسجد وبلغ مالكا مقدمه فأتاه مسلما عليه فجلسا من بعد صلاة الظهر يتذاكران العلم فلم يذكرا بابـــا مـــن أبوابه إلا غلب الأوزاعى عليه فيه ثم حضرت صلاة العصر فصليا ثم جلسا وعـــادوا المذاكـــرة كـــل ذلك يغلب عليه الأوزاعى فيما يتذاكران فلما اصفرت الشمس ناظره فى باب المكاتب والمدبر " فخالفه " مالك بن أنس فيه " [٤٣٤] . وروى بسنده عن محمـــود بـــن آدم المروزى فيما كتبه إليه " أى إلى ابن أبى حاتم " قال : رأيت وكيعا وبشـــر بن السرى يتذاكران ليلة من العشاء إلى أن نودى بالفجر فلما أصبحنا قلنا لبشر كيف رأيت وكيعا ؟ قال : ما رأيت أحفظ منه [٤٣٥] . وروى بسنده عن مقاتل بن محمد قال سمعت وكيعا يقول " لقيت يونس بن يزيد الأيلى فذاكرته بأحاديث الزهرى المعروفة فجهـــدت أن يقـــيم لى حديثا فما أقامه [٤٣٦] . ويقول ابن أبى حاتم حدثنا أحمد بن سلمة النيســـابورى قال سمعت إسحاق بن راهويه يقول " كنت أجالس بالعراق أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وأصحابنا فكنا نتذاكر الحديث من طريق وطريقتين وثلاثة فيقول يحيى

([٤٣١]) التقدمة صـــ ٦٤.　　([٢]) التقدمة صـــ ٧٠.

([٤٣٣]) التقدمة صـــ ٧١.　　([٢]) التقدمة صـــ ١٨٥. ([٣]) التقدمة صـــ ٢٢١.

([٤٣٦]) التقدمة صـــ ٢٢٤ .　　([٥]) اى يسكتون ، وهذا دليل على فقه الإمام أحمد

بن معين من بينهم : وطريق كذا ، فأقول أليس قد صح هذا بإجماع منا ؟ فيقولون : نعم ، فأقــول مــا مراده ؟ ما تفسيره ؟ ما فقهه ؟ فيبقون (*) كلهم إلا أحمد بن حنبل (٤٣٧) . يقول عبد الرحمن بن أبى حاتم سمعت أبى يقول : كنت عند والينا إبراهيم بن معروف وحضــر محمــد بــن مسلم فقال : يا أبا حاتم ويا أبا عبد الله لو تذاكرتما فكنت أسمع مذاكرتكما ، فقلت لا تتهيأ المذاكرة ما لم يجر شئ فقال أنا أجريه ، قد حبب إلى الصدقة فمــا تحفظون فيه ؟ فقال محمد بن مسلم حدثنا محمد بن سعيد بن سابق عن عمرو بن أبى قيس عن سماك عن عباد بن حبيس عن عدى بن حاتم قال أتيت النبى ﷺ ــ فجعل يقص ، فقلت : لم يسألك الأمير عن إسلام عدى بن حاتم ، فقال : صدق إنما سألتك عن فضــل الصــدقة فقال : حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان عن عبد الله بن عيسى عن سالم بن أبى الجعد عن ثوبان عن النبى ﷺ قال : إن الرجل ليحرم الرزق بالذنب يصيبه ، وعن الرجل ــ وذكر الحديث فقلت : ليس إسناده كما ذكرت قال لم ؟ قلت ليس هو سالم بن أبــى الجعد ، فقال هو عبيد بن أبى الجعد ، قلت : ولا هو عبيد فقال من هو ؟ وجعل يكــرر سالم بن أبى الجعد عبيد بن أبى الجعد ! فكرر مَن فقال الأمير: لا تخبر فسكت ســاعة فجعل يجهد أن يقوع لعيه فلم يقع عليه فقال الأمير أخبره الآن قلت عبد الله بن أبــى الجعــد عن ثوبان ، قال صدقت هو عبد الله بن أبى الجعد (٤٣٨) . ويقول ابن أبى حــاتم سمعت أبا زرعة وذكر أحمد بن حنبل وأنه أعطاه دفتره فقلت له : كان أحمد بن حنبل يعرفك حيث دفع كتابه إليك ؟ فقال : أى لعمرى ، كنت أكثر الاختلاف إليه وكنت أســائله وأذاكــره ويذاكرنى (٤٣٩) . وروى ابن أبى حاتم قال سمعت أبا زرعة يقول " قعدت إلى أبى الوليد يوما فحملت عنه ثمانية عشر حديثاً ــ وحدثنا مذاكرة من غير أن كتبت منه حرفا وتحفظت عنه كله " (٤٤٠) .

---

(٤٣٧) التقدمة صــ ٢٩٢ .

(٤٣٨) التقدمة صــ ٣٥٩.　　(٢) التقدمة صــ ٣٣٠ .　　(٣) التقدمة صــ ٣٣٢.

(٣) تقديم الكتب للأئمة من أجل المراجعة :

والتأكد من سلامة المرويات فيها ، وغالبا ما يكون الإمام هو الذى يطلب ذلك . فقد روى بسنده عن يحيى بن سعيد القطان قال " قال لى سفيان : هات كتبك أعرضها على " [٤٤١] . وروى بسنده عن عبد الرحمن بن مهدى قوله " عرض زائدة كتبه على سفيان الـثورى فقلت : كأن فى هذا ضعفا ، قال : لا ، لم يختلفا إلا فى قدر عشرة أحاديث " [٤٤٢] . وروى بسنده عن يحيى بن سعيد قال : قال لى سفيان بن سعيد ائتنى بكتبك أنظر فـيها ، فقلـت له: تريد أن تصنع بى كما صنعت بزائدة ؟ قال : وما ضر زائدة ؟ قال يحيى : لوددت أنى كنت فعلت [٤٤٣] . وروى بسنده عن عمر والناقد قوله (رأيت وكيعا يعرض عليه أحاديث المعلى بن هلال فجعل يقول قال أبو بكر الصديق : الكذب مجانب للإيمـان [٤٤٤] وروى بسنده عن أحمد بن حنبل قال " مات هشيم وأنا ابن عشرين سنة وأنـا أحفظ ما سمعت منه ، ولقد جاء إنسان إلى باب ابن علية ومعه كتب هشيم فجعل يلقيها على وأنا أقول : إسناد هذا كذا ، فجاء المعيطى وكان يحفظ فقال له: أجبه فبقى ، ولقد عرفت من حديثه مالم أسمعه [٤٤٥] .

.

---

(٤٤١) التقدمة صـ٧٩ . (٢) التقدمة صـ ٨٠. (٣) التقدمة صـ ٨٠ .

(٤٤٤) التقدمة صـ٢٢٦ . (٥) التقدمة صـ ٢٩٥.

خلاصة البحث ونتائجه

بعـد هـذا العرض الشامل لمحتويات كتاب التقدمة فى بحثنا هذا نعود فنذكر بخلاصته ونتائجه فنقول :

قمت بفضل الله وتوفيقه بالآتى :

أولا : المقدمة : وقد ذكرت فيها سبب اختيارى للموضوع ومنهجى فى البحث .

ثانـيا :التعريف بالكتاب مبينا السبب الذى من أجله ألف ، مع بيان المخطوطات التى طبع منها وأماكنها وأرقامها ، كما بينت أن أول طبعة له كانت بحيدر أباد الدكن بالهند سنة ١٣٧١هـ ١٩٥٢ م .

ثالـثا:بيان منهج الحافظ ابن أبى حاتم فى الكتاب مبينا أن المقصد من كتابه هو : بيان أحوال الجهابذة النقاد أئمة الجرح والتعديل الذين يرجع إليهم القول فى الحكم على الرواة

رابعا: قمت بعرض لجهود الحافظ فى كتابه كالآتى :

أولا:مقدمة الكتاب وقد ذكرت فيها الآتى:

١- مـرتبة النبـى صلى الله عليه وسلم حيث ذكر فيها أنه المبلغ عن ربه ، وأنه أرسل إلى الناس كافة .

٢- كيفية معرفة السنة وأئمتها عن طريق السؤال والجواب .

٣- عرضـه للخلاف الذى بين علماء الكوفة ،وعلماء الحجاز ذاكرا : ماقاله سفيان الثورى ، وموقف أبوحنيفة من رواية مالك ،ثم الناظرة التى تمت بين الشافعى ومحمد بن الحسن .

٤- عرضت لكلامه عن التمييز بين الرواة ليعرف أهل العدالة فيؤخذ منهم ، وأهل الجرح فلا يؤخذ ثم بينت تفصيله للقول فيهم .

٥- ثم أبنت رأيه فى المجروحين حيث قال : تكشف عوراتهم فى كذبهم ومايعتريهم مـــن غالـــب الغفلـــة وسوء الحفظ وكثرة الغلط والسهو والاشتباه ليعرف: أهل الكذب تخرصا ،وأهل الكذب وهما ،وأهل الغفلة والنسيان والغلط ورداءة الحفظ
٦- ثم أبنت كلامه عن طبقات الرواة حيث كان هدفه من ذلك :بيان مقادير حالاتهم وتباين درجاتهم ،ثم تكلم عن الطبقة الأولى :وهم الصحابة الكرام :فبين منزلتهم ومكانـــتهم ،ثـــم تكلـــم عـــن التابعين وهم الذين اختارهم الله لإقامة دينه وحفظ فرائضه ،ثم تكلم عن طبقة أتباع التابعين ، ثم تكلم عن مراتب الرواة من أتباع التابعين .

ثانـــيا :ثم تكلمت عن أئمة الجرح والتعديل ومقصد ابن أبى حاتم من الترجمة لهم ،مبينا أن قصده بيان المكانة والمنزلة وليست ترجمة تقلدية .

ثالـــثا : ثم تحدثت عن أئمة الجرح والتعديل عند الحافظ مقسما إياهم إلى أربع طبقات فى كل طبقة مايمثل أكثر من مدرسة حديثية .

رابعـــا: ثـــم تكلمـــت عن صفات الجهابذة النقاد أئمة الجرح والتعديل ،حيث قمت بتجميع مجموعة الصفات المشتركة لهم مقسما إياهم إلى تسع صفات رئيســية ذاكرا الأبواب التى عقدها لبيان الصفة ،ذاكرا أيضا بعض الروايات التى تدل على ذلك .

خامســـا : وقد بينت أنه قد جاء فى طى الترجمة لهؤلاء الأئمة فوائد جليلة كان يقوم بها هؤلاء الأئمة هى من عيون أصول الجرح والتعديل مثل :
١-فحصهم للعلماء الذين يأخذون منهم الحديث .

١- مذاكرتهم الحديث ، والتمييز بها عند المذاكرة بين الصدوق وغيره
٢- تقديمهم الكتب من أجل المراجعة من علماء وقتهم حتى يطمئنوا على ما ألفوا ٠
٣- كمـــا أن الكتاب به من الكلام فى المراسيل والعلل والتفسير من كلام أبى حاتم وأبى زرعة وابن أبى حاتم ما يشنف الآذان ،ويأخذ بالوجدان يذكر إن شاء الله وعـــونه عند دراسة تلك الكتب وهو المشروع الكبير الذى أهدف إليه فى الأيام القادمة إن شاء الله والله الهادى والموفق إلى سراط مستقيم ٠

ثالثا : كتاب بيان خطأ محمد بن اسماعيل البخارى فى تاريخه

١- التعريف بالكتاب

هـــو كـــتاب يحتوى على " ٧٧١ " ترجمة من كتاب التاريخ الكبير للإمام الـــبخارى اختلف الإمامان أبو زرعة وأبو حاتم مع الإمام البخارى فى صحة نسبتها إلى أصحابها ، وهو مرتب على حروف المعجم كترتيب كتاب التاريخ حـــيث بدأ بذكر المحمديين ثم بدأ بعدهم بذكر الأسماء على الترتيب المعجمى " باب من يسمى بالألف " باب الباء " ، " باب الثاء " الخ ، ثم باب للكنى .

وهـــذا الكـــتاب لاغنـــى عنه لمن أراد الاستفادة التى لا غموض فيها من التاريخ الكبير يستوى فى ذلك القارئ والدارس .

وفى النقاط التالية كمال بيان للتعريف بالكتاب :

أ- اسم الكتاب :

وقع فى صدر هذه النسخة ـــ المخطوطة ـــ تسميته هكذا " بيان خطأ محمد بـــن إسماعيل البخارى فى التاريخ " وجاء فى ترجمة عباد بن عبد الصمد من كتاب لسان الميزان " كتاب خطأ البخارى " [٤٤٦] .

وفـــى تهذيب التهذيب فى ترجمة : حسين بن شفى " خطأ البخارى [٤٤٧] .

وفـــى تـــرجمة : على بن حفص المروزى " كتاب الرد على البخارى " ولكن الاسم الأولى هو المعتمد .

ب- سبب تأليف الكتاب :

([٤٤٦]) لسان الميزان ٢٣٢/٣ ، ٢٣٣ ط دائرة المعارف النظامية الكائنة فى الهند .
([٤٤٧]) تهذيب التهذيب ٣٤٠/٢ ، ٣٤١ .

ألـف الإمـام البخارى كتاب التاريخ الكبير وهو عمل لم يسبق إليه ، فريد فى نـوعه " أثار إعجاب أساتذته وشيوخه حتى إن بعضهم من فرط إعجابه سماه سحراً .

ولأهمـية هذا الكتاب ومنزلته وأوليته فى بابه تناولته أيدى العلماء بالقراءة والدراسـة لبيان مواضع الكمال للاستفادة منها ، وبيان مواضع الخطأ فيتنبهوا علـيها ، وكـان على رأس العلماء الإمامان أبو زرعة وأبو حاتم . فقد نظر الإمام أبو زرعة فى الكتاب ورأى فيه بعض الأخطاء فنبه عليها فرصدها ابن أحبـى حاتم ، وقام بعرضها على أبيه فوافق أبا زرعة فى مواضع وخالفه فى أخرى ، ثم قام بجمع أقوالهما فى هذا الكتاب تحت هذه التسمية السابقة .

يقول ابن أبى حاتم : سمعت أبى يقول : قال أبو زرعة ــ رضى الله عنهم : " حمل إلى الفضل بن العباس المعروف بالصائغ كتاب التاريخ ذكر أنه كتبه من كتاب محمد بن إسماعيل البخارى فوجدت فيه [٤٤٨] .. وسرد الأسماء . ويقول أبو على صالح بن محمد قال لى أبو زرعة يا أبا على نظرت فى كتاب محمد بـن إسماعيل هذا فى أسماء الرجال فإذا فيه خطأ كثير فقلت له بليته أنه رجل كـل مـن كان يقدم عليه من العراق من أهل بخارى نظر فى كتبهم فإذا رأى اسـما لا يعرفه وليس عنده كتبه وهم لا يضبطون وتكون كتبهم غير منقوطة فيظـنه خطأ وإلا فما رأيت خراسانيا أفهم منه لولا عى فى لسانه ، وفى ذلك الكتاب أمام لا تعرف ، ولم يبين من روى عنهم وعن رووا ، وأى شئ رووا فيتحير الإنسان فيه .

([٤٤٨]) بيان خطأ محمد بن إسماعيل البخارى فى تاريخه صـ٢ ط دار الكتب العلمية .

قـــال : وســـألنى خالـــد بن أحمد أبو الهيثم أن أنظر له شيئا فى هذا الكتاب فأصـــبح لـــه فنظـــرت فغيرت أشياء أخطأ فيها وصحف ، ورأيت محمد بن إســـماعيل بغداد يقرأ عليهم هذا الكتاب فقال " إبراهيم بن شعيب روى عنه ابن وهب فقلت له إنما هو إبراهيم بن شعيث ثم قلت له : أنت تنظر فى كتب الناس فـــإذا مـــر بك اسم لا تعرفه أخذته والخطأ من غيرك لأنهم كانوا لا يضبطون (٤٤٩) .

إذا كان كتاب التاريخ الكبير بحاجة إلى هذه الدراسة التى قام بها الإمامان ، وتسجيل قولهما ، وهذا ما قام به وقصد إليه ابن أبى حاتم ، فأحسن إلى الكتاب ، وأحسن للمحدثين على مرالزمان .

جـــ) موضع الكتاب وما حقق من فائدة :

موضوع الكتاب على التحديد هو : بيان ما وقع من خطأ أو شبهة فى النسخة التـــى وقـــف عليها الإمامان أبو زرعة وأبو حاتم من كتاب التاريخ الكبير للإمام البخارى .

والشـــواهد تقضـــى أن أبا زرعة استقرأت لك النسخة من أولها إلى آخرها ونبه على ما رآه خطأ أو شبهة مع بيان الصواب عنده ، وترك بياضا فى مواضع ، ثم تلاه أبو حاتم فوافقه تارة وخالفه أخرى واستدرك مواضع .

وإذا كان الإمام البخارى والإمامان أبو حاتم وأبو زرعة من أكابر أئمة الحديث والرواية وأوسعهم حفظا وأثقبهم فهما وأسدهم نظراً فمن فائدة هذا الكتاب :

---

(٤٤٩) موضح أوهام الجمع والتفريق للخطيب البغدادى ٧/١ .

١- أن كـل مـا فـى التاريخ مما لم يعترضه الإمامان فهو على ظاهره من الصـحة بإجماعهم ومثله بل أولى ما ذكر أنه الصواب وحكيا عن التاريخ خلافه والموجود فى نسخ التاريخ ما صوباه .

٢- ومـن فائدته بالنظر إلى المواضع التى هى فى نسخ التاريخ على ما حكياه . وذكـرا أنه خطأ : معرفة الخلاف ليجتهد الناظر فى معرفة الصواب . وكثير من ذلك . لم ينبه عليه فى الجرح والتعديل .

د) حكـم الخطأ الواقع فى كتاب التاريخ الكبير والذى استدركه ابن أبى حاتم فى هذا الكتاب :

مـن الـناس من عرف طرفا من علم الرواية ولم يحققه فسمع أن كثرة خطأ الراوى تخدش فى ثقته فإذا رأى هنا نسبة الخطا إلى الإمام البخارى أو أبى زرعة توهم أن هذا الخطأ من جنس ذلك ، ومن الناس من يعرف الحقيقة ولكنه يتجاهلها لهوى له والحقيقة هى أن غالب الخطأ الذى تتجه نسبته إلى البخارى نفسه أو أبى زرعة إنما هو من الخطأ الاجتهادى الذى يوقع فيه اشتباه الحال وخفاء الدليل ، ومـا قد يكون فى ذلك مما يسوغ أن يعد خطأ فى الرواية فهو أمر هين لا يسلم من مثله أحد من الأئمة وعلى كل فليس هون بالخطأ الخادش فى الثقة (٤٥٠) .

هـ) النسخة الأصل ومكانها :

وصفت النسخة فى فهرس المخطوطات المصورة لمعهد المخطوطات لجامعة الدول العربية ٢/٥١ بما يأتى " نسخة كتبت سنة ٧٢٨ بخط أبى بكر بن على بن إسماعيل النهنسى الأنصارى الشافعى ٢٥ ق ، ٢٥س

---

(٤٥٠) بيان خطأ البخارى مقدمة المصحح .

١٩×٢٦ مكتبة أحمد الثالث باستنبول ٦٢٤ " ١١ " ضمن مجموعتين ١١٩ب / ٤٣ أف ٦٦٧ ، والمجموعة كلها تتعلق بعلوم الحديث والرواية [٤٥١] .

هذا وقد قام العالم الجليل عبد الرحمن بن يحيى المعلمى اليمانى بتحقيق دقيق وافٍ لهـذا الكتاب جعله ميسور النفع مأمون المعلومة فقد وضع أرقاما مسلسلة بحسب التـراجم ووضـع عقب الرقم بين حاجزين رقم تلك الترجمة من كتاب الكبير ـ المطـبوع ـ ومـا لم يذكر فيه اسم صاحب الترجمة أضاف الاسم بين حاجزين وراجع تلك الترجمة فى كتاب التاريخ الكبير فى الجرح والتعديل وغيرهما وعلق ما ظهر له فى تلك الترجمة ، كما أنه أصلح بعض الأخطاء التى وقعت من النساخ ونبه على ذلك فى التعليق .

وقـد قـدم للكـتاب بمقدمة نفيسه بين فيها أنواع الأخطاء التى أخذت على الإمام البخارى وقيمتها ، كما ألحق بالكتاب فهرسا رتب فيه أسماء الرواة ترتيبا معجميا دقيقا .

وقـد طبع الكتاب بحيدر أباد الدكن بالهندسة ١٣٨٠ هـ ثم طبع بعدها طبعات كثيرة ولا يزال .

٢- منهج ابن حاتم فى الكتاب :

مـن خلال استقراء هذا الكتاب يتضح منهج ابن أبى حاتم فيه ، ومن الملاحظ أنـه ابـن أبى حاتم أخذ موقف الحياد فى عرض المادة العلمية دون أن يعلق أو يرجع ـ مثل ما سبق وما سوف يأتى فى الكتب الأخرى ـ

---

(٤٥١) مقدمة المصحح .

ويتلخص المنهج فى الآتى :

١- تـرتيب الكتاب على حروف المعجم عدا حرف الميم فلم يخرج عن منهج الإمام البخارى فى ذلك .

٢- يذكـر اسـم الـراوى الـذى ذكره الإمام البخارى وجزأ من نص الإمام البخارى فى الراوى ثم رأى أبى زرعة ثم رأى أبى حاتم بعده سواء كان موافقا لرأى أبى زرعة أو مخالفا له .

والأمـثلة على ذلك كثيرة فى الكتاب حيث إنه المنهج العام فمنها على سبيل المثال :

١- محمـد بن إبراهيم بن سليمان بن سمرة ــ وإنما هو محمد بن إبراهيم بن خبيب بن سليمان بن سمرة بن جندب . هذا قول أبى زرعة ــ سمعت بى يقول كما قال [٤٥٢] .

١٥- محمـد بـن عبد الرحمن بن يحنس . وإنما هو عبد الله بن عبد الرحمن بن يحـنس قال ــ أى البخارى ــ روى ابن أبى ذئب وابن إسحاق حديث أم سلمة . قـال أبو زرعة وإنما رواه ابن أبى فديك عن عبد الله بن عبد الرحمن بن يحنس والـدراوردى ورواه ابن إسحاق عن سليمان بن سحيم . سمعت أبى يقول كما قال [٤٥٣] .

٨٨- حبـيب بن النعمان أحد بنى عمرو بن أسد ، يروى عن خريم بن فاتك روى عنه دينار . قال أبو زرعة : وإنما هو زياد أخو سفيان بن زياد ، سمعت أبى قال

---

(٤٥٢) خطأ البخارى صـ٢ .
(٤٥٣) خطأ البخارى صـ٥ .

: لا دينار ولا زياد ، أخطأ جميعا ، إنما روى عنه سفيان بن زياد ولم يكن لسفيان بن زياد أخ [٤٥٤] .

٨٩- حميد بن قيس أبو صفوان أخو عمرو بن قيس . وإنما هو أخو عمر بن قيس . سمعت أبى يقول كما قال ، ويقول : خطأ من الكاتب [٤٥٥] .

هذا : والكتاب لا يخلو من هذا المنهج فى كل ما ورد فيه من أسماء للرواة

٣- النظــر فى تعقبات الإمامين أبى زرعة وأبى حاتم لكتاب التاريخ الكبير ومدى الدقة فيها :

الناظر فى تعقبات الإمامين أبى زرعة وأبى حاتم لكتاب التاريخ الكبير يجدها على أضرب :

أولاً : مــا هــو فى التاريخ على ما صوباه لا على ما حكياه عنه وخطأه ، وهذا كثير جداً لعله أكثر من النصف .

يقــول الشيخ المعلمى : وقد ذكرت فى مقدمة الموضح أن البخارى أخرج التاريخ ثــلاث مــرات وفى كل مرة يزيد وينقص ويصلح ، واستظهرت أن النسخة التى وقعــت للــرازيين أبــو حاتم وأبو زرعة ــ كانت مما أخرجه لأول مرة ، وهذا صحيح ولكنى بعد الاطلاع على هذا الكتاب علمت أنه لا يكفى لتعليل ما وقع فيه مــن هــذا الضرب لكثرته ، ولأن كثيرا منه يبعد جدا أن يقع من البخارى بعضه فضلا عن كثير منه ، وتبين لى أن معظم التبعة فى هذا الضرب على تلك النسخة التى وقعت للرازيين ، وعلى هذا فوق ما تقدم شاهدان :

---

(٤٥٤) خطأ البخارى صــ٢١ .

(٤٥٥) خطأ البخارى صــ ٢١

الأول : أن الخطـيب ذكر فى الموضح ٧/١ هذا الكتاب ثم قال : " وقد حكى عنه ذلك الكتاب أشياء هى مدونة فى تاريخه على الصواب بخلاف الحكاية عنه " وقد وقف الخطيب على عدة نسخ من التاريخ مختلفة الأسانيد على البخارى . الثانى : إن أبا حاتم وهو زميل أبى زرعة لابد أن يكون قد اطلع على تلك النسخة وعرف حالها يقول فى مواضع كثيرة من هذا الكتاب " وإنما هو غلط من الكاتب " أو نحو هـذا راجع رقم " ١٠ ، ٣١ ، ٤٢ ، ٦٦ ، ٨٩ ، ٢١٠ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣٩ ، ٤٠٤ ، ٤٦٠ ، ٤٧٢ ، ٦٠٩ " يعنـى أن الخطـأ فيها ليس من البخارى ولا ممن فـوقه وإنمـا هو من كاتب تلك النسخة التى حكى عنها أبو زرعة ، وثم واضع أكثـر ممـا ذكـره زرعة " حمل إلى الفضل بن العباس المعروف بالصائغ كتاب الـتاريخ دكر أنه كتبه من كتاب محمد بن إسماعيل فوجدت فيه .. " والفضل بن العـباس الصائغ حافظ كبير يبعد أن يخطئ فى النقل ذاك الخطأ الكثير ، وقد ذكر أنـه كـتب من كتاب البخارى والظاهر أنه يريد به نسخة البخارى التى تحت يده والأوجه التى تحمل التبعة على تلك النسخة توجب أحد أمرين :

الأول : أن يكـون الفضل بن العباس حين نقل النسخة لم يستحكم علمه وقد تكون نسخة البخارى حيث نقل منها لا تزال مسودة فنقل ولم يسمع ولا عرض ولا قابل .

الثانـى : أن تكـون كلمة " كتاب محمد بن إسماعيل " فى عبارة أبى زرعة لا تعنـى نسـخة البخارى التى تحت يده وإنما تعنى مؤلفه الذى هو التاريخ وتكون

النســخة التــى نقل منها الصائغ نسخة لبعض الطلبة غير محررة وإنما نقلت عن نسخة أخرى مع جهل الكاتب ولم يسمع ولا عرض ولا قابل [٤٥٦] .

الضرب الثانى :

مــا اختلفت فيه نسخ التاريخ ففى بعضها كما حكاه أبو زرعة وخطأة وفى بعضها كمــا ذكــر أنه الصواب ، والأمر فى هذا محتمل بعض النسخ للنسخة التى وقف علــيها أبــو زرعــة لا تكفى لتصحيح النسبة على البخارى ولا سيما ما يكثر فيه تصحيف النساخ كاسم سعر يتوارد النساخ على كتابته سعد .

الضرب الثالث :

مــا وقع فى الموضع الذى أحال عليه أبو زرعة كما حكاه وفى موضع آخر مــن التاريخ على ما صوبه ، وهذا قريب من الذى قبله ، لكن إذا حكى البخارى كلا من القولين من وجهه غير وجه الآخر فالخلاف من فوق . وقد يذكر البخارى مــثل هذا ويرجع تصريحا أو إيماء وقد يسكت عن الترجيح ، ولا يعد هذا خطأ ، والبخارى معروف بشدة التثبت .

الضرب الرابع :

ما هو فى التاريخ على ما حكاه أبو زرعة وخطأه ولا يوجد فيه كما صوبه ، والأمــر فى هذا أيضا محتمل ولا سيما فى المواضع التى تنفرد نسخه واحدة من الــتاريخ ، وفــى المواضع التى يغلب فيها تصحيف النساخ وما صحت نسبته إلى البخارى من هذا ، فالغالب أنه كذلك سمعه ، فإن كان خطأ فالخطأ ممن قبله ، وما كــان منه يكون أمره هينا كالنسبة إلى الجد فإن ابا زرعة يعدها فى جملة الخطأ ،

---

(٤٥٦) مقدمة المصحح – د – .

وقـد دفـع ذلك أبو حاتم فى بعض المواضع ـ راجع رقم ٣٦ ، ٩٢ ، وقد يكون الصواب مع البخارى وأخطأ أبو زرعة فى تخطئته ، وقد قضى أبو حاتم بذلك فى مواضـع مـا هو مصرح به فى هذا الكتاب ومنها ما يعلم من الجرح والتعديل ـ راجع رقم " ١١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٤٤ ، ٤٩ " وبالجملة فقد استقرأت خمسين موضعا مـن أول الكـتاب فـوجدته يـتجه نسبة الخطأ إلى أبى زرعة فى هذه المواضع الخمسين ولا يتجه نسبة الخطا إلى البخارى نفسه إلا فى موضع واحد وهو رقم " ٢٥ " ذكـر رجـلا ممن أدركه سماه محمد أو قال الرازيان وغيرهما اسمه أحمد (٤٥٧) .

---

(٤٥٧) خطا البخارى مقدمة المصحح ـ و ـ .

التعريف بالمؤلف

١- هو /عبد الله عبد العليم محمد على فرج الصبان ٠

٢- من مواليد قرية دبيج فى ٢٢- ٣- ١٩٦٢م – مركز ديرب نجم محافظة الشرقية ٠ مصر ٠

٣- ينتمى إلى أسرة الصبان المشهورة بالعلم والأدب قديما وحديثا والمنتشرون فى ربوع مصر والمملكة العربية السعودية واليمن وسوريا وتونس والمغرب ٠

٤- الأول فى ترتيبه على زملائه فى مرحلة الإبتدائية ٠

٥- حول مساره التعليمى إلى الأزهر الشريف وكان ترتيبه الأول دائما على زملائه فى مراحل الدراسة فضلا عن نشاطه فى مجال الدعوة وهوفى سن مبكر جعله مثار إعجاب الناس فى بلده ومركز(ديرب نجم)على وجه الخصوص كما أنه كان رائدا لفصله منذ الصف الأول الابتدائى ورئيسا لاتحاد طلاب المدرسة وكذا كان الحال فى المعهدالأزهرى عندما غير مساره إلى أن تركه للدراسة فى الجامعة ٠

٦-اختار كلية أصول الدين من بين كليات الجامعة لما يهدف إليه من خدمة الدعوة ووجد أن الأمر لايتم إلا بمعرفة ما يحكم على الدين كله ألا وهو دراسة الحديث النبوى الشريف وعلومه حيث إن الأئمة جميعا دون استثناء هم من المحدثين ولا يتم أمر الدعوة إلا بمعرفة فكر صاحب الدعوة صلى الله عليه وسلم فتخصص فى الحديث والتفسير وكان ترتيبه الأول على كلية أصول الدين بالمنصورة عام ١٩٨٤ م – ١٩٨٥ م فى هذا التخصص٠

وكان من إعجاب أساتذته به فى الكلية أن لايبقى مع الطلاب بعد انتهاء المحاضرات بل يكون معهم فى مكاتبهم محاورا ومناقشا، وكانوا يزورونه فى بيته بل وقد يفاجأ بأن أحدهم قد سبق فزف بشرى نجاحه لأبويه فى المنزل قبل مجيئه من الكلية ، بل وفى الصيف يشتاقون لتلميذهم ومحاورهم فيأتون للقرية لزيارته مما كان أيضا مثار إعجاب أهل بلده وفرحهم بابن قريتهم النجيب ٠

٧-قام بأداء الواجب العسكرى ضابطا احتياطيا بسلاح الإشارة ولم يكمل المدة العسكرية نظرا لتعينه معيدا ٠

١- تم تعينه معيدا بقسم الحديث بكلية أصول الدين جامعة الأزهر فرع الزقازيق وكان استلام العمل فى ٦-٤- ١٩٨٧ م ٠ بقسم الحديث الشريف وعلومه ٠

٢- فى شهر ١١-١٩٨٧ م حصل على السنة الأولى بالدراسات العليا ٠

٣- فى شهر ٨- ١٩٨٨م حصل على السنة الثانية للدراسات العليا من كلية أصول الدين بالقاهرة ٠

٤- ناقش رسالة التخصص(الماجستير) فى (الجزء السادس من مسند أنس بن مالك من كتاب المسند للإمام أحمد بن حنبل (ضبط أحاديثه وتخريجها وبيان درجة إسناد كل منها والتعليق عليها عند الحاجة) وكان المشرف عليها هو الأستاذ الدكتور / عزت على عيد عطية وكيل كيلة أصول الدين بالقاهرة وكانت المناقشة فى مدرج الشيخ /محمد حسين الذهبى ٠ ٢٢-٢-١٩٩٠ م

١٢-كان قرار لجنة المناقشة هو حصوله على درجة الماجستير بتقدير(ممتاز)
١٣- واعتمد قرار اللجنة واعتمدها مجلس الكلية فى ١٤-من شعبان ١٤١٠ هـ واعتمدها مجلس الجامعة فى ٥ من رمضان ١٤١٠ الموافق ١- من إبريل ١٩٩٠ م ،وقد كتبت جريدة الأهرام فى شهر رمضان نفس العام مقالا على لسان الصحفى / أحمد إبراهيم البعثى مشيدة بالنتيجة التى توصل إليهاالباحث : عبد الله عبد العليم الصبان فى بحثه .

١- عين مدرسا مساعدا بقسم الحديث وعلومه بكلية أصول الدين والدعوة بالزقازيق فى ٦-٥- ١٩٩٠ م .
٢- قام بالتسجيل للدكتوراة فى الحديث وعلومه متخذا موضوعا من الموضوعات المهمة ألا وهو (جهود الإمام ابن أبى حاتم فى السنة) أتمها فى عامين وقدمها للمناقشة .
٣- أوذى واضطهد واضطر إلى الا ستقالةمن عمله بالجامعة ــ بسبب أعداء النجاح الذى كشف ألاعيبهم وتزويرهم فى أعمال الامتحانات ــ ولقوة شخصيته ،وحضوره الذى أعجب طلابه، مع احتضانه للطلبة المتفوقين ومدافعته عن الظلم الذى يقع على الطلبة على وجه العموم ،فأوقعوا الظلم به، وأجمعوا على ضره ، ورد رسالته بعد تأخيرها عامين من موعدها ظلما وعدوانا بعد أن ناقشهم وأفحمهم أكثر من خمس ساعات كاملة متحديا لهم بالإتيان بالكتب التى تثبت صدق وجدية بحثه ولكنه الكيد المبيت من الكلية والجامعة ــ وقتها ــ فردت الرسالة مما اضطره للاستقالة والتى قبلت بأسرع مما يتوقع حيث قدمت الاستقالة يوم ١٨-

١٢ – ١٩٩٤ م ووافق عليها السيد رئيس الجامعة بتاريخ ٢٢-١٢ – ١٩٩٤م ولذا تعد من أسرع الاستقالات فى العالم .

٤- استقال وجلس فى بيته مؤثرا البعد عن شرهم وشررهم وقدم عدة موضوعات لدكتوراة جديدة وبعد عام تقريبا من تقديمه تمت الموافقة على أصعب الموضوعات المقدمة على أن يعتمد الموضوع بتاريخ تقديمه أى من عام سبق إمعانا فى التعجيز .

٥- كان موضوع الرسالة الجديدة بعنوان:

(الموازنة بين الذهبى وابن حجرفى كتابة تراجم رواة الحديث ومنهجهما فى التصحيح والتضعيف) . بإشراف الأستاذ الدكتور/ عبد المهدى عبد القادر عبد الهادى أستاذ الحديث وعلومه بكلية أصول الدين بالقاهرة .

٦- قدم الرسالة الجديدة للمناقشة بعد كتابة لها دامت خمس سنوات وستة أشهر حصل بها على درجة الدكتوراة فى الحديث وعلومه بتقدير(مرتبة الشرف الأولى مع التوصية بطبع الرسالة وتداولها مع الجامعات) وكان ذلك فى يوم الثلاثاء ٢٩ من جمادى الأولى ١٤٢١هـ الموافق ٢٩- ٨ -٢٠٠٠م بمدرج الشيخ الذهبى والذىناقش فيه الماجستير من قبل وردت فيه أيضا رسالته الأولى للدكتوراة - ووافق مجلس كلية أصول الدين بالقاهرة فى ٩ من جمادى الآخرة ١٤٢١ هـ الموافق ٧ من سبتمبر ٢٠٠٠ م ومجلس الجامعة بتاريخ ٢٣ من جمادى الآخرة ١٤٢١ هـ ٢١ من سبتمبر – ٢٠٠٠ م

٧- قدم أوراقه للعودة إلى الجامعة بدرجة مدرس بقسم الحديث وعلومه بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالزقازيق ونظرا لتفوقه وعدم وجود النظير له كانت الموافقة على عودته فى ٢- ٥ - ٢٠٠١ م

٨- حصل على درجة أستاذ مساعد بقسم الحديث وعلومه فى ٢٩ - ٦- ٢٠٠٥ م ،ويعمل الآن رئيسا لقسم الحديث وعلومه بالكلية ،

٩- مؤلفاته العلمية :

١- بيان كيف تستثمر الأوقات من حديث سيد السادات صلى الله عليه وسلم ، وقد طبع أكثر من ست طبعات نفذت جميعا والآن تعد الطبعة السابعة وهى منقحة ومزيدة ،

٢- بدايات الأنوار فى مصطلح حديث المختار صلى الله عليه وسلم ،وقد طبع مرتين وقد نفذت الطبعة وسوف تطرح طبعة جديدة قريبا ،

٣- السيرة الذاتية لخير البرية صلى الله عليه وسلم طبع خمس مرات الجزء الأول ،

٤- رواة الكتب الستة بين يدى أقلام العلماء قبل الحافظين الذهبى وابن حجر، طبع مرتين ،

٥- المختار من كلام المختار صلى الله عليه وسلم، وقد طبع أكثر من خمس مرات ،

٦- السيرة الذاتية لخير البرية الجزء الثانى، وقد طبع أكثر من خمس مرات

٧- الخلاصة المفهمة لما فى كتاب التقدمة، طبع الطبعة الأولى ،

٨- الانفتاح فى علوم الاصطلاح، طبع الطبعة الأولى ،

٩- عبد الرحمن الرازى ومنهجه فى كتابه الجرح والتعديل، طبع خمس طبعات ،

١١-الإمـــام الحـــافظ عبدالرجمن بن أبى حاتم حياته ومؤلفاته طبع الطبعة الأولى ،

٥- لمحات من حياة كامل الأوصاف صلى الله عليه وسلم، طبع الطبعة الأولى،

٦- إلى محمود وخلود نفحات من أحاديث سيد الوجود صلى الله عليه وسلم ،طبع الطبعة الأولى ،

٧- التأسيس لعلوم أنفس نفيس صلى الله عليه وسلم ، طبع الطبعة الأولى

٨- لحظ البصرمن كتب علوم الأثر ، طبع الطبعة الأولى ،

٩- المباهج فى علوم المصطلح والمناهج ، طبع الطبعة الأولى ،

تحت الطبع

١- منهج العلامة محمد بن على الصبان فى كتابه (إسعاف الراغبين فى سيرة المصطفى وآل بيته الطاهرين)،

٢- ديوان (قصاصات الأوقات)،

٣- ديوان (سهام) ،

٤- ديوان (هيا بنا نرحل من هذا الوطن)،

٥- ديوان (أيها الحق : أين أنت ؟)،

فى مجال الدعوة إلى الله

١- محاضر ومناقش فى مجالات الدعوة والقضايا الوطنية فى مراكز الإعلام والمنتديات العامة ٠

٢- أذيع ويذاع له أحاديث فى التلفزيون العربى (القناة الرابعة) والإذاعة المصرية(إذاعة القرآن الكريم) وقناة المحور، وكان محاورا يقظا وعنيدا أمام(قناة المنار) فى قضية المهدى النتظر٠

٣- له الحضور البارز فى الدعوة إلى الله على مستوى بلده ومحافظة الشرقية على وجه الخصوص حتى إنه ليسمى بــ (فارس الدعوة إلى الله) ٠

فهرست المصادر والمراجع

١- **القرآن الكريم** .

٢- **آداب الشافعى ومناقبه** ، لابن أبى حاتم الرازى ، تحقيق : الشيخ / عبد الغنى عبد الخالق ، مكتبة التراث الاسلامى ، حلب ، سوريا .

٣- **أبو جعفر الطحاوى وأثره فى علم الحديث** ، تأليف د/ عبد المجيد محمود ، ط الهيئة العامة المصرية للكتاب صـــ ١٩٧٥ .

٤- **أحوال الرجال** ، لأبى إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجانى ٢٥٩ هـــ ، تحقيق : صبحى البدرى السامرائى ، ط مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ، ٥ ١٤ – ١٩٨٥ .

٥- **إحياء علوم الدين** ، للإمام أبى حامد الغزالى ٥٠٥ ، تحقيق : د/ بدوى طانه ، ط عيسى البابى الحلبى .

٦- **إرشاد الفحول** ، للإمام محمد بن على بن محمد الشوكانى ت ١٢٥٥ ، تحقيق : أحمد عبد السلام ، ط دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤ هـــ – ١٩٩٤م .

٧- **إرواء الغليل فى تخريج منار السبيل** ، تأليف / محمد ناصر الدين الألبانى ، ط المكتب الإسلامى ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٩ ، ١٩٧٩م .

٨- **أسد الغابة فى معرفة الصحابة** ، لعز الدين بن الأثير الجزرى ت ٦٣٠ ، ط دار إحياء التراث العربى ، تحقيق : عادل أحمد الرفاعى ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧ ، ١٩٩٦

٩- **أسماء الصحابة الرواة** ، لأبى محمد على بن أحمد بن حزم الظاهرى الأندلسى ، تحقيق : سيد كسروى حسن ، ط دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢ ، ١٩٩٢م .

١٠- **أصول الحديث وعلومه** ، د/ محمد عجاج الخطيب ، ط دار المنارة ، مكة ، جدة ، الطبعة السادسة ، ١٤١٤ ، ١٩٩٤ .

١١- **أصول التخريج** ، د/ محمود الطحان ، ط دار الكتب السلفية ، القاهرة .

١٢- **أعلام الموقعين عن رب العالمين** ، شمس الدين أبى عبد الله بن محمد أبى بكر المعروف بابن القيم الجوزية ٧٥١ هـ ، ط دار الكتب العلمية – الطبعة الثانية ، ١٤١٤ ، ١٩٩٣م .

١٣- **ألفية السيوطى على علم الحديث** ، تحقيق : أحمد شاكر ، ط دار الكتب العلمية

١٤- **اقتضاء الصراط المستقيم** ، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية ، تحقيق:

د/ ناصر بن عبد الكريم العقل ، ط الأولى ١٤٠٤ هـ .

١٥- **اهتمام المحدثين بنقد الحديث** ، د/ محمد لقمان السلفى ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ ، ١٩٨٧ .

١٦- **الإجازة للمعدوم والمجهول** ، للخطيب البغدادى ، ط دار الكتب العلمية .

١٧- **الإحكام فى أصول الأحكام** ، لابن حزم الظاهرى، ط دار الكتب العلمية، بدون ذكر طبعه.

١٨- **الإحكام فى أصول الأحكام،** سيف الدين بن أبى الحسن على بن أبى على بن محمد الآمدى

تحقيق : / إبراهيم العجوز ، ط دار الكتب العلمية .

١٩- **الأدب المفرد** ، للإمام البخارى ، ط دار الكتب العلمية .

٢٠- **الأحكام للإمام النووى** ، ط دار التراث العربى .

٢١- **الإشارة إلى وفيات الأعيان** ، للحافظ الذهبى ، تحقيق : إبراهيم صالح ، ط دار ابن الأثير، بيروت الطبعة الأولى ١٤١١ ، ١٩٩١ .

٢٢- **الإغتباط بمعرفة من رمى بالختلاط** ، سبط بن العجمى ٨٤١ ، ط دار الكتاب العربى .

٢٣- **الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ** ، للحافظ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوى ، ط دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

٢٤- **الاستيعاب فى معرفة الأصحاب** ، للحافظ ابن عبد البر ، بهامش الإصابة .

٢٥- **الإصابة فى تمييز الصحابة** ، للحافظ ابن حجر ، ط دار الكتاب العربى

٢٦- **الأعلاق النفسية** ، لابن رسته أبى على أحمد بن عمر بن رستة ، ط دار صادر ، بيروت.

٢٧- **الإكمال فى ذكر من له رواية فى مسند أحمد من الرجال** ، لأبى المحاسن شمس الدين محمد بن على بن الحسن بن حمزة الحسينى الشافعى ، تحقيق ٠ د/ عبد المعطى قلعجى ، ط جامعة الدراسات الإسلامية ، باكستان .

٢٨- **الإكمال فى رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف فى الأسماء والكنى والأنساب،** للأمير على بن هبة الله بن ماكولا ، ط دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

٢٩- **الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع للقاضى عياض بن موسى اليحصبى ،** ط دار التراث ، القاهرة ، سنة ١٩٧٨ .

- ب -

٣٠- **بدر الدين العينى وأثره فى علم الحديث ،** صالح يوسف معتوق ، ط دار البشائر الإسلامية بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧ ، ١٩٨٧م .

٣١- **بحوث فى تاريخ السنة المشرفة ،** للدكتور / أكرم ضياء العمرى ، ط دار الكتب العلمية .

٣٢- **بغية الألمعى فى تخريج الزيطى ،** جمال الدين أبى محمد عبد الله بن يوسف الحنفى الزيطى ، ط مكتبة الرياض الحديثة .

٣٣- **بلوغ الآمال فى ترتيب أحاديث ميزان الاعتدال ،** جمعه / أبى عبد الرحمن محمود الجزائرى ، ط دار المكتب الإسلامى ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢ ، ١٩٩١ .

٣٤- **بلوغ الأمانى من أسرار الفتح الربانى ،** للشيخ أحمد عبد الرحمن البنا السعاتى ، ط دار الشهاب ، القاهرة .

٣٥- **بيان خطأ البخارى فى تاريخه ،** للحافظ عبد الرحمن بن أبى حاتم الرازى ، مؤسسة الكتب الثقافية .

٣٦- **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن التاسع** ، للشوكانى ، ط دار الكتاب الإسلامى ، القاهرة .

٣٧- **البداية والنهاية** ، **للحافظ ابن كثير** ، ط دار مكتبة المعارف ، بيروت ، الطبعة الخامسة ، ١٩٨٣ .

٣٨- **البيان والتعريف فى أسباب ورود الحديث الشريف** ، لابن أبى حمزة الحسينى ، ط المكتبة العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٩٨٢ .

- ت -

٣٩- **تأويل مختلف الحديث** ، للإمام / محمد بن عبد الله بن مسلم بن قتيبة " ٣٧٦ " ، ط دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

٤٠- **تاريخ خليفة بن خياط ٢٤٠** ، أبى عمرو خليفة بن خياط ، ط دار الكتب العلمية ، الأولى ١٤١٥ ، ١٩٩٥ .

٤١- **تاريخ أصبهان** ، للحافظ أبى نعيم الأصبهانى ، تحقيق : السيد كسروى حسن ، ط دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٩٩٠ .

٤٢- **تاريخ بغداد** ، للحافظ الخطيب البغدادى ٤٦٣ ، ط مطبعة الخانجى ، القاهرة ، ودار الفكر للطباعة والنشر .

٤٣- **تاريخ أسماء الثقات** ، لابن شاهين ، ط دار الباز ، مكة المكرمة ، ودار الكتب العلمية ، ١٤٠٦ ، ١٩٨٤ .

٤٤- **تاريخ الثقات** ، للحافظ أحمد بن عبد الله بن صالح العجلى ٢٦١ ، ط دار الكتب العلمية الأولى ١٤٠٥ ، ١٩٨٤ .

٤٥- **تاريخ عثمان بن سعيد الدارمى** ، تحقيق : د/ أحمد محمد نور سيف ، ط دار المأمون للتراث ، دمشق ، بيروت .

٤٦- **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير من الأعلام** ، للحافظ الذهبى ، ط دار الغد العربى ، ط الأولى ١٩٩٦ .

٤٧- **تاريخ أبى زرعة الدمشقى** ، للحافظ عبد الرحمن بن عمر الدمشقى ، ط مكتبة الباز ، مكة المكرمة ، دار الكتب العلمية الأولى ١٤١٧ ، ١٩٩٦ .

٤٨- **تاريخ الطبرى ، أبى جعفر محمد بن جرير الطبرى ٣١٠ ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط دار المعارف ، الطبعة الرابعة .**

٤٩- **تبصير المنتبه بتحرير المشتبه ، للحافظ ابن حجر ، تحقيق : محمد على البجاوى ، ط المكتبة العلمية .**

٥٠- **تحرير تقريب التهذيب** ، للدكتور/ بشار عواد وشعيب أرنؤط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت، الأولى ١٤١٧ ، ١٩٩٧ .

٥١- **تراجم الرجال بين الجرح والتعديل** ، صالح اللحيدان ، ط دار طويق السعودية .

٥٢- **تحفة الأحوذى بشرح صحيح جامع الترمذى** ، للمباركفورى ١٣٥٣ ، ط دار الفكر .

٥٣- **تحفة الناظرين فيمن ولى مصر من الولاة والسلاطين** ، للشيخ عبد الله الشرقاوى ، ط المشهد الحسينى ، القاهرة .

٥٤- تدريب الراوى ، للحافظ السيوطى ، تحقيق : د/ عبد الوهاب عبد اللطيف ، الطبعة الثانية ١٣٨٥ ، ١٩٦٦ .

٥٥- **تذكرة السامع والمتكلم** ، لبدر الدين بن جماعة الكنانى ٧٣٣ ، ط دار الكتب العلمية .

٥٦- **تذكر الحفاظ** ، للحافظ الذهبى ط دار الكتب العلمية ، بيروت .

٥٧- **تذهيب التهذيب** ، للحافظ الذهبى (مخطوط) .

٥٨- **تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة** ، للحافظ ابن حجر ، ط دار الكتاب العربى .

٥٩- **تسمية فقهاء الأمصار من الصحابة فمن بعدهم** ، للإمام النسائى ، ط دار الكتب العلمية ، بيروت .

٦٠- **تسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد للنسائى** ، ط دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤١٣ ، ١٩٩٣ .

٦١- **تصحيفات المحدثين** ، لأبى أحمد العسكرى ٣٨٢ ، تحقيق : د/ محمود الميرة ، ط الطبعة العربية الحديثة ، القاهرة .

٦٢- **تطهير الجنان واللسان** ، للحافظ أحمد ابن حجر الهيثمى ، تحقيق : دكتور / عبد الوهاب عبد اللطيف ، ط مكتبة القاهرة ، لصاحبها على يوسف .

٦٣- **تفسير القرآن العظيم** ، لابن كثير ، دار إحياء الكتب العربية ، حلب .

٦٤- **تقريب التهذيب** ، للحافظ ابن حجر ، ط دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا ، الأولى ١٤١٣ ، ١٩٩٣ .

٦٥- **تقريب التهذيب** ، للحافظ ابن حجر ، تحقيق : محمد عوامة ، ط دار الرشيد ، سوريا ، ط الرابعة ١٤١٢ ، ١٩٩٢ .

٦٦- **تغليق التعليق** ، للحافظ ابن حجر ، تحقيق : سعيد عبد الرحمن القزقى ، ط المكتب الإسلامى ، بيروت ودار عمار ، عمان .

٦٧- **تكملة إكمال الإكمال فى الأنساب والأسماء والألقاب** ، جمال الدين أبى حامد الصابونى ، ط دار الكتب العلمية .

٦٨- **تلخيص الحبير فى تخريج أحاديث الرافعى الكبير** ، للحافظ ابن حجر ، ط نزار مصطفى الباز ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧ ، ١٩٩٧ .

٦٩- **تلخيص المستدرك** ، للحافظ الذهبى ، ط دار الكتب العلمية الأولى ، ١٤١١ ، ١٩٩٠ .

٧٠- **تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر** ، تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا ، ط دار الكتب العلمية الأولى ، ١٤١٥ ، ١٩٩٤ .

٧١- **تهذيب الكمال للحافظ المزى ٧٤٢** ، تحقيق : بشار عواد ، ط مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٣ .

٧٢- **تهذيب الأسماء واللغات** ، للحافظ النووى ٦٧٦ ، ط دار الكتب العلمية .

٧٣- **تهذيب مستمر الأوهام** ، لابن ماكولا ، تحقيق : سيد كسروى ، ط دار الكتب العلمية الأولى ١٤١٠ ، ١٩٩٠ .

٧٤- **تهذيب الآثار** ، لأبى جعفر الطبرى ، تحقيق : محمود محمد شاكر ، ط جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .

٧٥- **توضيح الأفكار** ، ط دار إحياء التراث العربى ، للأمير محمد بن إسماعيل الصنعانى ، الطبعة الأولى ١٣٦٦ هـ .

٧٦- **تمييز الطيب من الخبيث** ، لابن البديع الشيبانى ، ط مكتبة محمد على صبيح بميدان الأزهر ١٩٦٣ .

٧٧- **التاريخ ليحيى بن معين** ، تحقيق : أحمد محمد نور سيف ، ط جامعة الملك عبد العزيز

الأولى ١٩٧٩ .

٧٨- **الترغيب والترهيب** ، للحافظ عبد القوى المنذرى ، ط دار الحديث بجوار إدارة الأزهر .

٧٩- **التاريخ الصغير للبخارى** ، ط دار المعرفة .

٨٠- **التاريخ الكبير** ، للإمام البخارى ، ط دار الباز ، مكة المكرمة .

٨١- **التخويف من النار** ، للحافظ ابن رجب الحنبلى ، ط مكتبة الإيمان عابدين ، القاهرة .

٨٢- **التصحيف وأثره** ، أسطيرى جمال ، ط دار طيبة .

٨٣- **التعريفات للشريف** ، محمد بن على الجرجانى ، دار الكتب العلمية ١٤١٦ ، ١٩٩٥ .

٨٤- **التعليق الغنى على الدارقطنى** ، لأبى الطيب محمد أبادى ، ط إحياء التراث العربى ، بيروت .

٨٥- **التدليس فى الحديث** ، إعداد : د/ مسفر بن عزم الله الدمينى ، ط الإمارات العربية المؤلف نفسه .

٨٦- **التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد** ، للحافظ أبى بكر بن نقطة الحنبلى ، تحقيق : كمال يوسف الحوت ، ط دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠٨ ، ١٩٨٨ .

٨٧- **التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من مقدمة ابن الصلاح** ، للحافظ زين الدين العراقى

٨٠٦ ، تحقيق : محمد عبد الله شاهين ، دار الكتب العلمية الأولى ، ١٩٦٦ .

٨٨- **التمهيد لما فى الموطأ من المعانى والأسانيد** ، لأبى عمر بن عبد البر ، ط وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالمغرب ، ١٩٩٠ .

- ث -

٨٩- **الثقات** ، **لابن حبان البستى ٣٥٤** ، مؤسسة الكتب الثقافية ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٣ ، حيدر أباد الدكن .

- جـ -

٩٠- **جامع الأحاديث للجامع الصغير وزوائد الكبير** ، للحافظ السيوطى ، جمعه ورتبه أحمد

عبد الجواد ، وأحمد عباس صقر ، طبع على نفقة الدكتور / حسن عباس زكى

٩١- **جامع العلوم والحكم** ، **للحافظ ابن رجب** ، ط مؤسسة الرسالة ، تحقيق : شعيب أرنؤط إبراهيم باجس ، الطبعة الثالثة ١٩٩١ .

٩٢- **جامع الأصول من أحاديث الرسول** ، لابن الأثير ، ط دار إحياء التراث العربى، الطبعة الأولى ، ١٩٥٠ .

٩٣- **جامع بيان العلم وفضله** ، لابن عبد البر ٤٦٣ ، ط دار الكتب العلمية ، بيروت.

٩٤- **جمهرة أنساب العرب ابن حزم الأندلسى ٤٥٦** ، ط دار الكتب العلمية الأولى ١٤٠٣ ، ١٩٨٣ .

٩٥- **الجامع الصغير** ، للحافظ السيوطى ، ط مكتبة ومطبعة المشهد الحسينى .

٩٦- **الجرح والتعديل** ، لابن أبى حاتم ، ط دار الكتب العلمية ، بيروت .

٩٧- **الجواهر والدرر** ، للحافظ السخاوى ، تحقيق : حامد عبد المجيد ، و د/ طه الزينى ، ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .

- حـ -

٩٨- **حاشية الشنوانى على** ، مختصر ابن أبى جمرة ، ط دار الفكر .

٩٩- **حسن المحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة** ، للحافظ السيوطى ، ط دار الكتب العلمية الأولى ، ١٤١٨ ، ١٩٨٧ .

١٠٠- **حلية الأولياء** ، للحافظ أبى نعيم الأصفهانى ، ط دار الفكر ١٤١٦ ، ١٩٩٦ .

١٠١- **حياة الصحابة** ، لمحمد بن يوسف الكاندهلوى ، ط دار القلم ، دمشق ، حلب ، الأولى .

١٠٢- **حياة محمد** ، للدكتور / محمد حسين هيكل ، دار المعارف الخامسة عشر

١٠٣- **الحافظ ابن حجر العسقلانى أمير المؤمنين فى الحديث** ، تأليف الأستاذ / عبد الستار الشيخ ، الطبعة الأولى ١٩٩٢ ، ط دار القلم ، دمشق .

- خـ -

١٠٤- **خلق أفعال العباد** ، للإمام البخارى ، ط مكتبة التراث الإسلامى ، عابدين ، القاهرة ٠

- د -

١٠٥- **دراسات فى الجرح والتعديل** ، دكتور / محمد ضياء الرحمن الأعظمى ، ط مكتبة الغرباء الأثرية ، المدينة المنورة الأولى ١٤١٥ ، ١٩٩٥ .

١٠٦- **دلائل التوثيق المبكر للسنة والحديث** ، للدكتور / امتياز أحمد ، تحقيق الدكتور/ عبد المعطى أمين قلعجى الأولى ١٤١٠ ، ١٩٩٠ .

١٠٧- **الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة** ، للحافظ ابن حجر ، ليس به رقم الطبعة ولا اسم الدار .

١٠٨- **الديباج المذهب فى معرفة علماء المذهب** ، للإمام القاضى إبراهيم بن نور الدين المعروف فرحون الماكلى ١٩٩٧ ، ط دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٤١، ١٩٩٦.

- ذ -

١٠٩- **ذكر من يعتمد قوله فى الجرح والتعديل** ، للحافظ الذهبى ، تحقيق : الشيخ / عبد الفتاح أبو غدة ، مكتبة المطبوعات الإسلامية ، حلب .

١١٠- **ذيل ميزان الاعتدال** ، للحافظ العراقى ، ط دار الكتب العلمية الأولى ، ١٤١٦ ، ١٩٩٥.

١١١- **ذيل تذكرة الحفاظ** ، لأبى المحاسن الحسينى ، ط دار الكتب العلمية .

١١٢- **ذيل طبقات الفقهاء والشافعين للعبادى** ، تحقيق : د/ أحمد عمر هاشم ، ط دار المكتبة الثقافية الدينية ، بالقاهرة ، ط ١٩٩٣ ، ١٤١٣ .

١١٣- **ذيل طبقات الحفاظ للذهبى** ، للحفاظ السيوطى ، دار الكتب العلمية .

١١٤- **ذيل الكاشف** ، لأبى زرعة العراقى ٨٢٦ هـ ، تحقيق : بوران الضناوى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط الأولى ١٤٠٦ ، ١٩٨٦ .

١١٥- **ذيل التقييد** ، للحافظ تقى الدين أبى الطيب محمد بن أحمد الفاسى المكى ، ٨٣٢ هـ ، ط دار الكتب العلمية ط الأولى ، ١٤١٠ ، ١٩٩٠ .

- ر -

١١٦- **رجال السند والهند** ، للقاضى أبو المعالى أطهر المباركبورى ، ط دار الأنصار ، الطبعة الأولى ١٣٩٨ .

١١٧- **رسالة أبى داود فى وصف السنن** ، تحقيق : صدقى محمد جميل العطار ، ط دار الفكر، ١٤١٥ ، ١٩٩٥ .

١١٨- **رفع الملام عن الأئمة الأعلام** ، للعلامة ابن تيمية ، ط دار مكتبة الحياة ، بيروت ، ١٩٨٤ .

١١٩- **الرسالة** ، للإمام محمد بن إدريس الشافعى ٢٠٤ ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، ط المكتبة العلمية .

١٢٠- **الرسالة المستطرفة** ، للعلامة محمد بن جعفر الكنانى ١٣٤٥ ، ط دار الكتب العلمية الأولى ١٤١٦ ، ١٩٩٥ .

١٢١- **الرحلة فى طلب الحديث** ، للحافظ الخطيب البغدادى ، ط دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط الأولى ، ١٩٩٣ .

١٢٢- **الرفع والتكميل فى الجرح والتعديل** ، لأبى الحسنات الكلنوى الهندى ، تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة ، مكتبة المطبوعات الإسلامية ، حلب ، ط الثالثة ١٩٨٧ .

- ز -

١٢٣- **زاد المعاد فى هدى خير العباد** ، لابن قيم الجوزية ، ط المطبعة المصرية ، القاهرة .

١٢٤- **زيادات على المختلف والمؤتلف** ، للأصفهانى ، تحقيق : كمال يوسف الحوت ، ط دار الكتب العلمية ، بيروت .

١٢٥- **الزهد** ، للإمام أحمد بن حنبل ، ط مكتبة الإيمان ، الكيت كات .

- س -

١٢٦- **سبائك الذهب فى معرفة قبائل العرب** ، للشيخ / محمد أمين بغدادى الشهير بالسويدى ، ط دار القلم ، دمشق .

١٢٧- **سنن أبو داود** ، ط دار الفكر .

١٢٨- **سنن النسائى** ، ط دار الكتب العلمية .

١٢٩- **سنن ابن ماجة** ، ط المكتبة العلمية ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقى .

١٣٠- **سنن الدرامى** ، ط دار الفكر .

١٣١- **سنن الدارقطنى** ، ط دار إحيار التراث العربى .

١٣٢- **السنن الكبرى للبيهقى** ، ط دار الفكر .

١٣٣- **السنة ومكانتها فى التشريع الإسلامى** ، للدكتور / مصطفى السباعى ، ط المكتب الإسلامى .

١٤١- **الضعفاء الصغير للبخارى** ، ط دار عالم الكتب الاولى ١٤٠٤ ، ١٩٨٤ .

١٤٧- **الضعفاء الكبير** ، لأبى جعفر العقيلى ، ط دار الكتب العلمية الثانية ، ١٤١٨ ، ١٩٩٨ ، تحقيق : د/ عبد المعطى أمين قلعجى .

١٤٨- **الضعفاء والمتروكين** ، للحافظ النسائى ، ط دار الفكر الثانية ١٤٠٧ هـ ، ١٩٧٨ ، تحقيق : كمال يوسف الحوت .

١٤٩- **الضعفاء والمتروكين** ، للحافظ الدارقطنى ، تحقيق : موفق بن عبد الله عبد القادر ، ١٩٨٤ ، ١٤٠٤ ، ط المعارف ، الرياض .

١٥٠- **الضعفاء والمتروكين** ، للحافظ ابن الجوزى ، ط دار الكتب العلمية ، بيروت ، تحقيق : أبو الفدا عبد الله القاضى .

١٥١- **الضعفاء** ، لأبى نعيم الأصبهانى ، تحقيق : فاروق حماده ، ط دار الثقافة ، الدار البيضاء المغرب ١٤٠٥ ، ١٩٨٤ .

- ط -

١٥٢- **طبقات المحدثين بأصبهان** ، للحافظ أبى محمد عبد الله بن جعفر بن حيان المعروف بابن أبى الشيخ ، ط دار الكتب العلمية الأولى ، ١٤٠٩ ، ١٩٨٩ .

١٥٣- **طبقات المدلسين** ، للحافظ ابن حجر ، ط مكتبة الكليات الأزهرية ، تحقيق

١٣٤- **السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث** ، للشيخ / محمد الغزالى ، ط دار الشروق ، ط الحادية عشر ١٩٩٦ مارس .

١٣٥- **السيرة النبوية** ، لابن هشام ، تحقيق : الدكتور / مصطفى السقا ، ط مكتبة المصطفى ، حلب .

- ش -

١٣٦- **شرح نخبة الفكر** ، للحافظ ابن حجر ، ط مكتبة الغزالى ، دمشق ، مؤسسة مناهل العرفان ، بيروت ، ط الثانية ، ١٤١٠ ، ١٩٩٠ .

١٣٧- **شذرات الذهب** ، لابن العماد الحنبلى ، ط دار الفكر .

١٣٨- **شرح ثلاثيات مسند الإمام أحمد** ، للشيخ / محمد السفارينى الحنبلى ، ط المكتب الإسلامى ، بيروت ، ط ١٣٩٩ .

١٣٩- **الشفا بتعريف حقوق المصطفى** ، للقاضى عياض بن موسى اليحصبى ، ط دار الفكر ، ١٤١٥ ، ١٩٩٥ .

- ص -

١٤٠- **صحيح البخارى بحاشية السندى** ، ط دار التراث العربى للطباعة والنشر

١٤١- **صحيح مسلم** ، بتحقيق : محمد فؤاد عبد الباقى ، ط دار الكتاب المصرى

١٤٢- **صحيح مسلم** ، بشرح النووى ، ط مكتبة أسامة الإسلامية .

١٤٣- **صحيح سنن الترمذى** ، محمد ناصر الدين الألبانى ،ط دار مكتبة التربية

١٥٤- **طبقات الفقهاء الشافعين** ، لابن كثير ، تحقيق : الدكتور / أحمد عمر هاشم ، ط المكتبة الثقافية الدينية ، القاهرة .

١٥٥- **طرق تخريج حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم** ، للأستاذ الدكتور / عبد المهدى بن عبد القادر بن عبد الهادى ، ط دار الاعتصام .

١٥٦- **طريق الهجرتين وباب السعادتين** ، لابن القيم ، ط دار الكتب العلمية .

١٥٧- **الطبقات الكبرى ، لابن سعد** ، تحقيق : **محمد عبد القادر عطا ، ط دار الكتب العلمية الأولى ١٤١٠ ، ١٩٩٠ .**

١٥٨- **الطبقات الكبرى ، للإمام الشعرانى ، ط محمد على صبيح .**

١٥٩- **الطبقات** ، لخليفة بن خياط ، تحقيق : **الدكتور / أكرم ضياء العمرى ، ط بغداد .**

١٦٠- **الطبقات ، للإمام النسائى ، تحقيق : نصر أبو العطايا ، ط دار الكتب العلمية الأولى ١٩٩٣ .**

- ع -

١٦١- **علم التأريخ عند المسلمين** ، تأليف / فرانزروزنثال ، ترجمة : د/ صالح أحمد العلى ، ط مؤسسة الرسالة .

١٦٢- **علل الحديث** ، لابن أبى حاتم الرازى ، ط دار السلام ، حلب .

١٦٣- **علل الحديث ومعرفة الرجال** ، ط دار الوعى ، حلب ، للحافظ على بن المدينى .

١٤٥- **الصواعق المحرقة** ، لابن حجر الهيثمى ، تحقيق : الدكتور / عبد الوهاب عبد اللطيف ط مكتبة ، القاهرة .

- ض -

١٤٦- **الضعفاء الصغير للبخارى** ، ط دار عالم الكتب الأولى ١٤٠٤ ، ١٩٨٤ .

١٤٧- **الضعفاء الكبير** ، لأبى جعفر العقيلى ، ط دار الكتب العلمية الثانية ، ١٤١٨ ، ١٩٩٨ ، تحقيق : د/ عبد المعطى أمين قلعجى .

١٤٨- **الضعفاء والمتروكين** ، للحافظ النسائى ، ط دار الفكر الثانية ١٤٠٧ هـ ، ١٩٧٨ ، تحقيق : كمال يوسف الحوت .

١٤٩- **الضعفاء والمتروكين** ، للحافظ الدارقطنى ، تحقيق : موفق بن عبد الله عبد القادر ، ١٩٨٤ ، ١٤٠٤ ، ط المعارف ، الرياض .

١٥٠- **الضعفاء والمتروكين** ، للحافظ ابن الجوزى ، ط دار الكتب العلمية ، بيروت ، تحقيق : أبو الفدا عبد الله القاضى .

١٥١- **الضعفاء** ، لأبى نعيم الأصبهانى ، تحقيق : فاروق حماده ، ط دار الثقافة ، الدار البيضاء المغرب ١٤٠٥ ، ١٩٨٤ .

- ط -

١٥٢- **طبقات المحدثين بأصبهان** ، للحافظ أبى محمد عبد الله بن جعفر بن حيان المعروف بابن أبى الشيخ ، ط دار الكتب العلمية الأولى ، ١٤٠٩ ، ١٩٨٩ .

١٥٣- **طبقات المدلسين** ، للحافظ ابن حجر ، ط مكتبة الكليات الأزهرية ، تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد .

١٥٤- **طبقات الفقهاء الشافعين** ، لابن كثير ، تحقيق : الدكتور / أحمد عمر هاشم ، ط المكتبة الثقافية الدينية ، القاهرة .

١٥٥- **طرق تخريج حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم** ، للأستاذ الدكتور / عبد المهدى بن عبد القادر بن عبد الهادى ، ط دار الاعتصام .

١٥٦- **طريق الهجرتين وباب السعادتين** ، لابن القيم ، ط دار الكتب العلمية .

١٥٧- **الطبقات الكبرى** ، **لابن سعد** ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا ، ط دار الكتب العلمية الأولى ١٤١٠ ، ١٩٩٠ .

١٥٨- **الطبقات الكبرى** ، للإمام الشعرانى ، **ط محمد على صبيح** .

١٥٩- **الطبقات** ، لخليفة بن خياط ، تحقيق : **الدكتور / أكرم ضياء العمرى ، ط بغداد** .

١٦٠- **الطبقات** ، للإمام النسائى ، **تحقيق : نصر أبو العطايا ، ط دار الكتب العلمية الأولى ١٩٩٣** .

- ع -

١٦١- **علم التأريخ عند المسلمين** ، **تأليف** / فرانزروزنثال ، ترجمة : د/ صالح أحمد العلى ، ط مؤسسة الرسالة .

١٦٢- **علل الحديث** ، لابن أبى حاتم الرازى ، ط دار السلام ، حلب .

١٦٣- **علل الحديث ومعرفة الرجال** ، ط دار الوعى ، حلب ، للحافظ على بن المدينى .

١٦٤- **عمدة القارئ** ، شرح صحيح البخارى للإمام بدر الدين أبى محمد محمود بن احمد العينى .

١٦٥- **عون المعبود** ، شرح سنن أبى داود للعلامة أبى الطيب محمد شمس الحق العظيم أبادى ط دار الفكر .

١٦٦- **العقد الثمين فى فتوح الهند** ، جمعه القاضى أبو المعالى أطهر المباركبورى ، ط دار الأنصار ، القاهرة .

١٦٧- **العواصم من القواصم** ، للقاضى أبى بكر بن العربى ، تحقيق : د/ عمار طالبى ، ط دار التراث العربى ، القاهرة .

- غ -

١٦٨- **غريب الحديث** ، لأبى عبيد القاسم بن سلام الهروى ، ط دار الكتب العلمية الأولى ١٤٠٦ ، ١٩٨٦ .

١٦٩- **غوامض الأسماء المبهمة الواقعة فى متون الأحاديث المسندة** ، لأبى القاسم بن بشكوال تحقيق دكتور / عز الدين على السيد ، والدكتور / محمد كمال الدين ، ط عالم الكتب الأولى ١٤٠٧ ، ١٩٨٧ .

- ف -

١٧٠- **فتح البارى شرح صحيح البخارى** ، للحافظ ابن حجر ، ط دار الفكر .

١٧١- **فتح الباقى على ألفة العراقى** ، للشيخ : زكريا بن محمد الأنصارى ، ط دار الكتب العلمية ، بيروت .

١٧٢- **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث** ، للحافظ العراقى ، ط دار الكتب السلفية

١٧٣- **فتح المغيث بشرح ألفة الحديث** ، للحافظ السخاوى ، حققه : عبد الرحمن محمد عثمان ، ط المكتبة السلفية ، بالمدينة المنورة .

١٧٤- **فتوح الشام** ، للواقدى ، ط المشهد الحسينى .

١٧٥- **فتوح البلدان** ، لأبى الحسن البلاذرى ، ط دار الكتب العلمية ، بيروت .
١٧٦- **الفتح الربانى لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيبانى** ، للشيخ/ أحمد عبد الرحمن البنا الساعاتى ، ط دار الشهاب .
١٧٧- **الفوائد المجموعة للشوكانى** ، للإمام محمد بن على الشوكانى ، تحقيق : عبد الرحمن المعملى اليمانى ، ط دار الكتب العلمية ، ١٤١٦ ، ١٩٩٥ .
١٧٨- **الفتاوى الكبرى الفقهية** ، للعلامة ابن حجر الهيثمى ، ط المشهد الحسينى ، القاهرة .

- ق -

١٧٩- **قاعدة فى الجرح والتعديل** ، وقاعدة فى المؤرخين ، للحافظ تاج الدين عبد الوهاب ابن على السبكى ، ط مكتبة المطبوعات .
١٨٠- **قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث** ، للشيخ / محمد جمال الدين القاسمى ، ط دار الكتب العلمية ، بيروت
١٨١- **قواعد علوم الحديث** ، للشيخ/ ظفر أحمد العثمانى التهانوى ، تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة ، ط مكتبة المطبوعات الإسلامية ، حلب ، الثالثة ١٩٧٢ ، ١٣٩٢
١٨٢- **القاموس المحيط** ، للعلامة مجد الدين الفيروز أبادى ، ط دار إحياء التراث الأولى ١٩٩١ .
١٨٣- **القول المسدد فى الذب** ، عن مسند أحمد للحافظ ابن حجر ، تحقيق : عبد الله درويش ، اليمامة ، دمشق .
١٨٤- **القصاص والمذكرين** ، للعلامة / ابن الجوزى ، ط دار الكتب العلمية الأولى ١٩٨٦ .

- ك -

١٨٥- **كشف الخفا ومزيل الإلباس** ، الشيخ / إسماعيل العجلونى ١١٦٢ هـ ، تحقيق: أحمد القلاش ، ط دار التراث ٢٢ شارع الجمهورية ، القاهرة .

١٨٦- **كشف الظنون عن أسامى الفنون** ، للعلامة حاجى خليفة ، ١٠٦٧ ، ط دار الفكر ١٤٠٢، ١٩٨٢ .

١٨٧- **كشف اللثام** ، للدكتور / عبد الموجود عبد اللطيف ، ط مكتبة الأزهر ، ط الأولى ، ١٤٠٤ ، ١٩٨٤ .

١٨٨- **الكامل فى ضعفاء الرجال** ، للحافظ ابن عدى ٣٦٥ ، ط دار الفكر الأولى ، ١٤٠٤ ، ١٩٨٤ .

١٨٩- **الكاشف** ، للحافظ الذهبى ، **تحقيق** : الدكتور / عزت عطيه وموسى محمد على الموشى ط دار الكتب الحديثة الأولى ، ١٣٩٢ ، ١٩٧٢ .

١٩٠- **الكاشف** ، للحافظ الذهبى ، **تحقيق** : محمد عوامه ، ط دار القبلة الأولى ، ١٤١٣ ، ١٩٩٢ .

١٩١- **الكفاية فى علم الرواية** ، للخطيب البغدادى ط دار الكتب العلمية الأولى ، ١٤٠٩ ، ١٩٨٨ .

١٩٢- **الكواكب النيرات** ، لأبى البركات محمد بن أحمد بن يوسف الذهبى الشهير بابن الكيال ٩٢٩ ، تحقيق : حمدى عبد المجيد السلفى ، ط دار العلم بنها الأولى ١٤٠١ .

- ل -

١٩٣- **لب اللباب فى تحرير الأنساب** ، للحافظ السيوطى ، ط دار الكتب العلمية الأولى ١٤١١، ١٩٩١ .

١٩٤- **لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ** ، لتقى الدين محمد بن فهد المكى ، ط بيروت.

١٩٥- **لسان العرب** ، لابن منظور ، ط دار المعارف ، القاهرة .

١٩٦- **لسان الميزان** ، للحافظ ابن حجر ، ط دار الكتب العلمية الأولى ١٤١٦ ، ١٩٩٦ .

١٩٧- **اللآلئ المصنوعة** ، للسيوطى ط دار الكتب العلمية الأولى ، ١٤١٧ ، ١٩٩٦ .

١٩٨- **اللؤلؤ والمرجان** ، للشيخ محمد فؤاد عبد الباقى ، ط دار الحديث ١٤٠٧ ، ١٩٨٦ .

- م -

١٩٩- **ما اتفق لفظه واختلف معناه** ، لأبى السعادات ابن الشجرى ، ط دار الكتب العلمية الأولى ١٤١٧ ، ١٩٩٦ .

٢٠٠- **محاسن الاصطلاح** ، للعلامة البلقينى ، ط الهيئة العامة المصرية للكتاب .

٢٠١- **مختصر نصيحة إلى أهل الحديث** ، للخطيب ، ط دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان الأولى ١٩٩٣ .

٢٠٢- **مختصر صحيح مسلم للحافظ المنذرى** ، تحقيق : محمد ناصر الألبانى ، ط المكتب الإسلامى .

٢٠٣- **مدارج السالكين** ، لابن القيم ، ط دار التراث العربى ، القاهرة .

٢٠٤- **مختصر فتح رب الأرباب** ، تأليف عباس بن محمد المدنى ، ط دار الكتب العلمية ، بيروت .

٢٠٥- **مسند عمر بن عبد العزيز** ، لابن الباغندى ، ط مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة .

٢٠٦- **مسند الإمام أحمد بن حنبل** ، ط المكتب الإسلامى .

٢٠٧- **مشاهير علماء الأمصار** ، لابن حبان البستى ، ط دار الكتب العلمية ، ط الأولى ١٤١٦، ١٩٩٥ .

٢٠٨- **مشارق الأنوار** ، للقاضى عياض ، ط المكتبة العتيقة ، تونس ودار التراث بالقاهرة .

٢٠٩- **مشكل الحديث وبيانه** ، للحافظ أبى بكر بن فورك ، **تحقيق : موسى محمد** على ، ط دار الكتب الحديثة ، القاهرة .

٢١٠- **مصباح الزجاجة على زوائد** ، ابن ماجه للشهاب البوصيرى ، **تحقيق** : د/ عزت عطيه ، ط دار الكتب الحديثة .

٢١١- **معجم البلدان** ، لياقوت الحموى ، ط دار صادر ، بيروت ، **الأولى ١٩٩٥**

٢١٢- **معجم شيوخ الذهبى** ، ط دار الكتب العلمية ، بيروت ، تحقيق : د/ روحية عبد الرحمن السيوفى الأولى ، ١٤١٠ ، ١٩٩٠ .

٢١٣- **معجم محدثى الذهبى** ، ط دار الكتب العلمية ، بيروت ، تحقيق : د/ روحية عبد الرحمن السيوفى ، ١٤١٣ ، ١٩٩٣ .

٢١٤- **معرفة علوم الحديث للحاكم** ، ط مكتبة المتنبى ، القاهرة .

٢١٥- **مفتاح السعادة لطاش كبرى زاده** ، ط دار الكتب العلمية .

٢١٦- **مقدمة ابن الصلاح** ، تحقيق : د/ عائشة عبد الرحمن ، ط دار الكتب العلمية ، ١٩٧٤ .

٢١٧- **مقدمة ابن خلدون** ، للعلامة عبد الرحمن بن خلدون ٨٠٨ ، ط دار الكتب العلمية الأولى ١٤١٣ ، ١٩٩٣ .

٢١٨- **منهج كتابة التاريخ الإسلامى** ، تأليف / محمد بن صامل العليانى السلمى ، ط دار طيبة الأولى ، ١٤٠٦ ، ١٩٨٦ .

٢١٩- **مناسبات تراجم البخارى** ، للقاضى ابن جماعة ، ط دار الفكر .

٢٢٠- **موارد الخطيب البغدادى** ، للدكتور / أكرم ضياء العمرى ، ط دار طيبة الثانية ١٤٠٥ ، ١٩٨٥ .

٢٢١- **منهج النقد فى علوم الحديث** ، للدكتور/ نور الدين عتر ، ط ، دار الفكر المعاصر ، بيروت.

٢٢٢- **موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان** ، للحافظ أبى بكر الهيثمى ، ط دار الثقافى العربية ، دمشق الأولى ، ١٩٩٠ .

٢٢٣- **موضح أوهام الجمع والتفريق للخطيب البغدادى** ، ط دار الفكر ١٩٥٩ حيدر أباد الدكن.

٢٢٤- **ميزان الاعتدال للحافظ الذهبى** ، ط دار الكتب العلمية الأولى ، ١٤١٦ ، ١٩٩٥ .

٢٢٥- **من كلام أبى زكريا يحيى بن معين فى الرجال** ، رواية أبى خالد الدقاق ، تحقيق : أحمد محمد نور سيف ، ط دار المأمون للتراث .

٢٢٦- **المتكلمون فى الرجال للحافظ السخاوى** ، ط المطبوعات الإسلامية ، بحلب ، تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة .

٢٢٧- **المجروحين** ، لابن حبان البستى ، تحقيق : محمود إبراهيم زايد ، ط دار الوعى ، حلب.

٢٢٨- **المجمع المؤسس للمعجم المفهرس** ، للحافظ ابن حجر ، تحقيق : يوسف عبد الرحمن المرعشلى ، ط دار المعرفة الأولى ، ١٤١٥ ، ١٩٩٤ .

٢٢٩- **المحصول فى علم أصول الفقه** ، للإمام الفخر الرازى ، ط جامعة الإمام / محمد ابن سعود الإسلامية ، تحقيق : د/ طه جابر فياض العلوانى .

٢٣٠- **المراسيل** ، لأبى داود ، ط دار الفكر ، ١٤١٥ ، ١٩٩٥ ، على شرح عون المعبود .

٢٣١- **المحدث الفاصل بين الراوى والواعى** ، للحافظ محمد بن خلاد الرامهرمزى ، تحقيق

د/ محمد عجاج الخطيب ، ط دار الفكر ، الثالثة ، ١٤٠٤ ، ١٩٨٤ .

٢٣٢- **المستصفى فى علم الأصول** ، للإمام أبى حامد الغزالى ٥٠٥ ، ط دار الكتب العلمية ، ١٤١٧ ، ١٩٩٦ .

٢٣٣- **المستدرك على الصحيحين للحاكم** ، ط دار الكتب العلمية الأولى ١٤١١ ، ١٩٩٠ .

٢٣٤- **المسودة فى أصول الفقه** جمعها شهاب الدين أبو العباس الحنبلى الحرانى ، الدمشقى ، تحقيق : وتعليق : د/ محمد محيى الدين عبد الحميد ، ط دار الكتاب العربى .

٢٣٥- **المستزاد من إتحاف الخبرة للبوصيرى** ، ط مؤسسة قرطبة الأولى ، ١٤١٧ ، ١٩٩٧ بهامش المطالب العالية .

٢٣٦- **المشتبه فى أسماء الرجال** ، للحافظ الذهبى ، تحقيق : على محمد بجاوى ، ط الدار العلمية دلهى .

٢٣٧- **المشترك وضعاً والمفترق صقعاً** ، لياقوت الحموى ، ط عالم الكتب .

٢٣٨- **المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية** ، للحافظ ابن حجر ، ط مؤسسة قرطبة الأولى ١٤١٨ ، ١٩٩٧ .

٢٣٩- **المعجم الصغير للطبرانى** ، ط دار الكتب العلمية ، بيروت ، الأولى ، ١٤٠٣ ، ١٩٨٣ .

٢٤٠- **المعرفة والتاريخ** ، ليعقوب بن سفيان ، الفسوى ، تحقيق : د/ أكرم ضياء العمرى ، ط مكتبة الدار المدينة المنورة .

٢٤١- **المعجم الوجيز فى اللغة العربية** ، ط مجمع اللغة العربية ، ١٤١٢ ، ١٩٩٢ .

٢٤٢- **المعجم المفصل فى الإملاء** ، إعداد الأستاذ / ناصف يمين ، ط دار الكتب العلمية الثالثة، ١٤١٧ ، ١٩٩٧ .

٢٤٣- **المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوى** ، أرندجان فنسنك ، ط دار الدعوة ، اسطنبول ١٩٨٦ .

٢٤٤- **المفرد** العلم فى رسم القلم ، تأليف / السيد أحمد الهاشمى ، ط دار الكتب العلمية .

٢٤٥- المغنى فى ضعفاء الرجال للحافظ الذهبى ، تحقيق : د/ نور الدين عتر .

٢٤٦- **المؤتلف والمختلف** لأبى الفضل محمد بن طاهر المعروف بابن القيسرانى ، ط دار الكتب العلمية الأولى ، ١٤١١ ، ١٩٩١ .

٢٤٧- **المنتخب من السياق لتاريخ نيسابور** ، تصنيف أبى الحسن عبد الغفار بن إسماعيل ، تحقيق : د/ محمد أحمد عبد العزيز ، ط دار مكتبة العلمية .

٢٤٨- **الموطأ** ، للإمام مالك ، ط كتاب الشعب ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقى .

٢٤٩- **الموقظة فى علم مصطلح الحديث** ، للحافظ الذهبى ، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة ، ط مكتب المطبوعات الإسلامية ، حلب ، الثانية ، ١٤١٢ .

٢٥٠- **الموافقات فى أصول الشريعة** ، لأبى إسحاق الشاطبى ٧٩٠ ، ط دار الكتب العلمية .

٢٥١- **المنهج الأحمد فى تراجم أصحاب أحمد** ، لأبى اليمن العليمى ٩٢٨ ، تحقيق : عادل نويهض ، ط عالم الكتب الأولى ، ١٤٠٣ ، ١٩٨٣ .

٢٥٢- **المنار النيف فى الصحيح والضعيف** ، لابن قيم الجوزية ، ط دار الكتب العلمية، بيروت.

- ن -

٢٥٣- نصب الراية **لأحاديث الهداية** ، للحافظ/ جمال الدين يوسف الزيلعى ، مكتبة الرياض

الحديثة .

٢٥٤- نقعة الصديان فيمن فى صحبتهم نظر من الصحابة ، الإمام الحسن بن محمد الصاغانى دار الكتب العلمية ، بيروت .

٢٥٥- نيل الأوطار ، للإمام الشوكانى ، ط مكتبة شهاب الأزهر .

٢٥٦- **نور الأبصار فى مناقب آل بيت النبى المختار** ، للشيخ/ سيد الشبلنجى ، مكتبة الجمهورية العربية ، الأزهر .

٢٥٧- **نهاية الاغتباط ممن رمى من الرواة بالاغتباط** ، لعلاء الدين على رضا ، دار المعرفة ، بيروت .

٢٥٨- **النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة** ، لجمال الدين أبو المحاسن يوسف تغرى بردى ، تحقيقه : د/ إبراهيم على طرخان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٣٩٢هـ ، ١٩٧٢م .

٢٥٩- **النكت على كتاب ابن الصلاح** ، لابن حجر العسقلانى ، تحقيقه : مسعود عبد الحميد السعدنى ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٢٦٠- **النهاية فى الفتن والملاحم** ، للحافظ بن كثير الدمشقى ، تحقيق : محمد أحمد عبد العزيز ، ط دار التراث الإسلامى ، الأزهر .

- هـ -

٢٦١- **هدى السارى** ، للحافظ ابن حجر العسقلانى ، ط دار الفكر .

٢٦٢- **الهند فى عهد العباسيين** ، للقاضى أبو المعالى أطهر المباركبورى ، ط دار الأنصار ، القاهرة .

- و -

٢٦٣- **الوضع فى الحديث** ، للدكتور / عمر حسن فلاته ، ط المؤلف .

- ى -

٢٦٤- **اليواقيت والجواهر فى بيان عقائد الأكابر** للعارف سيدى عبد الوهاب الشعرانى ، مطبعة المشهد الحسينى ، القاهرة .

فهرست الموضوعات